شؤون فلسطينية

١٨٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨

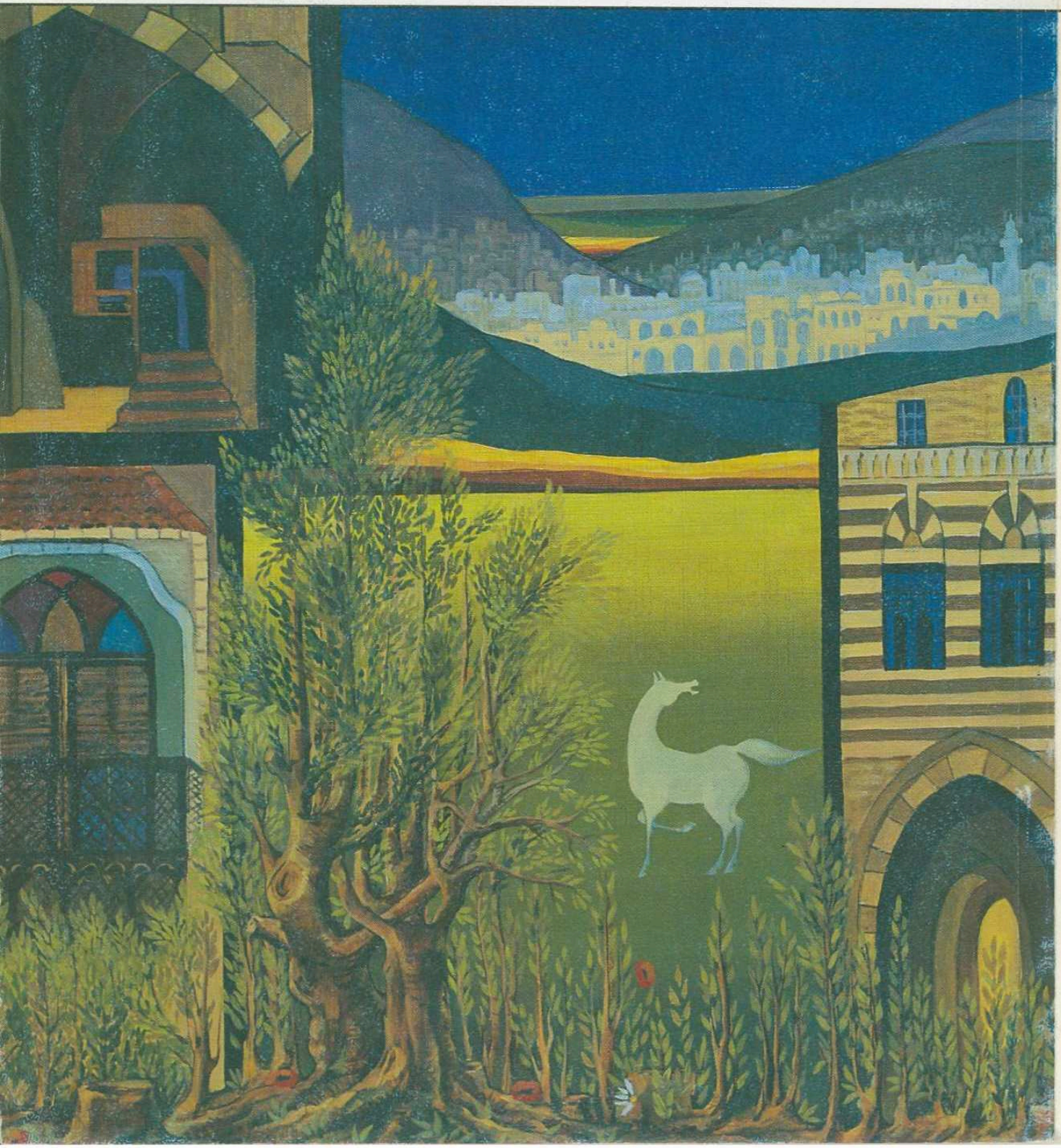

شؤون فلسطينية
١٨٧
تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٨٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ **الانتفاضة وملامح السلطة الوطنية** ..... سميح شبيب
١٠ **الحركة الاسلامية في فلسطين، ١٩٢٨ ـ ١٩٨٧** ..... ربعي المدهون
٥١ **السياسة الفلسطينية تجاه «المجموعة الاوروبية»** ..... محمد خالد الأزهري
٦٧ **الانتخابات الاسرائيلية وعملية السلام؛**
خيارات سياسية في اتجاه مغلق ..... هاني العبدالله

تقارير

٧٨ **حلقة النقاش «المائدة المستديرة»؛ الانتفاضة وحكومة المنفى** ..... محمد حافظ يعقوب
٨٧ **آراء اسرائيلية حول «وثيقة الحسيني»** ..... صلاح عبدالله
٩٣ **الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة** ..... هـ . ع.

مراجعات

٩٨ **فلسطين قضية السلام العالمي** ..... كمال سيّد محمد
١٠٣ **معضلة الأمن في الاستراتيجية الاسرائيلية** ..... أحمد ثابت

شهريات

١٠٧ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
بحث في الخيارات والاحتمالات ..... س. ش.
١١١ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
قيود عربية على ممارسة القرار الفلسطيني ..... أحمد شاهين
١١٩ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
توزيع أدوار في الشرق الاوسط ..... د. نبيل حيدري
١٢٦ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
تصعيد المقاومة ضد الاحتلال ..... د. يزيد صايغ
١٢٥ المناطق المحتلة:
خطة اسرائيلية لاضعاف الانتفاضة؛
هامش مرونة لحركة «حماس» ..... ر. م.

وثائق

١٣٧ **خطاب ياسر عرفات أمام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي**

يوميات

١٤٤ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٨/١٩٨٨ الى ١٥/٩/١٩٨٨**

بيبليوغرافيا

١٧٢ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة **تمام الأكحل**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الانتفاضة وملامح السلطة الوطنية

سميح شبيب

تمضي الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، في تحقيق المزيد من النجاحات، على مختلف الصعد، الفلسطينية والعربية والعالمية. ومع دخولها شهرها العاشر، تكون الانتفاضة قد تجاوزت المزيد من خطوط الخطر، لتتقدم في مسارها الذي يعبّر عن طموحها نحو انتزاع السلطة الوطنية الفلسطينية، عبر ما راكمته من انجازات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة.

وبمسارها، هذا، تحسم الانتفاضة ما تبقى من تساؤلات، تفرعت، في الاساس، من مسألتين أساسيتين: أولاهما تتعلق بطبيعة ما يجرى في الداخل، من حيث ابعاده ووظائفه ومقدراته، وهل سيتمكن من الارتقاء الى مستوى الحرب الشعبية، أم لا ؟ وثانيتهما تتعلق بالبنى التنظيمية لهذه الانتفاضة، خاصة ما يتعلق منها بالبنية القيادية، وهل هي قيادة أفرزتها الاحداث والظروف داخل المناطق المحتلة، بمعزل عن م.ت.ف. أم انها أحد أذرعها ؟

ان المتتبع لمسارات السياسات في المنطقة، وخاصة الفلسطينية والاسرائيلية منها، سيلحظ، بوضوح، ذلك المقدار الهائل من التساؤلات، والتحليلات، والتخمينات، والتطمينات، التي ارتبطت بذلك وتفرعت منه. واذا كان في الامكان القول ان ما ارتبط من تساؤلات تتعلق بطبيعة ما يجرى في الداخل قد حُسم أمره، وذلك من خلال ديمومة الانتفاضة، وما أبدته من قدرات، فليس من السهل، في المقابل، التقليل من شأن تلك التحليلات القائلة بشعبية الانتفاضة وداخليتها من حيث الاداء والتخطيط، وبأن م.ت.ف. على الرغم مما تمثله من ثقل سياسي وعسكري، فهي منظمة اعتادت على ان تعمل من الخارج عبر العمليات الحدودية، وعلى ان تقوم بتنظيم خلايا وبؤر عسكرية في الداخل، سراً، وعلى اداء أعمال عسكرية محدودة، بين الفينة والأخرى. اضافة الى ذلك، يشير بعض المحللين هؤلاء الى ما تعانيه المنظمة من مشكلات، وخاصة مع دول الطوق، حيث الحروب على المخيمات في لبنان، وما تشهده العلاقات الفلسطينية ـ السورية من عداء وقطيعة، يرافقه ازدياد تأزم العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، وبشكل خاص منذ ايقاف مسيرة التحرك السياسي المشترك، منذ شباط (فبراير) ١٩٨٦، ومن ثم وصولها الى نقطة خطيرة في مؤتمر القمة العربية، في عمان، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، وأخيراً فك الروابط السياسية والادارية ما بين الاردن والضفة الغربية.

باختصار، لقد ذهب اصحاب هذا الرأي، استناداً الى هذه المشكلات، الى الاعتقاد بأن م.ت.ف. غير قادرة على تنظيم وتفجير انتفاضة بالحجم والاداء الذي تبدّى للعيان منذ الشهور الاولى من انطلاقتها. وذهب البعض الى أكثر من ذلك، ليرى في الانتفاضة عملاً فلسطينياً بديلاً مما مارسته المنظمة خلال نضالها منذ العام ١٩٦٥، أو لنقل استئنافاً للنضال، ولكن بشكل أعمق، وأشمل، وأوضح، وأكثر فعالية.

في المقابل، برز رأي آخر مناقض، رأى ان تفجير الانتفاضة جاء بتعليمات خارجية، وان الانتفاضة ما هي الاّ ذراع من أذرع المنظمة، وان توقيت تفجيرها توافق مع ما كانت تعانية المنظمة من أزمات، خاصة ابّان، وغداة، مؤتمر القمة العربي في عمّان. ولدعم ما يحدث في الداخل، ولاحداث التناغم اللازم، تمّ تنفيذ عملية «سفينة العودة»، وقبلها تنفيذ عمليات عسكرية، عبر الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية، وتحديداً عبر منطقة المنارة.

نسوق هذين الرأيين ليس على سبيل الاستذكار فحسب، بل للتأكيد ان الانتفاضة، عبر مسارها خلال الشهور العشرة السابقة، قد تمكّنت من اعطاء المزيد من الاجابات اللازمة عن ذلك، حتى بات من الممكن القول ان الانتفاضة تمتّعت بوضوح لم تشهده هبّات الشعب الفلسطيني السابقة، في السنوات ١٩٢٠ و١٩٢٢ و١٩٢٩، ولا في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. فالانتفاضة، ومنذ بيانها المؤرخ في الرابع من كانون الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، أعلنت عن تشكيل قيادة وطنية موحّدة، مؤلفة من ممثلين عن «فتح» والجبهتين، الشعبية والديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وممثلي التيار الاسلامي (الذي أعطي ثلاثة مقاعد في المجلس الوطني الأخير في الجزائر، في نيسان ـ ابريل ١٩٨٧، وأُدخل اثنان منهم الى المجلس المركزي، وواحد الى أمانة السر)، اضافة الى تذييل بيانات القيادة كافة بعبارة م.ت.ف. القيادة الموحدة للانتفاضة، دون ان يلقى الاعلان عن هذا التشكيل اية اعتراضات من الداخل، أو الخارج، على الرغم من ان ثمة ستة فصائل فلسطينية متعارف عليها لم يُعلَن عن مشاركتها في القيادة الموحدة. وبهذه الهيئة، يصحّ القول ان التشكيل القيادي جاء منسجماً مع حجم القوى الميداني، وجدلية وجوده وترابطه مع وجود م.ت.ف. وأدائها السياسي. اضافة الى كل ذلك، حرصت قيادة الانتفاضة على اظهار وحدة الشعب الفلسطني في الداخل والخارج، عبر ثلاثة مظاهر أساسية: الاول، ما تم التخطيط له، وما شهدته المناطق المحتلة من هبّات واحتفالات عارمة في الذكرى الثانية والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، في الأول من كانون الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨؛ وكذلك في الذكرى الخامسة للغزو الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت؛ ومن ثم ذكرى مجازر صبرا وشاتيلا. والثاني، في التسميات، سواء أكان في تسمية الشوارع والمدارس والمنتزهات والمساجد، أو في تسمية القوائم الانتخابية النقابية بأسماء لا تخلو من دلالات عميقة على الارتباط بـ م.ت.ف. كتسميات «شهداء مغدوشة» و«شهداء صبرا وشاتيلا» و«شهداء الخالصة» و«الشهيد القائد أبو جهاد». والثالث، متابعة بيانات القيادة الوطنية الموحدة، عبر نداءاتها وبياناتها، لما يحدث في الخارج، وابداء الرأي فيه، وأبرزها ما أُصدر خلال ما شهدته مخيمات بيروت من تصفية لمقاتلي الثورة الفلسطينية، أو ما يتعلق بجولة جورج شولتس، وأخيراً، الرؤية الفلسطينية الى فك الارتباط الاردني ـ الفلسطيني.

ولعل ما رافق حادثة اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، في منزله في تونس، من ارتياح اسرائيلي وغضب شعبي فلسطيني عارم سقط، خلاله، في يوم واحد، ١٨ شهيداً فلسطينياً، ألهب حماس الانتفاضة، وأعطاها دفعاً جديداً، الأمر الذي شكل دليلاً واضحاً على جدلية الداخل والخارج. وازاء حرص قيادة الانتفاضة على هذا الارتباط، ووحدة الاداء السياسي، ووحدة الشعب، يمكن القول ان الانتفاضة عمّقت المحتوى السياسي والتنظيمي لمفهوم «الشعب هو المنظمة، والمنظمة هي الشعب» بشكل لم يسبق له مثيل.

يقودنا ذلك الى العودة الى جذور هذا الارتباط بمعناه غير المباشر، وبمخزونه غير الملموس، والذي تتلاقى عناصره الاساسية على قاعدة وحدة الشعب والكفاح. فالانتفاضة، كحلقة من حلقات الكفاح الوطني، لم تكن وليداً جاء من المجهول، وانما جاء في سياق التراكم الكمّي النضالي المتواصل،

الذي حرصت قيادة الانتفاضة على ابرازه بشكله التاريخي منذ هبّة ١٩٢٢ وحتى اللحظة الراهنة. اضافة الى ذلك، تمكنت م.ت.ف. خلال فترة كفاحها المديد، من ان تبلور ملامح الشخصية الوطنية الفلسطينية بكامل المعاني، وفي المجالات السياسية والاجتماعية، وحققت، من بين ما حققته، وضعاً سياسياً يؤهلها لأن تكون ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في أية مفاوضات مقبلة. وقد برز ذلك، جلياً، في الداخل والخارج، ضد محاولات الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وبعض الدول العربية ايجاد بديل سياسي من المنظمة.

يقودنا ما سبق الى استقراء خصائص الانتفاضة، وما يطرح، في ضوئها، من أسئلة جدية حول مستقبل الاراضي المحتلة، وما يمكن ان تنتزعه م.ت.ف. خاصة من القرار الاردني بفك الروابط السياسية والادارية مع الضفة الغربية.

معضلة اسرائيلية

لا شك في ان الوضع الحالي في المناطق المحتلة يشكل مرحلة تاريخية جديدة في المواجهة ما بين الحركة الوطنية الفلسطينية واسرائيل. ولو عدنا الى المراحل السابقة من المواجهات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، والعربية ـ الاسرائيلية، وقارنّاها بما يجرى، الآن، لوجدنا أنفسنا تجاه جملة من الخصائص والابعاد تتحكم في صيغ الصراع الجديد وأبعاده.

فالثورة الفلسطينية، منذ بدء عملها العسكري، مروراً بالانماط العسكرية كافة التي اتبعتها وأبدعتها، بدءاً من الدوريات الحدودية الى محاولة زرع «بؤر ثورية» في الداخل، الى العمليات الخاصة «الانتحارية» البرية والبحرية والجوية، أوجدت ملامح مدرسة عسكرية، قوامها العمل من الخارج، وقاعدتها الاستفادة، قدر الامكان، من المناطق الحدودية العربية ـ الاسرائيلية، كنقاط ارتكاز، لاداء وتنفيذ الأعمال العسكرية؛ يضاف الى هذا توظيف العمليات، تلك، في تحقيق سياسات معيّنة، بعضها جاء مرتبطاً بسياسة هذا الفصيل او ذاك. وبالاجمال، تم توظيف العمل العسكري الفلسطيني، منذ الانطلاقة، لتأكيد وجود وفعالية م.ت.ف. في الحياة والفعل، ولو أدى ذلك الى الدخول في معارك فلسطينية ـ عربية، كما حدث في معارك سنة ١٩٧٠ في الاردن، أو سنة ١٩٧٣ ما بين قوات الثورة الفلسطينية والجيش اللبناني، ومن ثم مشاركة قوات الحركة الوطنية اللبنانية في معاركها ضد السلطة اللبنانية وميليشيات حزبي الاحرار والكتائب.

وخلال المراحل العسكرية تلك، منذ التواجد الأول في عمّان والاغوار الاردنية، انتقالاً الى بيروت والجنوب اللبناني، ومن ثم الى عواصم عربية أخرى، استغلت اسرائيل امكاناتها، الأمنية والعسكرية، وقامت بتسديد الضربات، سواء أكان حدوث ذلك في دول الطوق، أو حتى في تونس وبعض عواصم اوروبا.

ولئن نجحت المنظمة، خلال الصراع، في ان تشكّل قوة سياسية لا يمكن القفز عنها، كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، وان تبرز طرفاً أساسياً من أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فانها لم تتمكن، من خلال معطيات عملها، من ان تشكل معضلة اسرائيلية، بمعنى ان تصبح، بوجودها، ونتائج عملها، واستمرارها، عبئاً على الاسرائيليين، بشكل يدعوهم، بالحاح، الى البحث الجدي من أجل التوصل الى صيغة للحل الشامل. ومن هنا، تحديداً، تتميّز الانتفاضة عن سواها من تجارب الفلسطينيين والعرب في الصراع مع اسرائيل، وذلك لما تمتعت به من مميزات. فقيادة الانتفاضة، كقيادة ميدانية

محليـة، تعمـل من خلال الاهتمام بمصالح السكان، ومعرفة مقدراتهم ومصالحهم، بشكل يسمح باستمرار الانتفاضة واستمرار الحياة الممكن تحمّلها، وذلك عبر أساليب الاحتجاج، او اللجوء الى حرب الحرائق والمولوتوف، وتطوير الأساليب البسيطة الاخرى، كحرب الحجارة. كل ذلك دون الاخلال بمعادلة استمرار الانتفاضة واستمرار الحياة في آن. ولعل ما يساعدها على ذلك، ما تتمتع به من شعبية. فلأول مرة، منذ سنة ١٩٤٨، تشارك فئات الشعب كافة في انتفاضة ضد الاسرائيليين، وتكون قاعدتها مختلف فئات الشعب، بمختلف أعمارهم، وبمختلف عقائدهم السياسية.

وعلى ذلك، يدرك القادة الاسرائيليون، قبل غيرهم، اختلاف المواجهة مع الانتفاضة عن الحروب العربية ـ الاسرائيلية والحروب الاسرائيلية ضد قوات الثورة الفلسطينية، على الرغم من انهم كانوا، في بدايات الانتفاضة، يعتقدون بأنها لن تستمر، وبأنها عمل عفوي؛ حتى ذهب بعض أوساطهم الى ان الانتفاضة جاءت بأمر خارجي محدود، هدفه «احداث حريق كخلفية مناسبة لمناقشات مجلس الأمن، ولاحداث ضرر بالغ بالسياحة في عيد الميلاد، واحتفالات عيد الميلاد لتأكيد مدى ضعف سيطرة اسرائيل على المناطق [المحتلة]، ولاضفاء طابع مناسب على الذكرى السنوية لتأسيس ' فتح ' ». الاّ ان استمـرار الانتفاضة، وتعاظم زخمها، في اثناء، وبعد، ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، أكد، بشكل حازم، عدم ارتباط الانتفاضة بمناسبة معينة دون سواها، وان التقديرات الاسرائيلية القائلة بـ «افـلاسهـا قريبـاً»، أثبتت سذاجتها؛ بل ان تتالي تلك التصريحات، بشكل ترافق مع استمرار الانتفاضة وتعاظمها، أدى الى خلق حالات من التشوّش داخل الرأي العام الاسرائيلي ذاته، لا سيما بعدما لجأت السلطات الاسرائيلية الى اتباع سياسة القبضة الحديدية التي تمثلت في تهشيم العظام، والابعـاد، والاعتقـالات الجمـاعيـة. لكن فشل هذه السياسة في ايقاف الانتفاضة والحؤول دون توسعها، أدى، بدوره، الى خلق شعور عام لدى الاسرائيليين، باستحالة استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه، وبالتالي استحالة شطب الانتفاضة بقرار اسرائيلي. وبذلك أحدثت الانتفاضة ردود فعل داخل المجتمع الاسرائيلي، تمثّلت، لدى المزيد من القوى والشخصيات في اسرائيل، في استنكار أسلوب الحكومة في معالجة الموقف، وطالبت بمنح الشعب الفلسطيني حقوقه، بعد أن بات واضحاً استحالة عودة الوضع الراهن الى سابق عهده؛ وأصبح، من وجهة نظرها، ان السبيل الوحيد ينحصر في ايجاد مخرج مناسب من الأزمة، بالاتفاق مع الفلسطينيين أنفسهم. وبات الاسرائيليون يلمسون نجاحات الانتفاضة، خاصة ما حققته على صعيد الرأي العام العالمي. فبعدما كان الاسرائيليون يتكئون على مقولة «الارهاب الفلسطيني» ويعزفون على أوتارها، أضحت أفعال الجيش الاسرائيلي اليومية ضد السكان المدنيين العزّل شاهداً على ارهاب الطرف الاسرائيلي في نزاعه اليومي مع خصمه الفلسطيني. ومالت كفة الرأي العام الغربي من جهة الوقوف الى جانب اسرائيل «في دفاعها ضد الدول العربية» الى جانب تأييد نضال الفلسطينيين من أجل تقرير مصيرهم. وبعد كل الفظائع التي قام بها جنود الاحتلال الاسرائيلي لم تعد سمعة اسرائيل «كدولة ديمقراطية»، سمعة قائمة.

اضافة الى ما تقدم، أحدث نجاح الانتفاضة مأزقاً معنوياً فيما بين الاسرائيليين وقادتهم، قوامه، اولاً، احداث ضرر بالاقتصاد الاسرائيلي، وثانياً، تصحيح المفاهيم الفلسطينية والاسرائيلية، باتجاه الاستقـلال الاقتصادي الفلسطيني. فالاحتلال الاسرائيلي، مثل أي احتلال، يوازن ما بين مردود احتـلاله ومردود بقائه. من هنا، عملت السلطات الاسرائيلية، منذ سنة ١٩٦٧، على تفتيت البنية الاقتصـادية الفلسطينية والحاقها بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، عبر ما فرضته من اعباء ضريبية، وادخـال الاقتصـاد الفلسـطيني في منـافسـات غير عادلة مع المنتجات الاسرائيلية، وفرض المزيد

من القيود على تسويق المنتجات الفلسطينية في اسرائيل، او التصدير الى الخارج، وعدم السماح بوجود نظام مصرفي محلي فلسطيني للتمويل الذاتي، اضافة الى سياسة الاستيطان، ومصادرة الاراضي، وتقييد استخدام مياه الري. وقد نجحت السلطات في جعل الضفة الغربية وقطاع غزة مصدراً لليد العاملة الرخيصة، وسوقاً للمنتجات الاسرائيلية.

ولذلك، عملت الانتفاضة منذ انطلاقتها، على قلب الواقع، واعادة تكوين وتركيب الاقتصاد الفلسطيني على أساس ان يصبح مردود بقاء الاحتلال على القائمين به أغلى ثمناً وأكثر تكلفة من منافعه الاقتصادية. وفي السياق ذاته، أفادت تقديرات الخسائر الاقتصادية الاسرائيلية، خلال الشهور الخمسة الاولى فقط من الانتفاضة، بأن الكلفة المادية الاسرائيلية بلغت ٨٠٠ مليون دولار، عدا عن ان وزارة الدفاع قدمت طلباً الى وزارة المالية للحصول على ٢٥٠ مليون شيكل لتمويل عمليات قمع الانتفاضة والتصدي لها. وقدرت وزارة الشرطة الاسرائيلية، أيضاً، نفقاتها الاضافية (بما فيها حرس الحدود) بأكثر من مئة مليون دولار.

لقد خطت الانتفاضة، بثبات، أولى الخطى الجدية نحو جعل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي معضلة اسرائيلية، وعلى نحو يجعل استمرارها استمراراً لتفاقم المشكلات الاسرائيلية ذاتها. وخلقت، باستمراريتها وتصاعدها، جملة حقائق في المجتمع الاسرائيلي، أهمها:

أولاً: ان حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا يمكن الّا ان يكون حلاً سياسياً من طريق مفاوضات يشترك فيها ممثلون مفوضون من قبل الشعب الفلسطيني.

ثانياً: ان ممارسة سياسة القبضة الحديدية في المناطق المحتلة وسياسة الطرد والاعتقالات لن تجديا نفعاً؛ بل على النقيض من ذلك قد تؤدي الى ازدياد حدة المعارضة داخل اسرائيل، واعطاء المزيد من الدعم والتأييد العالمي للانتفاضة. وعلى هذا، أصبح الوضع الامني موضع أسئلة أوساط اسرائيلية حول من الذي يمسك بزمام الامور ؟ هل هي اسرائيل التي تمسك بالمناطق المحتلة ؟ ام ان المناطق المحتلة هي التي تمسك باسرائيل ؟ وقد أجاب احد المعلقين الاسرائيليين عن هذه الاسئلة بالقول: «ان المناطق [المحتلة] تمسك بنا أكثر مما نمسك نحن بها. وهي تتحكم فينا في جميع المناطق، او لنقل المجالات، حتى لا يحدث خلط».

بمعنى، ان الانتفاضة تمكّنت من خلق معضلة اسرائيلية داخلية، تزداد الحاجة الاسرائيلية الى حلّها، والتخلص من نتائجها وانعكاساتها داخل المجتمع الاسرائيلي استباقاً لاحتمالات استفحالها.

تاريخ ومستقبل

ارتبط فعل الانتفاضة، من حيث جوهره ومراميه، بتحقيق أمرين اساسيين، هما: ربط الفعل الكفاحي الراهن بأصوله وجذوره الكفاحية؛ والتقدم نحو اسقاط الواقع الاحتلالي الاسرائيلي وتحقيق سلطة وطنية مستقلة. ولتحقيق ذلك، ربطت الانتفاضة ما بين الحاضر والماضي، بغية رسم صورة للمستقبل، وطرحت برامج وشعارات وطنية عامة فتحت المجال لمشاركة الشرائح الاجتماعية كافة في عملية النضال الوطني، الامر الذي اعطاها سمة خاصة تجسّدت في انخراط الشعب، بطبقاته وشرائحه كافّة، في غمار النضال اليومي، موحّداً تحت شعار مقاومة الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني. وبهذا المعنى، فان المشاركة الشمولية الشعبية تؤدي الى توحيد وتوظيف كل الطاقات في اطار الصراع المتواصل، والمتراكم لسنوات خلت.

ولعل من الواضح، ان الانتفاضة، بربطها اللحظة الكفاحية الراهنة بالماضي التحرري الفلسطيني، تهدف الى طرح المشكلة الفلسطينية عبر اطار جديد، وعلى أساس ان الصراع ما بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية، لا يزال قائماً؛ وان ما راكمه المقاتلون الفلسطينيون في هجماتهم، بدءاً من العشرينات، لا يزال فعله قائماً، واسئلته موضع اثارة. كما ان عملية الربط هذه، أعطت المزيد من الدلالات على ان الانتفاضة هي «انتفاضة اللااستثناء». فقد دعت قيادتها المحلية الى الاحتفال بالعديد من الذكريات والمناسبات الوطنية؛ أبرزها احياء ذكرى هبة البراق، واضراب ١٩٣٦، ومعركة القسطل، واستشهاد عبدالقادر الحسيني، والدعوة الى «توطيد سلطة الشعب» بمناسبة الاعلان عن حكومة عموم فلسطين في ١٩٤٨/٩/٢٣، «على ان يتم بناء المزيد من اللجان الشعبية على طريق اعلان الاستقلال الناجز».

ويتضح من نصوص النداءات، الخاصة بالمناسبات الوطنية، والمجريات النضالية التي تلتها، ان الانتفاضة نجحت في استخدام الذاكرة التاريخية لتوثيب الحوافز الكفاحية، وتوسيع دائرة التصدي، وذلك من خلال توظيف الذاكرة التاريخية والارتكاز على المكنونات المعرفية للشعب الفلسطيني في الداخل، بما يتعلق بالاساليب والقوانين الاسرائيلية. تلك المعرفة التي تولدت من خلال الصراع ذاته، والذي سبق ان شهد العديد من التجارب، وكان أبرزها محاولات خلق بدائل، عبر تأسيس روابط القرى واجهاض تجارب البلديات الوطنية.

اللجان الشعبية؛ وسائل وأهداف

برزت الانتفاضة، وتبلورت، كقوة نقيضة للاحتلال وبرامجه في المناطق المحتلة، منذ الاعلان، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣، عن برنامج سياسي تضمّن، صراحة، «ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعنوان لهويته الوطنية من أجل تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة». وعملت الانتفاضة، عبر ثلاثة محاور رئيسة: اولها اللجان الشعبية، بوصفها الاداة المحركة للجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع؛ وثانيها، الصراع الدائر بين سلطة الضريبة التي تدعمها قوات الاحتلال، وبين المواطنين والتجار الفلسطينيين الذين رفضوا الرضوخ لقرارات دفع الضرائب المفروضة عليهم؛ أما المحور الثالث، فهو يتعلق باغلاق الجامعات والمدارس، حيث أُغلقت ١٢ جامعة وكلية يدرس فيها ما يزيد على ١٢ ألف طالب، وكذلك ١٢٠٠ مدرسة يدرس فيها ما يربو على ٢٠٠ ألف طالب.

وعلى الرغم من تعدد وسائل وأساليب الانتفاضة، فان الهدف من وراء هذا هو الخروج من دائرة الاحتلال ونفوذه، والشروع في بناء أجهزة وأدوات سلطة الشعب البديلة من أجهزة وأدوات سلطة الاحتلال. وعملياً، ومن خلال التجاوب الايجابي بين قيادة الانتفاضة والشعب، فقد تم تحقيق الاجراءات الاولية اللازمة للجهاز المدني. ومن بين هذه الاجراءات الاستقالات الفلسطينية من الادارات المدنية الاسرائيلية، وبناء وتشكيل ونشر اللجان الشعبية، وتوسيع دائرة مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية.

ان عملية بناء واستكمال تكوين اللجان، وفقاً لما تم تحديده من أسس وقواعد، يعني، فيما يعنيه، ارساء للاسس اللازمة لبناء سلطة الشعب. لقد انجزت تجربة اللجان بلورة المفاهيم التنظيمية الخاصة بالانتفاضة، ومن خلالها، تحديداً، تم توسيع وتأطير المزيد من الجماهير، والفعاليات، في

مسار العمل الكفاحي اليومي المباشر.

مفترق طرق

أدى تعاظم دور الانتفاضة، ونموها الى هذا القدر من الفعالية الى وضع الاطراف الثلاثة المعنية بالنـزاع، الاردني والفلسطيني والاسرائيلي، على مفترق طرق. فالطرف الاردني أعلن، رسمياً، فك روابطه الادارية والقانونية بالضفة الغربية، أي انه خرج من دائرة الصراع المباشر، ونفض يده من أية تبعات تجاه الضفة. والطرف الفلسطيني التقط «الكرة الاردنية»، فوراً، ووظفها لصالحه؛ وفي هذا الاطار، اعتبرت قيادة الانتفاضة القرار الاردني أهم انجازات الانتفاضة الشعبية، «وخطوة عملية باتجاه تنفيذ مقررات قمة الجزائر، وتعزيز مكانة م.ت.ف. ووحدانية تمثيلها لشعبنا، باعتبارها الجهة الوحيدة المخوّلة بتحمّل كافة المسؤوليات تجاه شعبنا في الوطن والشتات». وبهذا تكون الانتفاضة وضعت الشروط الاولية اللازمة للصمود السياسي ازاء الخطوة الاردنية، والدعوة، صراحة، الى عدم التـراجـع أمامها. أما الطرف الاسرائيلي، فعلى الرغم من تزايد فعالية الانتفاضة، فانه، عبر قواه الاساسية في حكومة الرأسين، وما يدور في فلكها من قوى، لم يقدم على طرح أي شكل من أشكال التنازلات السياسية ازاء الانتفاضة. بل انه، في ظل اعتبارات داخلية متشابكة ومعقدة، تشدّد في طرحه السياسي تصاعدياً مع تصاعد وتيرة الانتفاضة في الاراضي المحتلة. وهذا يوجب على الطرف الفلسطيني ان يواصل ابتكار الاساليب المتعددة وصولاً الى مراكمة انجازات قادرة على اجبار اسرائيل على تقديم تنازلات تتيح، في النهاية، للشعب الفلسطيني اقامة سلطته الوطنية ذات السيادة الكاملة على أرض وطنه.

نخلص ممـا سبق الى ان الانتفاضة، بما حققته من انجازات، بات محتم عليها الحفاظ على التناغم التام ما بين الداخل ـ الانتفاضة والخارج ـ م.ت.ف. وذلك لأمرين في غاية الاهمية الوطنية: الحفاظ على استمرارية الانتفاضة؛ والابقاء على الدور السياسي الفلسطيني نشطاً وحيوياً على الصعد والمستويات كافة، وخاصة الدولية منها، بهدف الوصول، فلسطينياً الى درجة تسمح، فعلاً، بانتزاع سلطة وطنية لصالح م.ت.ف. وهذا يوجب، اذاً، ما يلي:

- تعميق التواؤم بين سياسات م.ت.ف. وما تحققه الانتفاضة من معطيات جديدة.
- مواءمة المصالح الوطنية الفلسطينية، وتكيفاتها، مع الحفاظ على الثوابت السياسية، ومن ثم تصعيدها، خدمة لانتزاع أكثر ما يمكن انتزاعه من خلال الصراع.
- النظر الى مسألة التحالفات الفلسطينية ـ العربية من منطلق الحفاظ على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وما انجزته الانتفاضة من مكاسب، وما تقتضيه المصلحة الوطنية الفلسطينية، سواء أتوافَق ذلك مع السياسات العربية أم لم يتوافق.
- الوصول في الصراع الى درجة تصبح المفاوضات بين اسرائيل وم.ت.ف. مطلباً اسرائيلياً ـ اميركياً ملحّاً.

الحركة الاسلامية في فلسطين

(١٩٢٨ ـ ١٩٨٧)

ربعي المدهون

شهدت السنوات الاخيرة، في المناطق المحتلة، مظاهر نشاطات متفرقة، سياسية وعسكرية، قامت بها مجموعات أعلنت عن نفسها باسماء عدة. وهي مجموعات تلتقي، كما تبين ادبياتها وبياناتها، حول الاسلام كمصدر فلسفي ومرجع فكري. وأثار نشاطها تفسيرات وتأويلات كثيرة، يتعلق معظمها بماهية هذه «الصحوة الجديدة» لقوى وتيارات دينية أصولية، مضى على غيابها عن ساحة العمل السياسي قرابة الثلاثة عقود، منذ اعلن، في مصر، عن حل جماعة الاخوان المسلمين في اواسط الخمسينات، حيث لوحق اعضاء الجماعة، في قطاع غزة، الذي كان يخضع، في ذلك الحين، للادارة المصرية. كما حظر نشاط الجماعة في الاردن، والضفة الغربية، وعدد من البلدان العربية الاخرى.

في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات، ظهرت، مجدداً، ملامح لبعض قوى وتيارات «الصحوة الاسلامية» الجديدة. ومنذ ذلك الحين، اختلفت آراء الباحثين والمهتمين، بهذا التطور، حول تقدير حجم وفعالية هذه القوى، وطبيعة تشكيلاتها، وصلاتها ببعضها البعض. ومما زاد في مصاعب التعرف الدقيق على قوى ومنظمات الحركة الاسلامية الجديدة، طبيعة وظروف عملها السري تحت الاحتلال الاسرائيلي. وظل الامر كذلك، الى حين بدأت تظهر، في المناطق المحتلة، مؤشرات علنية، مباشرة وملموسة، تدل على وجود فعلي لهذه القوى، وهو ما ظهر، بوضوح، خلال عدد من المعارك الانتخابية الطلابية التي خيضت داخل جامعات الضفة والقطاع، حيث استطاعت الجماعات الاسلامية السيطرة على عدد من المجالس الطلابية في بعض الجامعات، وحققت نتائج هامة في بعضها الآخر. ومنذ ذلك الحين احتفظت القوى الاسلامية بنفوذ داخل الجامعات وبين صفوف طلابها، يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة من حجم القاعدة الطلابية فيها، وبالسيطرة الكاملة على مجلس الطلبة في جامعة الازهر في غزة. وأدى التطور الجديد الذي مسّ تناسب القوى التقليدي، داخل الجامعات، التي تعد مراكز هامة للنشاط السياسي والتنظيمي للقوى الوطنية الفلسطينية المختلفة، الى تنافس حاد بين المجموعات الاسلامية وبين التيارات والقوى الوطنية الاخرى، التي تمثل، بصورة أو بأخرى، نفوذ وقوة م.ت.ف. داخل الجامعات. وبلغ هذا التنافس، في بعض المراحل، حد التناحر، وعبّر عن نفسه في عدد من الصدامات الدامية، هددت بفرط عقد التحالفات الوطنية القائمة.

وجاء وقوع عدد من العمليات العسكرية، في مرحلة لاحقة، والتي تميزت بالمواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال، وما تلاها من اعتقالات لعدد من المواطنين بتهمة الانتماء الى منظمات اسلامية، ليغير، والى حد بعيد، من المعطيات القائمة. فقد وضعت سلطات الاحتلال القوى والمجموعات الاسلامية

تحت المراقبة والملاحقة والاعتقال، خصوصاً في اعقاب عمليتي القدس (باب المغاربة، ٢٥/١٠/١٩٨٦) وعملية الشجاعية (نيسان ـ ابريل ١٩٨٧). بينما أكدت التطورات اللاحقة ان تنسيقاً معيّناً قام بين هذه المجموعات منذ المراحل الاولى لظهورها وبين قوى رئيسة في م.ت.ف. انتهى بتعزيز التعاون، ودخول القوى الاسلامية مرحلة جديدة، قوامها العمل من ضمن اطار التحالفات الوطنية القائمة. وتمثل ذلك في قبول ممثلين عن هذه الجماعة داخل المؤسسات الرسمية العليا في م.ت.ف. كالمجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي لـ م.ت.ف.

من هذه المنطلقات والمقدمات، تحاول هذه الدراسة الوقوف على الدور الذي تلعبه، راهناً، هذه التيارات الاصولية «الجديدة» في سياق الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وضمن تحالفاتها القائمة، والاجابة عن عدد كبير من الاسئلة، يتعلق بعضها بجذور الحركة الاسلامية في فلسطين، ومراحل تطور عملها وانتكاساته، وصلات «الصحوة الجديدة» في المناطق المحتلة بها، وما اذا كان وجودها الحالي يمثل مرحلة عابرة في تاريخ الحركة الوطنية سرعان ما تنتهي الى العمل السري أو الخروج تماماً من على ساحتها، أم انها جزء عضوي في جسد هذه الحركة فرضته تطورات معينة ومعطيات جديدة قائمة. وقد تطلب ذلك العودة الى البدايات، الى المراحل الاولى لتأسيس حركة «الاخوان المسلمين» في مصر، في أواخر عشرينات هذا القرن، ومتابعة صلاتها بفلسطين حتى وقتنا الراهن، للوصول الى خلاصات واستنتاجات مفيدة حولها.

ولتسهيل مهمة البحث، التي تحاول ان «تلملم» صفحات متناثرة من تاريخ، كتب بعضه، ولم يكتب بعضه الآخر، بسبب الظروف التي تعرضت لها الحركة الاسلامية عبر تاريخها، والتي تميزت، في غالبيتها، بالمطاردة والملاحقة والسجن والقتل، واللجوء الى العمل السري، قسمنا بحثنا هذا الى ثلاثة اقسام رئيسة، تمثل ثلاث مراحل مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، وبضمنها التيارات الاسلامية، وبغض النظر عن اقترابها، أو ابتعادها، من هذه الحركة.

تدرس المرحلة الاولى تأسيس ونشأة الحركة الام في مصر، واتصالاتها الاولى بفلسطين، والدور الذي لعبته في سياق النضال الوطني. وتمتد هذه الفترة منذ العام ١٩٢٨ وحتى نكبة فلسطين العام ١٩٤٨. وتعالج المرحلة الثانية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) أوضاع الحركة الاسلامية بعد النكبة، بالتشديد بصورة خاصة على منطقة قطاع غزة التي سوف يكون لها تأثير لاحق في ظهور التيارات الاسلامية مجدداً في اواخر السبعينات وبداية الثمانينات، وبسبب انتماء تيارات الحركة الاسلامية في الضفة الغربية الى القوى والاحزاب الاردنية، بعد الحاق الضفة الغربية بالمملكة الاردنية الهاشمية، وتأثيراتها المحدودة، حيث لعبت المؤسسات الاسلامية الرسمية (المجلس الاسلامي الاعلى) الدور الرئيس في هذه المرحلة في متابعة شؤون الاسلام والمسلمين على أكثر من صعيد. أما المرحلة الثالثة، فسوف نسعى، من خلالها، الى القاء الضوء على نشأة وتطور الحركة الدينية في مناطق الضفة والقطاع بعد سنوات الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٧، وهي المرحلة التي سوف تحظى بتركيز أشد، حيث تتناول، بالاضافة الى ذلك، طبيعة تكوين الحركة الدينية، ومنطلقاتها السياسية وعلاقاتها بالقوى على ساحة العمل الوطني، وموقفها من التيارات الايديولوجية والفكرية والاتجاهات السياسية على هذه الساحة. ونختتم دراستنا هذه بفقرة خاصة بنشأة وتطور أوضاع الحركة الاسلامية بين صفوف الاقلية العربية في اسرائيل. ومن ثم نأتي الى الخلاصات والاستنتاجات التي توصّلنا اليها من خلال ما أوردنا، لافتين النظر الى اننا تعمدنا، في هذا البحث، استثناء التنظيمات والمؤسسات الدينية الشرعية والرسمية، وتلك التي قادها رجال دين وطنيون لعبوا أدواراً مختلفة

في الحياة السياسية في فلسطين، وهي مؤسسات وتنظيمات وافراد حظيت، جميعها، بمعالجات وافرة، لا حصر لها، بسبب نشاطاتها العلنية، التي كتب فيها الكثير، وتحظى بكثير من المراجع.

المرحلة الاولى، ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨

نشأت جماعة «الاخوان المسلمين» في مدينة الاسماعيلية، في العام ١٩٢٨، على يد الشيخ حسن البنّا، كجماعة دينية ذات اهداف تربوية واجتماعية، ترمي الى «تربية الامة، وتنبيه الشعب، وتغيير العرف العام، وتزكية النفوس، وتطهير الارواح». وبسبب الغموض الذي لفّ أهدافها، لم تثر الجماعة اهتمام القوى السياسية المصرية آنذاك. فقد كان البنا شدد على الجانب التنظيمي، ونشر دعوته، التي أراد لها ان تتم من خلال النشاط الديني والاجتماعي، من دون ان يلزم نفسه، أو جماعته، بموقف سياسي محدد، يعرّضه والجماعة للدخول في صراعات تهدد وجودهم، خصوصاً وهم في مرحلة البناء[١].

وعلى الرغم من ان جماعة الاخوان المسلمين لم تدخل ميدان العمل السياسي، في الحياة المصرية، الّا بعد قرار اتخذه مؤتمرها الخامس، المنعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، الّا ان توجهاتها نحو القضيـة الفلسـطينية اتخذت منحى مختلفاً ومتميزاً عن مواقفها المحلية. فعلى الصعيد المصري، تجنّبت جمعية الاخوان المسلمين اصدار مواقف سياسية محددة من الاستعمار، عامة، والبريطانيين خصوصاً. «فقد كانت الجماعة تريد السلامة حتى يشتد عودها، ولم يكن يشغلها الّا قضية واحدة، هي قضية الحكم واقامة الدولة الاسلامية، فرأت ادخار قوتها لتحقيق هذا الغرض»[٢].

وهكذا ظل التوجه الرسمي لحركة الاخوان المسلمين، في سنواتها الاولى، خلواً من النصوص التي تتعاطى، مباشرة، مع قضية فلسطين. غير ان سلوك مؤسس الحركة، الشيخ البنّا، اتخذ وجهة عملية مغايرة في وقت مبكر. فقد ادرك البنّا «ان توسيع نشاطات الجمعية، في العالم العربي، بالارتكاز الى الالتزام الصريح والمباشر بالقضية الفلسطينية، من شأنه أن يدعم توسيع الجمعية بمعان وأسس فكرية فعالة. وقدم تطور الاضطرابات، التي شهدتها فلسطين في العام ١٩٣٥، فرصة ممتازة للبنّا لتحقيق خطته الجديدة» والتوسع في الميدان العربي[٣].

التحوّل نحو فلسطين

جاءت أول اشارة تنبىء بتطور موقف جمعية الاخوان المسلمين من القضية الفلسطينية في رسالة أذاعهـا المرشد العام للجمعية، الشيخ البنّا، في نيسان (ابريل) ١٩٣٤، تحت عنوان «الى مَ ندعو الناس». واعتبرت اول محاولة فكرية من الجمعية لتكوين رؤية عالمية شاملة لها، وتحديد توجهاتها نحو العالمين، العربي والاسلامي. وأشار البنّا، في رسالته، الى «ان الاخوان المسلمين يشددون على ايمان كل مسلم بأن كل بقعة أرض يقيم عليها أخ يتخذ القرآن الكريم ديناً له، هي جزء من الوطن الاسلامي الكبير». وفي نيسان (ابريل) ١٩٣٥، أي بعد عام بالضبط ، أذاع البنّا رسالته الثانية، التي كرست لبلورة العقيـدة الوطنيـة للجمعية. وقد حدّد البنّا الدائرتين، الوطنية الاسلامية والوطنية العربية، كمـركزين الزاميين لولاء كل مسلم مصري. ومع ان فلسطين لم تذكر في هاتين الرسالتين، بصورة محددة، الّا ان تحديد البنّا للدائرتين المذكورتين، يجعلها مشمولة، ضمناً، في توجهاته. وظل الامر كذلك حتى العام ١٩٣٥، حين جاء ذكر فلسطين واضحاً، بعد ان حدد المؤتمر الثالث للجمعية طرقاً جديـدة لتـوسعها التنظيمي، الامر الذي ساهم، أيضاً، في تطوير فكر الجمعية. «فقد بدا للبنّا ان

الالتزام الصريح، والمباشر، بالقضية الفلسطينية [من شأنه تزويد] هذا التوسّع بمعان جديدة»[٤].

وانطلاقاً من ذلك، سعى البنّا الى تعزيز العلاقات مع القيادات الفلسطينية، وفي مقدمها الحاج أمين الحسيني[٥]، الذي كان تعرّف اليه قبل ذلك بسنوات، حين اهداه كتاباً، في العام ١٩٢٧[٦].

في السادس من آب (أغسطس) ١٩٣٥، أعلن البنّا، رسمياً، عن ارسال اثنين من مساعديه، هما عبدالرحمن الساعاتي ومحمد أسعد الحكيم، في مهمة رسمية الى فلسطين وسوريا ولبنان. وكان الهدف من ذلك نشر رسالة الاخوان المسلمين في انحاء سوريا وفلسطين. وكان البنّا يهدف الى تعزيز الروابط بين جمعية الاخوان والتحركات الاسلامية في هذه المناطق[٧].

كان هدف المبعوثَيْن، الاولَيْن، هو لقاء الحاج أمين الحسيني، بهدف توطيد علاقات جمعية الاخوان المسلمين الرسمية معه. وقد تمّ لهما ذلك في آب (أغسطس) ١٩٣٥، حيث استقبلهما الحاج أمين بحرارة. ومنذ ذلك الحين، تطورت الروابط التنظيمية بين التنظيمين (جمعية الاخوان المسلمين، والمجلس الاسلامي الاعلى)، وأصبحت أساساً لاستمرار التعاون على المدى الطويل بين الجمعية وقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية[٨].

وحمّل الحاج أمين الحسيني المبعوثَيْن المصريَيْن رسالة الى رئيس جمعية الارشاد الاسلامي، في دمشق، تعرّفه بهما. وفي آب (أغسطس) ومطلع أيلول (سبتمبر) من العام عينه، زار المبعوثان سوريا ولبنان والتقيا الفعاليات الاسلامية فيهما، حيث وضعوا، سوية، أسساً لاستمرار نشاط الاخوان المسلمين هناك. وقد أولت الجريدة الناطقة بلسان جمعية الاخوان المسلمين الزيارة أهمية كبيرة، فنشرت تقارير متواصلة عنها، ووصفتها «بالانجاز الاول العظيم للاخوان المسلمين في الاراضي العربية الشقيقة». وبذلك دشّنت زيارة المبعوثين، الساعاتي والحكيم، الى فلسطين وسوريا ولبنان، عهداً جديداً في موقف جمعية الاخوان المسلمين من القضية الفلسطينية[٩].

منذ ذلك التاريخ، «نشأت علاقات وثيقة بين الشيخ حسن البنّا ومفتي فلسطين رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، الحاج أمين الحسيني. وكانت بينهما مراسلات دائمة، تبادلا خلالها وجهات النظر». واستمرت الصلات بين المفتي والامام البنّا، وتوثّقت بالاعداد والجهاد ضد اليهود والبريطانيين، وامتدت لتشمل القيام بمحاولات ونشاطات متعددة من أجل فلسطين، ولم تتوقف حتى بعد وفاة البنّا[١٠].

في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، دعت الجريدة الرسمية الناطقة بلسان الاخوان المسلمين الشعب المصري الى دعم ومساندة الكفاح الفلسطيني. وأعلنت، بتاريخ ١٩/٥/١٩٣٦، عن خطة للتعاون مع اللجنة العربية العليا في فلسطين، لمساعدة الفلسطينيين العرب. وفي تصريح له، في هذا الصدد، مجّد البنّا «الكفاح البطولي لأخواننا الفلسطينيين الشجعان، المسلمين والمسيحيين، الذين يدافعون، بقلب واحد، عن الاماكن المقدسة، الاسلامية، وعن الوطن العربي الاسلامي». وتمّ تأسيس لجنة لجمع التبرعات وتحويلها الى فلسطين. وعيّنت لجان فرعية في فروع جمعية الاخوان المسلمين، تتولى ايصال التبرعات الى اللجنة العامة[١١].

ويمكن تلخيص نشاطات جمعية الاخوان المسلمين، الخاصة بفلسطين، في تلك الفترة، في النقاط التالية[١٢]:

- تأسيس لجنة عامّة للتبرعات، ولجان فرعية في المناطق للغرض ذاته، من أجل دعم

كفاح الفلسطينيين العرب.

- الاحتجاج لدى المفوّض السامي البريطاني، في فلسطين، وسكرتارية عصبة الامم.
- مناشدة لجنة المساعدات، الخاصة باثيوبيا[١٣]، لتغيير توجهاتها بالنسبة الى فلسطين، وتحويل ما بحوزتها من اموال لصالح دعم القضية الفلسطينية.
- الطلب الى التجار العرب، الذين يتعاملون مع اليهود، التعبير عن تضامنهم بمقاطعة «العدو الغاصب».
- تنظيم عريضة احتجاج، واعلان التضامن مع الفلسطينيين العرب.

الى ذلك قام الاخوان المسلمون بالنشاطات التالية[١٤]:

- عقد مؤتمر عربي من أجل فلسطين.
- عقد مؤتمر برلماني عالمي، انتصاراً لفلسطين، في سراي آل لطف الله في القاهرة، بتاريخ السابع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨، حضره برلمانيون من مصر والعراق وسوريا ولبنان، وشارك فيه وفد شعبي فلسطيني، ووفود شعبية تمثل مسلمي المغرب والهند والبوشناق اليوغسلافيين واليمن والصين. وتمخض هذا المؤتمر عن قرارات استنكرت المؤامرة البريطانية ـ الصهيونية لتقسيم فلسطين. وأيد المؤتمرون الميثاق الوطني الفلسطيني. واعتبروا تصريح بلفور باطلاً من أساسه، ولا قيمة له في نظر العرب والمسلمين. ورفضوا تقسيم فلسطين، وطالبوا بايقاف الهجرة اليهودية اليها.
- عندما قامت القوات الفرنسية، في سوريا، في العام ١٩٣٩، بملاحقة قادة الثورة الفلسطينية، طلب المفتي من هؤلاء القادة اللجوء الى الحركة الاسلامية، فلجأ أربعة منهم الى دار الارعم في حلب. وقام الشيخ عادل دباس باخفائهم في احدى المزارع لمدة طويلة. ولمّا عرفت القوات الفرنسية بمكانهم، قام الشيخ عادل بتهريبهم من المزرعة، وألقى الفرنسيون القبض عليه، ولقي الواناً من التعذيب، توفى على أثرها.

على أن اهمّ ما انجزته جمعية الاخوان المسلمين، في تلك الفترة، يتلخص في التأكيد، عملياً، على التطور الذي وقع في فكر وممارسة الجمعية تجاه القضية الفلسطينية، والانتقال من التوجه، ذي الطابع التربوي الاجتماعي، الى طرح المضمون القومي للتوجهات السياسية للحركة. ففي رسالة بعث بها الى بطريرك الكنيسة القبطية، شدّد البنّا على ان القتال في فلسطين «ليس جهاداً اسلامياً وحسب، بل له طابع وطني عربي، لأن المسلمين والمسيحيين، على السواء، يحاربون ويذرفون دمهم»[١٥]؛ وكذلك في توطيد الروابط بين جمعية الاخوان المسلمين، في مصر، واللجنة العربية العليا، في فلسطين، وهو ما أكدته الرسائل الشخصية المتبادلة بين البنّا ورئيس اللجنة الحاج أمين الحسيني[١٦].

التنظيم

لم ينقطع اهتمام حركة الاخوان المسلمين، في مصر، بالاوضاع في فلسطين، بعد ثورة عزالدين القسام والثورة العربية الكبرى (١٩٣٥ ـ ١٩٣٩)؛ غير انها لم تتمكن من تأسيس فروع لها، في البلاد، الاّ في العام ١٩٤٦، حين تمّ افتتاح اول مقر للحركة في منطقة الشيخ جراح، في القدس.

بدأت خطوات الحركة الفعلية في هذا الاتجاه في مؤتمرها الخامس الذي عقدته في مدينة حلب، العام ١٩٤٤، والذي حضره ممثلون عن حركة الاخوان في كل من مصر وسوريا وفلسطين. ففي هذا

المؤتمر، اتخذ المجتمعون خطوة هامة، قضت بتوحيد اسماء الجمعيات[١٧] المتعددة التي أنشأتها الحركة في بلدان عربية عدة، خلال سنوات سابقة، ليصار الى تسميتها جمعيات الاخوان المسلمين.

وفي المؤتمر السادس، الذي عقد بعد عامين، في بيرود، في سوريا، في العام ١٩٤٦، اتخذ قرار بتوحيد «الاخوان» في لبنان وسوريا، أسماً وهدفاً، مع الاخوان في مصر. ولاول مرة، ظهر التوجه نحو القضية الفلسطينية ضمن القرارات الرسمية لجمعية الاخوان المسلمين. فقد اتخذت قرارات بتأليف لجان تتولى الاهتمام بالعالمين، العربي والاسلامي، ومتابعة الحركات الوطنية في الاسكندرون ومصر وشمال افريقيا وطرابلس الغرب والهند واندونيسيا. وتمّ تشكيل لجنة خاصة بالقضية الفلسطينية[١٨]. ويعزو باحثون اهتمام الاخوان المسلمين بفلسطين، في هذه المرحلة، الى ادراكهم أهمية توثيق العلاقات فيما بينهم وبين الحركة الوطنية فيها، ومردود ذلك على الحركة نفسها. فشهدت هذه المرحلة نشاطاً ملحوظاً في هذا الاتجاه. فعندما وصل مفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني، الى القاهرة، هارباً من فرنسا، في العام ١٩٤٦، وعلم الاخوان بوجوده في القاهرة، عملوا على توثيق الصلة به فـ «أخذوا يزورونه في [مكان اقامته] باستمرار. وكان [هو] يكثر من زيارتهم في بيوتهم، وفي [مركزهم] العام، حتى أصبح مستشاراً لهم في كثير من الامور. كما كان المفتي يكثر من استشارة الامام [حسن] البنّا بكل ما يتعلق بقضية فلسطين»[١٩].

وكان البنّا يدرك أهمية توثيق الصلات، وتعزيز التعاون، مع المجاهدين (في فلسطين)، ولعب دوراً توحيدياً خلال الازمة العاصفة التي وقعت بين منظمتي «الفتوة» و«النجادة» اللتين كانتا تتصدران العمل من أجل فلسطين آنذاك[٢٠]. فقد اتفق البنّا مع المفتي على اصلاح ما بين المنظمتين، فحضر الى القاهرة رئيس منظمة الفتوة، كامل عريقات، ورئيس منظمة النجادة، محمد نمر الهواري، بناء على طلب المفتي ورغبة الاخوان في اصلاح العلاقات بينهما. وفي اجتماع خصص لهذا الغرض، حضره المفتي والامام البنّا ومحمد علوبة باشا ومحمد صالح حرب (من قادة الاخوان)، تمّ الاتفاق على دمج المنظمتين في منظمة واحدة اطلق عليها المفتي اسم «منظمة الشباب العربي الفلسطيني»، وعيّن الصاغ محمد لبيب (وكيل الاخوان المسلمين للشؤون العسكرية، حينذاك) قائداً لها، فعيّن كلاً من عريقات والهواري مساعدين له. ودخل الصاغ لبيب الى فلسطين ومعه مجموعة من الاخوان تطوعوا للدفاع عنها. وبعد فترة قصيرة «تنبهت حكومة الانتداب الانجليزي الى خطورة وجود الصاغ لبيب في فلسطين على خططها ومؤامراتها ضد العرب، فأصدرت امراً اليه بمغادرة البلاد؛ كما طاردت جميع الاخوان المسلمين، الذين دخلوا فلسطين. لكن يد حكومة الانتداب لم تصل الى كثيرين منهم، ممن تمرّسوا على الحرب مع منظمات يهودية»[٢١].

تأسيس فروع الحركة

مهّد الاخوان المسلمون لدعوتهم، تدريجياً، من خلال جريدتهم «الدعوة»، التي كانت تصل فلسطين «وفيها الشؤون السياسية، والدفاع عن حقوق أهل فلسطين». كذلك دأب الاخوان على ارسال الرسل للدعوة في المساجد. «وكان هؤلاء [الرسل] يعرضون للامور السياسية بالتوافق مع الرغبات القومية. ولمّا شعر الاخوان بأن دعوتهم الفكرية قد انتشرت، ولما كانت الحركة السياسية الفلسطينية، عامة، قد أخذت تسترد بعضاً من مظاهرها العامة، فقد قرر الاخوان المسلمون الاعلان عن وجودهم رسمياً، وافتتاح فروع لهم في فلسطين»[٢٢].

ففي العام ١٩٤٦، أرسل المرشد العام للحركة، الشيخ البنّا، عالماً جليلاً من علماء الدعوة،

هو الشيخ عبدالمعز عبدالستار، للقيام بجولة على المدن الفلسطينية، مدتها شهران. وقد أخذ الشيخ عبدالستار يتنقل بين مدن يافا وحيفا وعكا وغزة والقدس، يلقي فيها المحاضرات[٢٣]، ممهّداً للخطوة اللاحقة، التي تمّت بتاريخ ٦/٥/١٩٤٦. ففي ذلك التاريخ، تمّ افتتاح شعبة الاخوان المسلمين في القدس، بحضور الشيخ عبدالستار، مندوباً رسمياً وبالنيابة عن المرشد العام لحركة الاخوان.

افتتح المقرّ في حي الشيخ جراح، في القدس. وقد لبّى دعوة الحضور ما يزيد على ألفي مدعو من القدس والقرى المجاورة، وكذلك مندوبو جماعة الاخوان المسلمين من فلسطين وشرق الاردن[٢٤]. ومثّل الحضور الهيئات القنصلية والمجلس الاسلامي الاعلى والعلماء والوجهاء واساتذة المدارس وطلابها وكبار التجار والمسلمين كافة. وحضر الافتتاح عدد من المسيحيين[٢٥].

فيما بعد، انشأت حركة الاخوان المسلمين فروعاً لها في مدن أخرى؛ فكان لها فروع في يافا واللد وحيفا وطولكرم. وبتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦، عقد الاخوان المسلمون مؤتمراً لهم في حيفا، حضره ممثلون عن لبنان والاردن، وتقرر فيه «اعتبار حكومة فلسطين مسؤولة عن الوضع السياسي المضطرب؛ [و] تأييد الجامعة العربية؛ [و] تأييد مطالب مصر بجلاء القوات البريطانية ووحدة النيل؛ [و] عرض قضية فلسطين على مجلس الامن الدولي؛ [و] تأييد المشاريع التي ترمي الى انقاذ الاراضي الفلسطينية؛ [و] عدم الاعتراف باليهود الطارئين على البلاد؛ [و] تعميم شُعَب الاخوان [المسلمين] في البلاد»[٢٦].

وباركت الصحف والمجلات، الصادرة في فلسطين، هذا الاحتفال[٢٧]. ولوحظ ان هذا التحول الواسع نحو السياسة جاء في فترة صعود المدّ الشعبي الداعم لحركة الاخوان المسلمين، والذي بلغ اقصاه في سنوات الاربعينات[٢٨]. ويعتبر باحثون هذه المرحلة مرحلة تحوّل كبير من الاتجاه الديني الى الاتجاه السياسي المحض، حيث وضعت الحركة أهدافها الدينية، في مرتبة ثانوية[٢٩].

الدعوة الى الجهاد

اقتصر نشاط الاخوان المسلمين، في السنتين التاليتين، ما بين انتشارهم في البلاد، بصورة علنية، منذ العام ١٩٤٦، ووقوع النكبة في العام ١٩٤٨، على افتتاح المكتبات والاندية والقاء المحاضرات. الاّ انهم، منذ اعلان قرار التقسيم (١٩٤٧)، بدأوا يجسّدون الاهتمام بالتحرير، فاتخذوا من مقرهم في القدس مركزاً للجهاد، وانطلقوا، على الصعيد العربي، يحثون المسؤولين على اعتماد الحل العسكري، وعلى بذل كل الممكن في عملية التحرير[٣٠]. وفي هذا الاطار، عقد الاخوان المسلمون مؤتمراً لهم في مدينة حيفا، بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٤٧، اتخذ القرارات التالية[٣١]:

«١ ـ يعلن الاخوان المسلمون تصميمهم على الدفاع عن بلادهم، بجميع الوسائل، واستعدادهم للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية في هذا السبيل.

«٢ ـ يعلن الاخوان المسلمون ان هيئة الاخوان المسلمين ستتحمل نصيبها كاملاً من تكاليف النضال.

«٣ ـ الاتصال مع الهيئة العربية العليا للبحث في بعض الشؤون العامة».

الاخوان وحرب العام ١٩٤٨

وفي ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، أبرق الشيخ البنّا الى مجلس الجامعة العربية

يقول انه على استعداد لأن يبعث، كدفعة أولى من المتطوعين، عشرة آلاف مجاهد من «الاخوان» الى فلسطين. ومن جهتها، ألحّت حركة الاخوان المسلمين في مصر على الحكومة المصرية للسماح لمتطوعيها بالذهاب الى فلسطين، فرفضت الحكومة ذلك، ورد الاخوان بتنظيم تظاهرة صاخبة، انطلقت من الازهر الشريف بتاريخ ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧، وقادها المرشد العام، البنّا، بنفسه، واخذوا يطالبون بالجهاد[٣٢].

وعندما أعلنت بريطانيا، في أيار (مايو) ١٩٤٨، عزمها على سحب قواتها، وانهاء انتدابها على فلسطين، «ادرك الاخوان المسلمون، في مصر، ان ساعة الجد قد حانت. فقد كانت التقارير ترد من شعب الاخوان المسلمين ـ وكان عددها يزيد على عشرين شعبة في فلسطين ـ تؤكد ان بريطانيا قد تواطأت مع العصابات اليهودية لتسليمها المواقع التي ترابط بها القوات البريطانية، قبل انسحابها من فلسطين. وأدرك الامام البنّا أن على الاخوان ان يخوضوا سباقاً مع الزمن ليستكملوا استعدادهم لدخول المعركة في فلسطين؛ فأعلن النفير العام في جميع شعب الاخوان في مصر، فتقاطرت جموع المتطوعين، من جميع انحاء مصر، الى المركز العام للجماعة في القاهرة. وبذل الاخوان جهوداً شاقة لشراء الاسلحة من مالهم الخاص. وكانوا، في الوقت ذاته، قد أخذوا على عاتقهم مساعدة الوفود الفلسطينية العديدة، التي كانت تصل الى القاهرة لشراء السلاح»[٣٣].

«وبينما كان الاخوان يضعون الخطط لتوزيع متطوعيهم على معسكرات التدريب، وجبهات القتال في فلسطين، فوجئوا بقرار جامعة الدول العربية بمنع دخول المتطوعين، بصفاتهم الشخصية، الى فلسطين، واقتصار ذلك على الجيوش العربية النظامية. ورداً على ذلك، تقدم الاخوان الى التطوع تحت اشراف الجامعة العربية نفسها، التي اضطرت الى التسليم بالامر الواقع، وسمحت للاخوان بالتطوع، واشترطت ان يتم دخولهم، الى فلسطين، تحت قيادة الجيش المصري، وان تكون قيادة المتطوعين بيد ضباط نظاميين من [هذا] الجيش... وقد اختار الاخوان الضابط أحمد عبدالعزيز قائداً لمتطوعيهم، لما عرف عنه من ايمان وصلابة واخلاق»[٣٤].

وصل أول فوج من مجاهدي الاخوان المسلمين المصريين الى فلسطين في آذار (مارس) ١٩٤٨، أي قبل دخول الجيوش النظامية العربية بشهرين، اذ دخلت في أيار (مايو) من العام نفسه. غير ان هذا الفوج لم يتمكن من الوصول، الاّ بعد محاولات عديدة اصطدم جميعها بتعنّت الحكومة المصرية، «التي كانت تنفذ تعليمات السفارة البريطانية في القاهرة بمنع الاخوان من الدخول الى فلسطين». واضطر هذا الفوج الى الدخول بالحيلة؛ اذ حصل الاخوان على ترخيص يسمح لهم بالسفر الى سيناء في رحلة علمية، فلمّا وصلوا اليها اكملوا سيرهم الى فلسطين[٣٥].

منذ ذلك الحين، «تتابعت افواج الاخوان الى فلسطين، وانتشروا في مناطق شاسعة [منها]، امتدت من ساحل البحر [الابيض المتوسط] حتى بيت المقدس...»[٣٦]. وكان أول من وصل منهم، في بادىء الامر، عبدالمنعم النجار، وبعد ذلك بقليل جاء اليوزباشي كمال صدقي، ليجوس الاراضي المقدسة؛ ثم عادا، كلاهما، الى مصر ليأتيا بالمتطوعين[٣٧].

فيما بعد، «جاء فريق [آخر] من الاخوان المسلمين المصريين، يقودهم الشيخ محمد فرغلي، وعددهم حوالى ٨٠ [كان] أرسلهم المرشد العام حسن البنّا. وقد [أقام] هؤلاء في معسكر النصيرات على مقربة من دير البلح. واشتبكوا في قتال مع اليهود، لا سيما في كفار داروم، [حيث] قتل منهم عشرون. وجاء بعد[ها] بقليل البكباشي (الورداني) [وهو] من جماعة أحمد عبدالعزيز.

[وكـان] معـه مئتـا متطوع، معظمهم من الليبيين، جاءوا من العريش الى خان يونس [من] طريق الشـاطىء، لكنهم لم يمكثـوا في غزة، بل رابـطوا في عراق سويدان. وسافر فريق منهم، مع أحمد عبـدالعزيز، الى قطاع الخليل وجنوب القدس»[٣٨] التي «استشهد أحمد عبدالعزيز على [أرضها] بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢٢»[٣٩].

لقد ازعج نشاط الاخوان المسلمين، العسكري، في فلسطين، السلطات المصرية، فمنعت عنهم الامـدادات التمـوينية، وأخيراً حنت رأسها لأوامر السفارة البريطانية في القاهرة، وأصدرت القرار العسكري، الرقم ٦٤ لسنة ١٩٤٨، المؤرخ في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، والذي بمبوجبه حلّت جمعية الاخوان المسلمين وجميع شعبها في مصر[٤٠].

دور السوريين والاردنيين

تلقّى الاخـوان في فلسـطين نبـأ حلّ جماعتهم واعتقال الآلاف من اخوانهم في مصر بمشاعر الغضب والهيجان، ولكن سرعان ما امتثلوا لأوامر وردتهم من المرشد العام توصيهم بالاخلاد الى السكينة، والانصراف الى الجهاد ضد اليهود. أما الحكومة المصرية، فلم تكتف بملاحقة الاخوان في مصر، بل أصـدرت أوامرها، عشية اصدار قرار حل الجماعة، الى القائد العام للقوات المصرية، في فلسطين، بجمع أسلحة مجاهدي الاخوان؛ وقام نائب القائد العام بتبليغ الامر الى قيادة مجاهدي الاخوان، فرفضت الاستجابة له، وأعلن المجاهد حسن دوح، ان «الاخوان» سيستمرون في جهادهم على الرغم ممـا يحـدث في مصر من مطاردة لجماعتهم، وأكد للقائد العام ان مجاهدي «الاخوان» سيمتثلون لاوامر مرشدهم التي تقول «انه لا شأن للمجاهدين بالحوادث التي تجرى في مصر، وأنه ما دام في فلسطين يهودي واحد يقاتل، فان مهمة الاخوان لم تنته بعد»[٤١].

وعندما أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من فلسطين، واعلنت الامم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، «هب الاخوان المسلمون، في سوريا، لنجدة اخوانهم عرب فلسطين. فأعلنوا ميثاقاً مقدساً لتشكيل جيش لتحرير فلسطين. وأقبلت جموع الاخوان، وأبناء الشعب السوري، الى مراكز الاخوان لتسجيل اسمائهم للتطوع في جيش التحرير. وسرعان ما اعلنت الحكومة السورية منع التطوع الاّ [من] طريق الجامعة العربية، وتحت مظلة جيش الانقاذ... وأوعز الاخوان الى شبابهم بالتطوع في جيش الانقاذ، لكنهم ادركوا ان طبيعة تكوين هذا الجيش، واسلوبه في العمل، لا تتلاءم مع الروح الاخوانية، فطالبوا بأن تكون لهم كتائبهم الخاصة. وأمام الحاحهم، وافقت الجامعة العربية [على طلبهم] شريطة ان تتولى الجامعة الاشراف عليهم»[٤٢].

وصل أول فوج من الاخوان المسلمين من سوريا الى فلسطين، وكان يقوده عبدالرحمن الملوحي، في اثنـاء احتـدام معركة القسطل التي شارك فيها الاخوان جنباً الى جنب مع مجاهدي فلسطين، واستشهد عبدالقادر الحسيني. أما الفوج الثاني من الاخوان المسلمين السوريين، فقد قاده الدكتور مصطفى السباعي، فوصل، أولاً، الى اريحا، حيث شارك في معركة وقعت في مستعمرة «النبي يعقوب»، توجه بعدها الى بيت المقدس.

أما الاخوان المسلمون من شرق الاردن، فقد وصلوا الى القدس، بقيادة المراقب العام هناك، عبداللطيف أبو قوره، وكان يساعده الملازم المتقاعد ممدوح الصرايرة. وقد دخلوا فلسطين في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، وتمركزوا في بلدة عين كارم، «وخاضوا عدة معارك في كفار [عتسيون] ورامات راحيل»[٤٣].

«وقد تمكن الاخوان السوريون، المرابطون في بيت المقدس، بالتعاون مع الاخوان المصريين المرابطين في صور باهر، والاخوان الاردنيين المرابطين في عين كارم، وبالتعاون مع مجاهدي الجهاد المقدس وأخوانهم المتطوعين الفلسطينيين... من احكام الحصار حول اليهود داخل القدس وفي المستعمرات القريبة منها. ولما انسحب الانجليز في الخامس عشر من أيار (مايو) [١٩٤٨] وسلّموا مواقعهم الحصينة لليهود، قام [هؤلاء] بهجمات على القدس التي استبسل الاخوان [المسلمون] في الدفاع عنها، واجبروا الحي اليهودي على الاستسلام»(٤٤).

وكانت شُعَب الاخوان في فلسطين، وخاصة في المناطق الشمالية والوسطى، قامت بتجنيد عدد من متطوعي الاخوان الفلسطينيين؛ وقام هؤلاء بعمليات عسكرية، اتخذت شكل غارات مفاجئة على المستعمرات الصهيونية وطرق المواصلات. ولمّا اعلنت الهدنة، اضطر الاخوان السوريون الى مغادرة بيت المقدس(٤٥).

وهكذا، انتهت واحدة من أكبر مراحل المد، الذي عرفته حركة الاخوان المسلمين منذ تأسيسها في العام ١٩٢٨، لتبدأ مرحلة جديدة من التشتت والركود، لم تعرف فيها الحركة نشاطاً مستقلاً وذا تأثير، الاّ خلال سنوات معدودة.

المرحلة الثانية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

أدت نكبة فلسطين، في العام ١٩٤٨، الى تشريد القسم الاكبر من السكان الاصليين العرب، الذين أصبحوا لاجئين في ما تبقى من فلسطين، وفي الدول العربية المجاورة، وفي بلاد أخرى في شتى انحاء العالم(٤٦). وقد أصبحت فلسطين، بعد النكبة، ثلاثة أقسام(٤٧): ١ ـ ما احتله اليهود من فلسطين، حيث اقاموا عليه دولتهم اسرائيل، التي شغلت ٧٦,٧ بالمئة من مساحة فلسطين، وأصبح التركيب السكاني يهودياً في غالبيته (٨٣ بالمئة يهود ١٧,٢ بالمئة عرب)؛ ٢ ـ الضفة الغربية وتشكل ٢٢ بالمئة من مساحة فلسطين؛ ٣ ـ قطاع غزة ويشكل ١,٣ بالمئة من مساحة فلسطين. وبهذا احتفظت اسرائيل بأكثر من نصف مساحة فلسطين، ما عدا قطاع غزة والمنطقة الغربية لنهر الاردن التي اصبحت تعرف، سياسياً، بالضفة الغربية. وقد تمّ ضمها الى المملكة الاردنية الهاشمية العام ١٩٥٠، بعد قرار اصدره مجلس الامة الاردني، وظلت كذلك الى ان وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧(٤٨). أما قطاع غزة، فخضع، سياسياً، وادارياً، للادراة المصرية، التي «باشرت اعمالها [فيه]... بتاريخ ٢٧/٥/١٩٤٨»(٤٩). وتبعاً لهذه النتائج، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، تمايزت خلالها تجربة الحركة الوطنية واحزابها المختلفة، تبعاً للظروف التي عرفها كل واحد من هذه الاقسام الجغرافية الثلاثة. وهو ما استوجب تقسيم هذه المرحلة تبعاً لتطور أوضاع الحركة الاسلامية فيها، وتقتصر على تجربتها في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث اتخذت تجربة التجمع العربي داخل اسرائيل منحى مختلفاً عن المجريات السياسية في الضفة والقطاع وظل بعيداً عن التأثّر بالتيارات الاسلامية الى وقت متأخر من السبعينات.

قطاع غزة

أبرزت تجربة الحركة الاسلامية، قبل العام ١٩٤٨، التأثير المباشر للاوضاع السياسية والحزبية في مصر على فلسطين. وأكدت ـ كما جاء في استعراضنا لهذه المرحلة ـ كيف نشأت حركة الاخوان المسلمين في فلسطين بتأثير الحركة الام التي أسسها الشيخ البنّا في مصر، في أواخر الثلاثنيات،

فكانت امتداداً لها، وأحد أوجه نشاطها التنظيمي والعسكري في واحد من الاقطار العربية الاكثر التصاقاً بها، وتأثراً بمجريات الاوضاع فيها.

وكان لقرب قطاع غزة من مصر، ووجود حدود مشتركة بينهما، ووقوع القطاع تحت الادارة المصرية، أثره الكبير في استمرار الحركة الاسلامية في قطاع غزة بعد النكبة؛ كما كان له الاثر الاكبر في انبعاث «الصحوة الاسلامية الجديدة»، التي عرفتها المناطق المحتلة في الضفة والقطاع في السنوات الاخيرة.

فبعد العام ١٩٤٨، تمكّنت حركة الاخوان المسلمين (الجسم الرئيس للحركة الاسلامية) من أن تكون الظاهرة السياسية الاولى في قطاع غزة، واستمر ذلك حتى العام ١٩٥٥[٥٠]. وقد مهّدت لهذا الدور عوامل عدة[٥١]:

○ المناخ الديني العام الذي ساد في فلسطين خلال ما يزيد على ثلاثين عاماً، وكانت تكرّسه، وتغذيه، وحدة الزعامتين، السياسية والدينية، في فلسطين، ممثلة بالحاج أمين الحسيني، الذي شغل منصب المفتي، اضافة الى رئاسته للحركة الوطنية.

○ الموقف السياسي المتميز والصريح الذي اخذه الاخوان المسلمون بدعم وتأييد شعب فلسطين، والذي تكرّس بممارسات سياسية وعسكرية واضحة ومفهومة جماهيرياً، وعلى رأسها الدور الذي لعبه المتطوعون من «الاخوان» على الجبهة الجنوبية، وكان موضع تقدير سكان وأهالي اللواء الجنوبي من فلسطين، وشكل، بالنسبة الى «الاخوان»، مدخلاً لنشاط جماهيري وسياسي واسع في قطاع غزة.

○ ابتعاد الاخوان المسلمين في قطاع غزة من التأثّر بالمشكلات والقضايا المصرية الداخلية التي كان للاخوان المسلمين مواقف معيّنة تجاهها، وكانت موضع خلاف داخل صفوف الحركة الوطنية المصرية، كقضايا الديمقراطية والحريات والاصلاح الاجتماعي والعلاقة مع القصر وغيرها، اذ لم تكن مثل هذه المسائل تشكل هموماً يومية لسكان القطاع.

○ استفاد الاخوان المسلمون من بعض التسهيلات والخدمات التي قدمها ضباط مصريون تواجدوا في قطاع غزة،كان بعضهم اعضاء في حركة الاخوان، وبعضهم الآخر على صلة ببعض سكان القطاع منذ حرب العام ١٩٤٨.

○ استغل الاخوان المسلمون فرصة تولّيهم مسؤولية توزيع المساعدات العينية، التي أخذت ترسلها قيادة ثورة ٢٣ يوليو، في مصر، في ماسمي بـ « قطارات الرحمة»، بهدف التخفيف من وطأة الاوضاع الاجتماعية البائسة على سكان القطاع، لتوظيف هذه المهمة لمصلحة حركتهم.

○ عملت البعثات الدينية والتعليمية التي كانت ترسلها الحكومة المصرية الى قطاع غزة على اشاعة المناخ الديني، وزيادة انتشار الاخوان، حيث كان معظم هؤلاء المبعوثين أعضاء في تنظيم الاخوان المسلمين، أو متعاطفين معهم.

○ اتجاه الحكومة المصرية نحو دعم الاخوان المسلمين قبيل قيام ثورة ٢٣ يوليو، وبعدها بقليل، تحسباً من تغلغل نفوذ الشيوعيين في اوساط اللاجئين الذين كانوا يعانون اوضاعاً اقتصادية بائسة تشكل تربة خصبة لنشاط الشيوعيين، الى جانب غياب أي قوة سياسية أخرى يمكن لحكومة مصر دعمها في ذلك الحين.

لهذه الاعتبارات كافة، «كان الاخوان المسلمون يعاملون بوصفهم حزب السلطة؛ وبذلك

قطفوا ثمار التسهيلات الرسمية التي قدّمت اليهم، دون ان يفقدهم ذلك صفة حزب المعارضة الذي سبق ان ضُرب ولوحق، وما جرّه هذا عليهم من عطف جماهيري. وقد بلغت الرعاية والتسهيلات التي كانت تقدم اليهم... درجة ان كانت مهرجاناتهم واحتفالاتهم تتم برعاية الحاكم الاداري العام [في قطاع غزة]، أو نائبه»[٥٢]. وظل الامر كذلك حتى ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥٤. ففي ذلك العام، قامت حركة الاخوان المسلمين، في مصر، بمحاولة اغتيال فاشلة لزعيم ثورة يوليو، جمال عبدالناصر، في أثنـاء القائه خطاباً الى الجماهير المحتشدة في مدينة الاسكندرية. وعلى أثر هذه المحاولة، قامت أجهزة الثورة بمطاردة الاخوان المسلمين، وأغلقت مقارهم التي كانوا، من بداية الثورة، يمارسون نشاطهم فيها بشكل علني، وكانت تنتشر في كل مكان وعلى نطاق واسع[٥٣].

«الاخوان» والشيوعيون

كان للضربة التي وجّهها النظام المصري الى حركة الاخوان المسلمين داخل مصر أثرها المباشر في أوضـاع الحركة في قطاع غزة، التي اضطرت الى اللجوء الى العمل السري، متفادية ضربة مماثلة آنـذاك[٥٤]. وبهـذا انتقـل الاخـوان المسلمون الى الموقع ذاته الذي كان فيه الشيوعيون في غزة، خصـوصاً بعد فشل محاولة قادها عضو مجلس قيادة الثورة، خالد محيي الدين، ضمن سياسة الجبهة المتحدة، التي ضمّت الوفديين والشيوعيين والاخوان المسلمين وعناصر مختلفة، لاعادة الحياة الديمقراطية الى البلاد. وعلى الرغم من ان هذه الوقائع لم تترك أثراً مباشراً في قطاع غزة، الاّ أنها، ووفق الظروف التي نجمت عنها، أدخلت العلاقة بين الاخوان والشيوعيين ونظام الحكم في مصر في مسار جديد، جعل الاخوان والشيوعيين يتّحدون لخوض معركة سياسية واحدة، هي معركة التوطين[٥٥].

فقد طرأ تطور ملحوظ في العلاقات بين الاخوان والشيوعيين في النصف الاول من الخمسينات، في ضوء موقف الحزبين من مشاريع توطين اللاجئين في سيناء التي طرحت آنذاك. فالاخوان المسلمون، الذين قاموا أبّان حرب ١٩٤٨ بالتنسيق مع القوات المصرية باعتقال الشيوعيين ومطاردتهم، تلاحموا معهم لمواجهة مؤامرة التوطين، وتقاسموا معهم زعامة اللجنة الوطنية التي قادت تظاهرات ١٩٥٥. وساهمت في زيادة التقارب بين الحزبين طبيعة القضية التي كانت تجابه قطاع غزة وطغيانها على ما عداها من مشاكل. وكان الموقف الجماهيري من القضايا المطروحة من الحدّة الى درجة لم تترك المجال لأي خيار آخر. وكان الموقف يفرض نفسه فرضاً على أي تنظيم سياسي. الى ذلك، أدّى الصدام بين ثورة مصر والاخوان المسلمين الى تحويل حزب الاخوان الى حزب معارضة، ممّا زاد في هذا التقارب[٥٦].

على الصعيـد التنـظيمي، لعبت الظروف الموضوعية التي أحاطت بعمل الشيوعيين والاخوان المسلمين دورها في تحديد حجم وفعالية كل منهما. وعلى الرغم من عدم توفر ارقام وبيانات عن حجم العضوية، فانه يمكن التأكيد ان الاخوان كانوا حزباً جماهيرياً، بينما ظل نشاط الشيوعيين محدوداً، بسبب الظروف السياسية والامنية (التي عرفها القطاع في فترة سابقة). ويستدل على مدى جماهيرية الاخوان من الانتخابات التي أجريت في صفوف معلمي اللاجئين، «فاذا أخذنا [هذه الانتخابات] كمقياس... فقد نجحت قائمة مرشحي الاخوان كاملة، ولم يسقط منها سوى مرشح واحد، بينما فاز من قائمة الشيوعيين مرشح واحد فقط، بفعل كفاءته الشخصية»[٥٧].

الموقف من النضال المسلح

في بدايـة الخمسينـات، خاض الشيـوعيـون المصريون، بمشاركة قوى وطنية مصرية أخرى،

حرب عصابات ناجحة في منطقة قناة السويس، بهدف اخراج القوات البريطانية منها، ومارسوا الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني فيها. وفشل الاخوان المسلمون، حينذاك، في التقاط ابعاد ظاهرة الكفاح المسلح الذي خاضته القوى الاخرى في قناة السويس. وترك هذا الموقف أثره في اوضاع الاخوان المسلمين في غزة، الذين لم يتمكنوا من قيادة الوضع الجماهيري فيها، وهو وضع مهزوم ومجروح ومستفز سياسياً، في اتجاه وضع ترجمة فلسطينية للتجربة المصرية في حرب العصابات، على الرغم من كون ظروف قطاع غزة، السياسية والاجتماعية، أكثر ملاءمة لشن مثل هذه الحرب، خصوصاً وان عمليات غزو فردية للاراضي المحتلة بدأت منذ اللحظات الاولى لنكبة ١٩٤٨. وكانت عمليات عبور الحدود من القطاع باتجاه هذه الاراضي مسألة سهلة. وكان كثيرون من سكان غزة يذهبون الى الضفة الغربية من طريق المناطق المحتلة[٥٨].

وهكذا ظلت الحياة السياسية، المنظمة، في قطاع غزة، « محكومة بالسقف النضالي نفسه الذي [عملت] تحته القيادة الفلسطينية التقليدية؛ اذ لم تكن الاحزاب العقائدية في مستوى التراث النضالي الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، ولا كانت قادرة على تصعيد الظاهرة المسلحة التي بدأت، بشكل فردي، منذ النكبة... فبقيت هذه الاحزاب محكومة بأهداف اجتماعية، اقتصادية شخصية، تركت تنمو خارج أي رحم سياسي منظم»[٥٩]. ولهذا تحولت المبادرة الى يد الادارة الرسمية المصرية التي اطلقت حركة فدائية، تحولت الى خدمة أهداف تكتيكية محدودة للحكومة المصرية[٦٠].

اضافة الى ذلك، هنالك أسباب أخرى وراء عدم مبادرة الحزبين الوحيدين القائمين، حينذاك، في قطاع غزة الى ممارسة الكفاح المسلح، وان كان لكل منهما اسبابه المختلفة؛ فالشيوعيون ظلوا على موقفهم السياسي عينه تجاه مسألة وجود اسرائيل[٦١]؛ اما الاخوان المسلمون، فعلى الرغم من ثقلهم الجماهيري، والتسهيلات الرسمية التي كانت تقدم اليهم، فقد كانوا حزباً وليداً، ومن دون أي تراث تنظيمي، أو سياسي، كالتراث الذي كان لهم في مصر، باعتبارهم حزباً دخل الحياة السياسية منذ الثلاثينات، وكان له تراث عسكري ممثل بالجهاز الصدامي للحزب[٦٢]. وكان «كل ما كسبه الاخوان المسلمون [في قطاع غزة] هو الثقافة السياسية التي ربّي عليها بعض كوادر الحزب... وطبعت تفكيرهم ونشاطهم في المراحل اللاحقة، بعد ان ضرب الحزب وفُتّت وانتهى في القطاع»[٦٣].

الاخوان واحتلال ١٩٥٦

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، احتلت القوات الاسرائيلية قطاع غزة، ضمن ما احتلته من اراضي في العدوان الثلاثي. واستمر احتلال اسرائيل للقطاع حتى السابع من آذار (مارس) ١٩٥٧. وخلال هذه الفترة من الحكم الاسرائيلي، ساهم الاخوان المسلمون في الكفاح السري الذي قاده، الى جانبهم، آنذاك، الحزبان، الشيوعي والبعث. وكان الشيوعيون شكّلوا مع انصارهم في الحركة الوطنية، بعد أقل من شهر على وقوع الاحتلال، جبهة وطنية، انصب جهدها الرئيس على اصدار المنشورات التحريضية ضد الاحتلال، واجتهدت من أجل تعبئة الجماهير للصمود والمقاومة السياسية؛ بينما تحالف الاخوان والبعث في تشكيل «جبهة المقاومة الشعبية»، التي قامت بتهديد بعض المتعاملين مع المؤسسات الاسرائيلية، فأحرقت حوانيت بعضهم. غير ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمكّنت، خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، من توجيه ضربة قاصمة للجبهتين، مما حرمهما من فرص تصعيد نضالاتهما وتوسيعها[٦٤].

بعد انسحاب اسرائيل من قطاع غزة، في آذار (مارس) ١٩٥٧، تواصل العمل السري

الحزبي، وان اختلفت توجهاته وتغيرت شعاراته واهدافه. وعادت المنظمات السرية الثلاث، الشيوعي والبعث والاخوان، الى العمل المنفرد فترة من الزمن، ولم يلبث نشاطها السياسي، في قطاع غزة، العلني والسري على حد سواء، ان انقطع في أواخر العام ١٩٥٩[٦٥].

الضفة الغربية

يرتبط تاريخ الحركة الاسلامية في الضفة الغربية، بعد العام ١٩٤٨، بمجريات الاوضاع السياسية والحزبية في الاردن، منذ ضُمّت الضفة الى المملكة الاردنية العام ١٩٥٠، في اعقاب القرار الذي أصدره مجلس الأمة الاردني، في حينه[٦٦]، وحتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وخلال هذه الفترة، برز نشاط ملموس لحزبين اسلاميين رئيسين، هما جمعية الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي.

١ ـ الاخوان المسلمون: تأسّست جماعة الاخوان المسلمين، في الاردن، في أواخر الاربعينات، وعلى وجه التقريب سنة ١٩٤٩، من خلال بعض الطلبة الاردنيين، الذين درسوا في الجامعات المصرية، والسورية، وتأثروا بأفكار الجماعة في هذين البلدين. وتعتبر الجماعة نفسها فرعاً محلياً لجماعة الاخوان المسلمين على الصعيد الاسلامي العالمي، ولها مراقب عام عضو في هيئات العمل المركزي الدولية للجماعة، وهي مكتب الارشاد العام العالمي والمكتب التنفيذي العالمي، التي يرأسها المرشد العام المصري، عمر التلمساني، الذي عومل حتى وفاته أميناً عاماً دولياً للجماعة. أما في الاردن، فشغل موقع المراقب العام للجماعة، عبدالرحمن خليفة[٦٧].

عملت الجماعة وفق اساليب العمل التقليدية المعروفة للحركة، والتي تقوم على اساس التغلغل في اوساط الناس واستقطاب من يرونه مناسباً لتنظيمهم. ويتم ذلك من خلال منظمات وجمعيات ونواد تقع تحت نفوذ الجماعة[٦٨]. وفي هذا الصدد، أنشأت الجماعة جميعات عدة في الضفة الغربية، منها جمعية البرّ بأبناء الشهداء، في مخيم عقبة جبر، قرب مدينة أريحا، ومعهد أبناء الشهداء الذي ضمّ ٣٧٣ شبلاً، أشرف على تعليمهم ٢٧ مدرساً وموظفاً كان على رأسهم مدير المعهد محمود سعيد. وقد استمرت الجماعة في اقامة الجمعيات حتى بعد وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فتمّ انشاء الجمعية الخيرية الاسلامية في مدينة الخليل وتولّت رعاية الايتام وابناء الشهداء، وكانت على غرار جمعية البرّ بأبناء الشهداء. وخلال الفترة هذه، اصدر الاخوان المسلمون صحيفة «الكفاح الاسلامي»[٦٩].

بعد بروز المقاومة الفلسطينية على الساحة الاردنية، بعد عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بقليل، آثرت جماعة الاخوان دخول ميدان الصراع الوطني تحت مظلة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، «مشترطين الاحتفاظ بتميّزهم الاسلامي»، فكانت لهم أربع قواعد عسكرية في غور الاردن، أشرف عليها عدد من قادة الدعوة في الاردن وسوريا واليمن والسودان. واستمر ذلك من العام ١٩٦٨ وحتى العام ١٩٧٠. وخلال الفترة هذه، قام الاخوان بعمليات عسكرية ناجحة داخل الارض المحتلة[٧٠].

٢ ـ حزب التحرير الاسلامي: تأسّس هذا الحزب العام ١٩٥٢، على يد الشيخ الفلسطيني تقي الدين النبهاني؛ غير انه لم يعمر طويلاً، فأوقف نشاطاته، على الارجح بعد العام ١٩٦٧[٧١]. وقد ظل النبهاني على رأس الحزب طيلة هذه الفترة، وتوفي العام ١٩٧٧. ومن بين مؤسسي الحزب الشيخ

عبدالقويم زلّوم ومنير شقير وعادل النابلسي والشيخ عبدالعزيز الخياط والشيخ أحمد الداعور الذي نجح في الانتخابات لمجلس الامة الاردني العام ١٩٥٤ والعام ١٩٥٦ وأصبح عضواً في البرلمان. وكان الحزب شارك في الانتخابات المشار اليها، وتمكن من انجاح ثلاثة أعضاء لمجلس النواب الاردني.

هدفَ الحزب الى اقامة دولة اسلامية وخلافة اسلامية؛ ودعا الى استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف، واعتبر هذا التوجه في اساس موقف الحزب من أية دولة، أو جهة كانت. وقد حدد الحزب ثلاث مراحل، لا بد من المرور بها لتحقيق غايات الجماعة، وهي: «تهيئة اناس اكفاء مؤمنين [بافكار الحزب] وعندهم الاستعداد الكامل للعمل من اجلها؛ وتهيئة الامة لتقبل ما يريد هؤلاء الناس؛ واقامة الدولة الاسلامية»(٧٢). وتتم العملية الاخيرة، دفعة واحدة، بالاستيلاء على الحكم. ولهذا، فقد دبّر الحزب اكثر من محاولة انقلابية للاستيلاء على الحكم في الاردن، فشلت جميعها، وكان أشهرها المحاولة التي أُجريت العام ١٩٦٨.

اعتبر الحزب اسرائيل «دولة يجب ان تواجهها دول، [و] من الدجل ان يقال ان القوة الفدائية تواجه دولة»، واعتبر الوحدة العربية امراً غير ممكن، الاّ في اطار الدولة الاسلامية(٧٣).

من جهـة أخرى، اعتبر حزب التحرير سكان المناطق المحتلة سجناء، وان تحقيق اقامة دولة اسلامية من طريق الاستيلاء على السلطة، في هذه المرحلة، لا يمكن تحقيقه؛ لهذا، فقد قرر تجميد نشاطاته بانتظار التحرير(٧٤). واوردت مصادر أخرى انه احتفظ بنشاطاته، ولكن، بحجم ضئيل للغاية(٧٥).

المرحلة الثالثة؛ «الصحوة الجديدة»، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧

أدى نجاح الثورة الايرانية وقيام جمهورية اسلامية في ايران الى لفت انظار شعوب عربية كثيرة الى الدور الذي يمكن ان يلعبـه الاسلام، مجدداً، في حياة الناس السياسية والاجتماعية. وكانت المناطق المحتلة، مثل غيرها من البلدان العربية الاخرى، مسرحاً للتأثر بالمتغيرات التي طرأت في ايران وتركت بصماتها على الوضع الاقليمي. وقد ساعدت على سرعة ترجمة هذا التأثر تطورات محلية شكّلت الارضية التي نمت عليها هذا التأثرات.

ففي نهاية السبعينات، ازداد الوعي الديني الاسلامي في المناطق المحتلة بصورة ملحوظة(٧٦)، وتبدّى في ازدياد عدد المساجد التي أخذت تنتشر بسرعة في مناطق متفرقة، وكذلك في اطلاق بعض الشبان لحاهم، والظهور المتزايد للفتيات المتحجبات الذي بات، مجدداً، التقليد السائد في هذه المناطق(٧٧).

ففي الضفة الغربية ارتفع عدد المساجد من ٤٠٠ مسجد كانت قائمة في العام ١٩٦٧ الى ٧٥٠ مسجداً مقامة حالياً. أما في قطاع غزة، فقد ارتفع العدد من ٢٠٠ مسجد العام ١٩٦٧ الى ٦٠٠(٧٨).

وبيّنت دراسات نادرة، تناولت الولاءات الايديولوجية للسكان، في المناطق المحتلة، ان الموضوعات الدينية تتمتع بشعبية. ففي تحقيق أُجري في الفترة ما بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، وشمل عدداً من أصحاب المهن الحرة، في مدينتي جنين وطولكرم، تبيّن ان ٥٥ بالمئة ممّن تمّ استجوابهم يرغبون في قيام «الدولة [الاسرائيليـة] باعـطاء الدين دوراً أكبـر في الحياة الاجتماعية للسكان. واقترح بعضهم ان تقوم السلطات المدنية، على سبيل المثال، بمعاقبة المسلمين الذين يجاهرون بافطارهم علناً في شهر رمضـان»(٧٩). وبـيّن التحقيق عينـه ان الاسـلام لا يزال الاطار المـرجعي الاسـاس، الثقـافي

والتاريخي، الذي يزوّد المجتمع بهويته ورموزه الشعبية. واعتبر ٧٦ بالمئة ممن تمّ استجوابهم ان البدايات الاولى للاسلام تمثل الفترة الذهبية لتاريخهم، وهم يعتبرون الاسلام مصدراً للقوانين الاخلاقية التي تقوم بمهمة ضبط العلاقات المشتركة في الحياة الاجتماعية للسكان(٨٠).

وهكذا، فحين بنى الاسلاميون خطابهم السياسي على أساس الدين، فانما سعوا، عملياً، الى اعادة أحد مصادر الهوية الشعبية الفلسطينية الى مكان الصدارة(٨١).

لقد استفادت الحركة الاسلامية من هذا المعطى العام؛ وكذلك من المناخات المواتية التي توفرت في الريف الفلسطيني، الاكثر تمسكاً بالتقاليد الدينية. ففي بلاد يشكل الريف غالبية مناطقها، وتنتشر فيها القرى، انتشاراً كبيراً، يسهل على الحركات السياسية استقطاب الافراد القادمين من القرى البعيدة؛ وهذا ما حدث منذ بدايات ظهور الحركة الاسلامية الجديدة داخل الجامعات في الضفة وقطاع غزة، وتحديداً منذ العام ١٩٧٩(٨٢).

فقد سمح سياق التعليم العالي بتقديم تفسير لانجذاب عدد كبير من طلاب الجامعات الى الكتل الاسلامية فيها(٨٣). ذلك أن عدداً كبيراً من الطلاب الذين ينضمون الى الجامعات من الارياف، حيث تسود الميول الدينية على غيرها، وتعتبر الاسرة والبيت، بشكل عام، الاساس الذي تنطلق منه بدايات التكوين الديني للشباب. فالجميع ينمون في وضع اسري مؤمن بالدين، وان كان هذا الايمان لا يتم على اساس عقائدي. وعملت الحركات الدينية على الانتقال بهذا الوضع وجذبه الى صالحها من خلال «ادخال هذه الطاقة الدينية في قنواتها السياسية والاجتماعية التي حددتها، وبنائها وفق قواعد وأسس جاءت من البيت أصلاً». كما ان اختيار العقيدة الدينية يمثل لدى شبان كثيرين «الطريق الاسهل والاكثر أمناً... وهو خيار يتفق والمعطيات والتقاليد السائدة في البلاد»(٨٤). ويفسر المهتمون بالحركة الاسلامية في المناطق المحتلة «صحوتها» الجديدة بالشعور العام لدى السكان بالضجر من مقاومة الاحتلال بالادوات السابقة، وكذلك حالة الاحباط التي انتشرت في السنوات الاخيرة، وشعور المواطنين العميق بالاحساس بانعدام الامن والاستقرار(٨٥).

حول هذا الموضوع، قال خطيب المسجد الاقصى، الشيخ عكرمة صبري: «لقد جرّب سكان الارض المحتلة مبادىء وضعية عدة... [و] جرّبوا [كذلك] شعارات كثيرة، ووجدوا ان لا مخرج مما هم فيه من مآس الّا بالعودة الى الاسلام الذي هو شفاء وعلاج لكل القضايا». وأعاد الشيخ صبري بروز التيارات الاسلامية، أيضاً، الى الانظمة والقوانين الوضعية، البعيدة من روح الاسلام. وقال: «الآن، عاد المسلمون الى دينهم، وهي عودة طبيعية وموقتة... ان توجه الناس نحو الاسلام هو ظاهرة سليمة ومتوقعة، وهي ليست شاذة أو غريبة»(٨٦).

وساند رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبدالشافي، الرأي القائل ان الشعور بالاحباط، الذي تولد لدى السكان، يعود الى «عدم تحقيق انجازات كبيرة ملموسة، على صعيد [الاماني] الوطنية». واعتقد د. عبدالشافي بأن تطورات السنوات الماضية دفعت الناس، في المناطق المحتلة، الى طرق أبواب جديدة(٨٧).

الروافد التنظيمية

اعتمدت الحركة الاسلامية الجديدة، في توسيع صفوفها بين المواطنين، على ثلاثة مصادر تنظيمية، هي، في الاساس، مواقع ومؤسسات تربوية واجتماعية وسياسية وتعليمية، وهي المؤسسات

التعليمية من جامعات ومعاهد تعليم عليا وغيرها، والمساجد ودور العبادة الاسلامية، والسجون. وقد كان لكل من المواقع الثلاثة هذه دوره في رفد الحركة الاسلامية بالكادرات المنظمة والمؤهلة للعمل في صفوف المواطنين وقيادة النشاطات السياسية والاجتماعية، وفق توجيهات احزاب الحركة نفسها. وسنعرض لدور كل واحد من هذه المراكز.

(أ) المؤسسات التعليمية: يبلغ عدد الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة ست جامعات، هي: جامعة النجاح، في نابلس؛ وجامعة بيرزيت، في قضاء رام الله؛ وجامعة بيت لحم؛ وجامعة القدس؛ وجامعة الخليل؛ والجامعة الاسلامية في غزة؛ اضافة الى المعاهد والكليات التالية: كلية العلوم الاسلامية، في قلقيلية؛ والثانوية الشرعية، في البيره؛ والثانوية الشرعية، في جنين؛ والثانوية الشرعية للطالبات، في القدس؛ والمعهد العلمي الشرعي، في الخليل؛ والمدرسة الشرعية الثانوية، في نابلس[٨٨]. وقد شكلت المؤسسات التعليمية هذه وغيرها، حيث يتلقى عشرات آلاف الطلاب تعليمهم فيها، مستودعاً بشرياً، تغرف منه التنظيمات المختلفة العاملة في المناطق المحتلة. اذ اصبحت الجامعات موقعاً أساسياً من مواقع تواجد التيار الديني، الذي أخذ يخوض العمليات الانتخابية الطلابية بشكل مستقل حيناً، وبالتحالف مع بعض منظمات المقاومة، حيناً آخر. أما الكليات والمعاهد الشرعية، فتقوم باعداد الخطباء والمدرسين في المساجد المنتشرة في المدن والقرى والمخيمات، والتي يربو عددها، في الضفة الغربية وغزة على ١٢٠٠ مسجد. وتلعب كليات الشريعة والعلوم الاسلامية والمعاهد الدينية دوراً مباشراً في تغذية الحركات الاسلامية، من خلال التثقيف الديني الذي تقوم به، ومن خلال تخريج كوادر تعتنق الايديولوجيا الدينية، وتساهم، مباشرة، في نشر الثقافة الدينية، التي تعكس نفسها على جوهر ومظهر الطلبة الاسلاميين الذين يتواجدون في المساجد، أو ينضمّون الى حلقات دراسية اسلامية ينظمها بعض الاحزاب والحركات الاسلامية، ويشتركون، بفعالية، في النقاشات الدينية والسياسية، او يقومون بجمع التبرعات لبناء المساجد ويوزعون الكتب والنشرات الاسلامية[٨٩].

ويشكّل الطلبة الدارسون في مجال العلوم الشرعية الاسلامية نسبة ١٣,٥ بالمئة من طلاب الجامعات. ويصل عددهم، بالارقام، ١٦١٥٤ طالباً. وتبلغ نسبة المدرسين المتخصصين في تدريس العلوم الاسلامية ١٢,٨ بالمئة مقارنة بالمدرسين في التخصصات كافة، في الجامعات[٩٠].

وتنتشر، في غزة، ٣٥ جمعية لتحفيظ القرآن، ويصل عددها في الضفة الغربية ٩٦ جمعية اقيمت في مساجدها وتشرف عليها هيئة الاوقاف الاسلامية[٩١]. وتعتبر جامعة الازهر، التي أُنشئت، في غزة، في العام ١٩٧٨، وتضم، حالياً، ٤٧٠٠ طالب ومئة مدرس «مركز القوة الاساسي للمجمع الاسلامي الذي يضم ثماني مجموعات دينية منتظمة وذات تأثير، بمن فيها الخمينية والاخوان المسلمون والجهاد الاسلامي وغيرها»[٩٢].

(ب) المساجد ودور العبادة: شكّلت المساجد وأماكن العبادة الاخرى، في قطاع غزة، «رموزاً حقيقية للهوية الدينية والاجتماعية»[٩٣] لجمهور كبير من المواطنين في هذه المنطقة. وقد استغلتها الجماعات الاسلامية، منذ بداية تحركها، لتشكل مراكز تجمع ونقاط انطلاق وملاجىء للحركات الدينية السرية والخلايا والحلقات التابعة لها. وقد سعت الجمعيات الاسلامية هذه، المحرومة من التعبير السياسي العلني، الى استخدام منابر المساجد ودور العبادة للتعبير عن آرائها السياسية[٩٤]. وقد جعل القمع الاسرائيلي لمختلف أشكال التعبير السياسي، والاجتماعي، فضلاً عن الرقابة، من الجامع «آخر مكان يتعرض للغلق بصورة منتظمة، اضافة الى أن هجمات المتطرفين اليهود

على الاماكن الاسلامية أدت الى تقوية تعلق المواطنين بالمساجد ودور العبادة»[٩٥]. وتعتقد سلطات الاحتلال الاسرائيلي بأن المساجد تلعب دوراً موازياً للدور الذي تلعبه الجامعات، والسجون والمعتقلات، حيث يتم داخلها تجنيد الافراد لحركة الجهاد الاسلامي، على سبيل المثال[٩٦]. الى ذلك، استخدمت الحركة الاسلامية المساجد وأماكن العبادة الاخرى في تأمين تخزين الاسلحة القتالية، نظراً الى ما يوفّره طابعها الديني من خصوصية تبعد منها الشبهات. فقد كشفت سلطات الامن الاسرائيلية، في العام ١٩٨٣، أسلحة داخل قبو تابع لأحد المساجد، وحكمت على امام المسجد، الشيخ أحمد ياسين، بالسجن مدة ٣١ عاماً. وقد اطلق سراحه في عملية تبادل أسرى تمت بين اسرائيل وم.ت.ف. في أيار (مايو) ١٩٨٥، فعاد ياسين الى بيته الكائن في حي الشجاعية، في غزة. وكشف الاشتباك المسلح، الذي وقع في الحي ذاته، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، بين مجموعة محلية مسلّحة تتكوّن من أربعة أفراد، وحاجز اسرائيلي، ان ثلاثة من بين المسلحين الاربعة كانوا من جيران الشيخ ياسين، الأمر الذي يؤكد دور الشيخ ياسين في تنظيمهم، ويشير الى ان مسجد الحي، الذي يتولّى الشيخ ياسين امامته، كان الموقع التنظيمي الذي أطلق الشبان الثلاثة. وخلال انتفاضة كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، استخدمت المساجد، في الضفة الغربية وقطاع غزة، في تحريض المواطنين، بصورة فعّالة، فـ «دوّت النداءات للانتفاضة [عبر] مكبرات الصوت [التي]... أخذت تحثّ المواطنين على الانتفاضة»[٩٧]. الى ذلك يضاف الدور الكبير الذي تلعبه المساجد في اعداد الخطباء والمدرسين، وحيث تنتشر فيها جمعيات تحفيظ القرآن التي تشكّل، أيضاً، مركزاً من مراكز نشاطات الحركة الاسلامية[٩٨].

(ج) السجون والمعتقلات: تلعب السجون والمعتقلات دوراً كبيراً وهاماً في تهيئة واعداد وتنظيم الكادرات الحزبية النشطة، سواء انتمت الى احزاب يسارية وشيوعية، او الى حركات قومية، او دينية. وتعتبر السجون المكان الوحيد الذي يعمل فيه أعضاء الجهاد الاسلامي، على سبيل المثال، بصورة علنية[٩٩]. فقد استفاد أبناء الجيل الفلسطيني الجديد، في المناطق المحتلة، حتى من ظروف القهر التي يتعرضون لها داخل المعتقلات التي سيقوا اليها، فحوّلوها الى مدارس للثورة وتعلم مبادئها. ففي السجون يلتقي الشاب الصغير المعتقل «مع القدماء، من الكبار، الذين تعلموا العناد وصلابة الرأي، ممن ينظر اليهم على انهم نوع من الابطال القوميين، وعلى انهم رواد وطلائع الاجيال. [فـ] حين يخرج [المعتقل] من السجون يكون [قد أصبح] عنصراً ثورياً جديداً يضاف الى الاعداد الكبيرة التي سبقته الى أتون المقاومة»[١٠٠]. واستفادت الحركة الاسلامية المعاصرة من ظروف السجون، لجهة استغلال الوقت المتوفر لتعبئة وتنظيم عناصر من بين صفوف المعتقلين، ودفعهم الى الانخراط في صفوفها وتنظيماتها. ولعب المحكومون بمدد طويلة، من الكبار، الدور الرئيس في هذه العمليات. وتقر سلطات الاحتلال بهذا الدور. وتذكر مصادرها، ان اعداداً كبيرة تصل السجون «بعد ادانتهم بعضوية ' فتح ' . ويغادرونها بعد ان يكونوا قد تحولوا الى قادة متدينين درسوا الشريعة واصول الدين، وتلقوا التوجيهات الايديولوجية داخل السجون»[١٠١].

وبالنظر الى تاريخ وحياة قادة التيار الاسلامي، الذين برزوا خلال السنوات الاخيرة في المناطق المحتلة، نجد ان غالبيتهم دخلت السجن، فتتلمذت فيه، أو انطلقت منه لنشر دعوتها، أو أطلقت من داخله عناصر اسلامية الى ساحة العمل الوطني. ويعتبر الشيخ جابر عمّار، من غزة، النموذج الابرز في هذا المجال.

كان الشيخ عمّار أول من أسّس حركة اسلامية داخل السجن. فقد حكم عليه بالسجن المؤبد،

لقيـامه بعمليات عسكرية في بداية السبعينات؛ واطلق سراحه ضمن عملية تبادل الأسرى في العام ١٩٨٥، فذهب الى مصر. لكن السلطات المصرية أبعدته من البلاد بسبب نشاطه السياسي فيها.

وتعتبر مسيرة أحمد مهنّا نموذجاً آخر لما ذهبنا اليه، وهو الذي دخل السجن في وقت سابق، وافرج عنه، ضمن عملية تبادل الأسرى. غير انه أُعيد الى السجن، مجدداً، بعد وقت قصير، بتهمة الاتصال بالشيخ عمّار، وتجنيد اشخاص لحركة الجهاد الاسلامي، وحيازة أسلحة.

وتضم السجون الاسرائيلية، معتقلين متهمين بالانتماء الى حركة الجهاد الاسلامي، من بينهم فتحي الشقـاقي، الذي يعتبـر «احد واضعي ايديولوجية التنظيم». وكان الشقاقي درس الطب في جامعة الزقازيق في مصر. ودخل السجن في أعقاب القاء خطبة دينية بعد صلاة الجمعة في أحد المساجد[١٠٢].

الى ذلك، يضـاف الدور الذي لعبه الشيخ احمد ياسين في العام ١٩٧٨، خلال فترة سجنه. والمعروف ان الشيخ ياسين كان أسّس، بالتعاون مع الصيدلي ابراهيم اليازوري وأمل زميلي، «المجمع الاسلامي» في العام عينه، حيث تولت زميلي، منذ ذلك الحين، انشاء فرع نسائي للمجمع، الذي اتخذ اسم «الجهاد الاسلامي»، فيما بعد[١٠٣].

ولا يقتصر دور السجون والمعتقلات، كمراكز تنظيمية، وبؤر انطلاق، على الضفة والقطاع. ففي اسرائيل، عرفت السجون دوراً مماثلاً قام به مواطنون عرب من سكان مناطق الجليل والمثلث. وأبرز هؤلاء الشيخ عبدالله نمر درويش، الذي يعتبر زعيم الحركة الاسلامية الناهضة في منطقة المثلث، والتي نشطت، مؤخراً، بين صفوف العرب في اسرائيل. فقد دخل الشيخ درويش السجن أكثر من مرة منذ العام ١٩٨٠، بسبب علاقته بـ «اسرة الجهاد الاسلامي»[١٠٤].

الحركة وم.ت.ف.

اتسمت العـلاقـة بين مجمـوعـات الحـركـة الاسـلامـيـة وبعض تيارات م.ت.ف. بشيء من الغموض[١٠٥]، وتراوحت بين النقد حيناً، والتقارب أحياناً. ويعود ذلك الى الموقف الايديولوجي العام الذي تلتقي حوله غالبيـة المجموعات الدينية «ضد... التيارات الماركسية العربية وجماعات حبش وحواتمة والحزب الشيوعي الفلسطيني»، كما تشير كتابات بعض قادتها[١٠٦].

في البداية، نظرت مجموعات الحركة الاسلامية الى «فتح»، بُعيد انطلاقتها، باعتبارها «نموذجاً مصغراً للشعب الفلسطيني داخل وخارج الاراضي المحتلة». وان سر نجاحها يكمن في «انطلاقتها الاولى، وتمسّـك بعض قيـاداتهـا بالاسـلام وتراثه وقيمه واخلاقياته وعاداته، ودعوتهم الى تعبئة الجمـاهير، استناداً الى معين الطاقة الهائل المتمثل في الآيات القرآنية، والحديث، وواجب الجهاد، والمرابطة، والقتال»[١٠٧].

انـطلاقـاً من هذا الموقف، اعتبر التطور التنظيمي اللاحق الذي طرأ على م.ت.ف. ومشاركة منظمات فلسطينية عدة في أطرها، سبباً في تغيير نظرة الاسلاميين الى «فتح» وم.ت.ف. ككل. وفي هذا اقتبس جان فرانسـوا لوغـران من كتيب صغير، مجهول المؤلف، كرّس لتاريخ «فتح»، ما يلي: «ان القطيعة بين القوى الاسلامية و' فتح '، التي تمت في الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، وهي الفترة التي عرفت ' بصعود نجم اليسار '، جاءت نتيجة للتحالف مع اليسار اللبناني، بالاضافة الى تدفق الماركسيين الفلسطينيين صوب ' فتح ' وانضمامهم اليها»[١٠٨].

وأضاف المصدر نفسه اقتباساً آخر جاء فيه: «انه ونتيجة هذه التطورات، اضافة الى دخول البلدان المنتجة للنفط مسرح الاحداث، وضغط الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي الفلسطيني والمنظمات الماركسية ويسار ' فتح ' ، بدأت ظاهرة صعود الجناح المعتدل لـ ' فتح ' واتجاه اليسار السوفياتي داخلها»[١٠٩]. وكان من نتيجة ذلك ان تبنّت قيادة «فتح» وم.ت.ف. «الموقف التقدمي اليساري ' الممثل بانشاء دولة فلسطينية على أي قطعة أرض محررة' ». وبهذا خلقت الحركة الاسلامية سبباً آخر للقطيعة تمثل في خلافاتها السياسية معهما ومعارضتها للبرنامج المرحلي لـ م.ت.ف. الذي توافق عليه «فتح».

في هذا الصدد، أكد بسام جرار «ان انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، يعتبر جزءاً من حقوقنا؛ بيد ان هذا لا يقود الى الاعتراف بشرعية اسرائيل. ويشكل هذا الامر، ربما، خلافنا الاكبر مع م.ت.ف.»[١١٠]. وأكد مصدر فلسطيني مثل هذه التوجهات لدى قيادة التيارات الاسلامية في قطاع غزة.

غير انه، ومنذ العام ١٩٧٨، بدأ تقارب ما بين «فتح» وحركة الجهاد الاسلامي. وعلى الرغم من عدم توفر مصادر في هذا المجال، الّا ان التطورات التي وقعت على صعيد مواقف الحركة الاسلامية في المناطق المحتلة، وخصوصاً في قطاع غزة، أكدت وجود تنسيق بين الجانبين جرى تطويره الى حد التحالف المشترك داخل اطارات العمل الوطني لـ م.ت.ف. وهو ما سوف نعالجه فيما بعد.

لقد خرجت الجهاد الاسلامي عن الاطار العام لسياسة ومواقف الحركة الاسلامية التقليدية. فقد ركزت الحركة دعواتها السابقة على قيام «الجبهة الاسلامية المتحدة بين الاسلاميين في العالم»[١١١]. ودعت الى العودة الى الاسلام أولاً، ومن ثم القيام بعملية التحرير «بعد توحيد الامة والقضاء على واقع التجزئة ومواجهة الهجمة الشاملة ضد الاسلام»، لشن «حرب شاملة ضد الغرب وأدواته وعملائه ومركزيته اسرائيل»[١١٢]. فقد بدأت أدبيات الجهاد الاسلامي، في قطاع غزة، تتطرق الى عدم تمسكها «بتطبيق الشريعة الاسلامية على المجتمع قبل قيام دولة المسلمين في فلسطين. ولذلك، فهي تبدي استعداداً واضحاً للتحالف مع الفصائل المنضوية في اطار م.ت.ف. والاحزاب والقوى الوطنية الفلسطينية الاخرى، على قاعدة وأرضية مقاومة الاحتلال»[١١٣].

ويعتبر هذا التطور نقطة انعطاف هامة في مسيرة الحركة الاسلامية في المناطق المحتلة عامة؛ إذ مهّد، عملياً، لقيام تنسيق عسكري وسياسي بين هذه الحركة وم.ت.ف. كما ظهر في عدد من العمليات العسكرية المشتركة، او التي نفذت بمساعدة من م.ت.ف. و«فتح». كما انه وضع حداً، ولو مرحلياً، للخلافات الايديولوجية بين هذه الاطراف، وهو أمر يشير الى نضج القيادة الاسلامية التي بدأت تبحث عن نقاط اتفاق أكثر من بحثها عن نقاط خلاف، كما اشارت ادبياتها الأولى.

الواقع، ان مثل هذا الموقف ليس معزولاً عن مساعي م.ت.ف. الى تطوير العلاقة مع القوى الاسلامية. فقد مدت م.ت.ف. يدها الى هذه القوى مراراً، كما أكد مصدر فلسطيني، مشيراً الى رفض هذه القوى التعاون مع «فتح» وم.ت.ف. واعتبر «الصحوة الاسلامية بدأت بالجهاد المقدس الذي بدأته ' فتح ' اصلاً»، وان مقاتلي «فتح» كانوا «يمثلون، بجهادهم ونضالهم واستشهادهم، المعنى الحقيقي للاسلام ومفهومه العملي»[١١٤].

أدى التغيير في موقف الحركة الاسلامية، او بعض تياراتها على الاقل، من الكفاح المسلح

الذي تخوضه م.ت.ف. الى نجاح محاولات التقارب بين الطرفين؛ وأدت ممارسة بعض فئات الحركة الاسلامية للكفاح المسلح، عملياً، الى تعزيز الصلات بينها وبين م.ت.ف. التي أكدت مصادرها انها بدأت تحس بأن الاتجاه الاسلامي، في المناطق المحتلة، بدأ «يأخذ شكله العملي»(١١٥).

وهكذا فتح الكفاح المسلح، الى جانب التعاون العسكري بين «فتح» وم.ت.ف. من جهة، والجهاد الاسلامي، من جهة أخرى، الطريق للحركة الاسلامية للمشاركة في مؤسسات م.ت.ف. وأطرها الرسمية. فاعترف المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة عشرة، التي عقدت في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، وللمرة الاولى، بوجود الحركة الاسلامية، واتخذ قراراً بتمثيلها في عضويته(١١٦). وبناء عليه، مثلت الحركة الاسلامية بثلاثة مندوبين في المجلس الوطني الفلسطيني(١١٧).

وفي هذه المناسبة، أشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى ان الحركات الاسلامية، في الاراضي المحتلة، تشكل أحد تيارات الحركة الوطنية الفلسطينية، وان لها ممثلين داخل المجلس الوطني، وانه أقام معها علاقات منذ البداية(١١٨). وحرصت أوساط أخرى في المنظمة على استمرار استيعاب التيارات الاسلامية ضمن أطر المنظمة وتمثيلها فيها مثلما تحرص «على تمثيل بقية الجهات، وتطبيق دعوة البنّا، حين قال: ' لنتعاون فيما اتفقنا عليه، وليعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا عليه ' »(١١٩).

موقف الاحتلال

ارتبط موقف سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي من تنظيمات وفصائل الحركة الاسلامية، ونشاطاتها في المناطق المحتلة، بتطور موقف هذه الحركة من م.ت.ف. وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية الاخرى في هذه المناطق. فـ «ساندت» السلطات الحركة الاسلامية، وغضّت النظر عن نشاطاتها، عندما كانت في حالة عداء مع بقية فصائل العمل الوطني. ولاحقتها وطاردت افرادها، عندما تراجع هذا العداء، وحلّت محله علاقات تعاون انتهت بانضمام بعض فصائل وتيارات الحركة الاسلامية الى م.ت.ف. وتبعت برامجها.

ففي البداية، استفادت سلطات الاحتلال، الى حد كبير، من التعاليم النظرية والايديولوجية للجماعات الاسلامية. «فقد وضعت هذه التعاليم [الحركة الاسلامية] في صراع مباشر مع المجموعات الوطنية، خصوصاً اليسارية والماركسية، لأن هؤلاء في عرف [الحركة] كفرة»(١٢٠). و«في الوقت عينه، استفادت الحركة الاسلامية من موقف سلطات الاحتلال الداعم [ضمناً، لها] والقائم على [عدائها] للمجموعات الوطنية التي تخشاها سلطات الاحتلال الاسرائيلي أكثر من غيرها»(١٢١).

وهكذا حدد الطرفان موقفيهما، انطلاقاً من العداء المشترك للمجموعات الوطنية. وتطور مستوى ودرجة هذا العداء في كل مرحلة. وقد أدى هذا التوافق، المؤقت، في الاهداف، الى ظهور تعاون غير معلن بين الطرفين. فشجعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، حتى وقت قريب، اتجاه العودة الى الدين، في غزة، اعتقاداً منها، بأنه يتعارض والوطنية الفلسطينية(١٢٢). فلم تسع الى منع نشاطات المجموعات الدينية في القطاع، بل، على العكس من ذلك، منحتها امتيازات معيّنة، وبالتحديد حرية التنقل في الاراضي المحتلة(١٢٣). ومن مظاهر ذلك عدم اعتراض قوات الاحتلال الاسرائيلي لعدد من السيارات، أقلت انصاراً للحركة الاسلامية من مدينتي غزة والخليل الى جامعة بيرزيت، في حزيران (يونيو) ١٩٨٠، للمشاركة في اضطرابات شهدتها الجامعة حينذاك. اذ لم تصادف القافلة حاجزاً

اسرائيلياً واحداً يعترض طريقها؛ حتى ان البعض طرح فرضية وجود تحالف بين الاسلاميين والسلطات، قائم، في الارجح، على شعور اسرائيل بالرضى لرؤية الانقسامات الداخلية في صفوف الشعب الفلسطيني. الاّ ان مثل هذا السكوت من قبل السلطات، ينتهي عند حدود قيام الحركة الاسلامية بعمليات مسلحة ضد اسرائيل[١٢٤]. وهو ما تأكد، فيما بعد.

وأكّد الكاتب الاسرائيلي، ميخائيل سيلع، ان المنظمات الاسلامية لقيت تشجيعاً كبيراً من جانب الحكم العسكري الاسرائيلي. فقد تم السماح بتسجيل منظمات مختلفة، بصورة قانونية، تحت يافطة جمعيات خيرية، حظيت بموافقة الحكم العسكري الذي كان يعلم انها «تُستغَل لاغراض [عدة]، منها النشاط السياسي، تحت المظلة القانونية، التي توفرها اقامة رياض الاطفال، ونوادي الشبيبة، وتنظيم الفرق الرياضية»[١٢٥]. كذلك، سمح للحركة الاسلامية بجلب الاموال من الخارج لتغطية نشاطاتها، في الوقت الذي منع الآخرون من مثل هذا الامتياز. وقد اعتقد الحكم العسكري بأن من شأن المواقف هذه اضعاف قوة م.ت.ف. والمنظمات اليسارية في قطاع غزة[١٢٦]. وهكذا عملت سلطات الاحتلال على استغلال الاوضاع القائمة، واتبعت تكتيك «فرّق تسد»، في تنفيذ اغراضها الاستعمارية[١٢٧].

أما مجموعات ومنظمات الحركة الاسلامية، فقد استفادت من هذه المعطيات، التي فسحت في المجال، تدريجياً، لوقوع صدامات عنيفة بين الحركة والقوى والمنظمات والشخصيات اليسارية في القطاع، بلغ غض النظر الاسرائيلي ذروته خلالها. فقد بدأ الاصوليون يفرضون نمط حياة دينياً على السكان في قطاع غزة. «فعاد المزيد من الشبان، رجالاً ونساء، الى ارتداء اللباس الاسلامي التقليدي، ممثلاً في الجلابية القاتمة واغطية الرأس، التي [غزا مظهرها شوارع مدن وقرى ومخيمات القطاع]. وتعرض شبان، يرتدون الملابس الاوروبية الحديثة، للمضايقات. ووقعت حوادث مختلفة، منها سكب حامض كيمياوي على وجه فتاة لم يرق مظهرها لجيرانها المتدينين. وتضرر اصحاب الحوانيت التي تبيع المشروبات الروحية، او أشرطة الموسيقى الحديثة [بسبب منعهم من ذلك]، وبدأت مرحلة من الصدامات العنيفة بين المسلمين المتطرفين ونشطاء المنظمات اليسارية في القطاع»[١٢٨]. ولم ينج من الصدامات هذه، التي شملت التيارات الفلسطينية المختلفة، سوى «فتح»[١٢٩].

فمنذ العام ١٩٨٠، بدأت قوى الحركة الاسلامية صراعاً قوياً مع الهيئات والنقابات والمجالس الادارية والتجمعات السياسية، التي تسيطر عليها عناصر يسارية، بهدف فرض سيطرتها عليها. وكان أول المؤشرات، في هذا الاتجاه، الاحداث التي شهدتها غزة بتاريخ ٩/١/١٩٨٠، عندما اكتسحت المدينة سلسلة من التظاهرات استهدفت، بشكل رئيس، مقر جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، الذي كان على رأس مجلس ادارته د. حيدر عبدالشافي. وخلال التظاهرات، دمّر عدد من المقاهي ودور السينما التي مرت بها جموع المتظاهرين. واصدرت شبيبة «النضال الاسلامي» بياناً لها، اتهمت فيه الشيوعيين، في الضفة والقطاع، بالتعاون فيما بينهم لفرض السيطرة على المؤسسات الوطنية. ونُهب مقر الهلال الاحمر، ومن ثم تمّ احراقه. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته، قام اعضاء في الحركة الاسلامية بتفريق تجمع أقيم في مسجد البريج بالقوة. وكان عدد من سكان البلدة تجمعوا في المسجد تلبية لنداء وجهته لجنة التوجيه الوطني التابعة لـ م.ت.ف. لاستنكار ما يتعرض له السجناء الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية والظروف غير الانسانية التي يعيشونها[١٣٠].

بعد عامين على وقوع حادث جمعية الهلال الاحمر، وقعت أطول وأخطر معركة بين جماعات الحركة الاسلامية وبين نقابة المعلمين في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، والتي تسيطر عليها

عناصر تنتمي الى فصائل م.ت.ف. بدأت المعركة بين النقابة ورئيس مجلس ادارة الجامعة ورئيس مجلس الامناء فيها، حكمت المصري، المعروف بارتباطاته مع الاردن، أعقبها اضراب طلابي، بدأ، على أثره، مجلس الطلبة، الذي كان تحت سيطرة الكتلة الاسلامية، بتاريخ ١٩٨٢/١/٥، حملة مطاردة أسفرت عن القاء أحد المسؤولين، في النقابة، من نافذة مبنى في الجامعة، واصابة عشرين آخرين بجراح. وبعد مرور أربعة أيام على الحادث، انفجرت صدامات أخرى بين أطراف الحركة الاسلامية والقوى اليسارية داخل الحي الجامعي في جامعة الخليل. وخلال العام ١٩٨٣، وقع صراع نقابي آخر، حين أعلنت ادارة الجامعة الاسلامية في غزة رفضها الاعتراف بنقابة أسسها موظفون بدعم من العناصر المقرّبة من م.ت.ف. فبعد شهور من الاعلان، نظم هؤلاء اضراباً استمر ثلاثة أسابيع، وقد قام عدد من العناصر ينتمي الى الجماعات الاسلامية، بالتعاون مع الحرس الجامعي، بمهاجمة المضربين والاعتداء عليهم. وأسفر عن الهجوم اصابة عدد من المضربين بجروح. وقد تبعت الحادث صدامات متتالية لا تقل عنفاً عنه(١٣١).

في حزيران (يونيو)، وبينما كان الطلاب في جامعة بيرزيت يحتفلون بذكرى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وغزو لبنان العام ١٩٨٢، هاجم منتمون الى جماعات اسلامية في الجامعة، وأخرى جاءت من غزة والخليل، المحتفلين. وسال الدم مجدداً. وتم نهب جزء من موجودات الحي الجامعي. وفي وقت لاحق، اطلقت جماعات الحركة الاسلامية شعارات تندد بادارة الجامعة «المسيحية»، ودانتها لسماحها لفرقة من فرق «الروك» الموسيقية بالعزف داخل الحي الجامعي، اضافة الى اتهامات أخرى.

لم تنته المشكلات الطلابية التي ساهمت فيها عناصر تنتمي الى التيارات الاسلامية عند هذا الحد. فبتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩، هاجمت العناصر هذه عدداً من الطلاب في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، في اثناء احتفال أقاموه بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني. غير ان الاحداث لم تلبث ان انتقلت من صفوف الطلاب الى صفوف المواطنين، مجدداً، في أيلول (سبتمبر) من العام ذاته، حيث تم اختطاف امام مسجد عين، في مخيم الدهيشة، بسبب خطبة ألقاها(١٣٢).

وعلى الرغم من تعدد الحوادث هذه، وتنامي درجة العداء بين مجموعات الحركة الاسلامية وغيرها من المجموعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تسجل حوادث فعلية لاحقاً؛ بل على العكس من ذلك، شهد العام ١٩٨٦ بداية تحولات فعلية في مسار الحركة الاسلامية، كانت دلالاته الابرز عملية القدس (باب المغاربة) التي وقعت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٦، وقامت بها عناصر تنتمي الى منظمة الجهاد الاسلامي و«فتح»؛ فمثلت هذه العملية أول اشارة واضحة، وصريحة، على ان هذا التعاون قطع شوطاً كبيراً. وجاءت العملية العسكرية التي وقعت في حي الشجاعية في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ لتشكل بداية مرحلة جديدة من علاقة الاحتلال بقوى الحركة الاسلامية؛ اذ شهدت الفترة اللاحقة مرحلة صعبة اتسمت بمطاردة الاحتلال لعناصر هذه الحركة، وزج أعضائها في السجون، بالجملة.

منظمات الحركة الاسلامية في الضفة والقطاع

ظهر أول مؤشر الى وجود تنظيمي للحركة الاسلامية بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، في بادىء الأمر، في الجامعات الفلسطينية، في أول «تظاهرة عامة [لـ] النهضة الاسلامية»(١٣٣). فحتى العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٧، لم يكن طلاب الجامعات قد سمعوا عن مجموعات دينية منفصلة. فقد اقتصر وضع الحركة الاسلامية، حينذاك، على الوجود الفردي، الذي أخذ ينمو ويزداد عدداً

بمرور الزمن. وجاءت الاشارة الاولى، التي لمسها كل طالب، في اثناء الانتخابات الطلابية التي أُجريت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ في جامعة بيرزيت. فقد تقدمت الى الترشيح للانتخابات قائمتان: الاولى تضم عناصر تنتمي الى فصائل الحركة الوطنية، والثانية تضم عناصر دينية. بلغت نسبة التصويت في الانتخابات ٩٠ بالمئة. وأسفرت عن فوز القائمة الدينية بـ ٤٣ بالمئة من الأصوات. وكان ذلك بمثابة أول مقياس على طبيعة الانتماءات (الحزبية) في الجامعة. غير ان مثل هذه النتيجة ليست مؤشراً، او دليلاً على ان ٤٣ بالمئة من طلاب الجامعة باتوا اعضاء في منظمات دينية. فالكثيرون منهم جاءوا الى الجامعة وهم يحملون خلفيات ريفية وقروية، حيث المشاعر الدينية هي السائدة؛ ولا يمكن، والحال هذا، توقع تغير سريع في افكارهم بمجرد دخولهم الجامعات[١٣٤]. كما ان الهوية الدينية الخالصة للقائمة الفائزة لم تكن قد اتضحت تماماً. فمن مفارقات الانتخابات، مشاركة عناصر طلابية مسيحية في القائمة التي تبنت شعار «الجامع والكنيسة ضد الملحدين»[١٣٥]. ولم تطرح القائمة على أساس اسلامي، وهو الأمر الذي تمّ، عملياً، في انتخابات العام ١٩٨١، حين اعلن عن الهوية الدينية للقائمة. وقد أدى هذا الاعلان الى تراجع نسبة المصوتين لها من ٤٣ بالمئة، كما كان الحال عليه في السابق، الى ٣٥ بالمئة، فقط، في الانتخابات الجديدة[١٣٦].

خلال السنوات اللاحقة للعام ١٩٧٩، تكرر ما حدث في جامعة بيرزيت، على الصعيد الانتخابي، في عدد آخر من جامعات الضفة، وغزة، التي شهدت نجاحاً مماثلاً للقوائم الاسلامية؛ ففازت الكتلة الاسلامية في جامعة النجاح بأغلبية مقاعد مجلس الطلبة في انتخابات العام ١٩٨٠/١٩٨١. وشهدت جامعة الخليل انتصاراً مماثلاً للقوى الاسلامية فيها[١٣٧]. أما في قطاع غزة، فقد ظل التكتل الاسلامي يسيطر على مجلس الطلبة في جامعة الازهر، منذ تأسيسها في العام ١٩٧٨[١٣٨].

غير ان هذه الاندفاعة للحركة الاسلامية، لم تلبث ان تراجعت أمام توحيد القوى والمنظمات الوطنية الفلسطينية المؤيدة لفصائل م.ت.ف. داخل الجامعات. ففي أعقاب حرب العام ١٩٨٢ في لبنان، ورحيل مقاتلي م.ت.ف. عن بيروت، وحّدت هذه الفصائل جهودها خلال الانتخابات، فحققت القوائم الوطنية الفوز على منافسيها في مختلف جامعات الضفة الغربية، وتراجعت الاصوات الاسلامية الى معدلها الطبيعي، الذي وصل في انتخابات كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، في جامعة بيرزيت، نسبة ٢٧,٣ بالمئة، مقابل ٣١,٣ بالمئة في الانتخابات السابقة. وفي جامعة الخليل، فقدت الكتلة الاسلامية الاغلبية الساحقة التي كانت تتمتع بها في مجلس الطلبة في الجامعة، ففازت بـ ٤٣ بالمئة من الاصوات[١٣٩]. وهبط نصيب التكتل الاسلامي في جامعة النجاح، خلال العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦، من ٤٠ بالمئة الى ٣٠ بالمئة، الاّ ان الحركة الاسلامية فيها بقيت قوية. ولوحظ تزايد الطالبات اللواتي يرتدين الزي الاسلامي[١٤٠].

وهكذا بدأت تتردد في انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة أسماء مختلفة لجماعات اسلامية ظهرت ملامحها في الانتخابات الطلابية، وفي المظاهر العامة التي ميزت عدداً كبيراً من الشبان في المنطقتين، ممن أخذوا يطلقون لحاهم ويرتدون الازياء الاسلامية التقليدية.

أما من الناحية التنظيمية البحتة، فقد ظل أمر التعرف بدقة على منظمات الحركة الاسلامية يصطدم بصعوبات كثيرة، نشأ بعضها من الطابع السري لعمل هذه المنظمات، او الجماعات، ونشأ الآخر من عدم وجود تمايزات تنظيمية واضحة يمكن الاستدلال عليها من البيانات او الوثائق الخاصة بجماعات الحركة. الى ذلك يضاف الرفض التقليدي لعدد كبير من جماعات الحركة

الاسلامية للحزبية، او اطلاق هذه الصفة عليها. وعلى الرغم من ذلك، وُجد بعض المصادر الذي ساعد في الكشف عن وجود تنظيمي لبعض جماعات الحركة الاسلامية، وان كان هذا الكشف لا يتعدى التعريف بها، كما سنرى في تعرضنا لجماعة «التكفير والهجرة» وجماعة «التبليغ والدعوة». وتبقى منظمة الجهاد الاسلامي المنظمة الوحيدة التي يمكن التعرف على جانب كبير من افكارها وطبيعتها ونشاطاتها السياسية والعسكرية وطبيعة علاقاتها وتحالفاتها. فقد حظيت هذه المنظمة، منذ مقتل عدد من أعضائها عند حاجز اسرائيلي في حي الشجاعية في غزة، باهتمام عدد كبير من وسائل الاعلام والبحث الاسرائيلية والفلسطينية المحلية.

١ ـ «التكفير والهجرة»: تقتصر معلوماتنا عن هذه المنظمة على إشارة سريعة اوردها مصدر فرنسي تناول اوضاع الحركة الاسلامية في المناطق المحتلة. وطبقاً للمصدر، يبدو ان منظمة «التكفير والهجرة» تقتصر على عدد من الاعضاء في قطاع غزة وحسب. وقد انتهز احد أعضائها فرصة سجنه في العام ١٩٨٣ ووضع كتاباً تناول فيه هذه الحركة[١٤١]. وورد لها ذكر آخر، حين أصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في رام الله، بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٤، حكماً بالسجن على شابين اتهما بعضوية «التكفير والهجرة»[١٤٢].

٢ ـ «التبليغ والدعوة»: تعتبر هذه المنظمة الثانية من حيث الاهمية بعد حركة الاخوان المسلمين. غير ان هذه الاهمية لم تعط فعاليتها لسببين: الاول، ان منابع الحركة الفكرية والمذهبية لا تعود الى ما استندت اليه جماعات الحركة الاسلامية الاخرى ذات الجذور الدينية القومية. فمنابع «التبليغ والدعوة»، تعود الى جماعات الحركة الام في دولتي الهند والباكستان»[١٤٣]؛ والثاني، ان اتباع الحركة «يعيشون حياة زهد، ممتنعين عن القيام بأية فعاليات سياسية، وهم يعرفون، بشكل خاص، من خلال دعواتهم المنتظمة في الجوامع، وفي الاماكن العامة»[١٤٤].

٣ ـ «الجهاد الاسلامي»: تعتبر هذه المنظمة أهم منظمات الحركة الاسلامية العاملة في المناطق المحتلة، خصوصاً في قطاع غزة، الذي كان، دائماً، «أحد اكثر الاماكن تديناً». ويعود ذلك الى التجانس الديني لسكانه الذين تتألف اكثريتهم الساحقة (نحو ٩٧ بالمئة) من المسلمين السنّة، وارتباط القطاع، تاريخياً، بمصر، وما تركه تأثير حركة الاخوان المسلمين المصرية فيه[١٤٥]، كما لاحظنا في تتبعنا للمرحلة الاولى من تاريخ الحركة الاسلامية في فلسطين.

أخذ اسم «الجهاد الاسلامي» يتردد في الاوساط الفلسطينية، في المناطق المحتلة، للمرة الاولى في النصف الثاني من العام ١٩٨٦، بعدما ظهر في عدد من المنشورات وزعت في قطاع غزة. وكان المواطنون، في القطاع، سبق لهم ان اطلقوا اسماء عديدة على مجموعات الحركة الاسلامية هناك، منها «المستقلون» و«التيار الاسلامي» و«حركة النضال الاسلامي» و«حزب الله السني». أما تسمية «الجهاد»، فقد «استعيرت من الحركة [الاسلامية] المماثلة التي تحمل الاسم عينه في كل من مصر ولبنان»[١٤٦].

تعود جذور «الجهاد الاسلامي»، الحالية الى «قوات التحرير الشعبية» الفلسطينية. وهي ما تبقى من جيش التحرير الفلسطيني الذي كان قائماً قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧[١٤٧]. و«سبق لمعظم أعضاء ' الجهاد الاسلامي ' ان كانوا أعضاء في حركة الاخوان المسلمين، في قطاع غزة، وقد انسحبوا منها بعد ان أحسّوا بالاحباط نتيجة لعدم تحقيق تقدم سريع باتجاه [أهدافهم] في اقامة الدولة الاسلامية الموعودة» التي نادوا بها[١٤٨].

بدأت حركة الجهاد الانتظام، في العام ١٩٨١، حول عدد من الشيوخ في مساجد غزة. واعتمدت في تنظيمها على قوى بشرية أخذت تغرفها من بين أعضاء تنظيم المجمع الاسلامي والجمعية الاسلامية، وهما تنظيمان قانونيان أُنشآ في العامين ١٩٧٦ و١٩٧٨، ولهما آلاف المؤيدين. وكان التنظيمان سجلا، قانونياً، كمنظمتين خيريتين حصلتا على موافقة الحكم العسكري الاسرائيلي. وقد سمحت هذه المظلة القانونية للمجمع، وللجمعية، بالتحرك بحرية، فأقامتا رياض اطفال ونوادي شبيبة، ونظمتا الفرق الرياضية. وسمح لهما وضعهما القانوني بجلب الاموال من الخارج لتغطية نشاطاتهما، وكذلك لاقامة المساجد التي ارتفع عددها من ٧٠ مسجداً قبل ٢٠ عاماً الى نحو ١٨٠[١٤٩]. وكان الاعتقاد السائد لدى دوائر الحكم العسكري الاسرائيلي بأن نشاط مثل هذه الجمعيات من شأنه «اضعاف قوة م.ت.ف. والمنظمات اليسارية في قطاع غزة»[١٥٠] نشأ المجمع الاسلامي، الذي تركز في «جورة شمس»[١٥١]، والذي يعتبر الرافد الرئيس لجماعة الجهاد الاسلامي، في العام ١٩٧٨، بقيادة الشيخ أحمد ياسين، البالغ من العمر، آنذاك، ٥٠ عاماً، وكان يعمل مدرساً، والصيدلي ابراهيم اليازوري، الذي يماثله سناً. وتعتبر جمعية الشابات المسلمات، بقيادة أمل زميلي، الفرع النسوي للمجمع[١٥٢].

يضم المجمع، الذي ينتمي الى المد المركزي للاخوان المسلمين، عدداً من المثقفين المسلمين المتدينين؛ وينتشر اعضاؤه في الجامعات الفلسطينية، في الضفة والقطاع. ويتزعم المجمع، حالياً، الى جانب الشيخ ياسين، د. محمد الزهرة. وأدت التطورات الفكرية والايديولوجية داخل المجمع الى خلافات شديدة بين تيارين، بعدما أصبح لكل منهما نظرته الخاصة والمختلفة عن الجناح الآخر تجاه الواقع والمهمات النضالية المطروحة. فقد عارضت مجموعة «الجهاد الاسلامي»، داخل المجمع، اسلوب عمله الذي تركز على النشاط الدعاوي بين السكان المسلمين، لتثبيت «قاعدة دولة اسلامية» من خلال التعليم والعمل الجماعي. في هذا الصدد، ذكر د. ريخس «ان السلفيين يعظون من أجل اسلام منقّى [ومن أجل] العودة الى ممارسة الاعراف التي كانت قائمة في عهد محمد [صلعم]؛ بينما دعت مجموعة الجهاد الى تطبيق مبدأ الجهاد ضد الاحتلال الآن»[١٥٣]. وبينما دعا المجمع الى اعتماد الاسلام «كايديولوجيا في مواجهة نداء الجهاد للعمل المسلح»[١٥٤]، عملت الجهاد على تسخير هذه الايديولوجيا في خدمة ما تنادي به. فمن ضمن تعاليمها «الحاجة الى تعليم المسلمين وهديهم ليكونوا اكثر تمسكاً بتعاليم الاسلام. والعمل، في الوقت نفسه، ضد الاحتلال الاسرائيلي، أو أي شكل من الحكم يعمل على تأخير قيام الدولة الاسلامية». واوردت مصادرها «ان النضال ضد الاحتلال لا يمكن ان ينتظر حتى يصبح المسلمون مؤمنين حقيقيين. وقد وجدت هذه التعاليم قبولاً؛ اذ تعطي الاولوية للنضال ضد الاحتلال»[١٥٥].

الى ذلك، أخذت منظمة الجهاد الاسلامي «تدمج بين التعصب الديني والتطرف القومي. ويتطابق تطلعها الى اقامة دولة اسلامية مع تطلعها الى تدمير اسرائيل ومقاتلة الصهيونية بوصف [ذلك] جزءاً من الحرب على ' الكفار ' ، أي الجهاد»[١٥٦]. وذكر أحد الذين شاركوا في اغتيال الاسرائيليين، حاييم عزران ويسرائيل كيتارو، من غزة، بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٦ و٧/١٠/١٩٨٦ على التوالي، في اثناء محاكمته: «نحن، أعضاء الجهاد الاسلامي، نعطي للموت أهمية، اكثر مما نعطي للحياة. فاما ان نحرر أرضنا او ان نموت في سبيل ذلك»[١٥٧].

في الجانب التنظيمي المحض، يصعب على الباحث، بسبب سرية عمل المنظمة، التعرف على الكثير

من الجوانب التنظيمية في تكوين حركة الجهاد الاسلامي. غير ان ظروف السجن والابعاد التي تعرض لها العدد الاكبر من قادتها، ان لم يكن جميعهم، سمحت بالتعرف عليهم. وأول هؤلاء كان الشيخ جابر عمّار الذي كان أول من أنشأ حركة دينية داخل السجون الاسرائيلية. وكان قبض على عمّار في أوائل السبعينات، وحكم عليه بالسجن المؤبد، بتهمة القيام بنشاطات ارهابية. واطلق سراحه خلال عملية تبادل الاسرى بين م.ت.ف. واسرائيل في العام ١٩٨٣، حيث نقل الى مصر، التي طردته منها، كما اشرنا آنفاً[١٥٨]. ويعتبر الشيخ أحمد مهنّا أحد القادة الحاليين البارزين للجهاد الاسلامي داخل السجون. يبلغ مهنا من العمر ٤٠ عاماً، وكان حكم عليه بالسجن المؤبد، قبل ان يطلق سراحه في عملية تبادل الاسرى التي تمت في العام ١٩٨٥. لكنه أُعيد الى السجن، ثانية، في آذار (مارس) ١٩٨٦. ومن ضمن التهم الجديدة التي وجهت اليه، الاتصال بالشيخ عمّار خلال فترة السجن، وتجنيد أشخاص، ومحاولة الحصول على أسلحة. وقد أعتبر مهنّا رجل عمليات عسكرية في تنظيم الجهاد الاسلامي.

أما الشخصية الهامة الثالثة في الجهاد الاسلامي، فهي د. فتحي الشقاقي، البالغ من العمر ٣٦ عاماً، وكان معتقلاً في سجن الرملة[١٥٩] الى حين أبعد في آب (أغسطس) ١٩٨٨، الى خارج البلاد. ويعتبر د. الشقاقي أحد المنظرين الايديولوجيين في صفوف التنظيم. وكان درس الطب في جامعة الزقازيق في مصر، والتي تعتبر معقلاً هاماً للاخوان المسلمين وحركة الجهاد الاسلامي المصريين. وقد استخدم تسجيل لاحدى خطبه في مسجد في غزة لادانته. في المقابل، يعتبر الشيخ عبدالعزيز عودة القائد الروحي لمنظمة الجهاد الاسلامي، وهو يشرح العلاقة بين الدين والقومية في فكر التنظيم بـ «ان المشكلة المركزية هي المشكلة الفلسطينية، وان خدمة الاسلام هي خدمة فلسطين»[١٥٩].

«فتح» والجهاد الاسلامي

تعتبر «فتح» الوحيدة، من بين فصائل م.ت.ف. التي تتمتع بوضع خاص، جعلها، باستمرار، بعيدة من الادانة التي توجهها التيارات والجماعات الاسلامية في المناطق المحتلة، الى التيارات والقوى اليسارية والماركسية هناك. فهي، بعكس هذه الفصائل، تبدي انفتاحاً على الدين الاسلامي، وهو ما يتفق مع ادبيات وتوجهات الجهاد الاسلامي «التي تجمع بين الدين والقومية في نضالها ضد الاحتلال الاسرائيلي»[١٦٠]. كما ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. قائد فتح، ياسر عرفات، «يحاول تجنيد الموجة الدينية الاصولية لتحقيق أهداف ' فتح '»[١٦١]. وذهب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى حد القول ان «الجهاد الاسلامي» هي «ذراع سري لـ ' فتح '»[١٦٢]. غير انه لا توجد دلائل ملموسة على مثل هذا القول. وربما ارتكز رابين، في قوله، الى التعاون العسكري بين «فتح» و«الجهاد الاسلامي»، الذي تطور، بصورة واضحة، في السنوات الاخيرة. كما ان هناك مصادر أكدت استقلالية «الجهاد...»، لكنها رأت ان «الجهاد... ترضع من ' فتح '، مادياً وتسليحاً وتدريباً»[١٦٣].

ولعبت «فتح» دوراً في تقوية التيار الديني في قطاع غزة والضفة الغربية. ويعود ذلك الى الوضع الذي عانت منه «فتح» بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان، صيف العام ١٩٨٢، والخسائر التي لحقت بـ م.ت.ف. بعد ذلك[١٦٤]. غير ان انجاز ذلك لم يتم الّا بعد عناء. فقد رفضت التيارات الاسلامية الاصولية، في البداية، التعاون مع «فتح». وذكر مصدر فلسطيني ان «فتح» لم تقاطع التيار الاسلامي، بل هو الذي قاطعها. فقد «مددنا أيدينا أكثر من مرة الى أكثر من جهة؛ ومع ذلك كنا نجد [منها] الاعراض. نحن الذين مددنا ايدينا... وهم الذين رفضوا وقاطعوا»[١٦٥].

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت «فتح»، في بداية علاقتها بالتيارات الاسلامية، في

المناطق المحتلة، وخصوصاً «الجهاد الاسلامي»، فقد اثمرت هذه الاتصالات نوعاً من التنسيق والتعاون العسكريين، بين الطرفين، ظهر، بوضوح، في عدد من العمليات العسكرية التي تمّت بتنسيق مشترك بين «فتح» و«الجهاد الاسلامي»، وتمّ تنفيذها خلال السنوات الاخيرة. ويمكن اجمال هذه العمليات في ما يلي، وفق تسلسلها الزمني[١٦٦]: قتل ابراهيم ابراهيم، من قرية ابو غوش، في غزة، في نيسان (ابريل) ١٩٨٦؛ واغتيال حاييم عزران في غزة (٢٧/٩/١٩٨٦)؛ وقتل اسرائيل كيتارو، طعناً بسكين في غزة (٧/١٠/١٩٨٦)؛ وجرح شبتاي منياشفيلي في غزة (١٢/١٠/١٩٨٦)؛ والقاء ثلاث قنابل على حفل تخريج دفعة جنود من لواء «جفعاتي» عند حائط المبكى في القدس، أدى الى قتل والد الجندي دوف نافون وجرح ٦٢ آخرين (١٥/١٠/١٩٨٦)؛ وجرح سمير صيام في غزة الذي اتهم بالتعاون مع السلطات (٢٧/١١/١٩٨٦)؛ وقتل جليل غروسي، من موشاف ميلولوت، في حي الشجاعية (٢٥/٥/١٩٨٧)؛ وقتل محمد الداوي من النصيرات، في غزة (١١/٧/١٩٨٧)؛ واغتيال قائد وحدة الشرطة الاسرائيلية في غزة، النقيب رون طل (٢/٨/١٩٨٧)؛ وجرح جندي في الجيش الاسرائيلي في رفح (١٧/١٢/١٩٨٧).

الحركة الاسلامية في اسرائيل

يشكل المسلمون السنّة الغالبية العظمى ممن تبقوا في الوطن من فلسطين بعد العام ١٩٤٨. ويبلغ تعدادهم ـ حسب الاحصاءات الاخيرة ـ ٥٧٧ ألف نسمة من مجموع ٧٤٩ ألفاً. وما تبقى هم مسيحيون ودروز. وتشمل هذه الارقام مدينة القدس التي تدرجها اسرائيل ضمن احصاءاتها[١٦٧].

كان المسلمون هم الفئة الاكثر معاناة ضمن الاقلية العربية في البلاد. فقد حرموا من ريع اوقافهم التي وضعت تحت سيطرة وزارة الاديان الاسرائيلية. وأهمل تدريس الدين الاسلامي، بحيث لم يتعد بعض دروس تحفيظ القرآن والاحاديث في المرحلة الابتدائية، من قبل مدرسين غير متخصصين على الاغلب، بينما غُيِّب موضوع الدين الاسلامي، وكذلك الدين المسيحي، تماماً، من برامج المرحلة الثانوية، (البجروت)، ولا يُدرج في امتحانات السنة النهائية فيها. كما وضعت المؤسسة الدينية الرسمية القضاة الشرعيين ولجان الامناء للاوقاف والمؤذنين والائمة والمأذونين تحت سلطة وزارة الاديان، واكتفت بتصريف الشؤون اليومية بشكل، نادراً ما حظي بالرضى. كذلك غابت، تماماً، المدارس والمعاهد الدينية، وجعلت الاجور المنخفضة للوظائف الدينية الشباب المسلم يستنكف عن الانتماء الى المدرسة الدينية الوحيدة التي ظلت قائمة، وهي المدرسة الاحمدية التابعة لجامع الجزار في عكا، والتي اغلقت بسبب عدم توفر الطلاب والكوادر المؤهلة[١٦٨].

ويجمع الدارسون، المهتمون بالظاهرة الاسلامية في اسرائيل، على القول ان سنة ١٩٦٧، التي جاءت بالنكسة والاحتلال وخيبة الأمل، مثّلت تاريخاً فاصلاً بالنسبة الى الحركة الاسلامية في هذه المناطق. فقد أعاد الاحتلال اتصال الاقلية الفلسطينية في اسرائيل بامتداداتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وجد ابناء هذه الاقلية مجتمعاً فلسطينياً متكامل الملامح، ذا مركب ديني لم يتعرض للتغييب، كما حدث في مناطقهم. ووجدوا، كذلك، مؤسسات دينية، ومكتبات خاصة بالمؤلفات الدينية، وتعرّفوا الى عقائد وحركات سياسية ـ دينية لم يكن لها وجود عندهم، خاصة حركة الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي، فأخذوا يستدعون الوعاظ ومدرسي الدين. واتجه بعض شبابهم الى الدراسة في المعاهد الاسلامية في الضفة الغربية[١٦٩]. قال أحد رموز الظاهرة الاسلامية في اسرائيل: «قبل العام ١٩٦٧، كنّا مفصولين عن التراث العربي الاسلامي... وعندما فتحت أمامنا أبواب

الضفة الغربية، تعلمنا الكثير عن الاسلام. والآن تأتي جميع مراجعنا الدينية من الضفة والقطاع، وكذلك الامر بالنسبة الى المحاضرين»[١٧٠].

أسباب ظهور الحركة الاسلامية

أعاد احد الذين تزعّموا تنظيم «أسرة الجهاد»، في مرحلة من مراحل تأسيسها، أسباب «الصحوة الاسلامية» بين صفوف الاقلية العربية، في اسرائيل، الى الكبت والمعاناة والاهانة وتعرض ابناء هذه الاقلية للمعاملة العنصرية، مما «[جعلهم] يعودون الى الله، الى [فطرتهم] التي هي الاسلام»[١٧١]. ووصف باحث اسرائيلي، نشر دراسة حول الحركة الاسلامية تحت عنوان «صحوة المسلمين في اسرائيل»، أسباب هذه الصحوة بأنها «محاولة موازنة لعملية اكتشاف الذات عند اليهود». وحسب رأيه، فبينما كان اليهود الاسرائيليون يفتشون عن تراثهم القديم في «أرض التوراة» في الضفة الغربية وقطاع غزة ويحيونه، كان مسلمو اسرائيل «يكتشفون، من جديد، هويتهم الفلسطينية الضائعة في الارض [ذاتها]». وأشار الباحث نفسه الى ان زيارة عرب اسرائيل للمسجد الاقصى، بعد انقطاع طويل (من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧)، «أحدثت الأثر عينه الذي أحدثته زيارة حائط المبكى بين الشباب اليهود»[١٧٢]. غير ان مثل هذا الاستنتاج يبتعد كثيراً من الاسباب الحقيقية، ويهدف الى تجنيب اسرائيل مسؤولية القمع الذي مارسته تجاه الاقلية العربية، واعطاء «الصحوة» ابعاداً دينية محض ذاتية.

الى ذلك، اضاف باحث آخر من مركز دايان للدراسات، مهتم بأوضاع الأقلية العربية في اسرائيل، ان النزاعات الدينية بين اليهود والعرب حول الاماكن المقدسة، في القدس والخليل ونابلس، زادت من الحماس الديني بين المسلمين. كذلك، فان الكتب الدينية، التي تدفقت من المناطق المحتلة على اسرائيل، والسماح للمسلمين فيها بالحج الى الديار المقدسة في السعودية، كلها أمور عززت روابط المسلمين بدينهم. اضافة الى ان حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ «وخيبة الأمل... وردود الفعل على نمط الحياة في المجتمع اليهودي، كلها دوافع قادت الى التمسك بالدين»[١٧٣].

ونجد في كتاب «المتعصبون المسلمون» لـ د. عمانوئيل تفسيرات اضافية لاسباب «الصحوة الاسلامية» تعيدها الى أزمة العقائد الرئيسة التي سيطرت على العالم العربي حتى الستينات؛ اذ وجد معظم المثقفين وابناء الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة والعمال في الاسلام متنفساً وعزاء لهم[١٧٤]. وثنّى رئيس محكمة الاستئناف الشرعية، الشيخ توفيق محمود عسلية، على ما ذكره د. عمانوئيل، واكد ان التيار الاسلامي الجديد هو وليد الحروب والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي. وذكر عسلية ان اتباع هذا التيار «يؤمنون بأن لكل مشكلة حلاً في القرآن؛ لهذا، فهم يبحثون، في الدين، عن حل لمشاكلهم»[١٧٥].

«اسرة الجهاد الاسلامي»

تعتبر «أسرة الجهاد...» التنظيم الاسلامي الابرز بين صفوف الاقلية العربية في مناطق الجليل والمثلث، ويقوده، منذ سنوات، الشيخ عبدالله نمر درويش[١٧٦].

تستند المبادىء الرئيسة، في فكر الشيخ درويش، الى «ان الاسلام هو الشريعة السماوية الالهية لخالق العالم، أُنزلت لجميع البشر كطريق شامل وصحيح للحياة»[١٧٧]. ورأى الشيخ درويش «ان المجتمع الاسلامي تعرض لهجمة من الاستعمار والامبريالية هدفت الى السيطرة عليه وعلى

مقدراته، اقتصادياً وسياسياً. ولكي يتم لهما هذا الغرض كان لا بد من الهجوم على القيم الاسلامية لتقويض المجتمع الاسلامي، ونشر الاضطرابات والفوضى به. ولمكافحة ذلك، فان على المسلمين ان يعودوا الى شعائر دينهم وقوانينه، وان يقوموا بتطبيقها»[١٧٨]. وساوى الشيخ درويش بين «غزوين» حضاريين للشعوب، هما «الغزو الحضاري الرأسمالي» و«الغزو الشيوعي»، ويعتقد بأن الاسلام يشكل البديل الكامل من هاتين الحضارتين، الرأسمالية والشيوعية، و«هو السبيل الوحيد لخلاص الانسانية جمعاء، بما في ذلك المجتمعات غير الاسلامية». وان مثل هذا الامر «يلقي على عاتق المسلمين واجباً انسانياً شاملاً»[١٧٩].

موقف الحركة الاسلامية من اسرائيل

مرّ موقف «اسرة الجهاد الاسلامي» من اسرائيل بمرحلتين؛ تميزت الاولى بمشاركة «اسرة الجهاد...» الحركات الاسلامية الأخرى في النظرة الى اسرائيل، بوصفها اداة للغرب ينبغي محاربتها وتقويض اسسها، واقامة دولة اسلامية على كامل تراب فلسطين، من خلال ممارسة الكفاح المسلح؛ أما المرحلة الثانية، فتميزت بموقفين؛ تمثل الأول بالتراجع عن الدعوة الى الكفاح المسلح، والتحول نحو اعتماد اساليب العمل الجماهيري؛ وتمثل الثاني في الاعتراف العملي الواقعي باسرائيل، والبحث عن سبل للعمل والنشاط في اطار القانون الاسرائيلي وضمن تشريعاته، أي التحول نحو العمل العلني الشرعي. وسوف ندرس هاتين المرحلتين، كلا على حدة، بشيء من التفصيل.

المرحلة الاولى: عبرت أدبيات وكتيبات الحركة الاسلامية، في اسرائيل، في هذه المرحلة، عن مفاهيم خاصة، شكلت، ولا تزال تشكل، الجامع المشترك بين الحركات الاسلامية المختلفة في نظرتها الى القضية الفلسطينية والموقف من اسرائيل. أبرز هذه المفاهيم ثلاثة: ان فلسطين هي أرض اسلامية؛ وان الاسلام منهج حق واليهود منهج باطل؛ وان اسرائيل هي ركيزة الهجمة الغربية، وهي بالتالي أداة استمرارها.

في ما يتعلق بالمفهوم الأول، اعتبرت ادبيات الحركة الاسلامية فلسطين عربية اسلامية «تم فتحها من قبل الصحابة [و] تعود، شرعياً، والى الابد، الى دار الاسلام»[١٨٠]. أما المفهوم الثاني، فيستند الى «ان اسرائيل تمثل تصعيداً لمنهجية الصراع، والباطل، في حياة الانسان، من حيث هي دولة الحكم الديني الزائف كوطن لشعب الله المختار المميز عن البشر والذي ينظر الى بقية العالم نظرة السيد الى عبيده وخدمه. وهي، بالتالي، تحقيق واقعي لذروة المنهج الصراعي المضاد للاسلام الذي يحترم الانسان، كل الانسان، ويعطيه قيمة مميزة جاءته مباشرة من الله تعالى»[١٨١]. ويركز المفهوم الثالث على التأكيد «ان اسرائيل هي ركيزة الهجمة الغربية، وهي، بالتالي، اداة استمرارها؛ فهي تهاجم الاسلام في المنطقة من جوانب عدة. وهي تمثل، قبل كل شيء، ركيزة الحلم اليهودي الخاص بانشاء الدولة اليهودية الممتدة من النيل الى الفرات. وهي تساهم في تفجير الفروقات المذهبية، عبر انتهاجها سياسة تستهدف تكوين دويلات طائفية كاقامة دولة مارونية، ودولة كردية، ودولة نصيرية، ودرزية، وهكذا»[١٨٢].

استناداً الى هذه الافكار التي ترفض وجود اسرائيل، السياسي والديني، اعتبر تنظيم «أسرة الجهاد...» الكفاح المسلح اسلوب عمل رئيساً ضد اسرائيل، لاقامة دولة اسلامية على كامل أرض فلسطين. وبناء عليه، نفذت عمليات عسكرية عدة، وأخرى استهدفت مؤسسات ومزارع اسرائيلية، بغرض ايقاع خسائر مادية واقتصادية[١٨٣]. فمنذ بداية تكوينها، عمل أعضاء التنظيم في

«أسرة الجهاد...» على الحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية. وتم ذلك بطرق عدة، منها الشراء والغنم من مصادر الجيش الاسرائيلي والاوساط الجنائية. وقام بعض أفراد التنظيم بالتدرب عليها، واحرقوا حقولاً، واقتلعوا بساتين أفوكاتو تعود ملكيتها الى يهود، وحاولوا حرق مصنع للنسيج يملكه يهود في منطقة ام الفحم(١٨٤).

المرحلة الثانية: شهدت هذه المرحلة تطورين كبيرين في اسلوب عمل وسياسة «اسرة الجهاد...»؛ تمثل الاول في التراجع عن موضوع الكفاح المسلح، والثاني في تغير النظرة الى اسرائيل والانتقال الى العمل وفق قوانينها.

○ فمن جهة، لم يدم تبني المنظمة للكفاح المسلح فترة طويلة. ففي العام ١٩٨٠، اكتشفت السلطات الاسرائيلية شبكات تنظيم الجهاد، في أعقاب خلافات داخلية دبّت بين أعضائها وتركزت بين القائد العام للتنظيم، فريد ابو مخ، ومساعده في المنطقة الشمالية(١٨٥). وألقت سلطات الاحتلال القبض على فريد ابو مخ، واصدرت احكاماً بالسجن، لفترات زمنية متفاوتة، على ٦٠ من أعضاء التنظيم(١٨٦). كما ألقت القبض على الشيخ عبدالله درويش، في وقت لاحق من العام ١٩٨١، ووجهت اليه تهمة الانتماء الى تنظيم اسلامي في منطقة المثلث، يملك أسلحة ويقوم بعمليات عسكرية. ولم يتم الافراج عن درويش الاّ في العام ١٩٨٥؛ كذلك أفرجت السلطات الاسرائيلية عن اوائل سجناء الجهاد ممن أُلقي القبض عليهم في مراحل العمل السري؛ فعاد هؤلاء الى تنظيمهم، للعمل من جديد. لكن تغيراً هاماً طرأ على أسلوب عملهم؛ اذ أصبحوا يعملون على كسب التأييد لهم من طريق تقديم المساعدات الى المسلمين. وانصرف ابو مخ، بعد الافراج عنه، الى ادارة محل لبيع الكتب الدينية، أقامه في باقة الغربية(١٨٧).

وافترض د. مائير ان تراجع «أسرة الجهاد...» عن موضوعة الكفاح المسلح وقع بعد مرور ثلاث سنوات على انكشاف التنظيم. فأشار الى اعلانات، بهذا الصدد، كررها زعماء في التنظيم أكدت انهم سوف يعملون في اطار القانون الاسرائيلي(١٨٨)، وهي أمور اكدتها مسيرة التنظيم في المرحلة اللاحقة.

○ ومن جهة أخرى، وقع تغير آخر في ما يتعلق بالنظرة الى اسرائيل. فبعد خروجه من السجن، بدأ الشيخ درويش يعارض، علانية، النشاطات المسلحة. بل وذهب الى التأكيد انها «كانت غلطة شباب». وعلى الرغم من انه أثنى على من قام بهذه النشاطات في حينها، فقد أكد «ضرورة احترام القانون الاسرائيلي»(١٨٩).

وهكذا تنصّل الشيخ درويش من دعواته السابقة الى الجهاد الاسلامي. ورأى د. مائير ان هذا التحول نابع من قناعة الشيخ درويش، وتياره، «بقوة التثقيف والارشاد والتعليم كطريقة لنشر الدعوة وتطبيق الشريعة الاسلامية؛ ووجوب نبذ العنف كوسيلة للوصول الى هذا الهدف»(١٩٠). ورفض درويش نظرة الثورة الاسلامية التي نادى بها سعيد حوّا(١٩١)، ووصفها بأنها «غير واقعية». واتهم حوّا بارتكاب اخطاء عملية، فهو «لم يتأنّ، بل فضّل العمل العسكري على النظرية الدينية بعيدة المدى، مما أدى الى اجهاض حركته، لأن اعداد الشباب للثورة لم يكن [قد] اكتمل»(١٩٢). واعتبر نظريته في الجهاد غير ملائمة للمسلمين في فلسطين، لأنهم أقلية يواجهون قوة تتجاوز قوتهم بما لا يقاس(١٩٣). ويعتقد فريد ابو مخ، أيضاً، بأن الظروف الراهنة لا تسمح بتطبيق الجهاد، الركن الخامس من أركان الاسلام(١٩٤).

وهكذا يكون اثنان من أبرز قادة الجهاد الاسلامي، هما الشيخ درويش، الذي بات يعتبر

الأب الروحي للحركة، وفريد ابو مخ، الذي كان، لفترة غير قصيرة، قائداً عاماً لها، قد ثبتا هذا التحول الجديد في تاريخ تنظيم الجهاد الاسلامي، وفتحا الطريق له للعمل ضمن طرق وأساليب عمل جديدة مغايرة، كلياً، للاساليب القديمة، وتستند الى التثقيف والتوعية والنشاطات ذات الطبيعة الاجتماعية. وهكذا، أيضاً، بدأت زعامة الحركة الاسلامية، في اسرائيل، تتحدث، علانية، ضد العمل المسلح، وتركز على أهمية العمل ضمن «القوانين الشرعية». وانسجاماً مع توجهها هذا، قامت «اسرة الجهاد الاسلامي» بتسجيل عدد من الروابط الاسلامية وفق ما تمليه الشروط القانونية في اسرائيل[١٩٥]. الاّ انها لم تحدد موقفها من المشاركة في المؤسسات الشرعية للحكم في اسرائيل، في ضوء خطها الجديد، الاّ في وقت متأخر. في هذا الصدد، رفض الشيخ درويش مشاركة حركته في الانتخابات للكنيست الاسرائيلي الذي يشارك فيه عرب آخرون، لأن مثل هذا الأمر «يضعف نشاط وتأثير هذه الحركة [الاسلامية]»[١٩٦]. وأوضح درويش موقفه، قائلاً: «[ان الدروس] التي القيها في المسجد، والنادي، او في اجتماع جماهيري، [ذات] تأثير أكبر من تأثير عضو الكنيست محمد ميعاري، ' الحركة التقدمية للسلام ' على سبيل المثال». وأضاف: «ان ما يقوله ميعاري يُفسّر على انه محاولة لكسب رصيد سياسي؛ أما ما أقوله انا، فيعتبر اقناعاً ذاتياً خالياً من النوايا الجانبية. ولهذا، فان أصبحت عضواً في الكنيست ضعفت قوة كلمتي»[١٩٧].

على الرغم من تفسيرات الشيخ درويش لموقفه من المشاركة في الكنيست الاسرائيلي، فان معارضته لم تكن مبدئية. فقد أعلن، بنفسه، عن عزمه وزملائه التصويت في الانتخابات، من دون ان يكشف عن الجهة التي سوف تذهب اليها أصوات حركته. وكل ما نعرفه، في هذا الخصوص، هو ان «أسرة الجهاد...»، بزعامة درويش، تدعو الى تعزيز معسكر السلام في اسرائيل، والذي ينتمي اليه كل طرف مستعد للاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، أي بحقوقه في اقامة دولة فلسطينية[١٩٨]. في هذا الصدد، قال درويش، ان مصير الشعب اليهودي مرتبط بمصير الشعب الفلسطيني. وطالما استمرت معاناة الفلسطينيين، فسوف يظل اليهود، يعانون، كذلك، أمنياً وأدبياً. فالشعب اليهودي لا يؤيد كله الكهانية[١٩٩]، و«مواقف هتحياه والليكود. لقد تعب الشعب اليهودي؛ لهذا توقفت الهجرة. فاليهود، في الخارج، بدأوا يخشون الهجرة الى اسرائيل، لأنها تشكل، في نظرهم، لغماً؛ وعليه، يجب فك هذا اللغم. ومن أجل انجاح ذلك، هناك طريق واحدة، هي الاعتراف بالحق الشرعي للشعب الآخر. لقد كتب على الشعبين ان يعيشا معاً. ويجب اقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وان يوقع سلام بين الدولتين المتجاورتين [اسرائيل وفلسطين]. عندها، فانني واثق بأن الطرفين سوف يحترمان الاتفاق بعد كل هذه المعاناة»[٢٠٠].

مرحلة عمل جديدة: اتسمت نشاطات «أسرة الجهاد...»، في السنوات الاخيرة، وتحديداً منذ خروج زعامتها من السجون الاسرائيلية، في العامين ١٩٨٣ و١٩٨٥، بتركيزها على جوانب العمل ذي الطابع الديني والاجتماعي؛ فأنشأت روابط اسلامية اعتبرت بمثابة هيئات عمل تنفيذية في يد التنظيم. أهم هذه الروابط هي الرابطة الاسلامية في مدينة ام الفحم، التي تعتبر ثالث أكبر مدينة عربية في اسرائيل، بعد الناصرة وشفاعمرو. وخصصت الجهاد الاسلامي الأموال لبناء المساجد وتنظيم المدارس الدينية. وشجّعت اقامة النوادي الرياضية الاسلامية. وتقوم الروابط الاسلامية بتوزيع مخصصات شهرية على ٤٠٠ عائلة عربية فقيرة. وهي تساعد في تمويل تعليم طلبة المدارس والجامعات[٢٠١].

تنتشر الروابط الاسلامية، حالياً، في قرى المثلث. وتعمل على تحقيق آراء الشيخ درويش،

بالنسبة الى التثقيف. وتحرص الروابط على ايجاد اماكن ملحقة بالمساجد خاصة بممارسة النشاط الفكري. وتنظم معسكرات عمل، بلغ عددها، خلال العام ١٩٨٦، ثلاثة، كان هدف المشاركين فيها تنفيذ مشاريع تحسين البيئة، مثل الشوارع والطرقات والتنظيفات. وحظيت هذه المعسكرات بنجاح. وبلغت تكاليف المعسكر الاول، الذي اقيم في ام الفحم، ٢٢ ألف دولار. وبلغت تكاليف المعسكر الثاني ٣٧ ألفاً. أما الثالث، فقد كلفت مشاريعه ٥٠ ألفاً. وقد تم تنظيم هذه المعسكرات، جميعها، على غرار معسكرات الاخوان المسلمين في مصر(٢٠٢).

الى ذلك اقيمت في ام الفحم مكتبة اسلامية عامة. وتم افتتاح عيادة طبية تقدم الخدمات الصحية لقاء اشتراك شهري(٢٠٣).

وتصدر المجموعات الدينية، مؤقتاً، مجلة اسبوعية تدعى «الصراط»، ويقدر توزيعها بـ ٨٠٠٠ نسخة، ويرأس تحريرها الشيخ درويش، اضافة الى مجلة «البيان»، الى جانب العديد من النشرات الدورية والمنشورات وأشرطة التسجيل التي تتضمن محاضرات تحث الناس على العودة الى الدين الاسلامي. وقد تم تسجيل جميع الروابط، طبقاً للقانون الاسرائيلي(٢٠٤). لذا، فجميع نشاطاتها أصبحت علنية ومشروعة.

استنتاجات عامة

يتضح من استعراضنا للمرحلة الأولى من علاقة حركة الاخوان المسلمين في فلسطين، في الفترة التي سبقت النكبة العام ١٩٤٨، ان القضية الفلسطينية شكّلت، منذ ثلاثينات القرن الحالي، الباعث الحقيقي الى توسيع اطار عمل جمعية الاخوان المسلمين في مصر؛ اذ نقلتها من مجالها القطري الضيّق الى رحاب النضال القومي الأشمل. وأدى هذا الانتقال الى توسيع دائرة البناء التنظيمي للجمعية، بحيث أصبح لها فروع في فلسطين وسوريا ولبنان والاردن، فيما بعد. كما نقلها، على الصعيد العربي، من التوجه ذي الطابع التربوي الاجتماعي، الذي ميّز عملها على الساحة المصرية لسنوات، الى المضمون السياسي ذي البعد القومي. ووقع هذا التحوّل النوعي البارز، الذي يعكس تحولاً من الاتجاه الديني المحض الى الاتجاه السياسي، حيث وضعت الجمعية اهدافها الدينية في مرتبة ثانوية، في الاربعينات، التي بلغ فيها المد الشعبي الداعم للاخوان مداه. وقد فتح هذا التحول الباب أمام جمعية الاخوان المسلمين للمساهمة النشطة في الكفاح القومي خلال حرب العام ١٩٤٨.

وهكذا أبرزت تجربة الحركة الاسلامية، قبل العام ١٩٤٨، تأثير فلسطين، كقضية، في تطوير الاوضاع التنظيمية والفكرية والسياسية لحركة الاخوان، في الوقت الذي كانت الحركة، في فلسطين ـ كما لاحظنا في استعراضنا لتلك المرحلة ـ امتداداً للحركة الأم التي أسّسها الشيخ حسن البنّا، في مصر، العام ١٩٢٨، وشكّلت أحد أبرز نشاطات هذه الحركة التنظيمية والعسكرية في واحد من الاقطار العربية المجاورة، الاكثر قرباً والتصاقاً وتأثراً بمجريات الاوضاع السياسية والحزبية في مصر، بل وتجربتها الأولى على الصعيد القومي.

وكان لقرب منطقة غزة من مصر، ووقوعها تحت الادارة المصرية، بعد العام ١٩٤٨، أثره الكبير في استمرار نشاطات حركة الاخوان المسلمين في قطاع غزة، وعودة «الصحوة الاسلامية» الجديدة التي عرفتها المناطق المحتلة، فيما بعد. الّا ان هذه الحركة، التي عرفت نشاطاً ملحوظاً في بداية الخمسينات، في قطاع غزة، لم تستطع الافادة من تجربة الحركة الوطنية المصرية، الأغنى، والاكثر

قرباً منها، والتي خاضت حرب عصابات ناجحة ضد الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس. وفشل الاخوان المسلمون الغزيّون، حينذاك، في التقاط ابعاد ظاهرة الكفاح المسلح الذي خاضته القوى المصرية الوطنية الشقيقة. وكان من نتيجة ذلك ان تراجع نفوذهم، ولم يتمكنوا من قيادة الوضع الجماهيري في القطاع، حين كان وضعاً مهزوماً ومجروحاً، ومستفزاً سياسياً، ويبحث عن ترجمة فلسطينية للتجربة المصرية الوطنية في حرب العصابات، علماً بأن ظروف قطاع غزة، في مجملها، كانت، في حينه، أكثر ملاءمة من ظروف مصر نفسها لشن مثل هذه الحرب. وسقطت الحلقة من أيدي جماعة الاخوان المسلمين، الذين لم يتمكنوا من الامساك بها اصلاً. وهكذا ظلت الحياة السياسية المنظمة، في القطاع، محكومة، طيلة الفترة اللاحقة حتى العام ١٩٦٧، بالسقف النضالي الذي عملت تحته القيادة الفلسطينية التقليدية، التي اضاعت، من قبل، الحلقة بعد الاخرى. وهكذا انتقلت المبادرة من أيدي الاحزاب العقائدية في القطاع، وضمنها الاخوان المسلمون، الى الادارة الرسمية المصرية، التي اطلقت، في الخمسينات، حركة فدائية ذات اهداف تكتيكية محدودة لمصلحة الحكومة نفسها.

أما في الضفة الغربية، فقد كانت الحركة الاسلامية، في الفترة ذاتها، على النقيض من مثيلتها في قطاع غزة. فقد اعتبرت نفسها فرعاً محلياً لجماعة الاخوان المسلمين، على الصعيد الاسلامي العالمي. وهو التوجه الذي جسّده، بصورة خاصة، حزب التحرير الاسلامي. وبهذا المعنى، كانت حركة الاخوان المسلمين في قطاع غزة، والتي هي امتداد مصري أمثل، حركة اسلامية تبحث عن هويتها في التربة الوطنية، فيما كانت الحركة الاسلامية في الضفة (حزب النبهاني خصوصاً) تبحث عن هويتها في وحدة الحركة الاسلامية على النطاق العالمي، لاقامة الدولة الاسلامية الكبرى، بعيداً من الاهداف القومية والطموحات الوطنية، مما جعل همّها الرئيس توحيد المسلمين حتى يكون مدخلاً الى تحرير فلسطين، فيما كان المطلوب العكس تماماً. فالقضايا الوطنية ذات أولوية كبرى على ما عداها. وكان يتوجب على تلك الحركة ان تلتفت الى النضال الوطني اولاً؛ لكنها، بدلاً من ذلك، تابعت ملاحقة أهدافها لتحقيق قيام الدولة، فقام حزب التحرير الاسلامي بتدبير محاولات انقلابية عدة فاشلة، هدفها الاستيلاء على الحكم في الاردن. وكان أشهرها تلك التي أُجريت العام ١٩٦٨.

استناداً الى ذلك، وقف حزب التحرير الاسلامي ضد أي عمل فدائي في المرحلة اللاحقة التي أعقبت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واعتبر الوجود العسكري لمنظمات المقاومة الفلسطينية، مظهراً و «وسيلة لامتصاص نقمة الامة بعد الهزيمة». ولخص الحزب موقفه من الوضع في المناطق المحتلة باعتبار سكانها سجناء سوف يطلق سراحهم بعد قيام الدولة الاسلامية، من طريق الاستيلاء على السلطة؛ وما دام هذا الاستيلاء غير ممكن، في حينه، فقد قرر الحزب تجميد نشاطاته.

أما الحركة الاسلامية الجديدة، ونشطاؤها، مما عرفناه بعد العام ١٩٦٧، وبالذات خلال السنوات الاخيرة، فقد بنوا خطابهم السياسي على أسس دينية، ليس بهدف تحقيق غايات اسلامية، في الغالب، وانما بهدف اعادة أحد مصادر الهوية الشعبية الفلسطينية الى مكان الصدارة. واعتبروا الاسلام الاطار المرجعي الاساسي، الثقافي ـ التاريخي، الذي يزود المجتمع بهويته ورموزه.

وأدت المشاحنات السياسية داخل صفوف م.ت.ف. في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات الى فتح الطريق لعبور الحركة الاسلامية الى مناطق نفوذ المنظمة والفصائل المنضوية تحت لوائها، بصورة كادت تخل بتوازن القوى وتناسبها القائمين في الجامعات الفلسطينية، بصورة خاصة، كما لمسنا. غير ان وحدة م.ت.ف. حالت دون هذا الاخلال، من دون ان تمنع ان يكون للحركة الاسلامية موقعها

بين القوى والفصائل العاملة على ساحات العمل الوطني المختلفة.

من جهة أخرى، أدى التطور الفكري داخل صفوف الحركة الاسلامية، واستعداد بعض فصائلها للتحالف مع م.ت.ف. على أرضية مقاومة الاحتلال، الى تعزيز التقارب بين الطرفين. وهو تقارب سعت اليه م.ت.ف. مراراً، وتوثق باعتماد بعض فصائل الحركة الاسلامية، «الجهاد الاسلامي»، الكفاح المسلح في نضالها ضد الاحتلال الاسرائيلي. وشكل هذا التحول انقلاباً حقيقياً في مسار الحركة الاسلامية، التي وعت، للمرة الاولى منذ نكبة العام ١٩٤٨، أهمية تفوق ممارسة الكفاح المسلح على القضايا الدينية وأهدافها المؤجلة.

الى ذلك، أكدت مسيرة السنوات الماضية، وتطور علاقات التعاون بين الحركة الاسلامية وم.ت.ف. استحالة استمرار وجود فصائل الحركة الاسلامية بمعزل عن فصائل الحركة الوطنية، وان عملها من خارجها، ومن خارج برامجها، ليس الاّ ضرباً من الخيال جعلها تدفع الثمن باستمرار، وعبر مراحل تاريخية عدة، كما لاحظنا في سياق بحثنا هذا.

تركت هذه التغيرات والتطورات، بمجملها، اثراً كبيراً في موقف سلطات الاحتلال الاسرائيلي من الحركة الاسلامية في المناطق المحتلة. فقد ارتبط هذا الموقف بتطور موقف الحركة من فصائل الحركة الوطنية وم.ت.ف. فساندت سلطات الاحتلال الحركة الاسلامية، بطرق غير مباشرة، وغضت النظر عن نشاطاتها في مراحل عداء هذه الحركة لـ م.ت.ف. ولاحقتها، وطاردت وسجنت اعضاءها وكوادرها وبعض قادتها، عندما تراجعت عن عدائها لـ م.ت.ف. وانضوت تحت لواء العمل الوطني وضمن برامجه، وهو ما يؤكد ما ذهبنا اليه من قبل، من ان لا حياة لأي حركة دينية خارج اطار العمل السياسي ككل، أو بعيداً من برامجه الوطنية.

و«يجدر التنويه، هنا، بأن انضواء التيار الاسلامي في اطار [الحركة الوطنية الفلسطينية] ينبغي ان يحد من المخاوف المبالغ فيها من ان يؤدي [ذلك] الى... صبغ الحركة الوطنية الفلسطينية بصبغة دينية، وهي مخاوف قد تكون مبررة، نظرياً، لكنها لا تأخذ في اعتبارها معطيات عدة أهمها[٢٠٥]:

«١ ـ التباين الضروري بين أنشطة التيارات الاسلامية المعارضة لأنظمة الحكم في بعض البلدان [العربية] والساعية [الى] اقامة دول اسلامية، وبين نشاط تيار اسلامي يقاتل من أجل تحرير وطنه في المقام الاول، بما يعنيه ذلك من ضرورة تأجيل أي خلاف حول نوع الدولة التي ينبغي اقامتها بعد التحرير الى مرحلة متقدمة عندما يقترب هذا التحرير. وتبرز أهمية هذا التباين لا من وجاهته النظرية وحسب [تعدد الاتجاهات والايديولوجيات والنظريات]، وانما من رصد حركة التيار الاسلامي الفلسطيني في الواقع، والتي تؤكد تغلّب الاتجاه التحرري المتحالف مع القوى الوطنية الاخرى بقيادة تنظيم ' فتح ' في... عزله الاتجاه... الذي يعطي الاولوية لقضايا ايديولوجية...

«٢ ـ البناء الفكري لقطاع رئيس من التيار الاسلامي الفلسطيني الفاعل، وبالذات سرايا الجهاد الاسلامي، والذي ينطوي على مكوّن وطني وعروبي واضح... حيث يمكن اعتبار فكره الاسلامي احدى صياغات البحث عن الاستقلال الوطني واسترداد الهوية، وهي، هنا، ليست مجرد هوية اسلامية، وانما، أيضاً، فلسطينية عربية. وهذا ما يميّز التيار الاسلامي الفلسطيني، أو قطاع هام منه على الأقل، عن التيارات الاسلامية المنتشرة في المنطقة، والتي تبحث، في الاساس، عن الاستقلال الفكري بعد ان تحقق لبلادها الاستقلال الوطني».

(١) د. رؤوف عباس حامد، «الاخوان المسلمون والانجليز»، **فكر** (القاهرة ـ باريس)، السنة الثانية، العدد ٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، ص ١٤٥.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٤٧.

(٣) Gershoni, Israel; "The Muslim Brothers & the Arab Revolution in Palestine, 1936 - 1939", *Middle Eastern Studies*, Vol. 22, No. 3, July 1986, p. 369.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) تولى الحاج أمين الحسيني منصب مفتي القدس في العام ١٩٢٢، خلفاً لأخيه الشيخ كامل الحسيني، الذي توفى سنة ١٩٢١. وكان آل الحسيني احتفظوا بمنصب الافتاء، الذي يعتبر أهم المناصب الدينية الاسلامية في فلسطين، منذ سنة ١٨٥٦. فتولاه كل من جد الحاج أمين الحسيني، الشيخ مصطفى الحسيني، ثم والده طاهر الحسيني، ثم شقيقه الاكبر كامل الحسيني، الذي كان مفتياً للقدس عندما وقع الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي العام عينه انتخب الحاج أمين رئيساً للمجلس الأعلى، في انتخابات عامة أُجريت لهذا الغرض. لمزيد من التفاصيل راجع حسني أدهم جرار، **الحاج أمين الحسيني، رائد جهاد وبطل قضية**، عمّان: دار الضياء، ١٩٨٧، ص ٥٨ و٦١ و٦٢.

(٦) عوني جدوع العبيدي، **صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني**، الزرقاء (الاردن): مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٧) Gershoni, ***op. cit.***

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٧٠.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) جرّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٣ و٣٥٤.

(١١) Gershoni, ***op. cit.***, pp. 370.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(١٣) شكّلت هذه اللجنة، اصلاً، لدعم الاثيوبيين في كفاحهم ضد الاستعمار الايطالي لبلادهم.

(١٤) جرّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٥.

(١٥) Gershoni, ***op. cit.***, p. 377.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) شهدت فلسطين، في العام ١٩٢٨، موجة تأسيس مراكز وفروع لجمعيات الشبان المسلمين. وهي موجة جاءت من مصر، التي قام فيها أول مشروع لجمعيات الشبان المسلمين، واراد له مؤسسوه ان يصبح حركة عالمية. وعقدت الجمعيات مؤتمراً تأسيسياً لها في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٢٨ دعي بمؤتمر الاندية الاسلامية، تلاه، في تشرين الثاني (نوفمبر)، أول مؤتمر عام مصغر في نابلس. وفي العام ١٩٢٩، عقد المؤتمر العام الثاني. وفي العام ١٩٣٠، عقد المؤتمر الثالث للجمعيات، وتم خلاله تشكيل هيئة مركزية اتخذت من نابلس مقراً لها، وجعلت ارتباط الفروع بالمركز العام للجمعيات في القاهرة يتم من خلالها. لمزيد من التفاصيل راجع كتاب بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ١٨٨ ـ ١٩١.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٢.

(١٩) جرّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٠.

(٢٠) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٣.

(٢٣) جرار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٦٨.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٣.

(٢٧) **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٢٦، نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ص ٨٢.

(٢٨) جرار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٨.

(٢٩) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٣.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٤.

(٣١) **المصدر نفسه**، من مقررات مؤتمر الاخوان المسلمين في حيفا، ١٩٤٧/٣/٢٧، الوثيقة الرقم ٤١، ص ٧٩٤.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٤.

(٣٣) جرار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٦.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(٣٥) **المصدر نفسه.**

(٣٦) **المصدر نفسه.**

(٣٧) عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥**، الجزء الثاني، صيدا ـ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٦، ص ٣٨٩.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠. ولمزيد من التفاصيل انظر كامل الشريف ود. مصطفى السباعي، **الاخوان المسلمون في حرب فلسطين**، القاهرة: دار التوزيع والنشر الاسلامية.

(٣٩) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٤٠) جرار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٤١) **المصدر نفسه.**

(٤٢) **المصدر نفسه.**

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٨٠.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٤٦) د. موسى سمحة (وآخرون) (اشراف د. فؤاد حمدي بسيسو ومصطفى الكسواني)، **الصراع الديمغرافي في فلسطين**، عمّان: اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، بلا تاريخ نشر، ص ٢٧.

(٤٧) **المصدر نفسه.**

(٤٨) هاني نايف مقبول، **الاوضاع الديمغرافية في الضفة الغربية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧، ص ٢١.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٥٠) حسين أبو النمل، **قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. نيسان (ابريل) ١٩٧٩، ص ٧٣.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٦٦ ـ ٦٨.

(٥٢) **المصدر نفسه.**

(٥٣) عبدالرحمن غنيم، **جرائم الاخوان المسلمين في خدمة من** (كراس)، دمشق: القيادة العامّة للجيش والقوات المسلحة ـ ادارة التدريب الجامعي، ١٩٧٩، ص ١٤.

(٥٤) عبدالقادر ياسين، **تجربة الجبهة الوطنية في قطاع غزة**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٣٨.

(٥٥) ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٢.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٣.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٧٥.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٦.

(٦٠) **المصدر نفسه.**

(٦١) المقصود الموقف من التقسيم والاعتراف باسرائيل.

(٦٢) **ابو النمل، مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧.

(٦٣) **المصدر نفسه.**

(٦٤) ياسين، **مصدر سبق ذكره**، الصفحات ٣٨ و٣٩ و٤٠.

(٦٥) **المصدر نفسه**

(٦٦) مقبول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(٦٧) «نشأة وتطور الاحزاب والقوى السياسية في الاردن» (الحلقة ٦)، **النشرة** (اثينا)، العدد ٩٢، ٦/٤/١٩٨٧، ص ٢٤.

(٦٨) **المصدر نفسه.**

(٦٩) جرار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩١.

(٧٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٩٤.

(٧١) جان فرانسوا لوغران، **الاسلاميون والنضال في الاراضي المحتلة** (مترجم)، تونس: مركز التخطيط ـ م.ت.ف. نقلاً عن **رفيو دي سيانس بوليتيك**، المجلد ٣٦، العدد ٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٦، ص ١١.

(٧٢) «النشرة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٧٤) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(٧٥) **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(٧٦) **المصدر نفسه**، ص ٤.

(٧٧) ايان موراي، «الاسلام يشكل المقاومة في الاراضي المحتلة»، **القبس** (الكويت)، ١٤/١٠/١٩٨٧؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٧٨) **المصدر نفسه**.

(٧٩) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٨١) **المصدر نفسه**.

(٨٢) "Munir Fasheh; Interviewed by Penny Johnson and Judith Tucker", *Merip Reports*, Feb. 1982, p. 15 - 17.

(٨٣) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٨٤) "Munir Fasheh...", ***op. cit.***

(٨٥) صالح قلاّب والمكتب الفلسطيني للخدمات الصحافية في القدس (اعداد)، «انتفاضة اسلامية في الارض المحتلة»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٠٧، ٢٥/١١ ـ ١/١٢/١٩٨٧، ص ١٧ ـ ١٩.

(٨٦) من مقابلة مع الشيخ عكرمة صبري، **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٨٧) من مقابلة مع د. حيدر عبدالشافي، **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٨٨) سعيد الغزالي، «التيار الاسلامي في مواجهة الاحتلال (٢)» (اعداد)، **اليوم السابع** (باريس)، العدد ١٨٧، ٧/١٢/١٩٨٧، ص ٩.

(٨٩) **المصدر نفسه**، ص ٨ و١٠.

(٩٠) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(٩١) **المصدر نفسه**.

(٩٢) عوديد زراي، «حكم ذاتي زاحف في غزة»، **القضية الفلسطينية في شهر**، السنة الثامنة، العددان ٢٤ و٢٥، حزيران/تموز (يونيو/يوليو) ١٩٨٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١/٦/١٩٨٦.

(٩٣) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٩٤) جون بارنز، «المتشددون المسلمون يقودون المقاومة في الاراضي المحتلة»، **القبس**، ٢٤ ـ ٢٥/١٠/١٩٨٧؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٩٥) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٩٦) **القبس**، ١٢ ـ ١٣/١٢/١٩٨٧.

(٩٧) **نشرة مؤقتة** (صادرة عن مكتب غزة للخدمات الصحافية)، ١٦/١٢/١٩٨٧.

(٩٨) الغزالي، **مصدر سبق ذكره**.

(٩٩) **نشرة دار الجليل** (عمّان)، التقرير الرقم ٣١٩٢، ١٣/١٠/١٩٨٧.

(١٠٠) **الشعب** (القدس)، ١٤/٤/١٩٨٧؛ نقلاً عن **هعولام هازيه**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(١٠١) **القبس**، ١٢ ـ ١٣/١٢/١٩٨٧.

(١٠٢) **المصدر نفسه**. ونشير، هنا، الى انه تمّ ابعاد الشقاقي مع ثلاثة آخرين الى خارج فلسطين المحتلة بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٨؛ انظر، في هذا الصدد، **القدس** (القدس)، ١٨/٨/١٩٨٨.

(١٠٣) **المصدر نفسه**.

(١٠٤) احمد الاشقر، «التيار الديني في مواجهة الاحتلال» (اعداد)، **اليوم السابع**، العدد ١٨٦، ٣٠/١١/١٩٨٧.

(١٠٥) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

(١٠٦) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(١٠٧) **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(١٠٨) **المصدر نفسه**.

(١٠٩) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(١١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(١١١) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١١٢) **المصدر نفسه**.

(١١٣) قلاّب والمكتب الفلسطيني...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(١١٤) من مقابلة مع صلاح خلف (أبو اياد)، **الصخرة** (الكويت)، العدد ١٧٠، ١/١٢/١٩٨٧؛ نقلاً عن **المجتمع** (الكويت)، بدون ذكر تاريخ النشر.

(١١٥) **المصدر نفسه**.

(١١٦) قلاّب والمكتب الفلسطيني...، **مصدر**

سبق ذكره، ص ١٩.

(١١٧) «حوار مع ياسر عرفات»، **اليوم السابع**، العدد ١٨٥، ١٩٨٧/١١/٢٣.

(١١٨) قلاّب والمكتب الفلسطيني...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(١١٩) «من مقابلة مع صلاح خلف...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٢٠) *Middle East International*, No. 311, 24/10/1987.

(١٢١) **المصدر نفسه**.

(١٢٢) **الملف** (نيقوسيا)، العدد ٨/ ٤٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ٦٩١.

(١٢٣) من ندوة اقيمت في نيقوسيا (قبرص) حضرها عدد من مندوبي الاحزاب الشيوعية والحركات الديمقراطية في المنطقة العربية والعالم، **قضايا السلم والاشتراكية** (براغ)، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٧٦.

(١٢٤) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(١٢٥) ميخائيل سيلع، «ارهاب اسلامي، رعاية اسرائيلية»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧؛ نقلاً عن **كوتيرت راشيت**، ١٩٨٧/١٠/٢١.

(١٢٦) **المصدر نفسه**.

(١٢٧) "Munir Fasheh...", ***op. cit,*** pp. 15 - 17.

(١٢٨) سيلع، **مصدر سبق ذكره** .

(١٢٩) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

(١٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(١٣١) **المصدر نفسه**، ص ٦ ـ ٧.

(١٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٧ ـ ٨.

(١٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٤.

(١٣٤) "Munir Fasheh...", ***op. cit.,*** pp. 15, 16, 17.

(١٣٥) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤.

(١٣٦) "Munir, Fasheh...", ***op. cit.,*** pp. 15 - 17.

(١٣٧) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(١٣٨) موراي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣٩) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(١٤٠) موراي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤١) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١٤٢) **المصدر نفسه**.

(١٤٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

(١٤٤) **المصدر نفسه**.

(١٤٥) سيلع، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤٦) **المصدر نفسه**.

(١٤٧) اورن كوهين، **الجهاد يدب الرعب في قلوب الاسرائيليين** عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، التقرير الرقم ٣١٩٢، ١٩٨٧/١٢/٥؛ نقلاً عن **حداشوت**، ١٩٨٧/١٠/١٣

(١٤٨) موراي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤٩) تختلف المصادر في ايرادها للعدد الحقيقي للمساجد في قطاع غزة اختلافاً كبيراً وغير معقول؛ فيذكر ايان موراي ان المساجد ارتفعت من ٢٠٠ الى ٦٠٠ مسجد في قطاع غزة وحده خلال العشرين سنة الماضية من عمر الاحتلال؛ بينما ذكرت «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ١٩٨٧/١١/١١، نقلاً عن «كوتيرت راشيت»، ١٩٨٧/١٠/٢١ ان ٧٠ مسجداً وجدت في الايام الاولى للاحتلال اصبحت ١٨٠ مسجداً فقط خلال الفترة عينها. واستناداً الى الارقام الاولى، لا يعقل ان يكون قد تم بناء هذا العدد الكبير من المساجد خلال هذه الفترة. ونميل الى تأكيد الارقام الواردة في «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية» الاقرب الى المنطق.

(١٥٠) سيلع، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥١) عوزي محنايمي، «جهاد الآن»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١١، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٧؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/١٠/١٨.

(١٥٢) سيلع، **مصدر سبق ذكره**، .

(١٥٣) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، و
Fletcher, Elain Ruth; "Islamization of Conflict", *Jerusalem Post*, January 29, 1988.

(١٥٤) *Ibid.*

(١٥٥) *Middle East International*, No. 311, 24/10/1987.

(١٥٦) سيلع، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥٧) **المصدر نفسه**.

(١٥٨) **المصدر نفسه**.

(١٥٩) **المصدر نفسه**.

(١٦٠) «الجهاد الاسلامي تنظيم فلسطيني يجمع بين الدين والقومية»، **القبس**، ١٢ ـ ١٩٨٧/١٢/١٣.

(١٦١) **المصدر نفسه**.

(١٦٢) **المصدر نفسه**.

(١٦٣) **المصدر نفسه**.

(١٦٤) مهى سمارة، «غزة تدفع اسرائيل للرد وسوريا والاردن لمصالحة المنظمة»، **النهار العربي والدولي** (بيروت): ٢١ ـ ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧.

(١٦٥) من «مقابلة مع صلاح خلف...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦٦) Ben - Dor, Denise (Translation); "Jihad's Affinity to Fatah", *Jerusalem Post*, 3/2/1988.

من منشور للناطق الرسمي باسم الجيش الاسرائيلي، وهو جزء مقتطع يتعلق بموضوع الجهاد الاسلامي، الضفة الغربية.

(١٦٧) الاشقر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١٦٨) **المصدر نفسه**.

(١٦٩) **المصدر نفسه**.

(١٧٠) قلاّب والمكتب الفلسطيني...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(١٧١) الاشقر، **مصدر سبق ذكره**.

(١٧٢) **المصدر نفسه**.

(١٧٣) اسرائيل لندرس، **الشباب المسلم في فلسطين ١٩٤٨** (حلقتان)، عمان: دار الجليل، ١٩٨٧/١٢/١٩؛ نقلاً عن **دافار** (الملحق الاسبوعي)، ١٩٨٧/١١/٦.

(١٧٤) **المصدر نفسه**.

(١٧٥) **المصدر نفسه**.

(١٧٦) ولد الشيخ عبدالله درويش في قرية كفرقاسم العام ١٩٤٨، وكان حتى العام ١٩٦٦ عضواً في الحزب الشيوعي الاسرائيلي، واستقال منه «لأنه اكتشف ان رفاقه لا يؤمنون بالله». انتسب درويش الى المعهد الاسلامي في نابلس سنة ١٩٦٩، وأتمّ دراسته فيه. ويصفه د. مائير بأنه رجل حاد الذكاء، ذو ملكة خطابية وكاريزماتية شخصية لا تنكر. بعد تخرجه، انصرف الشيخ درويش الى الوعظ في المساجد. ثم نشر عدداً من الكتيبات التي حملت افكاره المستقاة، على الأغلب، من فكر الاخوان المسلمين، الاشقر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١٧٧) **المصدر نفسه**.

(١٧٨) **المصدر نفسه**.

(١٧٩) **المصدر نفسه**.

(١٨٠) لوغران، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(١٨١) **المصدر نفسه**، ص ١٤.

(١٨٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥.

(١٨٣) لندرس، **مصدر سبق ذكره**.

(١٨٤) الاشقر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(١٨٥) **المصدر نفسه**.

(١٨٦) لندرس، **مصدر سبق ذكره**.

(١٨٧) **المصدر نفسه**.

(١٨٨) الاشقر، **مصدر سبق ذكره**.

(١٨٩) Fletcher, Elaine Ruth; "The New Moslems", *The Jerusalem Post Magazine*, 16/10/1987.

(١٩٠) الاشقر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(١٩١) داعية اسلامية سوري الجنسية، وأحد مفكري الاخوان المسلمين في سوريا، **المصدر نفسه**.

(١٩٢) **المصدر نفسه**.

(١٩٣) **المصدر نفسه**.

(١٩٤) **المصدر نفسه**.

(١٩٥) لندرس، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩٦) **المصدر نفسه**.

(١٩٧) لندرس، **المصدر نفسه**.

(١٩٨) **المصدر نفسه**.

(١٩٩) اشارة الى عضو الكنيست زعيم حركة «كاخ» العنصرية مئير كهانا.

(٢٠٠) لندرس، الحلقة الثانية، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠١) لندرس، الحلقة الاولى، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠٢) الاشقر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(٢٠٣) **المصدر نفسه**.

(٢٠٤) **المصدر نفسه**.

(٢٠٥) وحيد عبدالمجيد، «انتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٢.

السياسة الفلسطينية تجاه «المجموعة الاوروبية»

محمد خالد الأزهري

لا يصح التأصيل للمشروع الصهيوني وتجربته في المنطقة العربية دون العودة الى الدور الاوروبي. ففي أوروبا كانت البداية من حيث الفكر أو الحركة. ويبدو أن التوافق العام على هذا المبدأ هو الذي قاد الى افتتاح معظم المؤلفات التي أرّخت لهذا المشروع ـ ومن ثم للقضية الفلسطينية ـ بالتعرض الى السياسة الاوروبية ازاء فلسطين والمنطقة العربية من حولها. يعنّ لبعض هذه المؤلفات أن تستهل حديثها بمراجعة هذه السياسة منذ الحروب الصليبية؛ بينما يكتفي البعض الآخر بالبدء بحملة نابليون على فلسطين (١٧٩٩) ودعوته الى يهود فرنسا بالعودة الى «أرض ـ اسرائيل»، أو بالمؤتمر الصهيوني الاول في بازل (١٨٩٧)، مروراً بوعد بلفور (١٩١٧) وما تبعه من أحداث. وفي السياق عينه، يتمّ الربط بين تجربة المشروع الصهيوني من حيث الاهداف والممارسات في المنطقة العربية، وبين الاهداف والممارسات التي طرحتها تجربة الاستعمار الغربي في المنطقة، بما في ذلك نهجا العنف والعنصرية. وحيثما كانت البداية، فاننا نعثر على أكثر من نقطة تقاطع تربط السلوك الاوروبي بالمشروع الصهيوني. غير ان متغيرات كثيرة طرحت ذاتها عبر سنوات الصراع وأثرت في الخبرة التي تراكمت، وبالتالي في التوجه الفلسطيني نحو الغرب بعامة، والشطر الغربي من أوروبا بصفة خاصة.

يمكن على سبيل المثال لا الحصر ملاحظة ما يلي:

○ التواكب بين افتتاح المشروع الصهيوني وانفراط عقد المجتمع الفلسطيني، وتراجع القوى الاوروبية التقليدية الى الصف الثاني، أو الثالث، على سلّم قوى النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

○ انه عندما بدأت أوروبا الغربية، التي ضمّت القوى الاكثر تأثيراً في مسار القضية الفلسطينية، في اعادة تكوين الذات على أسس وحدوية، وبرزت «الجماعة الاوروبية»، كان الفلسطينيون، بدورهم، يسعون الى اعادة توضيح أنفسهم، حيث ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية الى حيّز الوجود.

○ انه عند بداية «التعاون السياسي الاوروبي» في منتصف السبعينات، عملت أوروبا الغربية على اقرار مبدأ الحوار العربي ـ الاوروبي بديلاً للحالة التي كان طابعها العام «العداء» مع العرب.

○ وعندئذٍ اصطدم الاوروبيون بالفلسطينيين داخل الحوار وخارجه، وبمنظمة التحرير بعد أن انجزت الكثير على الصعيد السياسي، محلياً واقليمياً ودولياً؛ ومرة أخرى وجد الاوروبيون أنفسهم تجاه الحقيقة الفلسطينية؛ كما وجد الفلسطينيون أنفسهم ازاء «غريم» كان عليهم أن يحددوا موقفاً تجاهه، بالعداء أو بالحوار واعادة تصحيح التصور المتبادل.

فكيف رأى الفلسطينيون السياسة الاوروبية في كل مراحلها ؟ وما هو تكييفهم للدور الاوروبي في اطار الجماعة الاوروبية وتعاونها السياسي ؟ ثم ما هي السياسات التي اتبعوها تجاه دول غرب أوروبا، انطلاقاً من محصلة الخبرة المتراكمة لديهم ؟

أولاً: الصورة الاوروبية الغربية عند الفلسطينيين

كانت قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني من أهم عوامل الشقاق بين العرب والاوروبيين منذ مطلع القرن العشرين[١]. فمن المنطقي، والحال كذلك، أن يكون المشروع الصهيوني، وما ترتب عليه، أهم عناصر الشقاق بين الفلسطينيين (كأول الاطراف العربية وأكثرها تضرراً) والاوروبيين الذين تبنّوا المشروع منذ كان فكرة حتى أضحى كياناً عدوانياً[٢].

يمكن الوقوف على النظرة الفلسطينية الى الاوروبيين ضمن اطارين: الاول اطار عام، وجوهره أن الفلسطينيين يمثلون جزءاً أصيلاً من العرب؛ وبذلك، فان المتغيرات التي شكلت الصورة الاوروبية عند العرب أثرت، بدورها، في صورة الاوروبيين عند الفلسطينيين. والثاني اطار خاص، ومنطلقه ان الفلسطينيين لهم سماتهم الخاصة وقيمهم النابعة من تجربتهم، وذلك على الرغم من كونهم جزءاً من العرب، ومن ثم، فان لهم ردود فعلهم الخاصة بهم ورؤاهم الذاتية الى الاوروبيين[٣].

ان تحليلاً يجمع بين هذين الاطارين لا يكون، في نظرنا، قد جانب الصواب. فعلاقة التأثير والتأثر هو أمر وارد تماماً في هذه الحالة. ولذلك، فان مصادر الصورة الاوروبية عند الفلسطينيين نجدها، غالباً، في ثنايا الكتب والمؤلفات الفلسطينية بأنواعها، وكذلك في مختلف وسائل الاعلام الفلسطينية التي صوّرت رؤية الفلسطينيين لنكبتهم، وصلة الاوروبيين بهذه النكبة. وهذه المصادر غالباً ما تأثرت بالموروث الادبي والتاريخي للتجربة العربية العامة وعلاقة أوروبا بهذه التجربة.

اذا التفتنا الى السياق التاريخي الذي تكوّنت خلاله الصورة الاوروبية عند الفلسطينيين سوف نلاحظ ان الصورة الاوروبية تكونت في سياق علاقات عدائية. وهذا السياق العدائي سوف ينعكس على مضمون الصورة. ولأن السياسة البريطانية كانت هي الممثل الاوروبي الاول والاقرب الى الفلسطينيين، فانها سوف تتلقى جرعة زائدة من الاهتمام الفلسطيني كما ستشغل حيّزاً أوسع من عناصر الصورة.

هذه الملاحظات تؤكد أن «صورة الآخر»، بصورة عامة، لا تتمّ بمعزل عن الحقائق الموضوعية والتاريخية التي تتكون في سياقها. كما تؤكد، من جانب آخر، ان الصورة ليست شيئاً قدرياً محتوماً لا يتغير، بل انها عرضة للتغير، نزولاً عند واقع بروز حقائق جديدة في العلائق الانسانية بين الامم والشعوب.

بعد أخذ هذه التعميمات في الاعتبار، يمكن اجمال عناصر الصورة الاوروبية عند الفلسطينيين ـ وكما تمّ استقاؤها من مصادر فلسطينية صرفة ـ في ما يلي:

الظلم

الظلم هو أبرز سمات الصورة الاوروبية لدى الفلسطينيين. فهم يعلّقون ما حاق بهم وببلادهم على الدور الاوروبي، قبل انشاء الكيان الصهيوني، وبعد انشائه. يدرك الفلسطينيون أن الحركة الصهيونية بدأت عملية غزو فلسطين واستيطانها قبل أن تصدر القوى الاوروبية صكوك البراء

لهذا السلوك؛ ولكنهم يدركون، أيضاً، أن فعاليات هذه الغزوة لم يكن لها جدوى، وما كان لها أن تبقي على أثر دون تأمين خطواتها ومباركتها من قبل بريطانيا وشركائها الاستعماريين، وذلك عقب سقوط فلسطين في قبضة الاستعمار الاوروبي[٤].

لقد نجم عن شعورهم بالظلم أن أبدى الفلسطينيون عميق أسفهم تجاه أوروبا بصفة عامة، بل وتجاه أنفسهم أحياناً نتيجة للخدعة التي ألحقها بهم الحلفاء الاوروبيون ابّان الحرب العالمية الاولى. ذلك أن نضالهم ضد ما أعتبروه الظلم والطغيان التركي (الاسلامي) أوصلهم الى ظلم أكثر فداحة، ومن عنصر غريب عنهم في كل شيء ! نلمس هذا الشعور في أكثر من مناسبة. ففي العشرينات جاء في بيان للجنة التنفيذية العربية في فلسطين، في ذكرى حلول اثنى عشر عاماً على احتلال القدس (١٩٢٩)، ما يعبّر عن الشعور بخيبة الامل من وعود بريطانيا، وان «الشعب الفلسطيني يذكر، بدموع الحزن، ضحاياه التي قدمها في سبيل قضية الحلفاء في الحرب العامة». وقد تابع بيان اللجنة: «وبدلاً من الحصول على الحرية والاستقلال، خرجت علينا ـ بريطانيا ـ بسياسة ظالمة أورثتنا القلاقل والاضطرابات، وعرضت كياننا، كأمة، للفناء والاضمحلال...»[٥]. وفي الثلاثينات، ذكر قادة اللجنة العربية العليا ـ وهي أعلى هيئة تمثيلية فلسطينية في ذلك الحين ـ ان الحكومة العثمانية كانت أرحم من الحكومة الحالية (حكومة الانتداب)؛ فقد منعت اليهود الغرباء من شراء الاراضي وتملكها، كما أن السلطان عبدالحميد لم يخرج أي فلاح من أرضه...»[٦]. كذلك يستذكر الفلسطينيون أن بلادهم، وعلى الرغم من معاناتها من الظلم العثماني، احتفظت بصبغتها العربية[٧]. وهنا يبدو الظلم الاوروبي مضاعفاً، مقارنة بسابقه التركي، لأن فلسطين فقدت استقلالها، وكادت تفقد عروبتها، بعد استعمارها من بريطانيا التي تعاونت والدول الحليفة مع الصهيونية.

يمكن تبرير «ملامح الظلم» في الصورة الاوروبية بما يعتمل في الضمير الفلسطيني بمسؤولية أوروبا عن خلق المسألة الفلسطينية[٨]. وهو شعور يكاد يتمتع باستمرارية متواصلة. فعندما تطرق بيان لـ «الجماعة الاوروبية» الى مساهمة دول أوروبا الغربية في رفع المعاناة الانسانية عن اللاجئين الفلسطينيين، من خلال دعم وكالة الغوث الدولية (أونروا)، رد المندوب الفلسطيني في الحوار العربي الاوروبي بأن «ما بذلته أوروبا من جهد اقترن بمسؤولية كبيرة تقع على كاهلها في تطور الاحداث التي أدت الى نكبة فلسطين»[٩]. ولعل في هذا المثال ما يكفي للادراك ان الشعور بالمسؤولية الاوروبية هو شعور مستقر بقدر ما هو مستمر في الذهن الفلسطيني. ومعنى ذلك ان صورة أوروبا الظالمة لا تحتاج الى كبير معاناة لكي تبرز بين الحين والآخر.

عدم الثقة

نكثت أوروبا الاستعمارية بأكثر من عهد للعرب والفلسطينيين. ولذلك يتحدث الفلسطينيون، في أدبياتهم حول القضية الفلسطينية، عن الغدر الاوروبي. وتتخلل، الى حد بالغ، ملامح الشك وعدم الثقة في السياسة الاوروبية في ثنايا تلك الادبيات.

لقد رأى الفلسطينيون أنهم ساعدوا دول الحلفاء الاوروبيين ضد الامبراطورية العثمانية ابّان الحرب العالمية الاولى. وطبقاً لوجهة النظر الفلسطينية الاكثر شيوعاً، فان القوات البريطانية، التي دخلت فلسطين في العام ١٩١٧، ما كان لها أن تحقق ذلك دون رضاهم[١٠]. وأكد هذا الرأي القائد الالماني فون ساندرس، الذي ذكر «أن البريطانيين كانوا يتقدمون نحو بيت المقدس وكأنهم أصدقاء، بينما واجه الاتراك موجة من العداء السافر»[١١].

لقد استبشر الفلسطينيون بوعود الحلفاء، وأنضمّ شبانهم الى قوات فيصل بن الحسين للقتال الى جانب بريطانيا وفرنسا[١٢]. وكان ذلك أملاً في نيل الاستقلال؛ فيما قابل الحلفاء تلك الآمال على النحو المعلوم من الانكار والغدر. ثم ارتكبت بريطانيا جرماً بالغاً في حق الفلسطينيين حين أصدرت وعد بلفور وتجاهلت وجودهم وخانت مواثيقها مع العرب حولهم[١٣]. ويرى الفلسطينيون ـ الى جانب ذلك ـ أن بريطانيا كثيراً ما حاولت طمأنتهم بكل الوسائل، بما في ذلك القاء المنشورات، للابقاء على تعاونهم الى جانب الحلفاء[١٤]. وبعد انتهاء الحرب، لم تهمل السياسة البريطانية جانب الغدر. فقد عهد الفلسطينيون حنث بريطانيا بوعودها أكثر من مرة. ففي أيار (مايو) ١٩٣٩، ألقى مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني خطاباً ذكر فيه كيف أن المستر ماكدونالد أقسم له بشرفه وشرف بريطانيا، العام ١٩٣٠، على أنه سينفّذ توصيات لجنة سمبسون التي أنصفت، في توصياتها، الفلسطينيين في ذلك العام، وكيف أن ماكدونالد، نفسه، هو الذي ألغى الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠، والذي صدر على أساس تلك التوصيات[١٥]. ويتشابه مع هذه الواقعة الاسى الذي عبّر عنه الفلسطينيون نتيجة تراجع الحكومة البريطانية عن سياستها التي قامت على أساس الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩، على أثر استنكار الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية لذلك الكتاب[١٦].

وقد تكون السياسة البريطانية العامل الأهم في تكوين جانب، أو ملمح، عدم الثقة في الصورة الاوروبية عند الفلسطينيين؛ وذلك كأثر مباشر لكثرة الاحتكاك الفلسطيني ـ البريطاني. غير أن ذلك لا ينفي انسحاب هذا الملمح على القوى الاوروبية الاخرى، بمستويات مختلفة. وفي ذلك تذكر المؤلفات الفلسطينية توقف السلطات الفرنسية في كل من سوريا ولبنان عن تساهلها مع ثوار فلسطين ضد بريطانيا، بعد تداعي نذر الحرب العالمية الثانية. وقد علّق أكرم زعيتر على تلك الواقعة بأنه «كان من الطبيعي أن تكون بريطانيا وفرنسا في صف واحد»[١٧].

لقد بلغ الامر بالفلسطينيين، من حيث عدم الثقة بالسلوك الاوروبي تجاههم، أن قارن الحاج أمين الحسيني، في كتاباته بعد عام النكبة، بين «وعود أوروبا الزائفة والعهود العربية الاسلامية التي لا رجعة فيها ولا نكوص، مثل العهد العمري لنصارى القدس ويهودها في العام الخامس عشر للهجرة»[١٨]. وهكذا وضع الحسيني صورة العربي الموثوق به في مواجهة الاوروبي الغادر.

العنف والارهاب والعدوان

توجد نماذج هذه الملامح من الصورة الاوروبية في معظم مصادر تاريخ التجربة الاستعمارية في المنطقة العربية؛ في مصر (حادثة دنشواي)، والمغرب العربي (فرنسا وممارساتها في الجزائر بوجه خاص، وفي ليبيا (الايطاليون واعدام عمر المختار)، وفي سوريا (قصف القوات الفرنسية لدمشق). وقد برز العنف الدموي الاوروبي في فلسطين بطريق الممارسات البريطانية في أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، حيث كانت السلطات البريطانية تقوم باتخاذ اجراء الاعدام ضد الفلسطيني لمجرد حيازة مسدس، في الوقت الذي درّبت العصابات الصهيونية ويسّرت لها سبل التسلح[١٩]. ومن المعتاد أن يشير الفلسطينيون الى قوانين الطوارىء البريطانية التي سرى مفعولها في فلسطين حتى افتتاح المشروع الصهيوني العام ١٩٤٨، وذلك في دليل ليس فقط على الارهاب البريطاني، وانما، أيضاً، على أساس أن التعامل الصهيوني مع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة يتمّ بمقتضى تلك القوانين حتى الوقت الراهن. وبذلك يضحي نموذج الارهاب البريطاني بمثابة المدرسة التي يرسخ درسها في العقل الصهيوني وضد الفلسطينيين، وباستمرارية تلفت النظر. فنسف

البيوت، وتحصيل الغرامات، واجراءات السجن الاداري، والتحفظ، والطرد، والاعتقال لأتفه الاسباب[٢٠]، وغيرها من العقوبات، هي منتجات بريطانية تضمّنها قانون الطوارىء الذي تلقفته السلطات الصهيونية من سابقتها البريطانية[٢١]. ان استمرارية القوانين المذكورة بواسطة اسرائيل تؤدي الى صعوبة أفول ملمح الارهاب الاوروبي من الذهن الفلسطيني؛ كما تؤدي الى عدم غياب الشعور بمشاركة أوروبا ومسؤولياتها عن المأساة الفلسطينية.

جدير بالذكر ان الارهاب والعنف هما من سمات الاستعمار الاستيطاني الاوروبي في مختلف تجاربه (في الاميركتين وجنوب افريقيا والكونغو واستراليا). ولذلك، فان ممارساته في فلسطين بيد البريطانيين، ثم بيد خلفائهم الصهيونيين، هي جزء من ممارسات عامة في أماكن أخرى ضد السكان الاصليين. وقد وعى الفلسطينيون هذه الحقيقة، وأشاروا الى ان الصهيونية تشبّههم بالهنود الحمر[٢٢].

التآمر ضد العروبة والاسلام

يكاد اقتناع الفلسطينيين بهذا الملمح من الصورة الاوروبية ان يرتقي الى مرتبة الايمان. وهم يشاركون في تبنّيهم لهذا الملمح أبناء أمتهم العربية. وملخص ذلك، انه لمّا كانت فلسطين تقع في قلب الامة العربية، وتجاور قناة السويس، فقد اتجهت انظار القوى الاستعمارية الاوروبية الى احتلالها، ثم تحويلها الى دولة يهودية تصبح قاعدة للاستعمار في الشرق الادنى (أو الاوسط)، وركيزة للرأسمالية الدولية، واسفيناً يفصل بين الاقطار العربية في آسيا وافريقيا. وبذلك يحول الاوروبيون، والغرب عموماً، دون تحقيق الوحدة العربية.

كذلك، رأى الفلسطينيون ان اوروبا لا تزال تستعيد ذكرى الحروب الصليبية ومواجهة العرب المسلمين للاوروبيين ونجاحهم في كنس الوجود الصليبي في فلسطين وجوارها[٢٣]. ويشير الفلسطينيون، للتدليل على صحة رؤيتهم للتآمر الاوروبي ورغبة الثأر، الى عبارة الجنرال اللنبي حين دخل القدس: «الآن انتهت الحروب الصليبية»[٢٤]، وعبارة غورو عند ضريح صلاح الدين في دمشق: «ها نحن قد عدنا». واللنبي بريطاني؛ أما غورو، ففرنسي. ومن الواضح، هنا، ان الفلسطينيين قد اتخذوا من ذلك دليلاً على تآمر اوروبا ضد العروبة والاسلام منذ القديم.

ان طابع التآمر يغلب على الصورة الاوروبية عند الفلسطينيين، كلما عنّ لهم البحث في مبررات الغزوة الاوروبية ـ الصهيونية لبلادهم، بحيث يمكن القول ان توضيع هذه الغزوة كحلقة ضمن مسلسل الصراع العربي ـ الاوروبي (بالمنظار التاريخي) أضحى أمراً شائعاً في جل الاحاديث التي تناولت القضية الفلسطينية[٢٥]. بل ولقد ترجم الفلسطينيون هذا الملمح وذكروه، صراحة، في متن المواثيق الخاصة بأطرهم السياسية والتنظيمية المعاصرة[٢٦].

هذه هي الملامح العامة للصورة الغربية عند الفلسطينيين، كما عبّروا عنها بأنفسهم. ويثور في الذهن انها ملامح ترسم صورة قاتمة، ويطغى عليها عمق الأسى التاريخي الذي خلّفته التجربة الاستعمارية الاوروبية، ثم الصهيونية كوريث استعماري لهذه التجربة، في بلادهم. ويلاحظ ان القوى الاوروبية الغربية تبدو متضامنة في هذه الصورة. فقد قدمت بريطانيا وعد بلفور وسهّلت استلام الصهيونيين لفلسطين، وضمنت فرنسا وجود اسرائيل من خلال البيان الثلاثي الشهير العام ١٩٥١ (مع بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية)، وتآمر الطرفان معها في العام ١٩٥٦. أما المانيا الاتحادية، فقد سلّحت اسرائيل، وساهمت في تقوية عودها الاقتصادي بدفع ما يعرف

بالتعويضات عن الحقبة النازية. ثم ان كل دول غرب اوروبا احتضنت هذا الكيان باعطائه امتيازات اقتصادية من طريق التعامل مع الجماعة الاوروبية منذ منتصف الخمسينات[٢٧].

ويلفت النظر ان هذه الصورة السيئة الملامح قد تغلغلت في الضمير الشعبي الفلسطيني بمختلف مستوياته، حتى قيل في المثل الشعبي الفلسطيني ما معناه «لا يأتي من الغرب ما يسرّ القلب».

ولا يصعب تلمس هذا الجانب حين ندرك تشكك الفلسطينيين في كل ما يشارك فيه الاوروبيون (والغرب عموماً) من أعمال حيالهم، حتى وان حملت سمات اخلاقية. ومن ذلك ان الفلسطينيين يرون في أعمال وكالة الغوث الدولية (اونروا) مجرد وسيلة لتهدئة الخواطر وتصفية قضيتهم وافراغها من مضمونها السياسي لصالح المضمون الانساني البحت[٢٨].

من الاسئلة التي تطرح ذاتها الآن: الى أي حد تتمتع هذه الصورة باستمرارية ؟ وما مدى التغيّر الذي طرأ عليها ؟ ولماذا ؟ ان الاجابة عن هذه الاسئلة تنبع من فكرة أساسية جوهرها ان الصداقة، او العداوة، هما من دوافع السلوك في الشؤون الدولية وفي علاقات الشعوب ببعضها البعض، وان كان من الصعب قياس ذلك في الناحية العملية[٢٩]. ولمّا كانت الصورة الاوروبية عند الفلسطينيين تمثل عملية «رد فعل»، بحكم ان الفلسطينيين لم يكونوا البادئين بالعداوة، فان من المحتمل تماماً ان تخضع ملامح هذه الصورة للتعديل نحو الأفضل، بمجرد الشعور بتبدّل سياق العداوة الاوروبية تجاههم. وكما ذكرنا، فان تغير الصورة يتبع التحول في السياق الموضوعي الذي أدى الى تكوينها. وهكذا، فان ارضاء الفلسطينيين، والمساهمة الاوروبية في رفع الغبن عن كاهلهم، سوف يقودان الى اعادة التعديل في صورة الاوروبيين عندهم. هذا وان كانت درجة التغيير لا تتم، في المعتاد، بصورة فجائية، او بوتيرة سريعة. ان صحة هذه الملاحظة تتأكد في ضوء الاستحسان الذي تقابل به كل بادرة اوروبية تتخذ في صالح الحقوق الفلسطينية، وبخاصة خلال الأعوام الاخيرة.

وعلى أي حال، تظل ملامح هذه الصورة من بين العوامل التي أثرت في الاقتراب الفلسطيني من الدور الاوروبي تجاه قضية فلسطين؛ وكذلك من العوامل التي فرضت ذاتها على السياسة الفلسطينية تجاه دول الجماعة الاوروبية.

ثانياً: الفلسطينيون والدور الاوروبي في التسوية

على الرغم من التقاء الرؤية الفلسطينية للدور الاوروبي في تسوية القضية الفلسطينية وتقاطعها في نقاط كثيرة مع الرؤية العربية العامة لهذا الدور، الّا ان ثمة نقاطاً يختص بها الفلسطينيون في تكييفهم لموقع اوروبا الغربية بعامة، والجماعة الاوروبية بخاصة، من التسوية المنشودة.

لقد أثير الحديث حول الدور الاوروبي هذا في ما عرف بالمبادرة الاوروبية بشكل متلصص وعلى استحياء عقب حرب العام ١٩٦٧؛ ثم بشكل صريح عقب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. تواكب هذا الحديث مع بروز ظاهرة الحوار العربي - الاوروبي، حيث كان الحوار المناسبة المثلى للاعلان عن رؤية الفلسطينيين بخصوص الافكار الاوروبية للتسوية. وقبل الولوج الى تفاصيل هذه الرؤية الفلسطينية يجدر اجمال الموقف العربي العام من الدور الاوروبي.

لقد رأى العرب ان في امكان الجماعة الاوروبية ان تعلن عن حق الشعب الفلسطيني بأن يعيش في أمن، ويقيم دولته المستقلة على ترابه الوطني، وان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لهذا الشعب، وان تعبّر عن موقف انساني عادل وصريح ازاء ما يتعرض له شعب فلسطين

في الارض المحتلة. كما رأوا ان الجماعة مدعوة، بعد ذلك، الى وضع جميع هذه المبادىء على صعيد الممارسة، مما يقتضي ايقاف المساعدات الاوروبية، الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لاسرائيل[٣٠]. وقد كانت هذه الافكار العربية وليدة ما اعتبره العرب مرحلة جديدة من العلاقات العربية ـ الاوروبية، أساسها الحوار والتعاون بين الجانبين اللذين يرتبطان بأواصر علاقات تاريخية واقتصادية وأمنية على جانبي البحر المتوسط[٣١].

اذا انتقلنا الى الجانب الفلسطيني، نلاحظ انه لم يكن لديه تصور واحد ازاء الدور الاوروبي. فقد راوح الفلسطينيون في موقفهم حول اتجاهين: حبّذ اولهما الاهتمام بأوروبا وبدورها وضرورة فتح قنوات الاتصال معها؛ بينما لم ير ثانيهما أية امكانية لدى اوروبا بشأن تسوية القضية، ضمن رؤيته الى الواقع الاوروبي الذي يصنّف في جانب القوى المعادية.

وفي حقيقة الأمر، كان لكل من هذين الاتجاهين تحليلاته الخاصة وأسانيده. ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

الاتجاه الاول: ايجابية الدور الاوروبي

يشارك اصحاب هذا الاتجاه الرؤية العربية للدور الاوروبي. وهم يعتبرون ان التواصل مع الجماعة الاوروبية ينسجم ومرحلة الحوار معها. فمنظمة التحرير الفلسطينية عليها ان تساعد في دفع هذا الحوار وبلورته. وكعضو في المجموعة العربية، يتوجب عليها ان تشارك في تطوير العلاقات مع القوى الدولية المختلفة، بما فيها دول غرب اوروبا[٣٢]. وفي اعتبار اصحاب هذا الاتجاه، أيضاً، ان الجماعة الاوروبية مكرهة على الانشغال بقضية فلسطين التي يحتدم الصدام في المنطقة العربية بسببها، مما يهدد الأمن والمصالح الاوروبية[٣٣]. ويرى هؤلاء الايجابيون ـ اذا جازت التسمية ـ ان التجاوب مع الموقف الاوروبي لن يضر بالقضية الفلسطينية، لأنه سوف يفتح الباب لاسماع الصوت الفلسطيني ووجهة النظر الفلسطينية حول مختلف جوانب القضية.

ولعل غلبة اصحاب هذا الاتجاه داخل منظمة التحرير الفلسطينية هي التي جعلت تحرّق الفلسطينيين وتركيزهم على البعد السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي، بهدف التعجيل باتخاذ الجماعة الاوروبية لمواقف ايجابية غير متحيزة، ضدهم، بل ومحاولتهم جعل التعاون العربي ـ الاوروبي المنتظر رهنا بانصاف الاوروبيين للحقوق الفلسطينية. في مذكرة مرفوعة الى أمانة الجامعة العربية، أشارت منظمة التحرير الى «انه لا يمكن للحوار العربي ـ الاوروبي ان يحقق تقدماً، ما لم يتقدم الجانب الاوروبي في موقفه من قضية فلسطين»[٣٤]. تمثّلت طموحات هذا الاتجاه من خلف التجاوب مع الدور الاوروبي في ما يلي:

١ ـ ان تتخذ الجماعة الاوروبية مواقف مادية، وأدبية، تكبح جماح العدوان الاسرائيلي.

٢ ـ المساهمة في اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

٣ ـ الاعلان الاوروبي عن موقف واضح من سياسة التعسف الاسرائيلي في الاراضي المحتلة.

٤ ـ ان تعترف دول الجماعة الاوروبية بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

٥ ـ اعتراف اوروبي صريح بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة واقامة

دولته المستقلة على أرض فلسطين[٣٥].

ويبـرّر أصحـاب هذا الاتجـاه موقفهم بأن السلوك الاوروبي قد جنـح، بالفعل، نحو التغير الايجابي، منذ صدور بيان تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ الذي نص على الحقوق الفلسطينية لأول مرة؛ ثم ما تبعه من بيانات لاحقة، كبيان البندقية، وفتح حوارات مع منظمة التحرير الفلسطينية، واللقـاء بمسـؤوليهـا، وادانة كثير من المواقف الاسرائيلية. وحينما يواجه هؤلاء بالقول ان موقف الجمـاعـة الاوروبية محكوم بموقعها في التحالف الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، المعادية للحقوق الفلسطينية، فانهم يرون ان ثمة أرضية للحوار مع أوروبا على الرغم من الزعم المذكور؛ ذلك ان هنـاك قوى سيـاسيـة مؤثرة، ومؤيدة للحقوق الفلسطينية، ويتنامى دورها حثيثاً على الساحة الاوروبية، مثل القوى الشيوعية، واليسار الجديد. كما يرون ان حاجة الاوروبيين الى التعاون مع العرب أكبر منها بالنسبة الى الولايات المتحدة. وكل ذلك يفتح آفاق التفاهم الاوروبي ـ العربي، ومن ثمّ الاوروبي ـ الفلسطيني[٣٦].

وثمة من تطلع من خلف الحوار الفلسطيني ـ الاوروبي الى فتح حوار فلسطيني ـ اميركي، وذلك بناء على العلاقات القوية بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية[٣٧]. وفيما يبدو، كان مما شجع هذا الاتجاه افتتاح الحوار العربي ـ الاوروبي في منتصف السبعينات، حيث تصاعدت الآمال في موقف اوروبي متفهّم للحقوق الفلسطينية؛ كما تصاعدت رغبة الفلسطينيين في تعضيد مطالبهم بموقف عربي عام، على الرغم من حرصهم على ابراز الشخصية الفلسطينية، لكي لا يبدو الصراع العربي ـ الاسرائيلي مجرد خلاف بين الدول العربية واسرائيل[٣٨].

يسترعي الانتباه ان أصحاب هذا الاتجاه يعرضون لوجاهة رأيهم وهم يدركون ان الجماعة الاوروبية غير قادرة على ايجاد تسوية تضمن للفلسطينيين حقوقهم، وذلك في ظل موازين القوى الدولية التي تشهد ضيقاً في هامش الاستقلالية الاوروبية عن الولايات المتحدة[٣٩]. ومع ذلك، فهم يرون ـ بالاضافة الى ما سبق ـ انهم سوف يتمكنون، على الأقل، من النفاذ الى قوى الرأي العام الاوروبي ويجـابهـون التحـدي الصهيـوني على هذا الصعيـد، وان تحقيق اهـدافهم كلها مرهون بالعطاء الفلسطيني النضالي على أرض الوطن، ومساندة العالم العربي لهم[٤٠].

الاتجاه الثاني؛ عدم جدوى الدور الاوروبي[٤١]

تنطلق رؤية هذا الاتجاه من عدم جدوى الحوار مع المعسكر الغربي كله، وليس فقط اوروبا الغربية. فما الجماعة الاوروبية ـ طبقاً لهذا الاتجاه ـ الا دائرة من دوائر خصوم الشعب الفلسطيني. وفي داخل القارة الاوروبية، لا توجد أرضية للحوار الاّ مع المعسكر الاشتراكي. ولذلك، فان التعويل على حديث المبادرات الاوروبية مع اهمال عامل الارتباط الاميركي ـ الاوروبي، ما هو الاّ اهدار للوقت والجهد في غير طائل، ولا يعود على القضية الفلسطينية الاّ بالضرر، لأن هذا الحوار يهدف الى تفكيك الصف الفلسـطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويمضي اصحاب هذا الاتجاه قائلين ان السعي الاوروبي الى الحلول الوسـط، في ظل موازين قوى غير متكـافئـة بين العـرب واسرائيـل، او بين الفلسـطينيـين واسرائيـل، سوف يقـود الى اهدار الكثير من حقوق الفلسطينيين. وطالما ان الدور الاوروبي مرتبط بمدى القدرة على الممارسة، فانه مرتبط بالقدرة على تغيير الموقف الاميركي؛ وبذلك، فان الحوار مع الاوروبيين سوف يراوح في دائرة مفرغة[٤٢].

ويتساءل هؤلاء كيف يمكن للاوروبيين ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة، في الوقت الذي

هم مكبّلون بضغوط اميركية متنوعة، اقتصادياً وسياسياً (واستراتيجياً بصفة خاصة) ؟

ومن جانب آخر، فان اصحاب الاتجاه المتشائم تجاه الفعالية الاوروبية يرون ان القدرة العربية على مواجهة دول الجماعة الاوروبية محدودة الى درجة كبيرة، وذلك بسبب المصالح المتبادلة والروابط الثنائية بين دول الجماعة ومعظم الدول العربية؛ ومنهم من يزعم بأن حرص الدول العربية النفطية على اقتصاديات العالم «الحرّ» هو أكبر من حرصها على القضية الفلسطينية، نظراً الى طبيعة التركيبة الاجتماعية ـ السياسية للانظمة الحاكمة في هذه الدول.

لا يغلق هذا الاتجاه الباب في وجه جميع أنواع التعامل الفلسطيني ـ الاوروبي، بل يحبّذ التعاطي مع القوى التقدمية المؤيدة، بوضوح، للقضية الفلسطينية، وذلك بأمل ان يساعد ذلك القضية، في حال وصول هذه القوى الى سدة الحكم في هذه الدولة أو تلك[٤٣].

يمكن، والحال كذلك، العثور على نقاط تقاطع بين اتجاه المتفائلين بالدور الاوروبي، المقبلين عليه، والمتشككين في هذا الدور. وأهم هذه النقاط ان كلا الاتجاهين لا يندفع في حماس، او يجفل في انكماش، ازاء الاهتمام الاوروبي بالقضية الفلسطينية. وبعبارة أخرى، فان التعامل الحذر والمنظّم مع الدور الاوروبي هو صفة غالبة على الاقتراب الفلسطيني من الموقف الاوروبي، وذلك ينمّ عن وعي بحدود الدور الاوروبي في النظام الدولي بعامة، والعلاقات الاوروبية ـ الاميركية بخاصة. ويؤكد ذلك انه لا ينبغي التقليل من اثر الخبرة المتراكمة والصورة الاوروبية آنفة الذكر، عند تقديم الاقتراب الفلسطيني من مواقف الاوروبيين.

ثالثاً: مضمون السياسة الفلسطينية تجاه دول الجماعة الاوروبية

تندرج السياسة الفلسطينية بمختلف أدواتها في دول الجماعة الاوروبية تحت شقين؛ يتعلق الأول باستخدام العنف، بينما يتعلق الثاني بالعمل الدبلوماسي ـ الاعلامي.

العنف الفلسطيني في أوروبا

ارتبط العنف الفلسطيني على الساحة الاوروبية برؤية الفلسطينيين للدور التاريخي الاوروبي في خلق مأساتهم، وبالصورة الاوروبية عندهم[٤٤]. يتضح ذلك من كون الساحة الاوروبية الغربية قد شهدت اكبر عدد من عمليات العنف والتي اطلق عليها منظّموها «العمليات الخارجية». فبين تموز (يوليو) ١٩٦٨ وحزيران (يونيو) ١٩٧٤، وهي مرحلة الذروة في هذا النوع من العمليات الفدائية الخارجية، أمكننا احصاء نحو ٣٩ عملية كانت دول الجماعة الاوروبية ساحتها الأساسية، وذلك من بين ٧٨ عملية وقعت في المرحلة ذاتها على المستوى العالمي. وتمثلت تلك العمليات في خطف الطائرات، ومهاجمة الأهداف الصهيونية بأنواعها كافة، وارسال الطرود الناسفة، ومطاردة العملاء ورجال الموساد[٤٥].

لقد بدأ هذا التوجه في العام ١٩٦٨، وكان يسير في منحنى متصاعد حتى منتصف السبعينات، الى ان تلاشى تقريباً في منتصف الثمانينات.

اعتبرت التنظيمات التي نهضت بتلك العمليات ان اوروبا الغربية ليست طرفاً محايداً في الصراع، وانها ألحقت أفدح الأضرار بقضية فلسطين، فبدا سلوكهم ازاءها وكأنه «رد فعل» على السلوك الاوروبي السابق، واللاحق (انشاء الكيان الصهيوني ثم مساندته ودعمه). وبرّرت

عملياتها الخارجية بأن الجغرافيا عنصر غير هام في الصراع؛ اذ يجب مطاردة العدو ومسانديه في كل مكان. وحين أثيرت مسألة «امكانية الاضرار بسمعة النضال الفلسطيني»، رأى هؤلاء ان اوروبا لم تحرص على الفلسطينيين في يوم من الأيام؛ كما انها لا تخدم ارادة الشعب الفلسطيني وثورته.

ومن جانب آخر، رفضت تنظيمات أخرى هذا النهج، معتبرة ان عوائده أضيق بكثير من أضراره، وخصوصاً في جانب الآثار الدعائية السيئة على الساحة الدولية بخصوص الصورة الفلسطينية. واعتبرت، أيضاً، ان اثر هذه العمليات محدود للغاية بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي؛ كما ان التجارب الثورية الاخرى ـ كالتجربة الفيتنامية ـ لم تلجأ الى مثل هذا السلوك من قبل[٤٦].

ويبدو ان أنصار هذا التوجه الأخير هم الذين سيطروا، برؤيتهم، على الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي دانت العمليات الخارجية، ورفضت تبنّيها من بين أدوات سياستها تجاه اوروبا الغربية، او غيرها من الساحات. ولذلك، كثيراً ما أشارت المنظمة في بياناتها الى ان «أيدي مشبوهة تتحرك وتسعى الى الاساءة للصورة النضالية لشعب فلسطين». وقد بلغ موقف المنظمة غاية الوضوح حين أصدرت ما عرف باعلان القاهرة، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، الذي أعلن تبرؤها من جميع العمليات الخارجية[٤٧].

وبصفة عامة، انحصرت أغراض سياسة العنف الخارجي، طبقاً لوجهة نظر مرتكبيها، في:

- الدفاع عن القضية الفلسطينية ضد عملاء اسرائيل وضرب مصالحهم.
- اسماع الصوت الفلسطيني الى الرأي العام الغربي واشعاره بوجود الشعب الفلسيني بعد ان كادت تطويه صفحة النسيان.
- محاولة بعض التنظيمات تأكيد فعاليتها ووجودها.
- عقاب بعض الافراد، او المؤسسات، او الدول، على مواقفها المعادية[٤٨].

كذلك، رأى البعض ان عمليات العنف الفلسطيني الخارجي تهدف الى الضغط على اسرائيل بطريق الضغط على حلفائها فيما يسمى بالعنف تحت الثوري، والذي يعني، بنظرهم، ان يمارس طرف ما الضغط على خصمه المباشر، من خلال شن الهجمات على طرف ثالث له علاقة وطيدة به[٤٩].

على أية حال، يلفت النظر ان القوى الفلسطينية التي تبنّت عمليات العنف ضد المصالح الاوروبية تكاد تكون هي ذات القوى التي اتخذت موقفاً سلبياً من الدور الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية. كما يلفت النظر الى ان الموقف الرسمي للمنظمة يعكس رؤيتها السابقة من الدور الاوروبي وضرورة التجاوب وفتح قنوات الحوار معه.

اذا التفتنا الى «ردود الفعل» الاوروبية على سياسة العنف الفلسطيني، سوف نلاحظ ان الاستياء كان هو الطابع الغالب، سواء على صعيد الرأي العام أو المواقف الحكومية.

فمن ناحية، عبرت قوى الرأي العام عن مواقف نمطية من أعمال العنف الفلسطيني. وبعبارة أخرى، لم تنفصل مواقف الشرائح الجماهيرية المختلفة من السلوك الفلسطيني عن مواقف هذه الشرائح من اسرائيل والصهيونية ورؤيتها لطبيعة الصراع. وعلى سبيل المثال، روّجت الصحف ذات الطابع الصهيوني لصورة تعطي انطباعاً مفاده ان الفلسطينيين ليسوا سوى «عصبة من الارهابيين»، بينما يعبّر السلوك الاسرائيلي عن القيم الحضارية[٥٠]. ولقد حدث الشيء ذاته في المانيا

الاتحادية، وايطاليا، حيث كانت الصحافة، الصهيونية منها والمتصهينة، تروّج لمقولة الارهاب الفلسطيني، وتعمل على الصاق أعمال العنف كافة بالفلسطينيين، دون التحقق من هوية مرتكبيها أو دوافعهم، الخ[٥١]. وفي الوقت عينه، تجاوز بعض الآراء تلك النظرة السطحية، محاولاً تقصي الدوافع والجذور. وقد عبّر البعض عن نظرة ثاقبة، حين رأى في السلوك الفلسطيني مظهراً من مظاهر «اليأس» من واقع قائم شديد السوء[٥٢].

ومن ناحية أخرى، دانت الحكومات الاوروبية عمليات العنف الفلسطيني، وان اقترنت تلك الادانة عند القلّة ببعض التحفظات. ففي فرنسا، تمّت الادانة في ضوء المبررات التي تسبب الظاهرة، كما تمّت ادانة السلوك الاسرائيلي والأعمال الانتقامية الصهيونية المقابلة. وقطعت الحكومة الفرنسية شوطاً على طريق «الموضوعية»، حين رأت ان «الارهاب الفلسطيني الذي يقابل بالادانة، لا يمكن ان ينتهي دون حل المشكلة الفلسطينية»[٥٣]. وقد تشابه موقف الحكومتين، الايطالية واليونانية، والموقف الفرنسي[٥٤]. ان هذا التفهم المحدود، لا ينفي ان محصلة الموقف الاوروبي كانت سلبية. فقد اعتبرت أوروبا ان العمليات الفلسطينية «تهدد معطيات الحضارة، وتتحدى القانون الدولي، وتشوّه سمعة الفلسطينيين، ولا تجدى نفعاً»[٥٥]. ولذلك، تناقص معدل العنف الفلسطيني في الخارج، ثم تخلّت مختلف التنظيمات الفلسطينية عن ذلك النهج، على أساس انه «غير مفهوم حتى من الاصدقاء»[٥٦].

في معرض تقويم اثر هذا الجانب من السياسة الفلسطينية، يتوجب أخذ المرحلة او الاطار التاريخي الذي تمت في اطاره في عين الاعتبار. كذلك علينا ان نشير الى ان الدول الاوروبية لم تكن سوى بيئة لعمليات العنف. ويبدو ان اثارة هذه البيئة وتحريك مياه القضية الراكدة فيها، كان هو العامل الأهم خلف عمليات العنف الفلسطيني؛ اذ لا يحتمل ان يكون المقصود هو تحقيق مكاسب استراتيجية عالية الشأن. ولذلك، يمكن القول ان السلوك الفلسطيني قد أثار التساؤلات حول من هم الفلسطينيون ؟ وما هي مطالبهم وأهدافهم ؟ كما انه مثّل «رد فعل مناسباً» ازاء النشاط الاستخباري والارهابي الصهيوني ضد العناصر النشيطة من الفلسطينيين في اوروبا الغربية. ومع ذلك، فان هذه الآثار الايجابية بدت محدودة، بالنظر الى نتيجتين هامتين تمخضتا عن العنف الفلسطيني في دول الجماعة الاوروبية. فمن جهة، تضررت الصورة الفلسطينية في هذه الدول ـ او تفاقم هذا الضرر ـ الأمر الذي عرقل جهود الدبلوماسية الفلسطينية، مما اقتضى تخصيص جهد ووقت منظمة التحرير الفلسطينية لأجل تحسين هذه الصورة، وربما استمر ذلك الجهد حتى الوقت الراهن. ومن جهة أخرى، قدمت العمليات الخارجية الفلسطينية فرصة للارهاب الاسرائيلي على ساحة الصراع، وبخاصة في جانب ضرب المدنيين، بحجة الانتقام، دون ان تلاحظ الدول الاوروبية هذا الامر في مرات عديدة[٥٧].

الدبلوماسية الفلسطينية ودول الجماعة الاوروبية

انطلق الجهد السياسي الفلسطيني في دول الجماعة الاوروبية على صعد ثلاث، هي: التعامل من خلال السياسة العربية العامة، والتعامل الثنائي كلّما أمكن ذلك مع الحكومات الاوروبية، ثم التعامل على الصعيد الشعبي، وبخاصة مع قوى اليسار الاوروبي. لقد انعكست حالة «انعدام الوزن» التي خلّفتها صدمة النكبة على تحجيم الفعل السياسي للشعب الفلسطيني. ودون الولوج في تفاصيل حقبة من الانكماش الفلسطيني، وهي تفاصيل أضحت معروفة على أي حال، يمكن القول ان الدبلوماسية الفلسطينية قد غابت لمدة تربو على العشرين عاماً، منذ عام النكبة. فلم تكن حكومة عموم

فلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٦٣)، أو حتى منظمة التحرير الفلسطينية في المراحل الاولى من قيامها، بقادرتين على تغيير الرؤية الاوروبية الى القضية الفلسطينية، والتي تمحورت حول مقولة «اللاجئين الفلسطينيين»، وعدم وجود طموحات في بعث كيان سياسي للفلسطينيين.

واذا أهملنا الحديث عن بعض الحيثيات التي قادت انقلاباً في هذه الحالة من التشتت السياسي الفلسطيني والتجاهل الاوروبي وحتى حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، سوف نجد ان الحوار العربي ـ الاوروبي قدم فرصة مواتية عملت منظمة التحرير الفلسطينية على انتهازها، لتوسيع حركتها السياسية ـ الاعلامية في دول الجماعة الاوروبية.

سعت المنظمة، ضمن ما طرحه الجانب العربي، الى توضيح أبعاد القضية الفلسطينية، ولفت انتباه الحكومات الاوروبية نحوها. ولم يكن تقبّل الاوروبيين للمشاركة الفلسطينية في ذلك الاطار بالأمر الهيّن. ومن هنا ركزت الدبلوماسية الفلسطينية على ضرورة فتح سبل الاتصال بالجانب الاوروبي لتفادي اعتراضاته والتعريف بالمنظمة. وضمن هذا السياق، أُجريت لقاءات «استطلاعية»، في منتصف السبعينات، بين عدد من الاطر القيادية الفلسطينية ووفود اوروبية على مستويات مختلفة، سواء تم ذلك في بعض العواصم العربية، او خلال زيارات، او جولات قام بها مسؤولون فلسطينيون على مختلف العواصم الاوروبية[٥٨]. ويبدو ان العمل السياسي الفلسطيني وجد صداه خلال العامين الأولين من تجربة الحوار العربي ـ الاوروبي. فقد وجد الاوروبيون أنفسهم وجهاً لوجه تجاه قوى نشطة لها منطقها المتكامل بشأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي (والذي يطلقون عليه في أوروبا مصطلح أزمة الشرق الاوسط). وعلى الرغم من ان النشاط الفلسطيني كان ملحوظاً، الّا ان مساندة الجانب العربي لعبت دوراً بالغ الأهمية. فقد ساند العرب مبدأ المشاركة الفلسطينية في الحوار؛ ثم اردفوا ذلك بالعمل على ابراز دور الوفد الفلسطيني في دورات الحوار وجلساته. ومن يقدّر له مطالعة الوثائق المتعلقة بتجربة الحوار، يدرك ان العامل العربي «كان حاسماً في حث الاوروبيين على الاحتكاك المباشر بالمطالب الفلسطينية». لقد بدت تلك المطالب، والحال كذلك، كمطلب عربي واحد، بحيث توافق الجميع على ان القضية الفلسطينية قد انفردت بالجانب السياسي من الحوار. يؤكد هذه الحقيقة ما ذكره رئيس الجانب الفلسطيني في الحوار، حين قال: «كان الاخوة العرب يساندوننا دائماً، بحيث تبرز القضية الفلسطينية»[٥٩].

من جانب آخر، اعتنت الدبلوماسية الفلسطينية بمستوى «التعامل الثنائي» مع دول الجماعة الاوروبية ودول اوروبا الغربية عموماً. ويبدو ان الفلسطينيين أدركوا، من خلال تجربة الحوار، ان القناعات الذاتية لدول الجماعة الاوروبية، وبخاصة قواها الكبرى (فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وايطاليا)، لها أولوية هامة عند الاقدام على المواقف الجماعية التي يعلن عنها، على مستوى رؤساء دول وحكومات الجماعة في لقاءاتهم الدورية[٦٠].

اتجهت منظمة التحرير الفلسطينية الى فتح مكاتب لها في العواصم الاوروبية. ونجحت، في بعض الاحيان، في الوصول بممثلياتها في بعض الدول الى مستوى «سفارة»، كما هو الحال في اليونان واسبانيا. وقد كان التوجه السابق هو افتتاح مكاتب اعلامية يشرف عليها بعض العاملين في اطار الجامعة العربية. وبمرور الوقت وببعض الجهد، أضحت المنظمة ذات وجود ملموس بمكاتب خاصة في معظم العواصم الاوروبية. ومع ذلك، يجب الاحتراز والالتفات الى ان كل دول الجماعة الاوروبية (عدا اليونان واسبانيا) لا تعترف بالمنظمة «كممثل شرعي وحيد» للشعب الفلسطيني، على الرغم

من انها تعترف بأنها طرف معني بالتسوية، والمشاركة فيها في ما يخص أزمة الشرق الأوسط أو القضية الفلسطينية. وثمة فرق لا يخفى بين ان تكون المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين وبين ان تكون طرفاً معنياً فقط. كما يجب الاشارة الى ان معاملة مختلف دول الجماعة الاوروبية للمنظمة ليست على صعيد واحد؛ اذ تتميز معاملة اليونان واسبانيا وايطاليا وفرنسا بالانفتاح على العنصر الفلسطيني والاقبال على المنظمة، فيما تميل معاملة المانيا الاتحادية وبريطانيا وهولندا وبقية الدول الى التحفظ(٦١).

الخاتمة

باعتبار عام النكبة (١٩٤٨) كنقطة بداية، يمكن متابعة السياسة الفلسطينية ازاء اوروبا الغربية على نحو معيّن. فعقد الخمسينات لم يشهد سياسة فلسطينية بالمعنى المحدد. وكانت المرارة من السلوك الاوروبي في أوج تفاعلها؛ وخلقت هذه المرارة صورة سيئة لأوروبا. لقد استمرت هذه الوضعية حتى حرب العام ١٩٦٧، التي وان شهدت تجدد المأساة الفلسطينية، فانها اعلنت عن اعادة ترميم للحقيقة الفلسطينية أيضاً. وعندئذٍ، تراوح التوجه الفلسطيني نحو أوروبا بين ضرورة شمولها بالعنف الفلسطيني وبين الرغبة في تجاوز مرارة الماضي نحو اقناع الاوروبيين بالحقوق الفلسطينية واشعارهم بها. وكان الأمر ـ على أي الخيارين ـ يحتاج الى «هجوم فلسطيني» مضاد على العقلية الاوروبية التي تجاهلت ذنبها في حق الفلسطينيين طوال عقود من الزمن. وكان عقد السبعينات، فيما يبدو، هو عقد اعادة توضيح الموقف الاوروبي، او مراجعته. وما ان حلّت الثمانينات حتى كانت السياسة الفلسطينية حققت نتائج ملموسة، فاعترف الاوروبيون بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وأنكروا ممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة ودانوها، وانشغلوا بوضع تصوراتهم لحل قضية فلسطين فيما سمي بالمبادرة الاوروبية.

ان القول بنجاح السياسة الفلسطينية الاوروبية يتم بالقياس الى ما كان عليه الامر في السنة الأساس (١٩٤٨). اما اذا قيست فعالية هذه السياسة بالنظر الى المطالب الفلسطينية، فان نجاحها سوف يبدو جزئياً؛ اذ ان الاوروبيين لم يضعوا «أقوالهم» موضع «الفعل»؛ ولا يمكن القول انهم قد مارسوا ضغوطاً على اسرائيل لحملها على الاستجابة للارادة الدولية. ومعنى ذلك ان امام السياسة الفلسطينية ـ المدعومة بالارادة العربية ـ مهمات كثيرة يجب انجازها في السنوات المقبلة. وغني عن الذكر، ان الاضطلاع بهذه المهمات يحتاج الى استقراء عبرة التعامل مع أوروبا في جميع المراحل السابقة، والقدرة على ابداء «آليات» أكثر فعالية في ضوء الحقائق المستجدة، فلسطينياً واقليمياً ودولياً، من حول القضية الفلسطينية.

---

(١) يشير مصطلح «الاوروبيين» في هذا البحث الى دائرة دول غرب اوروبا بصفة عامة، ودائرة دول «الجماعة الاوروبية»، بصفة خاصة. وجدير بالذكر ان كثيراً من الدلائل يوحي بقرب المرحلة التي سوف تتطابق فيها الدائرتان، اذا استثنينا الدول المحايدة (سويسرا والنمسا). وللتوسع حول هذه النقاط راجع، د. احمد علي دغيم، **السوق الاوروبية المشتركة: حاضرها ومستقبلها**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٠٧ ـ ١١٧؛ كذلك Minshull, G. N.; *The New Europe,* London: Hodder and Stoughton, 1985, pp. 293 - 297.

(٢) د. ميشيل سليمان، **العرب والغرب؛ حلقة**

اتصال مفقودة، سلسلة دراسات فلسطينية، (المجموعة الثانية)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آذار (مارس) ١٩٦٩، ص ٨٥.

(٣) انظر، في تأصيل هذه الناحية، السيد يس، **الشخصية العربية بين المفهوم العربي والمفهوم الاسرائيلي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»، ١٩٧٤، ص ٧٤ وما بعدها.

(٤) كان المستوطنون اليهود، في المرحلة السابقة للعام ١٨٨٢، يرون في فلسطين مجرد مكان مقدس يُلجأ اليه. ولم يشعر المجتمع الفلسطيني بمخاطر الهجرة اليهودية في تلك المرحلة. انظر وليم فهيم، «موجات الهجرة الى فلسطين»، في السيد يس ود. علي الدين هلال (اشراف)، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ١٥٤.

(٥) نص البيان (الوثيقة) في **ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية**، الجزء الثاني، القاهرة: وزارة الارشاد القومي، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٦) «شهادة عوني عبدالهادي أمام اللجنة الملكية في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧»، محمد توفيق جانا، **الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين**، دمشق: بلا ناشر، ١٩٣٧، ص ١٧٢.

(٧) «شهادة محمد عزة دروزة أمام اللجنة الملكية في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧»، **المصدر نفسه**، ص ١٩٥.

(٨) عبدالقادر ياسين، «الدور الاوروبي في صنع النكبة الفلسطينية»، **فكر** (بيروت): العدد ٣٧، آذار ـ أيار (مارس ـ مايو) ١٩٨٠، ص ٦٣.

(٩) انظر نص البيان الاوروبي في الاجتماع الأول للجنة العامة للحوار العربي ـ الاوروبي، د. احمد صدقي الدجاني (تقديم)، **وثائق الحوار العربي ـ الاوروبي**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٣٥؛ كذلك، الرد العربي (الفلسطيني) على البيان الاوروبي، **المصدر نفسه**، ص ٢٥٢.

(١٠) د. يوسف هيكل، **القضية الفلسطينية**، يافا: مطبعة الفجر، ١٩٣٧، ص ٢٣.

(١١) د. حسين فوزي النجار، **المشرق العربي بين حربين**، القاهرة: الدار القومية للنشر، سلسلة الشرق والغرب، الكتاب الرقم ٦٧، بلا تاريخ نشر، ص ٢٤.

(١٢) وردت هذه النقطة في أكثر من مؤلَّف. انظر، على سبيل المثال، بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٥٦.

(١٣) د. النجار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(١٤) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(١٥) نص خطاب المفتي، **ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية**، الجزء الثالث، القاهرة: وزارة الارشاد القومي، بلا تاريخ نشر، ص ٣٧.

(١٦) أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، عمان: دار الجليل للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ١٦٩.

(١٧) ـــــ، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٦٠٠.

(١٨) محمد أمين الحسيني، **حقائق عن فلسطين**، القاهرة: الهيئة العربية العليا، الطبعة الثالثة، ١٩٥٧، ص ١٢٥.

(١٩) للمزيد راجع د. يوسف رجب الرضيعي، **ثورة ١٩٣٦: دراسة عسكرية**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢، ص ٨٦ ـ ١٠٢.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٢ ـ ٨٦؛ وزعيتر، «يوميات أكرم زعيتر...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥؛ والحوت **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٣.

(٢١) تضمنت الأوامر العسكرية الاسرائيلية في الارض العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ تطبيقاً وافياً ومعمقاً لقوانين الطوارىء البريطانية. راجع، على سبيل المثال، عبدالجواد صالح، **الأوامر العسكرية الاسرائيلية** (أربعة أجزاء)، لندن: مركز القدس للدراسات، ١٩٨٦.

(٢٢) د. هيكل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩١.

(٢٣) اميل الغوري، **المعذبون في أرض العرب**، بيروت: مطبعة البيان، ١٩٦١، ص ١١٧.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٢٥) راجع تفصيلات كثيرة حول دوافع

هذا الملمح من الصورة الغربية، رفيق شاكر النتشة، **الاستعمار وفلسطين: اسرائيل مشروع استعماري**، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤.

(٢٦) لم تخل مواثيق أي تنظيم من تنظيمات المقاومة الفلسطينية المعاصرة من اشارة الى الدور الاستعماري الاوروبي في التآمر على فلسطين. راجع غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧١، ص ٥١ ـ ٥٢، و٧٨، و٩١ ـ ٩٢، و١٣٢، و١٦٤، و١٩١، و٢٠٨، و٢٤٢.

(٢٧) حول التعاون الاوروبي ـ الاسرائيلي، انظر Commission of European Communities - Directorate - General for Information, *The EEC - Israel Cooperation Agreements*, Brussels, May 1980, pp. 2 - 14 ؛ وانظر، كذلك، أنجلينا الحلو، **اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ٤٧ ـ ٦٧.

(٢٨) الغوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠؛ والحسيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧.

(٢٩) Harkabi, Y.; *Arab Attitudes to Israel*, London; Vallentine Mitchell, 1972, p. 114.

(٣٠) د. أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي ـ الاوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ دراسة في الجانب السياسي**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ٦٩.

(٣١) منح الصلح وانعام رعد واحمد صدقي الدجاني، «ندوة حول اوروبا والمسألة الفلسطينية»، **فكر**، العدد ٣٧، آذار ـ أيار (مارس ـ مايو) ١٩٨٠، ص ١٣.

(٣٢) حسان خليل، «الدبلوماسية الفلسطينية تتحدث»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، ص ١٤٣.

(٣٣) «نص البيان الرسمي العربي في الاجتماع الاول للجنة العامة للحوار العربي ـ الاوروبي»، د. الدجاني، «وثائق الحوار...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٠.

(٣٤) انظر نص المذكرة الفلسطينية المرفوعة الى الجامعة العربية في الثامن من آب (اغسطس) ١٩٧٦، **المصدر نفسه**، ص ٢٧٢.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٣.

(٣٦) الصلح، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٣٧) مصطفى الحسيني، «الاقتراب الغربي من فلسطين؛ منطقان وطريقان»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٧، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٦.

(٣٨) انظر «حوار مع خالد الحسن حول موقف أوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٤، تموز (يوليو) ١٩٨٠، ص ٥٢.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٧.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٤؛ كذلك الصلح، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٤١) حول المنظمات التي تبنّت هذا الاتجاه، انظر «حوار مع خالد الحسن...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(٤٢) **المصدر نفسه**؛ كذلك الصلح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(٤٣) الصلح، **المصدر نفسه**، ص ٢٥.

(٤٤) راجع، على سبيل المثال، ليلى خالد، «هكذا اختطفت طائرة البوينغ»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ص ٧ (حيث برز سلوكها في اختطاف طائرة أميركية بما يَنمُّ عن تغلغل أبعاد الصورة الغربية، بملامحها المركزة، في ذهنها).

(٤٥) Jureidini, Paul A. and William E. Hazzen, *The Palestinian Politics*, Mass.: Lexington Book, 1976, pp. 77 - 82.

(٤٦) انظر خورشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤، و١٥٩، و٢٠٦.

(٤٧) جبران شاميّة (اشراف)، **سجل العالم العربي؛ الآراء والوقائع السياسية في الوطن العربي**، بيروت: دار الابحاث والنشر، ١٩٧٣، ص ١٦٧٥.

(٤٨) **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٨٥/١١/٨.

(٤٩) Jureidini, ***op. cit.***, p. 83.

(٥٠) الن روث، «دور السوفيات في الارهاب الدولي» (مترجم)، **شؤون استراتيجية** (تونس)، مركز التخطيط ـ م.ت.ف. ملحق عدد كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، ص ٣.

(٥١) فيصل دراج، «المقاومة الفلسطينية في الصحافة الفرنسية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١/٤٢، كانون الاول / كانون الثاني (يناير / فبراير) ١٩٧٥، ص ٥٦٣.

(٥٢) د. سامي مسلم، **صورة العرب في ألمانيا الاتحادية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٥٣) احمد سعيد نوفل، **فرنسا والقضية الفلسطينية في عهد الجمهورية الخامسة** (رسالة دكتوراه)، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢٥.

(٥٤) داوود تلحمي، «القضية الفلسطينية ـ دولياً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ٢٢٧؛ ونادية محمود مصطفى، **سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الاوسط** (رسالة دكتوراه) القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص ٤٦٤.

(٥٥) **اليوميات الفلسطينية**، المجلد ١٦، تموز ـ كانون الاول (يوليو ـ ديسمبر) ١٩٧٢، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤، ص ٤٥٦.

(٥٦) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٤٧٨.

(٥٧) Jureidini, ***op. cit.,*** p. 87.

(٥٨) انظر، في هذا الرأي، يزيد خلف، «العنف الثوري بين الوسيلة والغاية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٥٢/١٥٣، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٥، ص ٦٧.

(٥٩) شامية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥٦؛ و«حوار مع خالد الحسن...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤.

(٦٠) الصلح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٦١) د. الدجاني، «الحوار العربي ـ الاوروبي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠.

الانتخابات الاسرائيلية وعملية السلام
خيارات سياسية في اتجاه مغلق

هاني العبدالله

«الانتخابات المقبلة هي الاهم، والاخطر، منذ قيام دولة اسرائيل» .

هذه العبارة كررها، مؤخراً، مرات عدة، وفي أكثر من مناسبة، وزير الخارجية الاسرائيلية زعيم حزب العمل، شمعون بيرس. فهي تقرر «مستقبل اسرائيل وطابعها كدولة يهودية وديمقراطية»، كما يراه بيرس ويعمل من أجله. لأن نتائجها لن تقرر فقط ـ وفقاً لوجهة نظر بيرس وغيره من المراقبين السياسيين ـ مَنْ من الحزبين الكبيرين (أي العمل والليكود) سوف يتولى مقاليد السلطة في اسرائيل ويصنع سياستها، بل الاهم من ذلك، انه، في ضوء التطورات السياسية الاخيرة المتعلقة بأزمة المنطقة، وفي ضوء المواقف التي اتخذها كل من العمل والليكود ازاء الجهود والمبادرات التي بذلت خلال الشهور الماضية لتحريك عملية السلام وصولاً الى مفاوضات سلام في اطار صيغة المؤتمر الدولي (تشكيله ودوره لا يزالان بين أخذ ورد بين مختلف الاطراف ذات الصلة المباشرة بأزمة المنطقة وتلك المعنية بها على الصعيد الدولي)، فان كلا الحزبين الكبيرين يحاول ان يضفي على المعركة الانتخابية المحتدمة طابع الاستفتاء الشعبي على طريقه السياسي، ومفاهيمه العقائدية، وبرنامجه، في مجالي الخارجية والامن الوثيقي الصلة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية. وهذا يعني ان كلاً منهما سوف يعتبر النتيجة ـ اذا كانت لصالحه ـ بمثابة تفويض شعبي له لتنفيذ برنامجه وللتعامل مع المشاريع المطروحة، وفقاً لذلك البرنامج الذي هو، بدوره، بمثابة «اعلان نوايا»، تشكل بنوده ـ وفقاً لصيغتها ـ قيداً على حركته السياسية، أو العكس.

هذه الاجواء التي يسعى الحزبان الكبيران في اسرائيل الى طبع المعركة الانتخابية بها، والى اضفائها على نتائجها، ووصف تلك النتائج بأنها «مصيرية» وبمثابة استفتاء ـ بغض النظر عن اسباب ودوافع كل منها في ذلك ـ سلّطت الاضواء، أكثر من ذي قبل، على المعركة الانتخابية الدائرة الآن، وزادت من درجة الاهتمام الاقليمي والدولي بهذا الحدث الاسرائيلي الداخلي. ويمكننا اعادة ذلك الى جملة من الاسباب والتقديرات والتطورات وثيقة الصلة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، بمركباته المختلفة، أبرزها ما يلي:

أولاً: على وجه العموم، لم يعد الصراع على السلطة، في أي بلد، في عالمنا المعاصر، وبغض النظر عن الاشكال التي يرتديها، شأناً محض داخلي. فالتدخل في مثل هذا الصراع، السافر حيناً والمستتر أحياناً، أصبح امراً مألوفاً في شبكة العلاقات والمصالح الدولية والاقليمية المتداخلة والمتناقضة

في مختلف مناطق العالم، وتحديداً في تلك المناطق التي تعتبر بؤراً ساخنة، او حتى باردة، لنزاعات اقليمية وثيقة الصلة والارتباط، أحياناً، بالصراعات الدولية على مناطق النفوذ. وأصبح الشكل الرائج والأكثر شيوعاً للتدليل على وجود مثل ذلك التدخل، أو محاولات التدخل، هو ذلك الاهتمام الزائد بذلك الصراع ومراقبته عن كثب، انطلاقاً مما قد يترتب على نتائج ذلك الصراع من تأثيرات في النزاع الاقليمي، في هذه المنطقة أو تلك، وفي الجهود المبذولة لايجاد حل لذلك النزاع.

ثانياً: منذ العام ١٩٦٧، احتل موضوع مصير المناطق الفلسطينية، والعربية، المحتلة، الذي ارتبط، بدوره، بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي وبالقضية الفلسطينية، وكذلك الموقف الحزبي من مشاريع الحلول المقترحة لمصير المناطق المحتلة، وللنزاع عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، مكاناً بارزاً في سياق الصراع على السلطة في اسرائيل، بين الحزبين الكبيرين. وبناء عليه، واضافة الى ما تقدم، كان الاهتمام الاقليمي، والدولي، بالانتخابات الاسرائيلية نابعاً، في الاساس، من التأثيرات المتوقعة لنتائج الانتخابات، ونتائج الصراع على السلطة بين الحزبين الكبيرين، على الجهود المبذولة لايجاد تسوية ما للنزاع في اطاره العام وللقضية الفلسطينية، نظراً الى الافكار المترتبة على استمرار ذلك النزاع على موضوع السلام والامن الدوليين، اللذين قد يتعرضان للاهتزاز بحكم علاقات التحالف والصداقة التي تربط بعض اطراف النزاع في المنطقة بالاطراف الدولية المعنية بهذا النزاع.

ثالثاً: في ضوء المستجدات والاحداث المتسارعة التي شهدتها المنطقة، أو تلك المرشحة للتأثير في مجريات الاوضاع فيها (الانتفاضة، ومبادرة شولتس، وقرارات القمة العربية الطارئة في الجزائر، والقرارات الاردنية الاخيرة، اضافة الى اجواء الانفراج النسبي في العلاقات بين الجبارين، وما رافق ذلك من انقسام على الساحة الاسرائيلية واحتدام الجدل بين تياراتها المختلفة بشأن هذه الاحداث وكيفية التعاطي معها)، كان من الطبيعي ان تحتل المعركة الانتخابية في اسرائيل، ونتائجها المحتملة، مكاناً متقدماً نسبياً في سلّم الاهتمامات الاقليمي والدولي. فالمستجدات والاحداث آنفة الذكر تحوّلت، بحكم صلتها الوثيقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي بجوانبه المتعددة، الى مواضيع مدرجة على جدول اعمال المعركة الانتخابية، تباينت المواقف الحزبية منها، بحكم نهج كل حزب ورؤيته الى معضلات الصراع والسبل الكفيلة بايجاد حلول لها، وبحكم تقدير كل حزب المزاج السياسي العام، والمواقف التي يجب عليه اتخاذها من هذه المستجدات والاحداث بخطوطها العامة ومن حيث حيثياتها وابعادها السياسية، التي تمكّنه من استقطاب اكبر عدد من جمهور الناخبين حولها. وبناء عليه، كان هناك مكان لهذا الاهتمام الاقليمي والدولي بمجريات المعركة الانتخابية. فالمواقف والمشاريع التي تطرحها الاحزاب، في سياق المعركة الانتخابية، هي، في جوهرها، بمثابة رد هذا الحزب، أو ذاك، على القضايا المطروحة على جدول الاعمال، ومؤشر، في الوقت عينه، الى الثابت والمتغير في نهج ومواقف تلك الاحزاب من قضايا النزاع والتطورات التي استجدت عليها؛ والاهم من ذلك، هو احتمالات التغيير الكامنة في تلك المواقف والمشاريع، في ضوء تطور المعطيات السياسية، الاقليمية والدولية، التي كانت قائمة عند تحديد المواقف وصوغ تلك المشاريع.

رابعاً: اضافة الى ما تقدم من اسباب وموجبات لتزايد الاهتمام الاقليمي والدولي بالانتخابات الاسرائيلية، فالملاحظ ان هناك حالة من الترقب المشوب بالحذر، بالنسبة الى نتائجها المحتملة. فهذه النتائج بالغة الاهمية والمدلول بالنسبة الى اطراف النزاع ـ أو هكذا يجب ان تكون ـ المباشرين، وغير المباشرين، على الصعيدين، الاقليمي والدولي. وكذلك قد تكون، في بعض احتمالاتها، بالغة التأثير في مستقبل النظام السياسي في اسرائيل. فبالاضافة الى كون تلك النتائج اعادة تشكيل لموازين

القوى البرلمانية، الامر الذي سوف يكون له تأثير، أيضاً، في عملية تشكيل الحكومة المقبلة، ولونها، وفي عملية صنع القرار فيها، فهي، أيضاً، انعكاس ـ بمختلف احتمالاتها ـ للمناخ السياسي العام، ومؤشر، في الوقت عينه، الى النهج السياسي المقبل، والى القيود التي سوف تحكمه، أو تشكل عامل ضغط، أو كبح، او دفع، او تكريس، لكل واحد من الخيارات السياسية المطروحة على الساحة الحزبية ـ السياسية في اسرائيل.

خامساً: وآخر سبب لتزايد الاهتمام الاقليمي، والدولي، بالانتخابات الاسرائيلية، هو كون هذه الانتخابات، تستهل، الى حد ما، العقد الثالث من عمر الاحتلال. وهذا الاهتمام المتزايد بالانتخابات ومجرياتها، وذاك الترقب المشوب بالحذر بالنسبة الى نتائجها، مبعثهما تقديرات لخبراء في شؤون الانتخابات واتجاهات الرأي العام، وتوقعات الخبراء في السياسة الخارجية والامنية، ملخّصها انه اذا اسفرت تلك الانتخابات عن نتائج احدثت خللاً في ميزان القوى البرلماني بين الحزبين الكبيرين (بحجم عشرة مقاعد) لصالح أي منهما، فان مثل هذه النتيجة سوف تكون نهاية لمسار التعادل، أو شبه التعادل، في ميزان القوى بين الحزبين الكبيرين، الذي بدأ في دورة الكنيست العاشر (١٩٨١)؛ وسوف تفسح له في المجال للبقاء على رأس السلطة لفترة لن تقل عن عقد آخر من الزمن. واذا أضفنا الى هذه التقديرات توقعات الخبراء في السياسة الخارجية والامنية، بأن العقد الثالث من عمر الاحتلال لا بد وان يكون العقد الذي تحسم فيه اسرائيل ـ بغض النظر عن الحزب الحاكم فيها ـ خياراتها السياسية ازاء مصير الضفة والقطاع، واستطراداً ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، فان الحسم في الانتخابات المقبلة لصالح أي من الحزبين الكبيرين، كواحد من الاحتمالات التي قد تسفر عنها الانتخابات العامة، سوف يعين تكريس النهج السياسي للحزب الذي سوف يتولى الحكم لفترة طويلة نسبياً، وتعتبر كافية، من وجهة نظر العديد من المراقبين السياسيين، لوضع الخيار السياسي الذي يتبنّاه الحزب الحاكم موضع التنفيذ. وبطبيعة الحال، فالنتائج التي قد تترتب على هذا الخيار السياسي، أو ذاك، لن تقتصر تأثيراتها وانعكاساتها على الساحة الاسرائيلية الداخلية، بل سوف تطاول، أيضاً، الوضعين، الاقليمي والدولي، على حد سواء. فالتوجه الاسرائيلي نحو الحسم في الخيارات السياسية سوف يفرض على أطراف النزاع بشكل خاص، وربما بدرجة أقل على الاطراف المعنية به، ان تحسم هي، أيضاً، خياراتها ازاء أزمة المنطقة، وكذلك مواقفها ازاء كل من الخيارات السياسية الاسرائيلية الذي قد تفرضه نتائج الانتخابات المقبلة في اسرائيل.

في ضوء ما تقدم، تتضح الاهمية المعلقة على نتائج الانتخابات الاسرائيلية، اقليمياً ودولياً. فهي سوف تحدد ، بمختلف احتمالاتها، ليس فقط اطار ومضمون الخيار السياسي الاسرائيلي في العقد الثالث من عمر الاحتلال، بل، أيضاً، امكانات ترجمته الى واقع سياسي.

وبهذا المعنى، فكل واحد من هذه الاحتمالات سوف يدفع الى واجهة العمل السياسي هذا الخيار، او ذاك، أو يشكل عامل كبح لبعض هذه الخيارات، أي تكريس خيار المحافظة على الوضع الراهن، وتكريس حالة الجمود والشلل السياسي التي قد تقود المنطقة واسرائيل الى خيارات اخرى، غير سياسية، للخروج من الطريق المسدود.

فما هي هذه الاحتمالات ؟ وما هي السيناريوهات السياسية التي قد تترتب على كل منها ؟ وكذلك ما هو المدلول السياسي لميزان القوى البرلماني الذي قد يترتب على كل من هذه الاحتمالات ؟

قبل ولوج مسار التوقعات المستقبلية هذه، والآثار التي قد تترتب على كل منها، من المفيد

جداً ان نتابع ـ ولو باقتضاب سريع ـ تطور ميزان القوى البرلماني بين الحزبين الكبيرين، الى ان وصل الى الوضع المعقد الحالي، وما ترتب على ذلك من حالة عدم تكافؤ في القدرة على الفعل السياسي، الأمر الذي حوّل الليكود الى الحزب الاقدر على صنع السلام، وكذلك على احباط مسيرته.

بعد سنوات طويلة من الهيمنة العمّالية بقيادة حزب مباي، ثم العمل لاحقاً، على مقاليد السلطة في اسرائيل، بدأ اليمين «القومي» في اسرائيل، ممثّلاً بتكتل غاحال، ثم الليكود، مسيرته نحو السلطة في اعقاب حرب العام ١٩٦٧. وساهمت في هذه المسيرة، التي استغرقت عشر سنوات، عوامل عديدة، ابرزها مسار الانزلاق نحو طروحات وايديولوجية اليمين القومي داخل المجتمع الاسرائيلي، بعامة، وداخل معسكر الاحزاب العمالية وحلفائها في المعسكرين، الديني والليبرالي. فالهزيمة العسكرية التي انزلتها القوات الاسرائيلية بالجيوش العربية في حرب العام ١٩٦٧، والتي ترتب عليها احتلال القوات الاسرائيلية لما تبقى من ارض فلسطين الانتدابية، جدّدت الجدل داخل المعسكر الصهيوني بشأن «ارض ـ اسرائيل الكاملة». فقد رأى حزب العمل، وحلفاؤه، ان نتائج الحرب (احتلال الضفة وقطاع غزة ومساحات أخرى من الارض العربية في سيناء والجولان) خلقت فرصة ذهبية لاسرائيل باستخدام المناطق المحتلة ورقة مساومة لانجاز تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، تضمن لاسرائيل تحقيق انجازين استراتيجيتين: الاول، ارغام الدول العربية على الاعتراف باسرائيل وبحقها في الوجود؛ والثاني تصفية القضية الفلسطينية، في سياق مساومة تاريخية جديدة مع الاردن، تؤمن لاسرائيل احتياجاتها الأمنية، من جهة، وتحررها من الاخطار الديمغرافية الكامنة في ضمّ الاراضي الفلسطينية وسكانها واخضاعهما للسيادة الاسرائيلية، من جهة أخرى. ومثل هذا الضمّ ـ وفقاً لوجهة نظر حزب العمل ـ محفوف بالمخاطر؛ اذ سوف يحول الدولة اليهودية الى دولة ثنائية القومية، في حال منح الفلسطينيين حقوقاً سياسية أسوة باخوتهم داخل «الخط الاخضر»، أو سوف يحولها الى دولة على غرار النظام العنصري في جنوب افريقيا، اذا لم تمنحهم تلك الحقوق، وبالتالي فان سمعتها ومكانتها، كدولة «ديمقراطية، سوف تتعرضان للاهتزاز.

في المقابل، كانت رسالة اليمين القومي، وخطابه السياسي، يرتكزان على رفض الانسحاب، تحديداً من الضفة والقطاع، على اعتبار انهما جزء من ضفة نهر الاردن الغربية، التي تشكل مع الضفة الشرقية «ارض ـ اسرائيل الكاملة» في حدودها، غرباً وشرقاً. وخلافاً لحزب العمل، فقد اعتبر مجرد الاستعداد لتقديم تنازلات اقليمية في «ارض ـ اسرائيل» يشكّل طعناً في شرعية الوجود الصهيوني كله. فاذا كانت نابلس والخليل، على سبيل المثال، أرضاً محتلة، فكذلك الامر هو بالنسبة الى حيفا واللد والرملة. أما موضوع السلام مع المحيط العربي، فكان شعار الليكود بهذا الشأن «السلام مقابل السلام».

وفي ظل اجواء النشوة بالانتصار العسكري، والبناء الايديولوجي الجامع والموحّد للاحزاب والتيارات الصهيونية المختلفة، والمتمحور في «الحقوق التاريخية الطبيعية» لليهود في ما يسمى «أرض ـ اسرائيل»، وغيرها من الاساطير الدينية الكامنة في صلب العقيدة الصهيونية، كانت رسالة «أرض ـ اسرائيل الكاملة» هي الرسالة الاقدر على استقطاب الجمهور الاسرائيلي. ووجد هذا الأمر تجسيداً ملموساً له في انقسام حزب العمل على نفسه في هذا الموضع. فعلى الرغم من التقاء جناحي الحزب (بالمصطلحات السياسية الاسرائيلية، جناح «الحمائم» وجناح «الصقور») حول الموقف الرافض للضمّ الفوري للضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل، فان جناح «الصقور»، بزعامة موشي دايان، في مطلع السبعينات، طرح المساومة مع الاردن، على أساس التقاسم الوظيفي للسلطة في المناطق

المحتلة، بدل التقاسم الاقليمي، وفقاً لمشروع يغئال آلون. والنقطة المركزية في هذا الخيار هي الحفاظ على مبدأ «أرض ـ اسرائيل الكاملة» وعدم التنازل عن حق السيادة عليها، أو عن أجزاء منها، وعن حق الاستيطان فيها، حتى لم يكن في الامكان الضمّ الفوري لتلك المناطق مع سكانها واخضاعها للسيادة الاسرائيلية، لاعتبارات دولية وديمغرافية. وكان التطور الآخر ذو الدلالة السياسية والايديولوجية، على صعيد الموقف من موضوع مصير المناطق المحتلة في الضفة والقطاع، هو ان الشخصيات البارزة التي بادرت الى تشكيل الحركة من اجل «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، كانت من بين صفوف حزب العمل، وتحديداً من القطاع الكيبوتسي فيه.

في ظل هذه الاجواء، والمناخ السياسي الذي ساد في اعقاب حرب العام ١٩٦٧، كان الصراع السياسي والايديولوجي راجحاً لصالح اليمين القومي. فرسالته السياسية وخطابه السياسي كان أكثر وضوحاً وأقل تعقيداً. فالمساومة، مجدداً، مع الاردن بدت غير قابلة للانجاز، سواء، أكان ذلك جراء رفضها من جانب الاردن، بشقيها الاقليمي والوظيفي، أو جراء عجز الاردن عن السير فيها، لأسباب داخلية، وعربية، تقيد حركته السياسية.

وكان من الطبيعي جداً ان تسرّع هذه الاجواء مسيرة الليكود نحو السلطة، من خلال تعديل الميزان القومي البرلماني بينه وبين حزب العمل، ومن خلال تبني احزاب أخرى صغيرة لموقفه بشأن مصير المناطق المحتلة في الضفة والقطاع. وكانت المحطة الاولى على طريق الليكود الى الحكم الانتخابات للكنيست الثامن التي اجريت في اعقاب حرب تشرين الاول (أكتوبر) العام ١٩٧٣. فالنتائج التي أسفرت عنها تلك الانتخابات (خسارة حزب العمل والمعراخ العمالي لخمسة مقاعد من مقاعده في الكنيست، وزيادة الليكود لقوته البرلمانية بثمانية مقاعد، حيث هبطت قوة المعراخ البرلمانية من ٥٦ مقعداً في الكنيست السابع الى ٥١ مقعداً في الكنيست الثامن؛ وفي المقابل ارتفعت قوة الليكود من ٣١ مقعداً الى ٣٩ مقعداً)، كانت، في جوهرها، تعزيزاً لنهج اليمين المتطرف ومكانته السياسية، خارج الحكم وداخله، وشكّلت خطوة كبيرة على الطريق الى السلطة. وآنذاك كان تعقيب زعيم الليكود، مناحيم بيغن، على تلك النتائج، هو ان كل ما يلزم للمعسكر القومي للوصول الى الحكم ليس كسب ستة مقاعد أخرى اضافة الى الـ ٣٩ مقعداً التي حصل عليها في انتخابات الكنيست الثامن، وخسارة المعراخ العدد ذاته من المقاعد، بحيث يحقق الليكود التعادل في ميزان القوى البرلماني مع حزب العمل والمعراخ. وهذا التعادل ـ كما قال بيغن في حينه ـ كفيل بأن يحقق ايصال الليكود الى الحكم، كونه سوف يصبح منافساً عملياً لحزب العمل على تشكيل الحكومة.

وفي الانتخابات للكنيست التاسع، في ربيع العام ١٩٧٧، تحققت «نبوءة» بيغن، بشكل فاق كل تقديراته. فقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الليكود بثلاثة واربعين مقعداً، وهبوط قوة المعراخ، بشكل لم يسبق له مثيل. فمن أصل ٥١ مقعداً كانت للمعراخ في الكنيست الثامن، هبطت قوة هذا الحزب الى ٣٢ مقعداً، أي بخسارة ١٩ مقعداً دفعة واحدة. لكن بعض الخبراء في شؤون الانتخابات رأى، في حينه، ان نتائج الانتخابات للكنيست التاسع جاءت تجسيداً لحالة التعادل، أو شبه التعادل، التي تنبأ بها بيغن. فالخمسة عشر مقعداً التي حصلت عليها الحركة الديمقراطية للتغيير هي، في جوهرها، اصوات لصالح المعراخ، خسرها لصالح تلك الحركة، لأسباب لا علاقة لها بالصراع الايديولوجي والسياسي بينه وبين الليكود. وبالتالي، فالنتيجة الفعلية لتلك الانتخابات، هي التعادل ـ كما توقعه بيغن ـ بين المعسكرين. ووفقاً لهذا الاعتبار، يكون المعراخ قد خسر أربعة مقاعد فقط من أصل قوته البرلمانية في الكنيست الثامن (من ٥١ ـ ٤٧)، ويكون الليكود قد زاد قوته بالعدد ذاته

من المقاعد (من ٣٩ ـ ٤٣). واذا أضفنا الى ذلك المقعدين اللذين حصلت عليهما حركة شلومتسيون، بزعامة اريئيل شارون، فعندها يصبح الفارق بين المعسكرين مقعدين فقط (٤٧ : ٤٥). وهكذا، فالاستخلاص الاساسي لهذا التحليل لميزان القوى البرلماني بين حزب العمل والليكود، هو ان هذا الميزان، بعد عقد واحد من عمر الاحتلال، دخل مرحلة التوازن وشبه التعادل بين الحزبين الكبيرين. وهذا الاستخلاص، أثبتت صحته الانتخابات اللاحقة للكنيست العاشر والحادي عشر (١٩٨١ و١٩٨٤). وهكذا، فالذي أوصل الليكود الى الحكم، في العام ١٩٧٧، كان، في المقام الاول، انحياز احزاب وكتل بكاملها الى نهجه (المفدال واغودات يسرائيل، بعضها كتعبير عن مسار الانزلاق نحو مواقف اليمين، وبعضها الآخر بسبب تجاوب الليكود مع مطالبها الدينية)؛ ثم، في المقام الثاني، تحقيقه لحالة التعادل في ميزان القوى مع المعراخ وحزب العمل.

حالة التعادل هذه في ميزان القوى بين الحزبين الكبيرين، مع ميل طفيف لصالح الليكود، على صعيد ميزان القوى بين معسكريهما، مكّنت بيغن من الوصول الى الحكم في العام ١٩٧٧، والاحتفاظ به في العام ١٩٨١، والمشاركة فيه على اساس المناصفة والتناوب على رئاسة الحكومة في العام ١٩٨٤. لكن البعد الاهم لحالة التعادل في ميزان القوى قائم على الصعيد السياسي، المتعلق بقضايا النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والتعامل الاسرائيلي مع المبادرات والجهود الاقليمية والدولية التي بذلت، أو قد تبذل مستقبلاً، لتسوية هذا النزاع وقضيته المركزية، قضية شعب فلسطين وحقوقه الوطنية، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير. فعلى هذا الصعيد، ان التعادل في ميزان القوى البرلماني هو قيد بالنسبة الى المعراخ، حتى لو تمكن من تشكيل حكومة ضيقة القاعدة برئاسته؛ اذ سوف يبقى غير قادر على تمرير برنامجه السياسي، او أية تسوية أخرى، مهما كان مضمونها، من خلال تحقيق أكبر قدر من الاجماع القومي الصهيوني حولها. فمعارضة الليكود والقوى الدينية والالترا ـ يمينية، التي تتماثل بهذا القدر أو ذاك، مع نهجه السياسي، كفيلة بلجم تحرك حكومة برئاسة المعراخ، الاّ اذا ارتأت تمرير سياستها بدعم القوى غير الصهيونية في الكنيست الاسرائيلي، أو باتخاذ تلك القوى موقف المعارضة السلبية، أي الاكتفاء بالامتناع عن التصويت. ومثل هذا الاحتمال غير وارد الى حد كبير، لاكثر من سبب. فالتأييد من جانب القوى السياسية غير الصهيونية (حداش والقائمة التقدمية) لمشروع حل، وفقاً لبرنامج المعراخ، لا يتضمن احداث تغيير جوهري في مواقف المعراخ وسياسته من القضية الفلسطينية، غير وارد بتاتاً من جانب هذه القوى، تماماً كما ان التغيير في مواقف المعراخ، في ظل المعطيات الحالية، غير وارد، أيضاً. علاوة على ذلك، هناك معارضة داخل صفوف المعراخ للاعتماد على تأييد هذه القوى غير الصهيونية، من أجل تمرير موقف سياسي يعارضه اليمين القومي، وكذلك هناك معارضة، الى حد ما، لتشكيل حكومة معراخية تستند الى التأييد السلبي من جانب هذه القوى.

من ناحية أخرى، لا، ولن، تشكل حالة التعادل في ميزان القوى قيداً على حركة الليكود، ولا على سياسته في الحكم، حتى لو اضطر، مستقبلاً، الى تشكيل حكومة تتمتع بأكثرية مطلقة ضئيلة. فالمعراخ ـ كما قال أحد قادته يوماً ما ـ لا يستطيع، من حيث المبدأ، اتخاذ موقف المعارضة والرفض لأي مشروع سلام، أو تسوية، يتمكن الليكود من التوصل الى اتفاق بشأنهما مع اطراف النزاع، حتى لو كانت، في جوهرها، متناقضة مع منطلقاته الايديولوجية ومفاهيمه السياسية والامنية. وملخّص توصيف هذا الزعيم المعراخي للوضع هو ما يلي: اذا كان المعراخ في الحكم، فـ «النعم» الوحيدة المتوقعة من جانب اليمين القومي، هي «النعم» في حالة الحرب، أو من اجل دفع الامور باتجاهها. أما اذا كان في المعارضة، فانه مضطر، دائماً، الى قول «نعم» لأية تسوية ينجزها الليكود، بحكم

تغليبه للمصلحة القومية العليا على المصالح الحزبية ـ الفئوية.

هذا التشخيص للموقف السياسي وهامش حركته لكل من المعراخ والليكود، تثبت صحته بالممارسة العملية. فالليكود أيد كل الحروب الاسرائيلية ـ العربية التي حصلت في عهد حكومات المعسكر العمالي. وكثيراً ما دفع باتجاه شن تلك الحروب؛ بينما لعب دوراً كابحاً وضاغطاً على الصعيد السياسي في عهد تلك الحكومات. في المقابل، نادراً ما اتخذ المعراخ العمالي مواقف سياسية معارضة من التسويات، أو الاتفاقيات، التي انجزها الليكود وهو في الحكم. فعلى الرغم من تحفظاته من مشروع الحكم الذاتي الذي طرحه بيغن على الكنيست، فقد اكتفى المعراخ، في حينه، بالامتناع عن التصويت (في أواخر العام ١٩٧٧). لكنه، عند التصويت على اتفاقيتي كامب ديفيد، أيّد الاتفاقيتين على الرغم من تحفظاتهما من مشروع الحكم الذاتي، ومن موضوع ازالة المستوطنات في مشارف رفح وسيناء؛ بينما اتخذ الليكود، قبل ذلك، مواقف معارضة في الكنيست ضد اتفاقيات فصل القوات في اعقاب حرب العام ١٩٧٣، وكذلك ضد الاتفاق المرحلي الثاني في سيناء، في العام ١٩٧٥. وتبرز هذه الوضعية، لناحية هامش المناورة السياسية في مواقف الطرفين، في الموقف من حرب لبنان، واهداف تلك الحرب. فالمعراخ ـ كما أكّد أكثر من واحد من قادته ـ أيّد تلك الحرب على اساس خطتها الصغرى، أي في شقها الفلسطيني. لكنه اتخذ، لاحقاً، موقفاً انتظارياً ازاء الأهداف السياسية لتلك الحرب، وفي مقدمها اقامة نظام حكم جديد في لبنان، وابرام معاهدة سلام معه. وهكذا، فعلى الرغم من معارضته اللاحقة للاهداف السياسية للحرب، كونها «غير واقعية»، الاّ انه لم يتخذ موقفاً معارضاً من المفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية، ولا من الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه.

وهذا التشخيص لمواقف الحزبين الكبيرين، وللدور الذي يمكن لكل منهما ان يلعبه على صعيد عملية التسوية في المنطقة، يقود الى استنتاج على غاية من الاهمية. فاذا كان الحزبان الكبيران قادرين على شنّ الحروب في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فانهما، على صعيد القدرة على تسوية ذلك النزاع، غير متكافئين. فعلى هذا الصعيد، يمتلك الليكود اليد الطولى. فهو الأقدر على التوصل الى تسويات، وهو الأقدر على كبح مساراتها.

اذن، فعدم التكافؤ هذا بين الحزبين الكبيرين المرشحين لقيادة سفينة الحكم في اسرائيل، بعد الانتخابات المقبلة، والناجم في الأساس ـ كما أوضحنا سابقاً ـ عن الخلل الذي حدث في ميزان القوى البرلماني بين الحزبين الكبيرين، بتحوّل هذا الميزان من وضع الهيمنة المطلقة للمعسكر العمالي في العقد الاول من عمر الاحتلال، الى وضع التعادل ـ مع ميل طفيف أحياناً لصالح معسكر اليمين ـ في العقد الثاني من عمر الاحتلال؛ هذا الوضع من عدم التكافؤ في القدرة على صنع القرار السياسي وتمريره بعد ترجمته الى اتفاقيات سياسية، أو الى مجرد مسارات ومشاريع سياسية، يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار، على الصعيدين، الاقليمي والدولي، من جانب أطراف النزاع المباشرين، والمعنيين به في سياق عملية تقويم نتائج الانتخابات الاسرائيلية باحتمالاتها المختلفة، وتأثير تلك النتائج في الخيارات السياسية الاسرائيلية في المرحلة المقبلة.

وفي مجال الاحتمالات، هناك أكثر من احتمال بالنسبة إلى نتائج الانتخابات المقبلة. وكل واحد منها ـ طبقاً لميزان القوى الذي يأتي به ـ يفتح ابواباً، أو نوافذ، امام هذا الخيار السياسي أو ذاك، ويغلق أخرى. لكن الورطة الحقيقية التي سوف تعمّق مأزق عملية السلام في الشرق الاوسط، على الصعد الاسرائيلية والعربية والفلسطينية والدولية، اذا اسفرت الانتخابات المقبلة عن عدم

ترجيح واضح لكفة احد المعسكرين، أي الابقاء على وضع التعادل، أو شبه التعادل، في ميزان القوى البرلماني، كما هو الحال الآن. وهذا يعني استمرار الشلل وعدم القدرة على اتخاذ القرارات أو التجاوب مع المبادرات الخارجية.

وفقاً لاستطلاعات الرأي التي اجرتها معاهد البحث والاستقصاء الاسرائيلية، هناك ترجيح طفيف لصالح المعراخ. لكن النتيجة الابرز لتلك الاستطلاعات هي زيادة قوة القوى الصغيرة التي تتماثل، وان بتفاوت، مع هذا النهج، أو ذاك، على حساب الحزبين الكبيرين. ولكن، اذا حكمنا على الامور، وفقاً للسوابق، فالعديد من هذه الاستطلاعات يكون غائباً وهادفاً وجزءاً من المعركة الانتخابية ذاتها، أي انه مجرد محاولة للتأثير في اتجاهات الناخبين. ولكن، من ناحية نظرية ومجردة، هناك أربعة احتمالات لنتائج الانتخابات المقبلة:

الاحتمال الاول: فوز حزب العمل والمعراخ بأكثرية واضحة تخرج الليكود من لعبة التنافس على تشكيل الحكومة. وهذا الأمر لن يتحقق الّا بشرطين: أولاً، تقدمه على الليكود بفارق عدد من المقاعد لا يقل عن عشرة، وفي ان ترتفع قوته البرلمانية الى ما فوق الخمسين مقعداً؛ ثانياً، ان تحصل الكتل البرلمانية الاخرى المرشحة للتماثل معه (الليبرالية واليسارية الصهيونية) على عدد من المقاعد يمنح المعراخ الاكثرية المطلقة، دون الحاجة الى اصوات الكتل البرلمانية غير الصهيونية (حداش والقائمة التقدمية والحزب العربي الديمقراطي).

الاحتمال الثاني: فوز الليكود بأكثرية واضحة. وفي حال حصول ذلك، حتى لو لم يصل الفارق الى عدد المقاعد الى عشرة ولكن شرط الّا يقل عن خمسة، فان الليكود أوفر حظاً في تشكيل حكومة تتمتع بأكثر من الاكثرية المطلقة. فالاحزاب الدينية، التي وفقاً لبرامجها السياسية، هي أقرب الى التحالف مع الليكود من المعراخ، شكّلت، على الدوام، قوة برلمانية شبه ثابتة، بحكم الثبات والاستقرار النسبي لجمهورها الانتخابي. وقد تراوحت قوتها البرلمانية، على الدوام، بين ١٧ ـ ١٨ مقعداً في أوج ازدهارها، و ١٢ مقعداً كحد ادنى. وهذه الكتلة البرلمانية توازي، بشكل أو بآخر، وأحياناً تتفوق من حيث حجمها على الكتلة البرلمانية التي تشكّلها الاحزاب الليبرالية واليسارية الصهيونية. لكن الليكود يتمتع بحليف آخر على الساحة الاسرائيلية، هو الحركات السياسية الالترا ـ يمينية، مثل حركات «هتحياه» و«كاخ» و«تسومت» بزعامة رئيس الاركان الاسبق رفائيل ايتان. وهذا الدعم الالترا ـ يميني يرجّح كفة الليكود لتشكيل حكومة ذات اكثرية مطلقة، أو أكثر بقليل، حتى في حال عدم تفوقه على المعراخ بفارق كبير.

الاحتمال الثالث: ان تسفر الانتخابات المقبلة عن شبه تعادل في ميزان القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين، أي أن يتفوق أي منهما على الآخر بفارق عدد محدود من المقاعد لا يتجاوز الثلاثة، أو الاربعة، مقاعد في اقصى حد. وهنا، أيضاً، حظ الليكود أوفر في تشكيل الحكومة المقبلة، الّا اذا تمكن المعراخ من اختراق تحالفه مع بعض الاحزاب الدينية واستمالة هذا البعض الى معسكره.

الاحتمال الرابع: ان تسفر الانتخابات عن تعادل مطلق، ليس بين الحزبين الكبيرين فحسب بل، أيضاً، بين القوى التي تميل الى كل منهما. ومعنى ذلك ان يستحيل على أي منهما تشكيل حكومة تتمتع بالاكثرية المطلقة (٦١ صوتاً). وهذه المعادلة تطرح امكانين وحيدين؛ فاما اتفاق الحزبين الكبيرين، مجدداً، على تشكيل حكومة تكتل وطني (في الواقع مثل هذا الخيار قائم على الاقل من جانب الليكود في الاحتمالين، الثاني والثالث أيضاً)، واما تشكيل حكومة لا تتمتع بالاكثرية المطلقة، وتعتمد، على الدعم السلبي للكتل غير الصهيونية. وهنا يبدو المعراخ أوفر حظاً من الليكود، مع ان اقدامه

على مثل ذلك مستبعد في الظروف الحالية.

الاسئلة التي تطرح نفسها بالحاح في ضوء هذه التقديرات لاحتمالات نتائج الانتخابات المقبلة، هي ما هي الخيارات السياسية الاسرائيلية التي يفتحها، أو يغلقها، كل واحد من هذه الاحتمالات الاربعة ؟ وما هي آفاق تطور كل خيار، سلباً أو ايجاباً، بالنسبة الى عملية السلام في الشرق الاوسط، وتحديداً بالنسبة الى جوهر المشكلة، أي الى القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة ؟ وما هي الخيارات السياسية الاسرائيلية أصلاً، المرشحة لأن تترجم الى فعل سياسي في ضوء كل واحد من الاحتمالات الاربعة، كل على حدة ؟

بالنسبة الى الاحتمال الأول لنتائج الانتخابات، فالخيار الاسرائيلي السياسي المرشح لأن يوضع موضع التنفيذ، هو خيار حزب العمل بطبيعة الحال. وكما هو معروف وسبقت الاشارة الى ذلك، فالاردن هو الحلقة المركزية في اخراج هذا الخيار الى حيّز التنفيذ. لكن المستجدات الاخيرة (قرارات الملك حسين) وجهت ضربة قاصمة الى هذا الخيار، على حد تعبير العديد من المراقبين، وكذلك الى الجهود الاميركية القائمة، أيضاً، على اساسه.

اذا أخذنا بتصريحات قادة حزب العمل، في اعقاب القرارات الملكية التي اعلن فيها الاردن فك الروابط القانونية والادارية بينه وبين الضفة الغربية، وبالتعديل الذي ادخل على برنامج الحزب السياسي بصدد موضوع التمثيل الفلسطيني (شطبت من البرنامج القديم عبارة «التفاوض مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم ممثلين فلسطينيين غير أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى استعداد للاعتراف بوجود اسرائيل وبنبذ الارهاب والاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨)، نرى مدى الارباك الذي حلّ بحزب العمل، وببرنامجه السياسي، على خلفية القرارات الاردنية الاخيرة. فتضمين البرنامج الجديد عبارة الاستعداد للتفاوض مع ممثلين فلسطينيين وممثلين اردنيين في سياق مفاوضات السلام لم يرفق بأي تغيير جوهري لمواقف حزب العمل من موضوع التمثيل الفلسطيني. فالحزب لا يزال يرفض تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المفاوضات، ولا يزال يرفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهي الشروط الاساسية لتقدم عملية السلام في المنطقة. وبمعنى آخر، ان حزب العمل، وعلى الرغم من الضربة التي تلقاها مشروعه السياسي القائم على الخيار الاردني كاستراتيجية تحقق له تصفية القضية الفلسطينية وبقية الاهداف الاستراتيجية الاخرى التي سبقت الاشارة اليها، لا يزال غير ناضج، وغير مهيأ لاستخلاص الدرس الاساسي الذي أفرزته الانتفاضة وكان في صلب قرار الملك، وهو ان العمل والتقدم نحو تسوية النزاع والازمة في الشرق الاوسط غير ممكنين الّا من خلال تبنّي الخيار الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية.

في ضوء ذلك، يمكن القول ان فوز حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية، وفقاً لحيثيات الاحتمال الاول، لن يمضي بعملية السلام قدماً، بل ستبقى في النفق المسدود الذي هي فيه. ولكن هناك بين المراقبين السياسيين من يطرح احتمال عودة الاردن الى الصورة، في حال تحقق الاحتمال الاول لنتائج الانتخابات. وهذه الرؤية مبنية، في الاساس، على تقدير مفاده ـ عبّر عنه بعض قادة حزب العمل صراحة ـ ان خطوة الملك الاخيرة ليست خطوة استراتيجية لا رجعة عنها، بل هي خطوة تكتيكية في انتظار ظروف افضل، تعيد الاردن الى دوره، كحلقة مركزية في الجهود الاقليمية والدولية لايجاد تسوية ما للنزاع. وبغض النظر عن مدى كون الخطوة الاردنية تكتيكية أم استراتيجية، فهناك حقيقة

وبعد واحد لها، هي انها دفعت الكرة الى الملعب الفلسطيني. وبقدر ما تتمكّن منظمة التحرير الفلسطينية من سد هذا الفراغ (عملياً كانت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة شرعت في اقامة البنى التحتية لملء هذا الفراغ في سياق عملية المواجهة والصراع على السلطة في المناطق المحتلة) بقدر ما تتحول خطوة الملك الى واقع سياسي جديد، بغض النظر عن النوايا التي كانت خلفها.

وهكذا، فاذا اعتبرنا ان الخيار الاردني لحزب العمل قد سقط، أو أن عملية احيائه ليست بالأمر الهيّن والقابل للتحقيق، علاوة على الاشكاليات التي كان يتضمنها هذا الخيار أصلاً، فما الذي سوف تكون عليه آفاق التحرك السياسي الاسرائيلي في ظل حكومة بقيادة حزب العمل، وفقاً لشروط الاحتمال الاول لنتائج الانتخابات ؟ المرجح، هنا، واحد من أمرين: فاما مواصلة حزب العمل والحكومة الاسرائيلية التي يشكلها لأسلوب المناورة السياسية، على أمل اعادة الحياة الى الخيار الاردني وبالتالي، فالنتيجة العملية لمثل هذا النهج سوف تكون تكريس الوضع الراهن، بكل ما يحمله من مخاطر تفاقم الازمة واحتمالات انفجارها؛ وامّا ان يحاول حزب العمل تطبيق مشروع الحكم الذاتي، ولو من جانب واحد، بهدف امتصاص الاحتقان السياسي في المناطق المحتلة وعلى صعيد المنطقة. ولكن، وفي كل الأحوال، ليس هناك، حتى الآن، أي مؤشر في اتجاه اقدام حزب العمل على خطوة دراماتيكية، من خلال تبني الخيار الفلسطيني. فمثل هذه الخطوة لا يزال في حكم المستبعد، في ضوء الواقع السياسي الاسرائيلي الحالي واحتمالات تطوره في المدى المنظور.

ولكن كيف ستكون صورة الوضع اذا اسفرت الانتخابات الاسرائيلية عن فوز الليكود في تلك الانتخابات، وفقاً للاحتمال الثاني ؟ في مثل هذا الحال، فالخيار السياسي الذي طرحه الليكود هو خيار كامب ديفيد، أي مواصلة عملية السلام وفقاً للشروط المحددة في الشق الفلسطيني من اتفاقيتي كامب ديفيد. لكن الليكود، وان كان لا يزال يتمسك بالاتفاقيتين، على أساس انهما خياره السياسي الاول، فانه، في الوقت عينه، لم يتراجع، بعد، عن فهمه لمضمون مشروع الحكم الذاتي، كتسوية مرحلية على طريق المطالبة بالسيادة الاقليمية على الضفة والقطاع. وهكذا، فالمرجح ان يبادر الليكود، اذا وصل الى الحكم، الى محاولة اجراء انتخابات في الضفة والقطاع لمؤسسات الحكم الذاتي، وربما للمجالس البلدية والقروية، كخطوة اولى في هذا المسار، كما اعلن رئيس الطاقم الانتخابي لليكود في معركة الانتخابات، الوزير موشي آرنس. وهنا، نرى ان الليكود، أيضاً، غير مرشح، لتبني الخيار الفلسطيني الذي دفعته الى الواجهة قرارات الملك حسين. فعلى الرغم من ترحيبه بتلك القرارات، الاّ انه (أي الليكود) لم ير فيها الاّ تأكيداً لجوهر موقفه السياسي، وهو ان عملية السلام مع الاردن لا يجب ان ترتبط بأية مطالب اقليمية من جانبه. فالاردن ـ وفقاً لمفهوم الليكود ـ كان بمثابة قوة احتلال على جزء من «أرض ـ اسرائيل»، وبالتالي، فوجوده هناك ليس له أي صفة قانونية، أو شرعية.

لكن هناك من المراقبين من يطرح احتمال اقدام الليكود على ضمّ المناطق، رسمياً، الى اسرائيل، بفعل الضغوطات التي قد تمارس عليه، سواء أكان ذلك من داخل صفوفه أو من جانب الاحزاب التي قد يتحالف معها والمحسوبة على المعسكرين، الديني واليميني المتطرف. لكن مثل هذا الاحتمال لا يبدو امراً متوقعاً في القريب العاجل، مع انه يبقى وارداً كاحتمال، اذا توفرت الظروف الملائمة لمثل تلك الخطوة.

اذن، ففي حالتي الاحتمالين، الاول والثاني، لنتائج الانتخابات، نرى ان الحد الاقصى للتحرك السياسي الاسرائيلي في اتجاه الفلسطينيين لا يذهب الى ما هو أبعد من خيار الحكم الذاتي،

بغض النظر عن الحزب المرشح لقيادة سفينة الحكم في اسرائيل. وهذا يعني، في المقام الاول، ان حالة الشلل والجمود السياسي التي سادت في المنطقة، منذ ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، مرشّحة للاستمرار والتواصل. ويصبح هذا الاحتمال هو الارجح، في ضوء الاحتمال الثالث والرابع لنتائج الانتخابات؛ اذ ان النتيجة المنطقية لهذين الاحتمالين، هي ترسيخ الوضع الراهن وتحييد المعراخ والليكود، كل للآخر، على صعيد ما قد يبذل من جهود لاحياء عملية السلام.

هذه الصورة القاتمة لمستقبل مسار السلام في المنطقة، ولمستقبل الجهود الاقليمية والدولية لتفادي الانفجار، تحتم، في نهاية المطاف، اعادة نظر في العمل العربي ـ الفلسطيني المشترك. وأول ما تقتضيه اعادة النظر هذه هو مزاوجة استراتيجية السلام العربية، التي وصلت ذروتها في قمة فاس وفي تأكيدها في قمة الجزائر الاخيرة، باستراتيجية عسكرية لفرض التراجع على اسرائيل، ولحمل الدول الكبرى، وغيرها، على ممارسة ضغوط أكثر فعالية عليها، لتفادي الانفجارات، هنا وهناك، في المنطقة ككل، وبالتحديد على صعيد النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

حلقة نقاش «المائدة المستديرة»

الانتفاضة وحكومة المنفى

في ٣١ تمـوز (يوليـو) ١٩٨٨، القى الملك الاردني حسـين خطاباً أعلن فيه عن فك العلاقة القانونية، والادارية، بالضفة الغربية*. قبل ثلاثة أيام من ذلك، كانت الحكومة الاردنية أعلنت عن قرارها بالغاء الخطة الاردنية للتنمية في الارض المحتلة وبـ «حل سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات العاملة في اطار خطة التنمية المشار اليها»**.

بدا واضحاً ان القضية الفلسطينية قد دخلت، منذئذٍ، مرحلة جديدة في تاريخها. فقد جاء القرار الاردني ـ بحسب المراقبين ـ في سياق جملة من التحوّلات الهامّة التي احدثتها الانتفاضة الشعبية الباسلة في مجرى الصراع العربي ـ الصهيوني؛ وربما كان بروز المحتوى الاخلاقي والانساني لانتفاضة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، ووضوح تأكيد هذا الشعب المكافح لاهدافه الوطنية في الاستقلال واقامة دولته المستقلة على أرضه فلسطين، واصراره على مواصلة الكفاح حتى تحقيق المطالب التي حدّدتها الانتفاضة في ظروف المرحلة الراهنة، هي من أبرز ما انتجته الانتفاضة من تفاعلات على المستوى العالمي. فطوال الفترة الماضية، رسّخت الآلة الاعلامية الصهيونية في وعي العالم صورة الصراع كما لو كانت بين الحضارة والديمقراطية والسلام، من جهـة، والتخلف والفوضى والارهاب، من جهة أخرى. غير ان الانتفاضة قلبت الصورة رأساً على عقب. فازاء المشـاهـد التي تناقلتها وسائل الاعلام المرئية والمطبوعة لجنود الاحتلال وهم يمارسون أخس أنواع التنكيل والتعذيب بحق الفلسطينيين، اكتشف العالم الوجه الحقيقي للصراع، بكل الصدق القاسي للحقيقة العارية، من حيث هو صراع بين استعمار استيطاني عنصري، وحركة تحرر وطني، بكل المضمون الديمقراطي والانساني الذي تحتوي عليه حركات التحرر الوطني.

وبالاضافة الى ما أوقعته الانتفاضة في صفوف العدو الصهيوني من ارباكات وخسائر، وفرضت عليه اعادة النظر في اساليبه التي الفها في السيطرة؛ فقد جاءت اندلاعتها في ظل ظروف عربية عصيبة انعكست نتائجها الخـطيرة على فعـالية العمل الفلسطيني ووحدة صفوفه وقواه، وخاصة خلال السنوات الخمس التي اعقبت الاجتياح الاسرائيلي للبنان (صيف العام ١٩٨٢).

لقد اعادت الانتفاضة الى الواجهة أوليات الصراع؛ ودفعت بالقضية الفلسطينية الى موقعها الطبيعي، من حيث هي قضية العرب المركزية، وسارعت في تعزيز العمل الفلسطيني وفي رصّ صفوفه وتركيز جهوده وقواه. أكثر من ذلك، يبشر طول النفس الذي تتحلى الانتفاضة به، والاداء الحسن الذي تفصح عنه القوى الشعبية المنخرطة فيها، بعصر عربي جديد، بما يتضمنه ذلك من نتائج سياسية بالغة على خارطة المنطقة بشكل عام.

ومن بين الانجـازات البـارزة للانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ من فلسطين، ان هذه الانتفـاضـة فتحت المجـال الفكـري والسياسي للتساؤل حول ممكنات تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً، في

---

* نص الخطاب في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٥، آب (أغسطس) ١٩٨٨، ص ١٣٩ ـ ١٤٢؛ نقلاً عن **الدستور**، عمّان، ١٩٨٨/٨/١.

** نص البيان في **المصدر نفسه**، ص ١٣٨ ـ ١٣٩؛ نقلاً عن **الرأي**، عمّان، ١٩٨٨/٧/٢٩.

الاجل القريب أو المتوسط، وحول ممكنات تحرير فلسطين، في الاجل البعيد.

حول هذين الاحتمالين، وتقويمهما، والتعرف الى طبيعتهما وشروطهما وامكانية تحقيقهما، انصبّت جهود حلقة النقاش «المائدة المستديرة» التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية، في باريس، في التاسع من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨. ذلك ان دراسة الاحتمالين المشار اليهما تقتضي الاجابة عن مجموعة من الاسئلة التي تتعلق، أولاً، بأفق الانتفاضة، أو بامكانية تحوّلها الى انتصار فلسطيني تاريخي في مسار القضية الفلسطينية؛ وثانياً حول امكانية تحويل الانتفاضة الى منعطف تاريخي عربي بالنسبة الى مسار القضية العربية.

ما هي تأثيرات القرار الاردني بفك الارتباط، الاداري والقانوني، بالضفة الغربية ؟ كيف يمكن تحديد طبيعة المرحلة الحاضرة لظروف العمل الفلسطيني؟ ما هي ممكنات انشاء حكومة فلسطينية ؟ ولدى اعلان حكومة كهذه، ما الذي سيكون عليه موقعها في مجرى الكفاح الطويل من أجل تحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية في سبيل تأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين ؟

للتدارس حول هذه الاسئلة وغيرها، التقى خمسة وأربعون مثقفاً عربياً في اطار حلقة النقاش آنفة الذكر، وذلك بدعوة من الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين ـ فرع فرنسا ولجنة نصرة كفاح الشعب الفلسطيني.

تضمّنت «اعمال جلستي حلقة النقاش محورين رئيسين: أولهما يتعلق بانعكاسات القرار الاردني بفك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية؛ في حين يتعلق الآخر بالصيغ المحتملة لانشاء حكومة فلسطينية والمهام المطروحة وآفاق المستقبل، وكذلك الابعاد القانونية لمثل هذه الخطوة.

خصّصت الجلسة الاولى، التي ادارها ميشيل كيلو، لمحور انعكاسات القرار الاردني بفك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية؛ وبدأت اعمالها بتلاوة نبيل عبدالفتاح لورقته التي كان الهدف منها فتح باب النقاش واثارة الاسئلة. حاول عبدالفتاح أن يناقش القضية المثارة انطلاقاً من فكرة مركزية الحّ عليها، قوامها ان القرار الاردني المذكور يعتبر واحداً من أهم القرارات السياسية في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢؛ ذلك لأن هذا القرار يؤثر في مجرى الصراع مع اسرائيل من زوايا عدة: ١ ـ تأثيره في الوضع القانوني، والدولي، للضفة الغربية المحتلة؛ ٢ ـ تأثيره في وضع الاردن في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ٣ ـ تأثيره في المشروعات الفلسطينية الاقليمية في اطار الصراع؛ ٤ ـ تأثيره في وضعية اطراف الصراع بوصفه الصراع المركزي في النظام الاقليمي، وعلاقاتها بالنظام العالمي؛ ٥ ـ تأثير القرار في السلوك الاقليمي للحركة الوطنية الفلسطينية وانعكاسات ذلك على سلوك القوى المنخرطة فيها.

قسّم عبدالفتاح ورقته الى اقسام ثلاثة، هي: ١ ـ الانتفاضة وتطورات الوضع الاقليمي والعالمي؛ ٢ ـ القرار الاردني في اطار النظام السياسي الاردني؛ ٣ ـ أهداف القرار الاردني، ودوافعه، ووسائله، وانعكاساته على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية.

في القسم الاول، أبرز عبدالفتاح ان هناك ميلاً واضحاً في النظام الدولي، القائم على استقطاب بين القوتين الاعظم، الى تصفية بؤر التوتر، وهو الامر الذي يسمح بالاستنتاج ان صورة جديدة في العلاقات الدولية الاخرى أخذت طريقها الى التشكل في الآونة الاخيرة. في هذا الاطار، جاءت الانتفاضة بمثابة تنبيه قوي الى خطورة الوضع الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، بالاضافة الى انها أتاحت للشعب الفلسطيني ان يمسك، لأول مرة، مصير قضيته بيده، بعيداً من تلاعبات النظم المحلية ورغماً عن سياساتها، وذلك الى جانب وضوح تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية، من جهة، والى ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. وبذلك يمكن رصد دوافع القرار الاردني المذكور. وقد ناقش عبدالفتاح، في هذه النقطة، استراتيجيات النظم المحلية لمقارنتها باستراتيجية النظام الاردني، وكذلك مفهوم الجماعة الوطنية الاردنية. فالنظام الاردني يمتاز، مثله في ذلك مثل بعض النظم العربية، بحساسية وضعه الجيو ـ سياسي ومحدودية دوره، من جهة، وبحساسية أمنه الداخلي، من جهة أخرى؛ هذا الى جانب محدودية موارده المادية بشكل عام.

لقد حكمت هذه العوامل التوجهات السياسية العامة للنظام الاردني، التي وصفها عبدالفتاح بسياسة التوازن الهش بين القوى الاقليمية العربية الكبرى، من جهة، والاستفادة من التناقضات والصراعات الحادة بين هذه القوى، من جهة اخرى. أما الجماعة الوطنية الاردنية، فقد كانت، دائماً، موضع جدل واسع بين النظام نفسه والقوى السياسية العربية، وخاصة الفلسطينية؛ فبالاضافة الى وجود اغلبية مهاجرة من أبناء هذه الجماعة، فان ثمة ازدواجاً واضحاً في الانتماء يؤثر سياسياً بشكل كبير؛ فجنسية الفلسطينيين الاردنية تلعب، مثلاً، دوراً بالغ الاهمية في هشاشة وحدة الجماعة الاردنية، من حيث هم يشكلون أغلبية افراد هذه الجماعة الاخيرة. ولمّا كان الامر كذلك، فان بروز الشخصية الوطنية الفلسطينية واستمرار الصراع حول تمثيل م.ت.ف. وشرعيته، سينقل الصراع الى داخل الاردن نفسه، الامر الذي يهدد، بلا شك، سلطة الصفوة الحاكمة في الاردن، ويشرح، في المقابل، خلفيته ودوافعه العامة. وبذلك تفتح القرارات الاردنية الابواب لاعادة ترتيب البيت الاردني الداخلي لصالح النظام وصفوته الحاكمة.

وبالاضافة الى النتائج العملية للقرار الاردني على ابناء الضفة الغربية، فان طريقة اصداره تسهم، الى حد كبير، في فهم دوافعه واسبابه. ومن المعروف ان هناك نزاعاً فلسطينياً ـ أردنياً بصدد شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني منذ مؤتمر أريحا وضم الاردن للضفة الغربية بعد نكبة العام ١٩٤٨. وقد ظلت سياسة المملكة الاردنية الهاشمية هي سياسة مناورة واضحة للالتفاف حول هذا الموضوع. غير ان الانتفاضة قلبت موازين القوى لصالح م.ت.ف. بهذا الخصوص. فقد بات واضحاً ان المعطيات السياسية العامة التي ولدتها الانتفاضة قد دفعت م.ت.ف. الى واجهة الاحداث، وفرضت على النظام الاردني، بالتالي، ان يعدل من سياساته العامة في موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن الجلي ـ بحسب عبدالفتاح ـ ان الخلاف الاردني ـ الفلسطيني بخصوص خطة شولتس يجد له مكاناً واضحاً في خلفية قرار النظام الاردني آنف الذكر.

ولقد أدت الانتفاضة، من حيث ابرازها للشخصية الوطنية الفلسطينية ولانخراط اجيال جديدة في الصراع المصيري ضد الغزو الصهيوني، الى تحجيم الدور الاردني في المناطق المحتلة. وقد انعكست هذه المتغيرات على خطة حزب العمل الاسرائيلي المعروفة باسم «الخيار الاردني». ذهب عبدالفتاح الى تحليل شكل الحركة الاقليمية للاردن في المرحلة المقبلة. فبحسب هذا التحليل، ان النظام الاردني لم يتخل عن مشروعاته التاريخية في ما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني، بقدر ما لجأ الى تغيير اساليبه بصددها. ومما تطرق اليه عبدالفتاح كذلك، هو أن المرحلة المقبلة ستشهد تغيرات هامة في النظام الاقليمي في المنطقة العربية. وسينجم عنها تفكيك في وحداتها الاقليمية، أو اعادة تركيب هذه الوحدات. ودلّل عبدالفتاح على ذلك انطلاقاً من ظاهرتين؛ أولاهما تتعلق بالوضع الدولي المعاصر والاتجاهات السائدة فيه بصدد تخفيف حدة التوتر وتصفية بؤره؛ وثانيتهما النزوع الواضح في المنطقة العربية الى تشكيل محاور جديدة، كما هو الامر في الخليج، وكما يجرى حالياً في المغرب، وفيما يتشكل من تكتلات في المشرق العربي. وقد ختم عبدالفتاح عرضه بالحاحه على ان السؤال الذي ينبغي الاجابة عنه هو «ما العمل ؟».

أغنت المداخلات والتعليقات محور الجلسة الصباحية. فقد تساءل عبدالسلام مبارك عن اغفال ذكر اتفاقيتي كامب ديفيد في عرض عبدالفتاح الطويل. وأشار الى ان الادارة الاميركية الحالية تسعى، الآن، الى تنشيط مبادرة ريغان. اما د. عبدالعليم محمد، فقد تطرق الى ان للقرار الاردني، مع ذلك، نتائج ايجابية، لعل أهمها ـ كما قال ـ هو نزعه من يد اسرائيل، بيمينها ويسارها، ورقة «الخيار الاردني»، ودفعه م.ت.ف. الى تحمّل مسؤولياتها التاريخية. وأضاف أن امكان نشوء حكومة فلسطينية لا يعني نهاية الصراع، بل دخوله في مرحلة جديدة هامة؛ فهذه الاخيرة ستكون نتيجة للتوازنات في لحظة تاريخية معينة في تاريخ الصراع وليست مشهده الاخير. أما ضياء رشوان، فعارض رأي عبدالفتاح بصدد تفكيك الوحدات الاقليمية. فباعتقاده، ستكون المرحلة المقبلة مرحلة اعادة تشكيل لهذه الوحدات بما يرتبط بالصراع مع الصهيونية؛ ودلل على رأيه بما يجرى الآن، على مستوى المغرب العربي. أما بخصوص القرار الاردني، فان تجذر الصراع قد تجاوز المعطيات السابقة على الانتفاضة، ولم تعد المسائل المطروحة تدور حول كامب ديفيد، بل حول استيعاب اسرائيل، أي فيما اذا

كانت اسرائيل ستدمج في النظام الاقليمي. ويعتقد رشوان بأن اسرائيل لن تقبل بدولة فلسطينية دون ان تنتزع اقراراً فلسطينياً بانهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي ككل.

أما نبيل حبيقة ونصري الصايغ فقد لمسا، كل على طريقته، الامر من زاوية مغايرة. ففي حين ذكر الاول ان الحوار الذي يجرى في الجلسة يثير في نفسه المخاوف العميقة، وذلك من حيث التبسيطية التي تسود فيه. كما قال، ان ثمة اسئلة ثلاثة تتطلب الاجابة المعمقة. أولاً، هل هناك توافق مصلحي، على المدى البعيد، بين الاردن واسرائيل، والا يعني الغاء فلسطين الغاء الاردن كذلك ؟ ثانياً، هل من مصلحة اسرائيل القبول بكونفدرالية اردنية ـ فلسطينية فعلية أم بدولة فلسطينية ؟ ثالثاً، هل هناك امكانية لاستعادة الجماهير لمكانتها في المرحلة المقبلة ؟ أما نصري الصايغ، فرأى ان القرار الاردني، في معناه العميق، هو التخلي عن الشأن الفلسطيني؛ فما هو مطلوب هو دحر اسرائيل وتأمين انسحابها. وتساءل الصايغ، معبراً عن تشاؤمه، ألا يعني ما يجرى ضرب البعد العربي لـ م.ت.ف. وذلك بدفع الكفاح الفلسطيني الى كيانيته ؟

بدوره، اعترض الياس صنبر على المنهج الذي استخدمه عبدالفتاح. فالقرار الاردني لا يسيطر على جميع التناقضات السائدة في الساحة، والقضية ليست «ملعوبة سلفاً»؛ فهناك العوامل الاضافية الاخرى، الدولية والاقليمية المحلية، والفلسطينية. ان الاردن يتصرف، الآن، بشكل دفاعي؛ والخطوة الاردنية، موضع النقاش، هي تكتيك دفاعي أملته ظروف المرحلة الحاضرة، وخاصة ظروف الانتفاضة. والنقاش الذي يدور، الآن، يتعلق، في جوهره، باسرائيل ذاتها، أي بوجودها من حيث هي كذلك، وربما كان مصدر التريث في استصدار القرارات وعقد المجلس الوطني الفلسطيني هو هذا الوعي بدقة المرحلة الحاضرة. ثمة ما تجدر الاشارة اليه كذلك ـ كما أضاف صنبر ـ فالوضع العربي الحالي هو وضع مطمئن من وجهة النظر الاميركية، بمعنى انه وضع «مضبوط» ولا يشكل خطراً حقيقياً على المصالح الاستراتيجية الاميركية، بحيث تضطر الولايات المتحدة الى تغيير استراتيجيتها. هذا يشرح لماذا لم يحدد الاميركيون، حتى الآن، ما الذي يريدونه فعلاً ؟ ومع ذلك، فان الصورة هي ـ حسب صنبر ـ ليست دقيقة تماماً؛ فالوضع العربي الحالي عرضة للتغيرات الكبيرة المقبلة؛ وربما كانت الانفجارات المحتملة هي الانفجارات المتعلقة بالحريات اليومية، أو بالحريات العامة. أما بالنسبة الى الطرف الفلسطيني في هذا الصراع، فان لديه ـ كما يعتقد صنبر ـ سلاح الانتفاضة التي لم تقل كلمتها الاخيرة بعد. وقد تكون الفترة التاريخية الافضل للمقارنة مع الفترة الحالية هي فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين، وذلك لما تحتويه من عناصر تشابه. أول هذه العناصر هو ان تنظيم مقاومة الشعب امتاز بنقطتين: اولاهما ان مقاومة الشعب قائمة على أرض الصراع ذاته؛ وثانيهما هي ان ثمة وعياً سائداً، لدى القيادة ولدى الشعب على السواء، بعدم امكانية طرد الاستعمار من قبل الفلسطينيين وحدهم، بل ضمن ميزان قوى عربي شامل، أي ضمن اطار وحدة نضالية عربية. ويسمح الوضع السائد، الآن، بالقول ان ميزان القوى ما زال، على الارض، مختلاً لصالح العدو. وهدف الانتفاضة ـ باعتقاد صنبر ـ ليس الهزيمة العسكرية للعدو، فهذا تدركه الحركة الفلسطينية الآن كما أدركته في الماضي؛ ووصلت الاوضاع، الآن، الى حالة يمكن وصفها بحالة لا انتصار ولا هزيمة. ولذلك، فان المطروح على م.ت.ف. هو التحول، أي بناء سلطة جديدة، ومن نوع جديد. غير ان السؤال الكبير الذي تجدر الاجابة عنه يتعلق بالاداة التي ستحدث هذا التحول. فهل تستطيع هذه الاداة ان تتجدد بما يتناسب مع التحولات والتجديدات التي يتطلبها الوضع؟ تبقى نقطة أخرى تتعلق بالوضع الاسرائيلي الداخلي ـ سأل صنبر: هل هي صدفة انه لا توجد، حتى الآن، حركة سلام في اسرائيل ؟ كل التوقعات تشير الى ازدياد التطرف واحتمالات فوز اليمين الاسرائيلي، التقليدي والمتطرف. والسؤال هو لماذا ؟ أجاب صنبر: لأن الوضع الآن صار محرجاً للوعي السياسي الاسرائيلي؛ فأية معارضة عقلانية ستجد نفسها في مواجهة الفكرة الصهيونية من اساسها؛ وربما يشرح هذا صعوبة المعارضة في اسرائيل. ومن ناحية أخرى، من يضمن الاّ تقدم اسرائيل على خوض حرب جديدة تغير الخيارات المطروحة من أساسها ؟ وما الذي يستطيع الطرف الفلسطيني ان يفعله؟ وما الذي سيفعله فعلاً ؟ هذه هي الاسئلة المركزية.

في بداية مداخلته، قال كميل منصور انه لمس ارتباكاً في تحديد مستويات القرار الاردني وأبعاده، وذلك لأن تحليل خلفية القرار المذكور يقتضي تحليل اسبابه وأهدافه ونتائجه. ما هو هدف القرار الاردني ؟ أجاب منصور: هو الحفاظ على الاردن نفسه كنظام، من ناحية، وتحريك مبادرات السلام، من ناحية أخرى. والقرار الاردني هو، بهذا المعنى، قرار استراتيجي من حيث ان الملك حسين أمسك بذلك اوراق ضغط ما كان من الممكن له ان يستخدمها قبل القرار، وذلك في مواجهة اسرائيل وم.ت.ف. على حد سواء. ونحن لا نعرف، الآن، ان كان القرار الاردني سيعطي النتائج التي يرجوها النظام؛ وربما لا تؤدي دينامية القرار الى الحفاظ على وجود النظام نفسه؛ هذا بالاضافة الى نتائجه على مستوى الوضع الفلسطيني. ولكي نفهم خلفية القرار الاردني لا بد ـ كما أضاف منصور ـ من فهم وظيفته التاريخية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ذلك ان للنظام الاردني وظيفة هي، منذ الثلاثينات، وظيفة ضبط الحركة الوطنية الفلسطينية وتحجيمها. من هنا دلالة خصوصية الوضع الاردني، وهو، بهذا المعنى، لا يمثل النظام العربي في صدامه مع اسرائيل. اما بصدد الاسئلة المطروحة، فهي الاسئلة المتعلقة، في الجوهر، بالمراحل المقبلة، والتي تتعدى كثيراً ظروف المرحلة الراهنة، على دقتها البالغة.

أما صخر فرزات، فقد أكد ان الامور تتطلب، الآن، اعادة النظر بطريقة فهمنا للانتفاضة؛ ذلك ان اهم معنى فيها هو كونها ضد الهيمنة العربية التي يمثلها الاردن وليس ضد اسرائيل فحسب. لقد رفض العالم العربي، باستمرار، الاعتراف بالشخصية الوطنية الفلسطينية، وان قرار الاردن هو تعبير عن هزيمته في احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية. وذهب د. محمد مخلوف، الى القول انها المرة الاولى التي يصبح فيها قرار الدولة الفلسطينية في يد فلسطينية؛ هذا بالاضافة الى ان المراحل النضالية المقبلة ستكون، عربياً، مرتبطة بالتحرر العربي، وفلسطينياً بمطالب فلسطينيي العام ١٩٤٨، في المنفى وفي الداخل. وكان هذا نفس رأي د. سلطان ابي زيد الذي اضاف الى ذلك ان الانتفاضة أعادت الامل الى الجماهير العربية. هذا يشرح كذلك ـ كما أضاف د. ابي زيد ـ خوف بعض الانظمة العربية من تأثير الانتفاضة، كفعل شعبي، على أوضاعه الداخلية. وسأل أبو زيد، الا تشرح سياسات النظام السوري تجاه م.ت.ف. ذلك؟ وألا يشرح استقبال مئات الالوف من جماهير الشعب في سوريا جثمان الشهيد «أبو جهاد» ذلك أيضاً ؟

وتطرّق رياض الدادا الى التغيرات الاقليمية التي نشأت بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣: وهي تغيرات، وان كانت لم تستقر بعد، غير انها تسمح بالقول ان المنطقة العربية مقبلة على مرحلة يعاد فيها تشكيل النظام الاقليمي السائد؛ هذا دون ان نغفل الضوابط الدولية التي تحد كثيراً من دينامية هذه التغيرات. غير ان المطلوب، الآن، يظل يتعلق بعمل عربي شامل، أو بالاحرى بنهضة عربية جديدة، يكون فيها الكيان الفلسطيني المنشود بداية استنهاض شعبي جديد.

من جهته، قدم جوزيف سماحه ملاحظة تتعلق بالفكرة التي ترددت كثيراً في النقاش والمتعلقة بالتغيرات المحتملة في النظام الاقليمي. واستندت ملاحظته الى تصور استراتيجي قوامه ان الهيمنة الاميركية على النظم السائدة في المنطقة الممتدة من اوروبا الغربية حتى باكستان مروراً بالعالم العربي تدفع الى القول ان الوضع الاميركي لا تتهدده، حالياً، أخطار حقيقية تجبره على «معاقبة» اسرائيل وفرض «التنازلات» عليها. ومن هذا التصور الاستراتيجي العام، فان الانتفاضة هي ـ كما يرى سماحه ـ انتصار وطني جزئي على قاعدة هزيمة عامة؛ وكذلك، فان القرار الاردني هو ، بدوره، تراجع تكتيكي سمته الغالبة الترقب والانتظار، أي ترقب النظام الاردني وتوقعه استعادة قدرته، في المجال الاقليمي، على الفعل والتأثير من جديد.

في الاتجاه عينه جاءت مداخلة محمد محمدي، الذي ثنّى، في البداية، على ما قاله سماحه، ثم أكد ان بعض الانظمة العربية القائمة هو ضد التحرر الفلسطيني. ولئن كانت الجماهير هي التي تلعب الدور الاساسي في الصراع، كما قال، وهذا حتى على المستوى الدولي، فانه وجد من الضروري ان يسأل حول هل العالم العربي، والنظام الدولي السائد، يقبل بدولة فلسطينية فعلاً ؟

أما كاتب هذه السطور، فقد عقب على ما سبق ذكره حول ان الحكومة الفلسطينية ستكون، في حالة

انشائها، اول تجربة فلسطينية في العصر الحديث. وفي رأيه، ان تجربة حكومة عموم فلسطين التي تلت النكبة مباشرة، هي، تاريخياً، المحاولة الفلسطينية الاولى في هذا المضمار؛ ولئن كان التاريخ هو الماضي منظوراً اليه من خلال حاجات الحاضر ومشاكله وبهدف التغلب على هذه المشكلات وتجاوزها، فان قراءة لهذه التجربة ستكون، بهذا المعنى، درساً بليغاً للكفاح الفلسطيني في ظل الظروف الدقيقة التي يواجهها الآن.

في تعليقه ورده على التعليقات، أكد نبيل عبدالفتاح على فكرتين أثنتين: أولاهما، ان ثمة سباقاً عالمياً أخذت ملامحه تتوضح في الآونة الاخيرة، قوامه انتفاض المجتمع المدني، وهو انتفاض ملاحظ من بورما حتى تشيلي، الامر الذي يسمح بتسميته بصحوة المجتمع المدني. وهذا يدفعنا ـ كما قال ـ الى السؤال حول هل ستصلنا عدوى هذه الانتفاضة ؟ وكيف ؟ وفي رأيه، ان الانتفاضة في فلسطين المحتلة هي تعبير عن صحوة المجمتع المدني الفلسطيني، وهي صحوة تتبلور الشخصية الوطنية حولها، بالاضافة الى انها مفتاح لتبدل نوعي جديد في مجرى الصراع، ومستقبله.

حكومة المنفى

بدأت جلسة بعد الظهر التي أدارها ضياء رشوان بعرض قدّمه د. عبدالعليم محمد لمداخلته التي كان أعدها بعنوان «افكار اولية حول تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى». ففكرة حكومة فلسطينية في المنفى ليست جديدة على العقل السياسي الفلسطيني، أو الرسمي العربي، حيث انها طرحت في العامين ١٩٧٢ و ١٩٧٧ من قبل أنور السادات، وفي العام ١٩٨٧ من قبل الملك الحسن الثاني، ومؤخراً من قبل العقيد القذافي. ومن الواضح، الآن، ان الفكرة طرحت نفسها من جديد على العقل الفلسطيني مع تفجير الانتفاضة، ثم بعد اعلان الملك الاردني حسين فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية. مما أورده د. محمد يمكن الاشارة، بشكل خاص، الى تأكيده ان تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى لا يعني، بداهة، المساس بكيان وهيكل منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يتعارض كذلك مع وجودها. فمثل هذه الحكومة ستمثل أداة سياسية، ودبلوماسية، واعلامية، لمنظمة التحرير الفلسطينية وقضية الشعب الفلسطيني على الصعيد العربي، والدولي؛ وقد أكدت الخبرة الجزائرية ذلك. فتشكيل حكومة جزائرية في المنفى لم يمس كيان جبهة التحرير الوطنية الجزائرية التي ظلت، من حيث هي كيان سياسي عريض لحركة النضال الوطني المسلح السياسي. وشكلت حكومة المنفى بذلك اداة فعالة لهذا النضال على الصعيد العربي، والدولي، والرأي العام العالمي.

غير ان قيام ونجاح حكومة فلسطينية في المنفى يشترط عنصر «التمثيلية»، أي ان تمثل فلسطينيي الداخل والخارج والفعاليات والاتجاهات الفلسطينية كافة. وهذا الشرط الاخير ينبغي ان تصاحبه ضرورة مراعاة الشروط السياسية لعالم اليوم، والتصرف بروح مسؤولة، وقيام القيادة الفلسطينية بالاثبات للعالم أجمع ان لدى الشعب الفلسطيني سياسيين من الدرجة الاولى، يجمعون بين المرونة اللفظية والصرامة الواقعية، وتوفير اعتراف اكبر عدد ممكن من الدول قبل اعلانها، وذلك عبر اجراء الاتصالات المسبقة بالدول الشقيقة والصديقة والحصول على موافقتها للاعتراف بمثل هذه الحكومة فور الاعلان عن قيامها.

وقد أضاف د. محمد شروطاً اضافية لنجاح الحكومة الفلسطينية حال أعلانها، مثل ان تضم واحداً من اليهود، لأن ذلك «سيكفل لمثل هذه الحكومة دعامتين هامتين: الاحتفاظ بهمزة وصل مع الجالية اليهودية في العالم، وبالذات في الولايات المتحدة وغيرها، وان يكون هذا العضو «حجر الزاوية» في الاتصالات بين الحكومة وبين الجالية اليهودية بسبب تأثيرها الاعلامي والدعائي؛ وان انضمام مثل هذا العضو الى حكومة المنفى الفلسطينية من شأنه ان يبرز التزام الحكومة عملياً بموقفها تجاه اليهود، وان يكشف للعالم حقيقة نواياها المعلنة، وان يضع خطابها عن مشكلات الاقليات في محل عملي لا تخطئه العين، هذا فضلاً عن صداه الاعلامي والدعائي في حالة حسن استثماره على الصعيد الدولي». من بين الشروط التي ذكرها د. محمد كذلك، هو ما أكده حول ان « يتوفر للحكومة الفلسطينية في المنفى جسم دبلوماسي مناسب من المناضلين والشباب، وان يستوعبوا جيداً قواعد واساليب التعامل الدبلوماسي الدولي، وان تفتح منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المنفى

الباب للعناصر الشابة من الفلسطينيين، والواعدة، للاسهام في الحركة العالمية للقضية الفلسطينية ومخاطبة الرأي العام الدولي بلغة يفهمها».

وقد ختم د. محمد مداخلته بتأكيده أن «تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى ينبغي النظر اليه باعتباره أحد الاساليب المطروحة على النضال الفلسطيني في الوقت الراهن، وكأحد المسالك الممكنة، وليس خياراً وحيداً. فخيار تشكيل مثل هذه الحكومة ينبغي ان يدرس جنباً الى جنب مع الخيارات الاخرى الممكنة، وبالاهمية والجدية عينها، لتعزيز النضال العسكري والقوة العسكرية، وتكثيف الصمود الفلسطيني في الداخل وتهيئة الشروط كافة لتجدد الانتفاضة وتنوع اساليبها في مواجهة الاحتلال... خاصة وان الطرف الاسرائيلي في الصراع يهيىء نفسه لكافة الاحتمالات القريبة والبعيدة...».

اتجاهات النقاش الذي استمر طيلة اربع ساعات انصبّت، جميعها، حول حيثيات وابعاد انشاء حكومة فلسطينية في المنفى، وخصوصية اللحظة الراهنة بالنسبة الى الكفاح الفلسطيني. وحول هذه النقطة الاخيرة بالذات، انصبت انتقادات نبيل عبدالفتاح وجوزيف سماحه وغيرهما لعرض د. محمد؛ فخصوصية الوضع الفلسطيني ككل، وخصوصية اللحظة الراهنة بشكل خاص، تدفعان الى التساؤل حول المكاسب التي سيجنيها الكفاح الفلسطيني في حال انشاء حكومة في المنفى. هذا ما سأله أنور أبو عيشة. أما جوزيف سماحه، فقد اشار الى انه من الضروري التحدث عن خصوصية الوضع الفلسطيني من خلال الظروف الدولية التي تدفع باتجاه تضييق هذا الوضع.

ضياء رشوان وعبدالسلام مبارك واحمد عبدالله عبّروا عن اعتقادهم بأن لا جدوى من انشاء حكومة فلسطينية في المنفى؛ ففي حين رأى مبارك ان ثمة شرطين غير متوفرين الآن من أجل تشكيل الدولة الفلسطينية، وهما الارض (التي تسيطر عليها اسرائيل في ظل موازين القوى الحالية) والوضع الدولي والعربي الذي تهيمن عليه اميركا، فان د. عبدالله اعتبر، من جهته، ان الواقع هو أكثر نضجاً من الشعارات التي تطرح حالياً: «فمن خلال معرفتي بواقع الشعب الفلسطيني، فانه لا ضرورة لنشأة حكومة فلسطينية»، وذلك لأن م.ت.ف. تقوم بمهمات تقع في صلب مهمات الدول، من حيث هي تسهم في حل المشكلات الاولية لحياة الشعب (كالهلال الاحمر الفلسطيني، ورعاية اسر الشهداء، وصامد، الخ)؛ أما من الناحية الدولية، فهذا شأن آخر. فلمنظمة التحرير الفلسطينية تمثيل دبلوماسي أو شبه دبلوماسي مع عديد من الدول في العالم. تبقى مسألة التفاوض. ومن هنا مصدر الحديث الدائر كله بشأن الحكومة. ان المنظمات الثورية ليست بحاجة الى شرعية انتخابية؛ اما الحكومة، فلا بد لها من ذلك. أما ضياء رشوان، فقد سأل حول المهمة المطروحة على م.ت.ف. وحكومة المنفى، معتقداً بأن المهمة المطلوبة، الآن، هي انشاء دولة. وهذا تم تاريخياً عبر حالات أربع نشأت فيها الدول الحديثة هي: أولاً، تنشأ الدولة نتيجة وضع صراعي يحدث فيه توازن بحيث يفرض فيه طرف، من خلال الصراع، نشوء دولته؛ أو ثانياً، وتنشأ نتيجة نشوب صراع اجتماعي ـ عرقي، أو أثني، أو ديني، الخ، ينجم عنه انفصال اقليم عن المركز وتشكيل دولة تمارس سيادتها على هذا الاقليم؛ أو ثالثاً، تكون نتيجة قيام حركة تحرر وطني بتحرير أراض من بلادها وانشاء سلطتها الوطنية عليها؛ أو رابعاً، نتيجة وضع صراع سياسي ـ عسكري قائم على الارض بين قوى سياسية متنازعة (دول مثلاً) بحيث يفرض «احد اطراف الصراع دولته ويدخل في المفاوضات من أجل ترسيخ سيطرته وتأمين شرعيتها». وفي رأي رشوان ان موازين القوى الحالية لا تسمح بنشوء دولة فلسطينية، وهي مختلة تماماً لصالح العدو؛ لذلك، فان السؤال المطروح يتعلق بلماذا حكومة فلسطينية ؟ وما هي فائدتها ؟

من جهته، عبّر رياض الدادا عن اعتقاده بأن للفلسطينيين مصلحة واضحة في ان يلعبوا لعبة الشرعية الدولية، والاّ يتم تقرير مصير فلسطين بغياب شعب فلسطين، وذلك كما حصل في المراحل السابقة؛ هذا مع العلم ان الشعب الفلسطيني يحوز على قيادة تمثله مجسّدة في م.ت.ف. اما سهيل عشاوي، فقد أجرى مقارنة بين الحالة الفلسطينية الآن والجزائر في سنوات الخمسينات. واعتبر عشاوي ان شعب فلسطين يسير، حالياً، باتجاه تقرير المصير، وذلك بعد أن يعتمد على نفسه وعلى قواه الذاتية، من جهة، وبعد وضوح عجز اسرائيل على

ابتلاعها الضفة الغربية، من جهة أخرى. ولقد جاءت الانتفاضة لتعبّر عن تصحيح لموازين القوى لغير صالح اسرائيل، وهذا ما يدفعها الى ان تفكر في الانسحاب منها. تفرض موازين القوى الحالية ـ برأي عشاوي ـ شكلاً من الحل.

وقد عبّر كميل منصور عن اعتقاده بأن النقاش الدائر، الآن، حول الاعتراف باسرائيل يعيدنا الى النقاش الذي أُجري قبل خمس عشرة سنة، وهو امر يبدو فيه وكأن هناك ثباتاً في حركة الاحداث منذ برنامج النقاط العشر في العام ١٩٧٤. وفي الحقيقة، فان الامور ليست كذلك. لقد تطورت الاحداث الى درجة فرضت فيه، الآن، امكانية وجود سلطة فلسطينية بديلة تنظم حياة الناس، وهي سلطة أخذت تنشأ على الارض من خلال اللجان الشعبية. ان انشاء حكومة فلسطينية هو تعزيز وتقوية لهذه السلطة. ولقد نشأ، الآن، ما يمكن تسميته بحدوث مأزق دولي لا بد من تفجيره. فبعد قرارات الاردن بفك الارتباط، نشأ هناك وضع دستوري محرج. وعدم انشاء حكومة فلسطينية سيتيح لاسرائيل الفرصة ان تملأ الفراغ الدستوري الحاصل. وما تريده اسرائيل هو العمل على ملء هذا الفراغ لصالحها. وهو وضع يشكل تحدياً لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، لأن الهدف هو اقامة سلطة بديلة. ومن الممكن لاعلان الحكومة الفلسطينية أن يستند الى قرار العام ١٩٤٧ بالتقسيم. وبذلك يفتح الباب واسعاً لمجال جديد من المطالبة: الغاء مكاسب الحرب، أي حرب العام ١٩٤٨ وحرب العام ١٩٦٧؛ عودة اللاجئين، وغير ذلك، وهو يعني البدء بمرحلة جديدة من النضال يطرح وجود اسرائيل كلها على بساط البحث. ثمة مشكلة تطرح ـ في رأي منصور ـ هي مشكلة عاطفية وايديولوجية كبيرة تتنازع كل واحد منا. فالحكومة تتطلب تحديد الحدود، وهي حدود ستكون «أقل من فلسطين، مما يعني الاعتراف باسرائيل، وبالتالي فان الصراع النفسي في هذه الحالة سيكون كبيراً». وقد أضاف د. محمد مخلوف على ما قاله منصور ان قيام حكومة فلسطينية سيخلق دينامية جديدة في النضال التاريخي الدائر بين الامبريالية والصهيونية وبين وجود الامة العربية. يبقى السؤال الذي تجدر الاجابة عنه هو «وماذا بعد» ؟

هناك مبادىء، وهناك موازين قوى ـ هذا ما قاله فايز ملص. فعلى ارض الواقع، ثمّة قوى محلية ودولية تحول دون وصول الشعب الفلسطيني وتحقيق حقوقه. ولقد عدّلت الانتفاضة موازين القوى لصالح الشعب الفلسطيني واحالت الصراع، فعلياً ودولياً، الى مستوى الداخل ذاته. ان انشاء حكومة فلسطينية سيتيح للشعب الفلسطيني حرية اكبر في حركته المقيدة والتي تعيقها الهيمنة أو محاولات احتواء شعب فلسطين. وهل يحق لأي كان ان يمنع شعب فلسطين من ان يقطف ثمار نضاله ؟ ان المطلوب، الآن، هو تعبئة كل القوى من أجل ذلك. وفي اجتهادي ـ اضاف ملص ـ ان الحكومة المؤقتة ينبغي ان تكون من الداخل، وان تسمي مندوبين لها في الخارج؛ وهذا لتلافي الانقسام، من جهة، ولقطع الطريق على المزايدات السياسية، من جهة ثانية، ولتعزيز الكفاح الفلسطيني، من جهة أخيرة.

بدوره، أكد كاتب هذه السطور ان الندوة الحالية ليست في موضع اتخاذ القرارات، ولا هي في موضع يتيح لها ان تنصح، أو تشير بقرار معين. «فنحن هنا لنتدارس، بشكل جماعي، في الوضع الراهن الذي تعيشه القضية الفلسطينية، وفي الحقيقة القضية العربية ككل، وكذلك لنتعلم؛ ومما يعزز امكان ان نتعلم هو تعددية الآراء والتوجهات الفكرية والسياسية للسادة المشاركين. فبالاضافة الى تعلمنا ان نفكر، كمثقفين، بشكل جماعي وديمقراطي وبروح مسؤولة تعترف بالآخر وبحقه في الوجود والحياة، فان الحالة الخصوصية التي نتدارس ونتناقش ونختلف حولها هي حالة تستحق الدراسة المتأنية. فلأول مرة يواجه الفكر السياسي العربي حالة مشابهة، وهو وضع يشكل تحدياً للعقل السياسي العربي وللحركة السياسية العربية، ما دامت المسائل المطروحة تتعلق بانتزاع حقوق وبالانتقال، لأول مرة في تاريخ الصراع ضد الغزو الامبريالي، من حالة التراجع الى النصر والهجوم. وثمة، من ناحية اخرى، مسؤولية خاصة تقع على عاتق الجميع، وهي ضرورة التفكير والعمل بطريقة تحرص على وحدة الكفاح الفلسطيني وعلى تعزيز دعمه العربي، أي عدم التفكير والتصرف بطريقة تشق النضال الفلسطيني أو تدفعه الى الانشقاق». وأضاف ان القانون الدولي المتعلق بالدول ينشأ بالتجربة التاريخية وبالمقارنة. وسيكون للتجربة الفلسطينية، من غير جدال، مكانها الخاص في القانون الدولي، وذلك الى

جانب مكانها في تاريخ الحركة العربية والعالمية. ومن ناحية أخرى، هل هناك نضال سياسي، أو حركة سياسية، لا تضع مسألة السلطة السياسية على رأس جدول الاعمال ؟ ولماذا يستثنى الفلسطينيون من هذه القاعدة ؟ ثم اننا حتى الآن، لم نتمكن من دراسة ردود الفعل الاسرائيلية بهذا الصدد.

أبرزت حلقة النقاش جوانب متعددة، بعضها ايجابي والآخر سلبي. من الجوانب السلبية، يمكن ذكر نقطة ضعف كبيرة كان يجدر تلافيها، وهي عدم مشاركة احد المختصين في القانون الدولي، بحيث كان وجوده سيغطي النقص المشار اليه، من جهة، وسيغني النقاشات ويوسع آفاق الحوار، من جهة أخرى. بيد ان هذا الجانب السلبي لا ينفي وجود جوانب ايجابية هامة فيها. فقد حرصت اللجنة المنظمة ان تعد ملفاً وزعته على المشاركين يتكون من عدد من الدراسات في القانون الدولي بشأن حكومات المنفى، بشكل عام، والحكومة الفلسطينية العتيدة، بشكل خاص. وهي خطوة لاقت صدى طيباً لدى المشاركين.

مما يمكن ملاحظته كذلك هو ان دائرة الاختلاف في وجهات النظر قد ضاقت كثيراً في نهاية الحلقة النقاشية التي نحن بصددها. وقد يكون هذا نتيجة للحوار والنقاش الجاد والمسؤول بين الآراء المتعددة، وللقبول بوجود الآخر وبضرورة التحاور معه. فقد بدا واضحاً ان أكثرية المشاركين أخذت تجد ان حكومة فلسطينية في المنفى ستشكل، في حال قيامها، دفعة قوية الى أمام، ليس للنضال الفلسطيني فحسب، بل وللقضية العربية العامة كذلك.

محمد حافظ يعقوب

آراء اسرائيلية حول «وثيقة الحسيني»

تصاعدت حدة النقاش الاسرائيلي على ارضية تسريب مضمون «وثيقة الاستقلال الفلسطيني» (وثيقة الحسيني) واتخذت ابعاداً ومضامين متعددة، خصوصاً بعد ان اعلن الملك حسين عن فك ارتباط الاردن، الاداري والقانوني، مع الضفة الغربية. ومن اهم اسباب هذا التصاعد اقتراب موعد انتخابات الكنيست، التي سوف تجرى في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. فكما هو معروف، كان «الخيار الاردني» بنداً اساسياً في البرنامج السياسي لحزب العمل الاسرائيلي. ومع اعلان الملك حسين، آنف الذكر، سقط هذا الخيار، وارتفعت اصوات داخل هذا الحزب تطالب باجراء تعديل على برنامج الحزب السياسي. اما في معسكر الليكود، فقد اعتبر الاجراء الاردني اثباتاً على صدق وصحة موقفه الذي عارض هذا المسار، والقائل ان الحل يكمن، فقط، في اتفاقيتي كامب ديفيد. كما ارتفعت، أيضاً، داخل هذا المعسكر وداخل القوة التي تقف على يمينه اصوات تطالب بعدم تفويت الفرصة التي سنحت بعد الاعلان الاردني، للقيام باجراءات الضم الفعلي للمناطق المحتلة.

في هذه الاجواء المشحونة واحتدام المعركة الانتخابية، جاء نبأ تسريب مضمون «وثيقة الاستقلال الفلسطيني» من جانب جهات أمنية ذات علاقة مباشرة بمكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اعتقاداً منها بأنها ورقة رابحة في يد الليكود في معركته الانتخابية ضد حزب العمل.

وثيقة الاستقلال

خلال قيام قوات الامن الاسرائيلية باعتقال رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس الشرقية، فيصل الحسيني، واعمال التفتيش، عثرت على خطة جريئة، ومفصّلة، تتضمن الاعلان، قريباً، عن اقامة دولة فلسطينية مستقلة استناداً الى القرار ١٨١ الصادر عن الامم المتحدة في العام ١٩٤٧. وأفادت مصادر أمنية، رفيعة المستوى، بأن الخطة التي اعدّت خلال الشهرين الماضيين تشمل تفاصيل كثيرة حول اقامة الجهاز الاداري للدولة الجديدة، وعلى قائمة بأسماء ١٥٢ شخصية فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، من المفترض ان يصبحوا اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، بصفتهم ممثلين للمناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٧). كذلك أفادت صحيفة «معاريف» (١٩٨٨/٨/٧) بأن الوثيقة التي اطلق عليها اسم «وثيقة الحسيني» تستند الى دراسة اعدها محاضر يهودي اميركي في كلية الفلسفة في جامعة ماريلاند في الولايات المتحدة، د. جيروم سيغل، وهو، أيضاً، مؤسس المجلس اليهودي للسلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني ومقرّه في واشنطن. وكان سيغل احضرها معه قبل اربعة شهور خلال قيامه بجولة على المناطق المحتلة. وقد نشرت ترجمتها في صحيفة «الشعب» المقدسية بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤، نقلاً عن صحيفة «الواشنطن بوست».

مخطط وهدف الوثيقة

يتضمن مخطط الوثيقة خمسة بنود، هي:

١ ـ الاعلان عن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن حدود التقسيم، كما حددها مجلس الامن في القرار الرقم ١٨١ للعام ١٩٤٧، بواسطة اعلان يصدر في القدس وتكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وتكون حكومتها المؤقتة مكونة من عنصرين، هما الفلسطينيون في المنفى، والفلسطينيون المقيمون في الارض الفلسطينية.

٢ ـ يقف رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، على رأس هذه الدولة، ويكون فاروق القدومي وزير الخارجية في الحكومة الجديدة، ويكون اعضاء اللجنة التنفيذية اعضاء في الحكومة الجديدة، بمن فيهم الامين

العام للجبهة الشعبية، جورج حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمه.

٣ ـ يتم الاعلان في الوقت عينه عن المجلس الوطني الفلسطيني كبرلمان للدولة الجديدة بمشاركة شخصيات من الاراضي المحتلة، يعلن عن اسمائهم في ميثاق الاستقلال.

٤ ـ يتم اعتبار مكاتب م.ت.ف. في الخارج سفارات للدولة الفلسطينية الجديدة.

٥ ـ يقام اطار اداري مؤقت في الاراضي المحتلة لمعالجة الشؤون الحياتية المختلفة المرتبطة بالصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية والقضاء والشرطة والزراعة والصناعة والتجارة والبناء والكهرباء والشؤون البلدية والصحافة والعلوم (يكون الاطار مرتكزاً على اللجان الشعبية) (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٧).

أما هدف الوثيقة، فهو الانتقال من مرحلة الصدامات بالحجارة في ساحة المعركة الى مرحلة المبادرة السياسية، وذلك من خلال ادارة معركة دبلوماسية، الامر الذي سوف يعطي الانتفاضة حافزاً جديداً للوصول الى المؤتمر الدولي. وهذا التحرّك سوف يؤثر في مستوى الحركة الدبلوماسية اكثر من أي مبادرة سياسية اخرى يمكن للجانب الفلسطيني ان يطرحها. كما يعطي ذلك الحركة الدبلوماسية قوة كبيرة للمساومة، لان موضوع النقاش على الساحة الدولية، والاسرائيلية، سوف يتغير من مطالبة م.ت.ف. بالاعتراف باسرائيل كشرط مسبق لبدء المفاوضات الى مطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية التي بنتها السواعد الفلسطينية التي احتلت اراضيها من جانب اسرائيل.

وان ما ورد آنفاً لا يعني ايقاف مسار الانتفاضة ، وانما التصعيد، وباقصى صورة ممكنة تصل بمستواها الى اطار الدولة الوطنية المقترحة (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل الرسمية

اتسمت ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية على «وثيقة الاستقلال الفلسطيني» بالفزع والرفض تارة، وبالتجاهل والاستخفاف تارة اخرى. وفي هذا الاطار، علقت اوساط، رفيعة المستوى، في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، على الوثيقة بأن «اعتزام م.ت.ف. تشكيل حكومة منفى واعلان وثيقة استقلال فلسطينية... هما احلام مخبولة وخطرة، ولن تقوم لهما قائمة... ومن يعير اهتماماً لهذه الامور سوف يمنى بفشل ذريع» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٧).

من جهة أخرى، اعلن القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، «ان وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني لن تصمد اكثر من أربع وعشرين ساعة». كما اعرب عن دهشته وأسفه لتسريب الوثيقة من قبل عناصر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٩). وكان بيرس قال، في مستهل جلسة وزراء حزب العمل، التي عقدت لمناقشة الوثيقة، ان « عرفات يناور، وهو غير قادر على اتخاذ قرارات... ولن نسمح له، اطلاقاً، باقامة دولة فلسطينية... كما ينبغي الّا يتملكنا الخوف جراء هذا الاعلان أو ذاك... وما يلزم اسرائيل هو خلق مسار سياسي» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٨).

مناقشة الحكومة

في سياق مناقشة الحكومة الاسرائيلية للوثيقة، اعرب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عن تحفظه ازاء تسريب الوثيقة الى وسائط الاعلام، وقال: «لقد اعطيت هذه الوثيقة وزناً لا يتناسب وحجمها. ومن المحظور على اسرائيل اعطاء انطباع وكأنها فقدت السيطرة على المناطق [المحتلة]». وأكد رابين ان اعتقال فيصل الحسيني قد تمّ دون اي علاقة بالمواد التي ضبطت في مكتبه؛ فقد اعتقل بسبب دعمه للنشاط العنيف والتحريض ضد اسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٨).

شاركه في هذا التقويم الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، حيث قال ان «وثيقة الحسيني غير جادة ولا تساوي الورقة التي كتبت عليها». واعرب عن اعتقاده بأن الوثيقة سرّبت من طريق جهاز الامن العام، وبتوجيه

سياسي من مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، الذي يخضع له هذا الجهاز. وأضاف: «لقد استهدف هذا التسريب خدمة رئيس الحكومة وزمرته، الذين يرغبون في اثبات عدم وجود من يمكن التفاوض معه» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٨).

من جهة أخرى، جنح وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، الى ابعد من ذلك، حيث قال ان «التصريحات التي ليس لها امل في التحقق، لها، أيضاً، ديناميكيتها الخاصة بها». واقترح شارون ان يتوصل الحزبان الكبيران الى اجماع بشأن تطبيق السيادة الاسرائيلية في المناطق التي ورد ذكرها في مشروع الون؛ وذلك كمشروع حد ادنى من اجل التوصل الى «اجماع قومي» واسع؛ وللحؤول دون اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. ثم عاد واكد «ان اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. وانه، بعد اعلان الملك حسين عن رغبته بعدم اجراء مفاوضات مع اسرائيل حول [الضفة الغربية] وقطاع غزة، يجب الّا يطول انتظارنا» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٨).

وفي الاطار ذاته، قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة يوسف شابيرا (مفدال): «ان الشعب في اسرائيل ينتظر رد الحكومة». واعرب عن اسفه لعدم وجود اجماع داخل الحكومة ازاء الرد على اجراءات الملك حسين ووثيقة الحسيني. وأضاف: «ينبغي على العرب ان يدركوا انه اذا قامت جهة ما من جانبهم واعلنت عن تشكيل حكومة منفى، فاننا سوف نرد عل ذلك رداً صهيونياً: تكثيف الاستيطان في شتى ارجاء أرض ـ اسرائيل؛ وتطبيق القانون والسيادة الاسرائيلية في كل [الضفة الغربية] أو على اجزاء منها» (**المصدر نفسه**).

اتفق معه في هذا عضو الكنيست رفائيل ايتان (رئيس تسومت)؛ اذ قال انه لم يفاجأ باعتزام م.ت.ف. تشكيل حكومة في المنفى. وأضاف: «ان هذا مجرد بداية لتطلعات أكبر بكثير لدى الفلسطينيين... ولذا، يجب ان يتمثل الرد الاسرائيلي في تكثيف الاستيطان في المناطق [المحتلة] للحؤول دون تقسيم البلاد» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٨).

أما عضو الكنيست غيئولاه كوهين (حركة هتحياه)، فقد دعت وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى ان يقوم، فوراً، بطرد فيصل الحسيني وغلق جمعية الدراسات العربية التي يديرها الى الابد، بعد «ان اكتشف فيها برنامج زعامة م.ت.ف. لاعلان دولة فلسطينية طبقاً لحدود التقسيم في العام ١٩٤٧» (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد البرلماني، دعي الكنيست الى عقد جلسة خاصة لمناقشة اقتراحين حول «الخيار الاردني» و «الخيار الفلسطيني» قدما من قبل كتل المعارضة مبام وراتس وحداش والمركز شينوي وعضو الكنيست عبد الوهاب الدراوشة. وفي معرض رده على النقاش، قال رئيس الحكومة شامير، ان «انفصال الملك حسين عن [الضفة الغربية] وقطاع غزة لم يخلق فراغاً لان النظام القائم في المنطقة لا يزال ساري المفعول. اما قرار الاردن، فهو يضر بالعرب، فقط، وليس بدولة اسرائيل التي سوف تواصل فرض سيطرتها الامنية والقضائية كالمعتاد، بل ان هذا من حقها وواجبها من النواحي كافة... اما العلاقات بين م.ت.ف. والاردن، فهي ليست من اختصاص اسرائيل... وما يهمنا، فقط، هو استمرار الاردن في المحافظة على الهدوء على حدودنا الشرقية، وان لا يكرر الاردن اخطاء الماضي». وأضاف شامير: «لن توافق اسرائيل على المطالبة الكاذبة، وغير الواقعية، بشأن حق تقرير المصير للفلسطينيين... وان اسرائيل سوف تمنع، بشكل اكثر حدة، تنفيذ أي فكرة لاقامة حكومة فلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/١١).

أما عضو الكنيست اليعزر غرانوت، فقد حذر الفلسطينيين «من مغبة الوهم بأنهم قادرون على حل المشكلة من جانب واحد»؛ اذ قال، في مؤتمر صحافي عقده لعرض برنامج حزب مبام السياسي: «اذا كانت وثيقة الاستقلال الفلسطيني تمثل اتجاهاً قائماً، فاني احذر من ذلك... لقد عارض مبام، دائماً، أي حل اسرائيلي من جانب واحد». واضاف غرانوت: «ان العودة الى التحدث حول قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ التي وردت في وثيقة الاستقلال هي صيغة من شأنها القضاء على أي احتمال للسلام» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٨).

اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي

جاءت تعليقات وسائط الاعلام الاسرائيلية متماثلة مع ردود الفعل الرسمية؛ حيث برز اجماع ازاء

من انطوت عليه الوثيقة من العودة الى قرار التقسيم، على الرغم من ان البعض اعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح، ومرحلة اولى في مسار بلورة الوعي لدى قادة الانتفاضة؛ بينما اعتبرها البعض الآخر «فكرة فاشلة»، تهدف الى احداث انقسام داخل اسرائيل. كما برز اجماع ازاء العجز الاسرائيلي وعدم القدرة على تقديم رد مناسب يتفق وطبيعة المبادرات والتطورات المتلاحقة. وقد ركز بعض التعليقات على توقيت تسريب الوثيقة واعطائها حجماً لا يتناسب مع حجمها الحقيقي.

توقيت التسريب

في هذا السياق، علّق أحد الصحفيين على توقيت تسريب الوثيقة بأن هدف الذين قاموا بتسريب الوثيقة الى وسائط الاعلام الاسرائيلية كان «اشاعة الخوف داخل المجتمع الاسرائيلي وتقديم خدمة لمعسكر الليكود في معركة انتخابات الكنيست. غير ان هذا اعطى مردوداً سلبياً تجاه مصلحة الدولة العليا، عبر تضخيمها اكثر مما تستحق، وذلك للاسباب التالية:

«○ ان الوثيقة ليست مشروعاً سياسياً رسمياً قابلاً للتنفيذ. وهي، في المحصلة، مجرد دراسة اكاديمية، وهناك العشرات من امثالها في معاهد البحث الاكاديمية في اسرائيل.

«○ ان الوثيقة لا تحتوي على اية عناصر جديدة لم تطرح، حتى في مؤتمر باندونغ في العام ١٩٥٥. كما ان كل انسان عاقل في العالم العربي يدرك استحالة قيام اسرائيل باعادة عقارب الساعة الى وراء ٤١ عاماً والعودة الى حدود قرار التقسيم، عبر تقديم تنازلات عن جزء من اسرائيل (الجليل)... والموافقة على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

«○ لا امل في تبني زعامة م.ت.ف. للوثيقة. واقامة حكومة منفى يضع اسرائيل امام تحد صعب، واكثر صعوبة بالنسبة الى م.ت.ف. لاسباب موضوعية» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٩).

وخلص ماركوس الى «ان الانتفاضة التي كان من شأنها ان تهز اسرائيل هزت الملك حسين. وحسين الذي اراد هز سكان المناطق [المحتلة] لكي يجبر م.ت.ف. على التوصل الى تسوية وفق شروطه، اصيب بهزة جراء مشروع الاستقلال الفلسطيني...» (**المصدر نفسه**).

واتفقت مع هذا الرأي صحيفة «زو هديرخ» الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الاسرائيلي، في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٠، واضعة النقاط على الحروف؛ اذ كتبت: «وفقاً للدلائل كافة، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، هو الذي امر بتسريب الوثيقة، لاعتقاده بأنها الفرصة السانحة لدحر خصمه، المعراخ، وارباكه، وارباك ' حركة السلام ' وباقي انصار السلام في اسرائيل...». واضافت: «ان الوثيقة مجرد واحدة، من عشرات، وربما مئات، اوراق العمل التي كتبها باحث يهودي اميركي يدعى جيروم سيغل... ولا تتضمن مفاجآت صاخبة... فالمتتبع لقرارات مؤسسات م.ت.ف. وتصريحات قادتها يدرك ان هذه المنظمة قد اعلنت استعدادها، منذ مدة، للمشاركة سوية مع اسرائيل في مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة، من اجل التوصل الى حل عادل للنزاع، على اساس اقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل».

وفي المضمار ذاته، كتبت صحيفة «معاريف» (١٩٨٨/٨/٨): «اذا نظرنا الى الامور بموضوعية ندرك ان الضرر الذي لحق بنا، جراء نشر الوثيقة، كان اكبر بكثير من الفائدة التي توخاها من قام بتسريبها، وذلك للاسباب التالية: ١ ـ لم تضف عملية التسريب اي تبرير منطقي لاعتقال الحسيني؛ ٢ ـ لم يقنع التسريب احداً بأن هناك خطة سرية لـ م.ت.ف. تحظى بموافقة ومباركة أي جهة كانت ؛ ٣ ـ اعطت عملية التسريب هذه الوثيقة عديمة الاهمية واحتمال التجسيد نشراً مجانياً، وركزت الانتباه العام على جهود م.ت.ف. لملء الفراغ الذي نتج في [الضفة الغربية] بعد اجراءات الملك حسين».

العجز الاسرائيلي

في اطار مناقشة مضمون الوثيقة والموقف الاسرائيلي الرسمي منها، كتب احد الصحفيين مقالة تحت

عنوان «تأكسُد في القيادة» ان وثيقة الاستقلال الفلسطيني «ساعدت في الكشف عن النهج الثابت لدى القيادة الاسرائيلية ازاء كل ما يتعلق بالنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. فالوثيقة لم تقدم جديداً ازاء موضوع اقامة الدولة الفلسطينية؛ لكنها كشفت العجز في التفكير لدى قادة اسرائيل؛ كما كشفت، مرة أخرى، انه، منذ فترة، والطرف الفلسطيني... هو الذي يمسك بزمام المبادرة، بينما نحن متخلفين عنه... فاسرائيل لم تستطع الرد على مبادرات الجانب الآخر. هم المبادرون، حتى في رشق الحجارة أو بالانتفاضة، وبتوجيه وسائط الاعلام الدولية، أو بنشر ما سمي ' وثيقة أبو شريف ' ، أو ' وثيقة الاستقلال الفلسطيني ' ... اما نحن الكبار والاقوياء ـ على حد زعمنا ـ فنقوم بالجري ورائهم والحيرة والارباك يعصفان بنا... لا يوجد لدى المعراخ رد صادق على الزعامة في المناطق [المحتلة] بينما يصر الليكود على موقفه، حيث اعتبر رئيس الحكومة الفكرة القائلة بحصول الفلسطينيين على دولة مستقلة فكرة مخبولة... حقاً، ما زلنا نحن الافضل في موضوع استخدام القوة؛ لكننا اكتشفنا حدود القوة، ولهذا وقعنا في الارباك الكبير» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٠/٨/١٩٨٨).

شاركه في هذا الرأي صحفي آخر؛ اذ كتب مقالة بعنوان «اين نحن بحق جهنم»: «تقف اسرائيل في هذه الزحمة من الانشطة السياسية، كنصب تذكاري من البازلت؛ لا يسمع؛ ولا يتنفس؛ ولا يفكر؛ وكأن الزمن توقف عن الحركة. عندما ننظر بعين فاحصة الى مواقف كل من الحزبين الكبيرين نرى ان بينهما اجماع غريب في المجالات كافة. مرة يقول شامير ما هذا الانفعال ؟ ومرة يقول بيرس ما هذه العصبية ؟ انهما متفقان على ضرورة قمع الانتفاضة بالقوة؛ ومتفقان، أيضاً، تجاه سلسلة لاءات: لا للتحدث مع م.ت.ف.؛ ولا للدولة الفلسطينية؛ ولا لتقسيم القدس الموحدة؛ ولا لاخلاء المستوطنات...؛ مسؤولية الامن من اختصاص الجيش الاسرائيلي؛ ولا للعودة الى حدود العام ١٩٦٧» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ٩/٨/١٩٨٨).

وبنظرة أكثر تعمقاً الى آفاق المستقبل، حيث تتسارع وتيرة الاحداث والتطورات، قال البروفيسور غبريئيل بن ـ دور: «حتى الآن، لم تقم اي جهة فلسطينية رسمية بالتصريح، أو الاعلان، عن نيتها باقامة حكومة منفى؛ لكن الى ان يصدر مثل هذا الاعلان بعد يوم، او يومين، أو بعد شهر، او عدة شهور، من الواضح للجميع انه ينبغي على حكومة اسرائيل الرد والاستعداد للوضع المستجد. اما المراوحة في المكان، وقول ' لعم ' فلن تفيدنا بعد اليوم... كما ان الاعلان عن حكومة فلسطينية في المنفى سوف يجلب جلبة اعلامية قوية جداً؛ وسوف تضطر اسرائيل الى مواجهة هذه المشكلة. كذلك يجب ان ندرك ان النزاع الاسرائيلي ـ العربي، الذي وضع جانباً، في الآونة الاخيرة، جراء الحرب العراقية ـ الايرانية، قد عاد اليوم ليحتل مكان الصدارة بعد توجه الدولتين نحو ايقاف هذه الحرب. كما ان دمج العاملين اقامة حكومة منفى فلسطينية وسلام مستقر، أو مؤقت، بين العراق وايران، سوف يزيد في الضغط الموجه الى اسرائيل...» (يوسف ميخلسكي، **دافار**، ٩/٨/١٩٨٨).

«نعم للوثيقة»

تحت هذا العنوان، كتب المحرر السياسي في صحيفة «هآرتس»، دان مرغليت (٩/٨/١٩٨٨): «ان وزن ' وثيقة الحسيني ' لا يزال مدار خلاف؛ غير ان مغزاها ايجابي، لأن من يوقع عليها انما يدير ظهره للميثاق الفلسطيني، ويتخلى عن بنوده الداعية الى القضاء على دولة اليهود وترحيل مواطنيها... ولكنها غير كافية... لان من المؤكد ان اي حكومة ـ ولو حتى برئاسة حركة ' راتس ' ـ لن توافق على قبول شروط الحسيني. فشولاميت الوني (راتس) ترفض، بشدة، اي فكرة لاعادة تقسيم القدس من جديد. ويوسي ساريد ليس شريكاً في مفاوضات حول حدود التقسيم في العام ١٩٤٧. واليعيزر غرانوت (مبام) لن يسلم بئر السبع للعرب. ولو استطاع هؤلاء التوصل الى سلام مع الفلسطينيين، لكانوا اجبروهم على التوقيع بالتنازل الى الابد، عن ' حق العودة ' للاجئي العام ١٩٤٨ الى يافا وعكا... لقد اعتقد مسرّبو الوثيقة، الذين حصلوا على مباركة رئيس الحكومة اسحق شامير، الذي اعتقد بأنه عندما تسمع الاغلبية اليهودية بما يسعى الحسيني اليه، فانها سوف تقوم ولن تقعد لشدة الصدمة... غير انه بعد ٩٦ ساعة من التسريب بدا ان العكس هو الصحيح. لقد وافق جزء ناضج وذو خبرة

بين الجمهور على الوثيقة كما هي، كنقطة بداية للمفاوضات».

وفي هذا الاتجاه، اعتبرت افتتاحية «هآرتس» (١٩٨٨/٨/٨)، الوثيقة «خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، حيث تتخلى عن اللاءات الثلاث لمؤتمر قمة الخرطوم؛ لكنها رأت، أيضاً، ان شروطها غير مقبولة، لان حدود التقسيم هي، حالياً، فكرة تنطوي على مفارقة تاريخية، ولا ينبغي اعادة عقارب الساعة الى وراء».

وفي السياق ذاته، كتب المحرر العسكري في صحيفة «هآرتس» (١٩٨٨/٨/٧)، تحت عنوان «الانتفاضة تنتقل الى خطوط سياسية»: «ان الاعلان عن اقامة دولة فلسطينية في المناطق [المحتلة] هو القرار الجدي الاول من جانب قادة الانتفاضة، بهدف أخذ زمام المبادرة في المجال السياسي أيضاً. فمن الواضح لـ م.ت.ف. في الخارج وفي المناطق [المحتلة] ان استمرار الانتفاضة في اسلوبها الحالي يحتمل ان يصل الى الطريق المسدود... لذا، يجب تجسيد انجازاتها في مصطلحات سياسية...». وأضاف: «ان توقيت الاعلان عن الاستقلال الفلسطيني قد اختير بدقة، على الرغم من ان الخطة قد اعدت خلال الشهرين الاخيرين من عمر الانتفاضة. لقد جاء الاعلان في اعقاب قرار الملك حسين بشأن فك ارتباط الاردن بالضفة الغربية، من اجل ملء الفراغ الناتج عن هذا القرار. ومن الواضح، ايضاً، انه قد أجريت، في الايام الاخيرة، مباحثات بين ممثلي م.ت.ف. في المناطق [المحتلة] وفي الخارج...».

وشارك في هذا الرأي صحفي آخر، حيث كتب: «ان فكرة اعلان وثيقة استقلال من جانب الفلسطينيين ليست جديدة. فقد طرحت بعد مؤتمر الرباط في العام ١٩٧٤. وفي حينه، حالت ثلاثة عوامل دونها: التواجد القوي للاردن في المناطق المحتلة...؛ وخلافات الرأي بين المنظمات التي تتشكل منها م.ت.ف. حول حدود الدولة...؛ والخشية من ان تؤدي خلافات الرأي هذه الى حرب بين الاخوة، او الى انقسام واعتراف باسرائيل كأمر واقع...» (يوسف ميخلسكي، **دافار**، ١٩٨٨/٨/٩).

وكان هناك من رفض الوثيقة، رفضاً قاطعاً، دون ان يرى فيها نقطة ضوء واحدة. على هذا الصعيد، كتب احد الصحفيين الاسرائيليين: «ان وثيقة الحسيني لا تساوي، على حد تعبير عيزر وايزمان، الورقة التي كتبت عليها. وانها لا تهدف الاّ الى احداث انشقاق داخل اسرائيل» (عاموس كرمل، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٩). ونظر حانوخ بار ـ طوف الى الوثيقة من زاوية الانتخابات، حيث ارتأى ان الناخب الاسرائيلي سوف يذهب الى صناديق الاقتراع وهو في حالة عدم الثقة واليقين بشأن صورة اسرائيل في غضون عشرة او عشرين عاماً؛ وبتعبير اكثر دقة، سوف يذهب الناخب وليس لديه ثقة في المستقبل (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٨).

ومن زاوية مختلفة، تناول الخبير في القانون الدولي، البروفيسور يورام دينشتاين، «وثيقة الاستقلال الفلسطيني» من الناحية القانونية البحتة؛ حيث قال ان «حكومة المنفى هي حكومة تمثل دولة احتلها عدو، وتعمل من على اراض دولة حليفة؛ وانه لا توجد سابقة تاريخية لوضع الفلسطينيين ـ أي اقامة حكومة منفى لدولة غير موجودة». وأضاف: «بالنسبة الى وضع الفلسطينيين، فالمسألة ليست قانونية، وانما سياسية، لأن اعلان الاستقلال يتطلب تحديد حدود، وان اعتبار الضفة والقطاع حدوداً للدولة (الفلسطينية) انما يعني تقليص المطالب بالنسبة الى حدود الدولة الفلسطينية، وهو الامر الذي من شأنه اثارة خلافات ونزاعات داخل م.ت.ف.». ثم قدر دينشتاين ان فكرة تشكيل حكومة منفى فلسطينية «هي فكرة باطلة، من الناحية القانونية المحضة، في ظل المعطيات والظروف الحالية» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٧).

صلاح عبدالله

الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة

على امتداد الدورات الانتخابية الاحدى عشر السابقة، لم يلاحظ مثل هذا القلق الذي اخذ يعبّر عنه بعض المحافل الاسرائيلية بشأن اتجاهات واعتبارات التصويت في القطاع العربي في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨. ففي ضوء الدور الذي لعبته المقاعد الستة التي فازت بها كتلتا الجبهة الديمقراطية للسلام (حداش) والقائمة التقدمية للسلام في الانتخابات للكنيست الحادي عشر، لناحية تمكين المعراخ من احباط مسعى الليكود لتشكيل حكومة برئاسته سوياً مع حلفائه في معسكر الاحزاب اليمينية والدينية، يتوقع بعض المراقبين السياسيين دوراً أكبر للصوت العربي وللمقاعد التي قد تفوز بها كتل «حداش» و«التقدمية» والحزب الديمقراطي العربي، التي تعتمد، اساساً، على الصوت العربي في الانتخابات. ويبدو هذا القلق بوضوح، في تحليلات بعض هؤلاء المراقبين للدلالات السياسية التي قد تترتب على اتجاهات التصويت العربية، وتأثيرها على موازين القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين ومعسكريهما. وعبّر عن هذا القلق الى حد ما، الصحفي حنان كريستال، اذ كتب: «ان القوة الانتخابية للأقلية العربية في اسرائيل تقدر بعدد من المقاعد يتراوح بين ١٢ ـ ١٤ مقعداً، وهي مماثلة للتمثيل البرلماني للاحزاب الدينية الصهيونية والارثوذكسية. ولكن خلافاً للاحزاب الدينية التي شكلت، منذ العام ١٩٧٧، بيضة القبّان [بين الحزبين الكبيرين]، لم يصل الصوت العربي، حتى الآن، الى مكانة تمكنه من ان يقرر اياً من التكتلين الكبيرين لن يكون بمقدوره تشكيل الحكومة» (**حداشوت**، ٢/٩/١٩٨٨).

اعتبارات التصويت؛ الواقع والتوقعات

اذا امعنّا النظر في نتائج الانتخابات العامة في اسرائيل، الى حين الكنيست الثامن، يتضح لنا، سواء أكان ذلك على صعيد الاصوات او على صعيد التمثيل في الكنيست، ان الاكثرية الساحقة من اصوات الناخبين العرب، الذين كانوا يشاركون في العملية الانتخابية، كانت تعطى لصالح القوائم العربية الانتخابية التي كان يبادر الى تشكيلها حزب السلطة (مباي، ثم العمل لاحقاً) قبيل كل دورة انتخابية؛ وكذلك لصالح بقية الاحزاب الصهيونية الاخرى، وفي مقدمها تلك التي كانت تشارك في الائتلافات الحكومية المتعاقبة، جراء رجحان كفة الاعتبارين، التقليدي (الولاء للعشيرة والحمولة والطائفة والمنطقة) والعملي في انماط التصويت العربية. في المقابل، كان الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي، ثم راكح، ثم حداش بقيادة راكح)، الطرف الاساس في الصراع على الاصوات العربية، والمنافس الوحيد للقوائم العربية المرتبطة بالسلطة، وللاحزاب الصهيونية على اختلافها.

ومنذ مطلع الستينات، لوحظ انحسار، وان بطيء، في قوة القوائم العربة المرتبطة بالسلطة، وكذلك في قوتها التمثيلية في الكنيست. وتسارع هذا المسار في أعقاب الغاء الحكم العسكري في منتصف الستينات، وبسبب الانحسار في الاعتبار التقليدي في انماط التصويت العربية، جراء تطور الوعي السياسي والقومي في اوساط العرب عموماً. ووصل هذا المسار نهايته في الانتخابات للكنيست العاشر، حيث لم يعد هناك تمثيل في الكنيست لتلك القوائم.

لكن زوال القوائم العربية المرتبطة بالسلطة من الخارطة السياسية ـ البرلمانية في اسرائيل، «لم يحدث» ـ على حد قول رئيس الدائرة العربية السابق في حزب العمل، رعنان كوهين ـ «تقلبات وتغيرات جوهرية في انماط التصويت العربية»، بل استمر «توزيع الاصوات العربية على كل البضاعة السياسية [الاحزاب] المعروضة في السوق» (**دافار**، ٢٦/٤/١٩٨٨). وعزا كوهين مظاهر هذا الثبات في توزيع الاصوات، المتمثلة في عدم انتقال اعداد كبيرة من الناخبين من حزب الى آخر، وعدم حصول تغيرات ملحوظة في موازين القوى بين

المعسكرات الاساسية، وبخاصة في الدورات الانتخابية الثلاث الاخيرة، الى ما سماه بتنوع الاعتبارات، وبالتقلبات الداخلية فيما بينها وفقاً للظروف المتغيرة، من ناحية، والى الاحساس بالسلبية من جانب الجمهور العربي بأكمله (**المصدر نفسه**). ومع ان ثمة قدر من الصحة في ما ذهب اليه كوهين، لناحية ان الاعتبار التقليدي في انماط التصويت العربية لم يمح كلية، بل تراجع لصالح الاعتبار البراغماتي، واصبح جزءاً منه (أي التصويت المباشر لصالح الاحزاب الصهيونية على اختلافها)، الّا ان تقديره هذا، القائم على أساس اقتسام الاصوات العربية، مناصفة بين المعسكر الراديكالي («راكح» والتقدمية) والمعسكر الصهيوني، بمختلف احزابه، يتجاهل حقيقة ان حالة التعادل بين المعسكرين، عندما تحققت لاول مرة في انتخابات العام ١٩٧٧، حيث فازت «حداش» بأكثر من ٥٠ بالمئة من أصوات المقترعين العرب الصالحة، كانت، في جوهرها، جراء مسار تراكمي من التحول في انماط التصويت العربية، لصالح الاعتبار القومي ـ الايديولوجي، وليس العكس. ولا يتنافى مع هذا الاستنتاج انخفاض قوة «حداش» في الانتخابات للكنيست العاشر بحوالى ١٢,٨ بالمئة. فمن ناحية، بقيت «حداش» الحزب الأكبر؛ ومن ناحية أخرى، فان انخفاض قوتها يعود الى ارتفاع نسبة الممتنعين عن التصويت في ٢٥ بالمئة من اصحاب حق الاقتراع في الكنيست التاسع الى ٣١ بالمئة في العاشر. وكذلك الى بروز توجه واضح في أوساط السكان العرب للتخلص من حكم الليكود، تجسد في ارتفاع حجم التأييد للمعراخ وحزب العمل من ١٠,٤ بالمئة الى ٢٦,٣ بالمئة في الانتخابات للكنيست العاشر. وتبين، لاحقاً، ان تعاظم قوة الاعتبار القومي ـ الايديولوجي، كما برزت في انتخابات الكنيست التاسع، لم تكن موجة عابرة؛ اذ عاد هذا الاعتبار الى احتلال موقع متقدم في انماط التصويت العربية في الانتخابات الاخيرة، التي فازت بها كتلتا «حداش» و«التقدمية» بأكثر من ٥٠ في المئة من أصوات المقترعين العرب الصالحة (انظر الجدول) تعكس، على حد قول احد الخبراء في الشؤون العربية، تعاظم قوة المعسكر الراديكالي، بفعل دوافع قومية ـ ايديولوجية (اسحق رايطر، «الاصوات العربية في الانتخابات»، **الملف**، نيقوسيا، العدد ٧، تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٤، ص ٥٩٧؛ نقلاً عن **ليكيط**، مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، العدد ٤١ ـ ٤٢، حزيران ـ تموز / يونيو ـ يوليو، ١٩٨٤).

نتائج التصويت للكنيست في القطاع العربي في ثلاث دورات انتخابية

	الكنيست التاسع بالنسبة المئوية		الكنيست العاشر بالنسبة المئوية		الكنيست الحادي عشر بالنسبة المئوية	
اصحاب حق الاقتراع (يشمل المدن المختلطة)	٢٠٥٥٥٩	٩,٢	٢٤٧١٠٠	٩,٩	٢٨٨٠٦٩	١٠,٨
الاصوات الصالحة (دون المدن المختلطة)	١٢٣٧٢٦	٧٥,٠	١٤١٩٥٩	٦٩,٠	١٧٦١١٥	٧٣,٠

توزيع الاصوات

راكح	٦٤٦٣٢	٥٠,٦	٥٣٧١٩	٣٧,٨	٥٨٦٢٧	٣٣,٣
المعراخ	١٣٢٢٢	١٠,٤	٣٧٣٣٩	٢٦,٣	٤٠٨٩٣	٢٣,٢
ياحد (وايزمان)					١٠٣٤٧	٥,٩
التقدمية					٣٠٦٢٨	١٧,٤
قوائم عربية	٢٧٧١٥	٢١,٧	١٨٦٥٩	١٣,١		
الليكود	٤٤١٤	٣,٥	١١٢١٦	٧,٩	٨٢٤٧	٤,٧
المفدال	٦٥١٣	٥,٠	٥٤٧٩	٣,٩	٧٦٩٦	٤,٤
احزاب صهيونية أخرى	١١٢٣٠	٨,٨	١٥٥٤٧	١١,٠	١٩٦٧٧	١١,١

والسؤال الاساسي الذي يطرح الآن، عشية الانتخابات للكنيست الثاني عشر، هو أي الاعتبارات سوف تكون الراجحة في انماط التصويت العربية: الاعتبار القومي ـ الايديولوجي ام الاعتبارات التقليدية والبراغماتية التي توزعت بموجبها الاصوات العربية على جميع الاحزاب الصهيونية، بنسب متفاوتة ؟ أم ان حالة التعادل بين المعسكر الراديكالي (حداش والتقدمية وبراوشة) وبين معسكر الاحزاب الصهيونية على اختلافها، سوف تبقى كما كانت عليه في الانتخابات الماضية ؟ ومع انه من الصعب التكهن بما قد تسفر عنه نتائج الانتخابات، بالنسبة الى الاحزاب المتنافسة على الاصوات العربية، كل على حدة، الّا ان بعض الخبراء في الشؤون العربية وبعض المعلقين الصحافيين، يتوقع ان يتقدم الاعتبار القومي ـ الايديولوجي، في انماط التصويت العربية، على بقية الاعتبارات التي تحكمت فيها لسنوات طويلة. وفي هذا السياق افاد استطلاع لاتجاهات التصويت في القطاع العربي، قام به الطاقم الانتخابي لحزب العمل، ان حزب العمل سوف يفقد أكثر من عشرة بالمئة من قوته الانتخابية، حيث سوف تهبط نسبته بين العرب من ٢٩,٢ بالمئة الى ١٩ بالمئة. في المقابل، اشار الاستطلاع الى احتمال حصول «حداش» و«التقدمية» معاً على أكثر من ٥٤ بالمئة. اما الحزب الديمقراطي العربي الذي يخوض الانتخابات للمرة الاولى، فتوقع له الاستطلاع الفوز بنحو ستة بالمئة من الاصوات. وأشار الاستطلاع، أيضاً، الى احتمال حصول زيادة طفيفة في حجم التأييد لليكود، حيث سوف يحصل على ٥,٥ بالمئة (مقارنة بـ ٤,٤ بالمئة في السابق). أما حركة حقوق المواطن (راتس)، فمن المتوقع ان تحقق ارتفاعاً ملموساً في قوتها في الشارع العربي؛ اذ من المتوقع ان تحصل على ٥,٥ بالمئة، أي بزيادة قدرها أربعة بالمئة عما كانت عليه قوتها في السابق. في المقابل، يتوقع حصول حزب «مبام» ـ الذي يخوض الانتخابات على انفراد، بعد سنوات طويلة من التحالف مع حزب العمل في اطار المعراخ ـ على ٢,٥ بالمئة فقط من الاصوات (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٨).

وكان بعض المعلقين الصحفيين والخبراء في الشؤون العربية قد اشار، في تناوله لموضوع اتجاهات التصويت بين العرب، الى ان الخاسر الاكبر في المنافسة على الاصوات العربية سوف يكون حزب العمل. فحسب، تقدير البروفيسور سامي سموحا الذي قام بسلسلة من الاستطلاعات في القطاع العربي لدراسة اتجاهات التصويت فيه، فالناخبون العرب الذين اعطوا، في الماضي، اصواتهم لحزب العمل لن يفعلوا ذلك في هذه المرة، وأكد ذلك المستشرق وعضو حزب العمل، أفنير ريفف، الذي أشار الى ان حزبه على وشك ان يفقد تأثيره في القطاع العربي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/٢٩). وعزا بعض هؤلاء السبب المباشر في ذلك الى «الانتفاضة، بشكل خاص، التي تتحكم الآن في اسلوب التصويت العربي في اسرائيل، جراء ارتباط وزير الدفاع، اسحق رابين، ـ في ذهنهم ـ بقمع الانتفاضة» (عليزا فالخ، **دافار**، ١٩٨٨/٨/٢٦).

اعضاء يهود باصوات عربية ؟

من الملاحظ، وغير الخاضع للجدل، ان التمثيل العربي في الكنيست الاسرائيلي في دوراته الانتخابية المتعاقبة، بما فيها الاخيرة، لم يتماثل في اي من تلك الدورات مع واقع القوة الانتخابية العربية. فالقوة الانتخابية العربية، وبخاصة في الدورات الانتخابية الثلاث الاخيرة، لم تقل عن تسعة بالمئة من مجموع اصوات اصحاب حق الاقتراع. وبلغة الارقام، فهذا التمثيل يجب الّا يقل، في حده الادنى، عن ١٢ مقعداً (حنان كريستال، **حداشوت**، ١٩٨٨/٩/٢). أما في حال ادلاء كل اصحاب حق الاقتراع باصواتهم، وهؤلاء يقدرون بنحو ٣٣٠ الف ناخب، في الانتخابات المقبلة، فان بمقدور هذه الطاقة الانتخابية ان تحتل ١٦ مقعداً في الكنيست المقبل (فالخ، **المصدر نفسه**). ولكن اذا احصينا عدد المقاعد التي شغلها اعضاء عرب ـ بغض النظر حتى عن انتماءاتهم الكتلوية ـ منذ الانتخابات للكنيست الاول وحتى الاخير، يتضح لنا ان هذا التمثيل لم يتناسب، مطلقاً، مع الحجم الفعلي للقوة الانتخابية العربية. وتراوح هذا التمثيل، بصورة اجمالية، بين خمسة مقاعد في حدّه الادنى وثمانية مقاعد في حده الاقصى، ليستقّر في انتخابات الكنيست الاخير على سبعة مقاعد فقط، توزعوا على الشكل التالي: اثنان عن «المعراخ»؛ اثنان عن «حداش»؛ واحد عن كل من «التقدمية» و«الليكود» وحركة شينوي. وبالتالي، ومقارنة بالحجم الفعلي للقوة الانتخابية العربية الذي سبقت الاشارة اليه، فان ٥٦ بالمئة

فقـط من اصـوات المقترعين العرب، يستفاد منها في انتخاب اعضاء كنيست عرب، في حين يستفاد من بقية الاصوات في انتخاب اعضاء يهود في الكنيست الاسرائيلي (كوهين، **المصدر نفسه**).

التنافس على الاصوات العربية

وفقاً للمعلومات الصحافية في هذا الشأن ، فان الصوت العربي، الذي يقدر بحجم تمثيلي يتراوح بين ١٢ ـ ١٤ مقعداً، يجتذب جميع الاحزاب اليه، من «المفدال» والى اليسار. لكن حزبين فقط من بين هذه الاحزاب، هما «حداش» و«التقدمية»، يدركان ان مستقبلهما الانتخابي لم يكن ورديا في أي وقت كما هو عليه الآن (يوسي فورطر، **حداشوت**، ٢/٩/١٩٨٨). ولكن مع استقالة عبد الوهاب الدراوشة من حزب العمل، واحتمال تشكيل قائمة عربية جديدة، بدأت التكهنات حول تأثير ذلك في ميزان القوى الحزبي في الانتخابات المقبلة. وتتضارب التوقعات بشأن حجم التأييد الذي قد يحظى به حزب دراوشة (الحزب الديمقراطي العربي). ومع ان بعض الاستطلاعات اعطاه مكاناً متقدماً على القائمة التقدمية للسلام، أي ١٨ بالمئة من اصوات المقترعين العرب، مقابل ١٥ بالمئة للتقدمية (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٨)، الاّ ان استطلاعات أخرى أشارت الى ان حزب دراوشة لن يحصل على عدد كاف من اصوات المقترعين العرب، يمكنه من بلوغ نسبة الواحد بالمئة التي هي شرط اساسي للفوز بمقعد واحد. وأظهرت هذه الاستطلاعات، التي يمكن وصفها بانها جزء من دعاية حزب العمل في الوسط العربي، ان حزب دراوشة لن يحصل على أكثر من ستة بالمئة من اصوات المقترعين العرب. وهذا غير كاف، لتمكينه من الفوز بمقعد واحد (**المصدر نفسه**، ٢٨/٨/١٩٨٨). ولكن وبغض النظر عن دقة هذه الاستطلاعات، فمما لا شك فيه هو ان تشكيـل الحـزب الديمقـراطي العربي، برئاسة عبد الوهاب دراوشة، قد أضاف طرفاً ثالثاً الى طرفي الصراع الاساسيين في القطاع العربي («حداش» و«التقدمية»)، وكذلك الى الوجه الآخر للصراع والتنافس على الاصوات العربية القائمين بين الاحزاب الصهيونية على اختلافها، من جهة، وبين الاحزاب ذات الصبغة العربية، من جهة أخرى، ومن ضمنها حزب دراوشة، اضافة الى «حداش» و«التقدمية».

وتتميز معركة الانتخابات المقبلة في الوسط العربي بجهد ملحوظ من جانب الاحزاب الصهيونية، بدءاً من معسكر الاحزاب اليسارية والليبرالية («راتس»، و« مبام» وحزب المركز ـ «شينوي»، ومروراً بحزب العمل، وانتهاء بمعسكر احزاب اليمين القومي، العلماني والديني، لاقتناص أكبر عدد ممكن من الاصوات العربية. وتجسد هذا التوجه في ادراج معظم هذه الاحزاب لاسماء مرشحين عرب على لوائحها الانتخابية، بعضهم في أماكن مضمونة نسبياً والبعض الآخر في أماكن غير مضمونة، ما عدا حزبي الليكود والمفدال اللذين خلت لوائحهما الانتخابية من مرشحين عرب. وعلى سبيل المثال، فان المرشح السادس في لائحة حركة «راتس» الانتخابية هو مرشح عربي (**هآرتس**، ٢٧/٦/١٩٨٨). أما حزب «مبام»، فاحتل مرشحه العربي المكان الثالث على لائحته الانتخابية (**عل همشمار**، ٢٩/٦/١٩٨٨). وفي حركة المركز ـ شينوي الليبرالية، احتل المرشح العربي المكان الرابع (**هآرتس**، ٢٣/٦/١٩٨٨).

أما حزب العمل، فادرج على لائحته الانتخابية، بين المكان الاول والحادي والاربعين، مرشحين عربيين، اضافة الى ترشيح امرأة عربية في المكان السادس والاربعين على لائحته (**المصدر نفسه**، ١٧/٦/١٩٨٨).

في المقـابـل لم تحـدث تغيـيرات في لائحتي مرشحي «حداش» والقائمة التقدمية. فقد اعادت سكرتارية «حداش» ترتيب اسماء مرشحيها الخمسة الاوائل، دون احداث تغيير في تدريجهم أو اسمائهم. واحتل المكان الاول السكرتير العام لحزب «راكح»، مئير فيلنر، والمكان الخامس، رئيس بلدية أم الفحم، هاشم محاميد (**عل همشمار**، ١٦/٧/١٩٨٨). أما القائمة التقدمية للسلام، فأقرت، في مؤتمرها الاول، الذي عقد في الناصرة في ٢٩/٤/١٩٨٨، بعد نقاش دام يومين، البرنامج السياسي الانتخابي للقائمة، وتشكيل ادارة مشتركة موحدة لجناحي القائمة؛ ولكن المؤتمر رفض اقتراحاً بتوحيد الحركتين اللتين تتألف منهما القائمة، وهما الحركة التقدمية وحركة «الترنتيفا». اما على صعيد مرشحي القائمة للانتخابات، فقد اعاد مؤتمر الحركة التقدمية، الذي عقد في ٦/٨/١٩٨٨، وبـالاجمـاع، انتخـاب المحـامي محمـد ميعـاري رئيساً لقائمة الحركة لانتخابات الكنيست

المقبل. اما المكان الثاني في القائمة، فاحتله ممثل حركة «الترنتيفا»، متتياهو بيلد. وجاء في المكان الثالث السكرتير العام للحركة التقدمية، القس رياح ابو العسل. اما المكان الرابع، فاحتله بدر يونس، مدير المدرسة الثانوية في قرية عرعرة في المثلث الشمالي. ومن ناحية أخرى، اقر مؤتمر الحركة التقدمية الشراكة في اطار القائمة التقدمية مع حركة «الترنتيفا» (**المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩٨٨).

كذلك، عقد الحزب الديمقراطي العربي مؤتمره الاول في ٢٠/٧/١٩٨٨، حيث اقر المؤتمر انتخاب عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة رئيساً للحزب، ولقائمته الانتخابية. كذلك انتخب المؤتمر مؤسسات الحزب الاخرى، ومن ضمنها اللجنة المركزية (**هآرتس**، ٢١/٧/١٩٨٨). وكان هذا الحزب عقد مؤتمره التأسيسي في مدينة الناصرة بحضور رؤساء مجالس محلية عربية وشخصيات عربية اخرى، في اعقاب انسحاب عضو الكنيست دراوشة من حزب العمل، واعلانه في ذلك الحين اعتزامه تشكيل حزب عربي لخوض الانتخابات المقبلة (**المصدر نفسه**، ١٠/٤/١٩٨٨). وفي آب (اغسطس) ١٩٨٨، انتخبت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي العربي مرشحيها للانتخابات المقبلة. واحتل المكان الثاني، بعد رئيس الحزب، رئيس مجلس قرية جت المحلي، احمد أبو عصبة (**الاتحاد**، ٢٨/٨/١٩٨٨).

واذا امعنّا النظر في البرامج الانتخابية لكل من «حداش» والقائمة التقدمية والحزب الديمقراطي العربي، فمن الصعب العثور على اختلافات جوهرية في ما يتعلق بالجوانب السياسية من تلك البرامج. فالاحزاب الثلاثة تؤكد، مثلاً، حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة الى جانب دولة اسرائيل، وعلى ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في اطار المؤتمر الدولي، وتأكيد كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ولكن، بينما يؤكد كل من «حداش» والقائمة التقدمية على طابعهما العربي ـ اليهودي، فان الحزب الديمقراطي العربي يؤكد على طابعه العربي، اذ «يحمل تطلعات وآمال الجماهير العربية الفلسطينية داخل اسرائيل التي لها الحق الكامل في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وتنفيذه»؛ وهو يهدف، ايضاً، الى «توحيد القوى العربية، حتى تصبح قادرة على التغيير والتأثير على الصعيد الفلسطيني العام، وعلى صعيد السياسة الاسرائيلية في الداخل والخارج» («برنامج الحزب الديمقراطي العربي»، **الملف**، نيقوسيا، العدد ٥٢، تموز ـ يوليو ١٩٨٨، ص ٣٥٨).

ويبدو تباين ما بين الحزب الديمقراطي العربي وبين «حداش» و«التقدمية» على صعيد الاستعداد للمشاركة في الائتلاف الحكومي المقبل. فقد اعلن رئيس الحزب عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة، في مقابلة مع شبكة التلفزة التجارية البريطانية، ان الفارق بين حزبه وبين «حداش» و«التقدمية»، هو انه يضع في عين الاعتبار امكان المشاركة في ائتلاف حكومي، بشروط معينة. وأضاف ان هدف الحزب هو تمثيل الناخبين العرب بصورة صادقة بواسطة منتخبين عرب (**هآرتس**، ١٠/٤/١٩٨٨).

هـ . ع.

فلسطين قضية السلام العالمي

Cattan, Henry; *The Palestine Question,* London, New York, and Sydney: Croom Helm, 1988, X + 407 Pages.

يقتضي التعريف ببعض الكتب التعريف بمؤلفيها، لتبيان قدرتهم على ما يفتون به ومدى مصداقيتهم وحقهم في هذا. والكتاب الذي بين ايدينا من هذا النوع. فالمؤلف، وهو رجل قانون دولي، حجة في القضية؛ اذ ولد في القدس، ومارس المحاماة في فلسطين، وقام بتدريس القانون في مدرسة القانون في القدس. وفي العام ١٩٤٦، أدلى بشهادته للجنة الانجلو ـ اميركية لتقصّي الحقائق حول القضية الفلسطينية. وفي العام ١٩٤٧، تولّى عرض القضية في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة، نيابة عن اللجنة العربية العليا، ومثّل عرب فلسطين خلال الدورات العادية للجمعية في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨. كما عيّنته الجامعة العربية، في العام ١٩٤٨، لاجراء مناقشات مع وسيط الامم المتحدة بشأن القضية، الكونت برنادوت. وله كتب عدة في القضية الفلسطينية وفي الشؤون العربية. وكل ذلك، وكثير غيره، يؤكد ان له الحق في ان يتكلم في الموضوع، كلام العارف الخبير به.

وكتابه، بالفعل، محيط بالقضية، يعالج كل جوانبها في أجزائه الاربعة: «خلفية القضية» و«انتفاضة ١٩٤٨ ونتائجها وعقابيلها»، و«مشكلة القدس»؛ الطريق للسلام»، علاوة على التذييلات. وفي المقدمة يؤكد المؤلف، بحق، ان القضية تشكل احدى القضايا الاكثر تفجراً واستعصاء على السيطرة، وانها تهدد ليس فقط استقرار المنطقة، بل سلام العالم كله. والكتاب موجّه لتبديد الجهل المحيط بها، خاصة في اوروبا وأميركا، والذي يرجع السبب فيه الى أمرين: الاول، التشويه والتضليل النظاميان من قبل الصهيونيين ودعايتهم، التي يقترن بها اخفاء تاريخ فلسطين، والذي ظل طوال ١٨٠٠ سنة وحتى وقت قريب تاريخاً عربياً على وجه الحصر؛ والثاني نابع من الاول، وهو ان اسرائيل ظلت، منذ قيامها، تتوسع بقوة السلاح؛ وعقب كل مرحلة من مراحل هذا التوسع، تدعو الى التعقل والتفاوض، وان يغدو التوسع الجديد اساساً للتفاوض المقترح من موقع القوة الذي يتجاهل الظلم الذي ترتب على العدوان السابق.

والجزء الاول من الكتاب يقدم خلفية القضية، ويتناول وعد بلفور، والانتداب البريطاني على فلسطين، وقرار الامم المتحدة بتقسيمها الى دولتين، عربية واسرائيلية. وفيه يؤكد ان الكنعانيين هم أول سكان معروفين لفلسطين، وانهم استوطنوها بعد سنة ٣٠٠٠ ق. م. وبنوا مدنا زاهرة، واقاموا اقتصاداً قائماً على الزراعة والتجارة، وان التوراة تسمي المنطقة «أرض كنعان» و«بلاد الكنعانيين»، وان القدس كانت من بين مدنهم. وقد جاء الفلسطينيون القدماء والاسرائيليون الى ارض كنعان في زمن متعاصر، في الالف سنة الثانية ق. م. اما الفلسطينيون المعاصرون، فهم ذرية الكنعانيين والفلسطينيين القدماء. ويوضح المؤلف انه في حين ساد السلام بين الكنعانيين والاسرائيليين، فانه لم يقم بين الاخيرين وبين الفلسطينيين القدماء. ويستعرض المؤلف وحدة القبائل الاسرائيلية الاثنتي عشرة في مواجهة اعدائهم، ثم قيام مملكتين لهم، وبعد ذلك انهيارهما، تحت ضغط الآشوريين. وبعد ذلك، اصبحت السيادة على فلسطين للآشوريين والمصريين والبابليين. ثم يستعرض المؤلف، غزو الاسكندر الاكبر لفلسطين، ومن بعده الرومان، ثم جاء الفتح العربي، لينتهي الامر بها للامبراطورية العثمانية، ثم انسحاب الاتراك منها في الحرب العالمية الاولى، لتقع تحت الانتداب البريطاني؛ وكيف ان بريطانيا

اعطت تعهدات، في هذه الفترة، لكل من العرب والاسرائيليين بمنحهما فلسطين. وجاء وعد بلفور بطريقة غامضة عمداً. وفي هذا أكد المؤلف انه وعد: ١ ـ باطل قانوناً، لأنه لم يحظى بموافقة أهل البلاد، ولا تركيا التي كانت لها السيادة عند اصداره. ٢ ـ فاسد اخلاقياً، لان بمقتضاه أعطت أمة أرض أمة ثانية لأمة ثالثة، وبذلك انكرت حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال. ٣ ـ مؤذٍ، لأنه بذر بذور الصدام الدموي بين العرب واليهود، بعد ان كانوا يتعايشون في سلام وتناغم طوال قرون في فلسطين وفي الدول العربية الأخرى.

وبعد ذلك فنّد الكاتب، باقتدار، ادعاء الصهيونيين بأن لهم حقوقاً تاريخية، او واقعية، في فلسطين، وكشف زيف استغلالهم للتوراة. وفي هذا طرح المؤلف فكرة ان فلسطين أصبحت دولة بعد فصلها عن الامبراطورية العثمانية؛ وان من الضروري التأكيد ان مختلف البلدان العربية، ومنها فلسطين، التي أُخضعت للانتداب بموجب المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم أصبحت دولًا بمقتضى القانون الدولي، حتى وان كانت سلطاتها في الحكم الذاتي محدودة وممارستها الدولة المنتدبة؛ وان مكانتها الدولية مثيلة بمكانة الدول المحيطة؛ وان فلسطين، من ثمّ، كانت لها دولتها، وشخصيتها الدولية، وحكومتها المتميزة عن دولة الانتداب؛ وان حكومة فلسطين، على الرغم من انها كانت تحت سيطرة بريطانيا، أبرمت اتفاقاً مع دولة الانتداب، وأصبحت طرفاً، وان كان من خلال هذه الدولة، في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ثم تابع المؤلف القضية وتطورها حتى قرار التقسيم. وفي ذلك قال ان الرئيس الاميركي هاري ترومان، لأسباب انتخابية تتعلق بأصوات اليهود، استخدم نفوذه الواسع على عدد كبير من أعضاء الامم المتحدة ليصوّتوا لصالح التقسيم. أما السوفيات، فقد حبّذوه أساساً لسببين: ازالة الادارة البريطانية من فلسطين، وتوهُّم ان الدولة اليهودية ستصبح حليفاً لهم في الشرق الاوسط، نظراً الى ان الغالبية العظمى من المهاجرين اليهود الى فلسطين جاءت من الاتحاد السوفياتي وبولندا وأوروبا الوسطى.

ثم ناقش المؤلف عدم سلامة قرار التقسيم، وأسبابه في هذا:

١ ـ عدم أهلية الجمعية العامة لتقسيم فلسطين؛ فليس لها سيادة عليها، أو سلطة حرمان شعبها من حق الاستقلال.

٢ ـ انعدام العدالة، بسبب رفض الجمعية العامة احالة قضية عدم أهلية الجمعية العامة وعدم قانونية وعد بلفور والانتداب الى محكمة العدل الدولية.

٣ ـ انتهاك المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم، التي اعترفت باستقلال شعب فلسطين ووضعت عليها انتداباً مؤقتاً.

٤ ـ انتهاك ميثاق الامم المتحدة وحق شعب فلسطين في تقرير المصير.

٥ ـ انتهاك المبادىء الديمقراطية الأولية باهمال ارادة السكان الاصليين الذين رفضوا التقسيم.

٦ ـ النفوذ الفاسد الذي مارسته الحكومة الاميركية، وترومان شخصياً، للضغط من أجل التقسيم.

٧ ـ عدم عدالة خطة التقسيم.

وفي الجزء الثاني من الكتاب، استعرض كتن الاحداث الرئيسة التي وقعت في فلسطين منذ العام ١٩٤٨، وقيام دولة اسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، الأمر الذي أثار اضطراباً سياسياً هائلاً، وأشعل حرب العام ١٩٤٨، وادى الى طرد ونـزوح معـظم الفلسطينيين من وطنهم، واستيلاء الدولة الصهيونية على معظم أرض فلسطين، ومصادرة أرض العرب، وبدء اقتراف سلسلة من الاخطاء والمظالم والحروب عصرت الشرق الاوسط ولا تزال تعصره حتى اليوم.

وفي هذا الجزء ناقش المؤلف عدم أهلية الاطراف التي اصدرت اعلان دولة اسرائيل، فأكد ان الأطراف التي أصـدرت الاعـلان، سواء أكـانت يهـود فلسطين ـ وغالبيتهم مهاجرة غربية ولم تكن من أهل البلاد أو من

مواطنيها ـ، أو كانت من ممثلي الحركة الصهيونية العالمية ـ وهي منظمة سياسية أجنبية ـ ليس لها أهلية أو سلطة اعلان دولة يهودية في فلسطين. واستعرض المؤلف حرب ١٩٤٨، وعدم تكافؤ القوى فيها. فقد بلغت قوات مصر وسوريا وشرق الاردن ولبنان والعراق والسعودية المشتركة فيها ٢٠ ألف جندي، في حين اشترك من ٦٠ الى ٨٠ ألفاً من اليهود المدربين من الهاغاناه ومن خمسة الى عشرة آلاف من عصابة الارغون وشتيرن، في حين لم يكن لدى الفلسطينيين أي تدريب او تنظيم عسكري. وقال انه نادر في التاريخ الحديث على الأقل، ان تمّ تشريد واستئصال جذور غالبية سكان بلد بالقوة، بواسطة أقلية عسكرية معتدية من أصل أجنبي كما حدث في فلسطين. وكانت أدوات اليهود في هذا: الارهاب، والطرد، وانعدام الأمن. واضاف ان اللاجئين الفلسطينيين بلغوا، في العام ١٩٤٨، ٩٦٠ ألف لاجىء في حزيران (يونيو) من ذلك العام، وذلك من مجموع السكان العرب الذين بلغوا ١,٣٤٨,٨٤٠ مليون عربي في العام ١٩٤٧. وطبعاً زاد العدد نتيجة حرب العام ١٩٦٧، بحيث قدرت الامم المتحدة عددهم، في حزيران (يونيو) ١٩٨٦، بنحو ٢,١٤٥,٧٩٤ مليون لاجىء مسجّل. ولمّا كانت نسبة غير المسجلين تقدر بنحو ٢٠ بالمئة، فان العدد يصل الى ٢,٥ مليون لاجىء. ثم ناقش المؤلف النتائج الاقليمية لحرب ١٩٤٨، ونهب الملكية العربية ومصادرتها.

وفي جزء تال، ألقى المؤلف مسؤولية ما حدث على بريطانيا، والامم المتحدة، واخيراً القيادة الفلسطينية والدول العربية. ثم تناول القرارات العاجزة للامم المتحدة، وقبول اسرائيل بها، وحرب السويس. واخيراً استعرض حرب العام ١٩٦٧، وأكد ان هدفها لم يكن، أبداً، الرد على هجوم مصري، بل للاستيلاء على بقية أرض فلسطين، خاصة الضفة الغربية وغزة. وقال انه يجب ان نضع في أذهاننا انه على الرغم من ان اليهود قبلوا بقرار التقسيم في العام ١٩٤٧، فان هدفهم كان تمكينهم من غرس الدولة اليهودية في فلسطين، ثم توسيع مساحتها وفق المشروع الصهيوني لتشمل البلاد كلها. وفي هذا أكد ان الولايات المتحدة شاركت في هذه الحرب (١٩٦٧) بصورة مستترة، وان ذلك اتخذ شكل الدعم التعبوي بواسطة طائرات الاستطلاع التي جلبت من قواعدها في المانيا الاتحادية وبريطانيا الى اسبانيا بتاريخ الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وانها قامت بتصوير الاهداف التي هاجمتها اسرائيل في الخامس من حزيران (يونيو). وقد ظل هذا التعاون حتى آخر يوم من الحرب. واستعرض المؤلف نتائج الحرب: احتلال الارض، الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والجولان، وخلق مأساة أخرى للاجئين (ثم تشريد ٤١٠٢٤٨ لاجئاً جديداً)، وضم مدينة القدس القديمة، واخضاع ١,٤ مليون عربي في الضفة وغزة للسيطرة الاسرائيلية، والاستيطان في الاراضي المحتلة، وطمس القضية الفلسطينية (وذكر المؤلف ان اكثر نتائج حرب ١٩٦٧ تدميراً هي النتيجة النفسية، وهي طمس القضية). ثم تناول المؤلف قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢.

واستعرض كتن الوطنية الفلسطينية التي بدت خلال الامبراطورية العثمانية في اطار الحركة القومية العربية، وانضمّت، خلال الحرب العالمية الاولى، الى الجهد العربي في الحرب ضد تركيا، ثم قامت بدور حرّاس القضية الفلسطينية خلال الانتداب ووعد بلفور. وبعد الفشل العربي في حرب ١٩٤٨ وتقاعس الامم المتحدة، قرر الفلسطينيون تولّي الأمر بأنفسهم. وأدى عدوان العام ١٩٦٧ والاستيلاء على باقي أرض فلسطين الى تعزيز عزمهم على تحرير بلادهم بأنفسهم.

وفي ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤، أعلن المؤتمر الوطني الفلسطيني، الذي عقد في القدس، انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، واعتمد الميثاق الوطني الذي يحدد البرنامج الوطني الفلسطيني. وتضم المنظمة ثلاث هيئات:

١ ـ المجلس الوطني الفلسطيني، ويضم ممثلي منظمات الفدائيين الأساسية.

٢ ـ المجلس المركزي، وانشأه المجلس الوطني في العام ١٩٧٣ لتنفيذ قراراته والعمل كهيئة استشارية.

٣ ـ اللجنة التنفيذية، وأُنشئت في العام ١٩٦٤، وهي الفرع التنظيمي للمنظمة.

وقد طورت المنظمة، علاوة عى جهازيها، العسكري والسياسي، بنية اساسية تتضمن صندوقاً قومياً،

وهلالاً أحمر، وعدداً من المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتعليمية، وأصبحت شبه حكومة. وبرنامجها يجسّده الميثاق الوطني الفلسطيني الذي وضع في العام ١٩٦٤، وعُدّل في العام ١٩٨٢، ويهدف الى استعادة الحقوق الوطنية للفلسطينيين في بلدهم؛ ومن ثم لا يقتصر هدفه على انسحاب اسرائيل من الاراضي التي اغتصبتها وفق خطة التقسيم، بل يمتد لتحرير مجموع أرض فلسطين، واعادة سكانها، وانشاء دولة ديمقراطية موحدة تضم المسلمين والمسيحيين واليهود، على أساس الحقوق والواجبات المتساوية. ويعلن الميثاق عدم شرعية وعد بلفور وقرار التقسيم وانشاء اسرائيل. لكن المنظمة مستعدة، حالياً، لقبول حل سياسي يقوم على قرارات الامم المتحدة. وقد اعترفت الجامعة العربية للمنظمة بالعضوية الكاملة في العام ١٩٦٤؛ واعترفت بها الدول العربية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين؛ كما اعترفت بها الامم المتحدة، باعتبارها الممثل لشعب فلسطين؛ كما اعترف بها معظم دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية (اجمالاً ١٣٠ دولة، منها ٦١ تضفي عليها اعترافاً ديبلوماسياً كاملاً، ومنها الهند والصين وباكستان والاتحاد السوفياتي والنمسا واليونان واسبانيا).

وتعرّض الكاتب، بعد ذلك، الى الاعمال الفدائية، وشرح قضية اختطاف الطائرات، مؤكداً ان اسرائيل هي أول من قام باختطاف الطائرات في الشرق الاوسط، عندما اعترضت طائراتها، في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤، طائرة مدنية سورية، بعد اقلاعها من دمشق، واجبرتها على الهبوط في اسرائيل واحتجزت الركاب كرهائن لمدة ٤٨ ساعة.

واستعرض المؤلف الحرب التي شنّتها اسرائيل على الوطنية الفلسطينية، وذكر ان لها في ذلك ثلاثة أهداف:

١ ـ الاستيلاء على اراضي فلسطين كلها وضمّها، لحرمان الفلسطينيين من أي قاعدة اقليمية لانشاء دولة.

٢ ـ القضاء على الأعمال الفدائية وعلى منظمة التحرير التي أصبحت، منذ انشائها، تجسيداً للوطنية الفلسطينية.

٣ ـ سحق المعارضة السياسية وارهاب الفلسطينيين الواقعين تحت سيطرتها بغية اجبارهم على الخضوع او النزوح من وطنهم.

وتناول كتن، بعد ذلك، حرب العام ١٩٧٣، والتي بدأتها، على عكس حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٢، دولتان عربيتان، هما مصر وسوريا، لأسباب مشروعة، هي استعادة أراضيهما التي استولت عليها اسرائيل في العام ١٩٦٧. ثم استعرض تواطؤ الولايات المتحدة والتزامها تجاه اسرائيل، ودورها في معاهدة كامب ديفيد التي فرد لها المؤلف فصلاً بأكمله. وبعدها ناقش حرب العام ١٩٨٢ في لبنان. وقال ان أهدافها، بالاضافة الى تدمير منظمة التحرير الفلسطينية كقوة عسكرية وسياسية وسحق الوطنية الفلسطينية، تمثلت في:

١ ـ القضاء على نفوذ المنظمة في الضفة وغزة، كنتيجة لازمة لتصفيتها، وذلك للقضاء على معارضة الفلسطينيين هناك للحكم الاسرائيلي ولصيغة كامب ديفيد.

٢ ـ طرد المنظمة وقواتها المسلّحة واللاجئين الفلسطينيين من لبنان.

٣ ـ اقامة حكومة موالية في لبنان.

وهنا، أيضاً، فضح المؤلف، بالادلة، دور الولايات المتحدة في غزو اسرائيل للبنان، ومسؤولية اسرائيل عن مجازر صبرا وشاتيلا، باعتبارها دولة الاحتلال، وشريكاً في المجزرة. وأورد أرقاماً تفصيلية عن تمويل الولايات المتحدة لاسرائيل، فذكر انه حتى منتصف الستينات كانت مساعداتها الاقتصادية لاسرائيل في حدها الأدنى، وكانت مساعداتها العسكرية غير موجودة تقريباً. لكن الوضع تغير في ظل الرئيس ليندون جونسون، ليصل اقصاه في ظل ريتشارد نيسكون وجيمي كارتر ورونالد ريغان، حتى قدر ان دافعي الضرائب الاميركيين يقدمون، سنوياً، ١٥٠٠ دولار لكل رجل وامرأة وطفل في اسرائيل و٧٥٠٠ دولار سنوياً لكل أسرة. ومن العام ١٩٦٢ حتى العام ١٩٨٤ وصلت المساعدات العسكرية الاميركية لاسرائيل الى ما يزيد على ١٨ مليار دولار، والمساعدة

الاقتصادية الى ما يزيد على تسعة مليارات. أما التعاون الاستراتيجي، فقد تنامى منذ التاريخ ذاته، وتبدّى في شحنات الاسلحة الضخمة، واختبار الاسلحة الاميركية في غزوات اسرائيل لأراضي العرب، وتقديم اسرائيل لمعونات عسكرية، بناء على طلب اميركا، الى دول أخرى، والتعاون في العمليات السرية. وهناك مظاهر اخرى، مثل: لجنة التشاور العسكرية، والمناورات المشتركة، وتخزين معدات قوة الانتشار السريع في اسرائيل، واستخدام موانىء اسرائيل، وشحن القنابل العنقودية اليها. وتواكب، في الفترة عينها، الدعم السياسي الاميركي لاسرائيل، خاصة في أعمالها غير المشروعة؛ كما كانت الولايات المتحدة بحماس اسرائيل في رفض منظمة التحرير، والدولة الفلسطينية.

وفي الجزئين الثالث والرابع من الكتاب، ناقش كتن مشكلة القدس من جميع جوانبها، والمبادرات الماضية الى تحقيق تسوية؛ وتناول المبادىء الكفيلة بتحقيق حل عادل ومنصف للمشكلة، وقدم خطة لذلك تقوم على مبادىء الحق والعدل.

ان كتاب هنري كتن، وان كان مفيداً بدرجة هائلة بالنسبة الى القارىء الأجنبي، لأنه كفيل بتبديد كل أنواع الجهل والجهالة اللذين أحاطا بالقضية عمداً، فانه لا يقل عن ذلك نفعاً للقارىء العربي، لأنه يقدم اليه صورة بانورامية علمية عن المشكلة، تساعده على الالمام بكل خيوطها وتفاصيلها. وفي ذلك خير ضمان لعدم اهتزاز موقفه منها تحت أي دعايات او ضغوط محلية، او خارجية.

كمال سيّد محمد

معضلة الامن في الاستراتيجية الاسرائيلية

Yaniv, Avner; Delemmas of Security; Politics, Strategy, and Israeli Experience in Lebanon, New York & Oxford: Oxford University Press, 1987, 355 Pages

أُصـدر العديد من المؤلفات والتقارير والوثائق الهامة التي كشفت أبعاد الغزو الاسرائيلي للبنان، بقصد القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، في حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ولكن الجديد في هذا الكتاب، الذي أُصدر في أواخر العام ١٩٨٧، انه يقدم رؤية استراتيجية وسياسية لكاتب اسرائيلي يعمل في المجال الاكاديمي، في قسم السياسة، في جامعة حيفا، وفي عدد من الجامعات الاميركية، فضلاً عن أنه يحمل الجنسية الاميركية. وهذه الرؤية الاستراتيجية الاسرائيلية تحاول، باختصار، تشخيص معالم معضلة الامن الاسرائيلي وطرح «سيناريوهات» ـ من وجهة نظر الكاتب ـ لحل هذه المعضلة. ومن الهام لنا أن نقف عند هذه الرؤيـة التي تجسـد، بالفعـل، قضيـة أمن اسرائيل، وكيف أن غزو لبنان كان أحد مظاهر أزمة الامن الاسرائيلي، وكيف أن الغزو أخفق، اخفاقاً ذريعاً، في حل الازمة، ليس بمعنى أن الكيان الصهيوني يواجه حالة رعب دائم من الدول العربية والمقاومة الفلسطينية وانه يحتاج الى الامن المستمر، كما يتبادر الى الذهن لأول مرة وكما تروّج الدعاية الصهيونية ـ الاميركية، وانما بمعنى ان معضلة الامن، من وجهة نظر قادة العدو، تمثل قضية أزليـة شائكـة حتى على الرغم من وجـود ترسانة السلاح وآلة الحرب الرهيبة؛ وكذلك بمعنى أن الحسابات الاسرائيلية وراء غزو لبنان ومحاولة ابادة الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية في لبنان قد فشلت في ايجاد مخرج لمعضلة الامن، وسوف تظل المعضلة دائمة ومستمرة. وعلى الرغم من ان المؤلف يطرح حلولاً، من وجهة نظره، الاّ انها لن تؤدي، بحسابات الواقع وبصمود الشعب الفلسطيني، الى تسوية معضلة أمن العدو، لأنها لا تزال اسيرة تركيبة الكيان الصهيوني ذاته، ومتأثرة بالحدود العامة التي لا يزال الاسرائيليون جميعاً، حتى من يسمون بالتقدميين، متمسكين بها وغير مستعدين للتنازل عنها؛ وأهمها، بالطبع، بقاء اسرائيل كـ «دولة» ضمن شروط معيّنة لا تزال قابعة في مخيلتهم، وتحققها يقترب من دائرة المستحيل، وذلك نظراً الى ان تركيبة الكيان الصهيوني لا تسمح له سوى بالبقاء كما هو، كيان توسعي استيطاني عنصري، أو بالزوال تماماً، واعادة التشكل في محيط عربي فلسطيني.

يتكون الكتاب من ستة فصول رئيسة في حوالى ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط. والكتاب عبارة عن مجموعة من الدراسات والمحاضرات سبق أن اعدها، أو القاها، المؤلف افنير يانيف في بعض الجامعات الاميركية ونادي الصحافة القومي الاميركي، ونشر بعض الدراسات في مجلة «الامن الدولي» الاميركية. وعلى الرغم من ان عنوان الكتاب هو «معضلات الامن؛ السياسات، الاستراتيجية والخبرة الاسرائيلية في لبنان»، الاّ انه يكاد يخلو من أية معالجة نظرية، بل هو عبارة عن تناول موثّق لغزو اسرائيل للبنان.

ولسنا في حاجة الى تكرار تلك المقدمة التي صارت مبتذلة في الكتابات الاسرائيلية كافة، حتى «التقدمية» منهـا، والتي تبرّر الارهاب الاسرائيلي؛ اذ يحاول المؤلف خداع القارىء بأن مسألة العنف واقع متبادل بين الاسرائيليين والعرب. عنف وعنف مضاد من قبل الاثنين، ولا تقتصر أسبابه عليهما فقط، وانما تتحمل الاوضاع الاقليميـة والدوليـة جزءاً من ذلك. يجب ان ندخـل الى ما بدأ المـؤلف دراستـه حول أسبـاب غزو اسرائيل

للبنان. ولكن، قبل ذلك، نلفت النظر الى عناوين فصول الكتاب الستة. ففي الفصل الاول يتناول المؤلف منابع السلوك الاسرائيلي، أي غزو لبنان؛ وفي الفصل الثاني يتعرض الى مقدمات الغزو تحت عنوان «التصعيد»؛ بينما يعرض لعملية الغزو في الفصل الثالث؛ ويتناول انحسار الغزو وتوقيع اتفاق ١٧ أيار (مايو) تحت عنوان «التراجع» أو «الانحسار» في الفصل الرابع؛ ثم يعرض لانهيار اتفاق ١٧ أيار (مايو) في الفصل الخامس؛ وأخيراً يعالج معضلة الامن الاسرائيلية التي لم تحل بغزو لبنان في الفصل السادس. وبوجه عام، تكمن أهمية الكتاب في تركيزه على تداعيات ومترتبات الغزو على الكيان الصهيوني من الداخل.

يبدأ المؤلف، في الفصل الاول، باستعراض تفسيرات عدّة للغزو الاسرائيلي للبنان، وهي أربعة، استخرجها جميعاً من كتابات لاسرائيليين على اختلاف توجهاتهم وآرائهم ولبعض المحللين الغربيين. يرى التفسير الاول ان السلوك الاسرائيلي عموماً، وتجاه غزو لبنان خصوصاً، هو نتاج لايديولوجيا عداونية تجعل من الصعب عليها التصرف بسياسة سلمية تجاه جيرانها؛ بينما يذهب تفسير ثان، وهو موال لاسرائيل، الى ان اسرائيل تعد ضحية بريئة، لموجة «تعصب عربي عام» ينحو نحو السيطرة على الشرق الاوسط ، وهو يجسد «الرؤية الاصولية الصهيونية»؛ في حين يعزو التفسير الثالث للسلوك الاسرائيلي الى عوامل نفسية وخصائص شخصية تميز صانعي القرار في تل ـ أبيب، والذين لا تزال تسيطر عليهم ذكريات الاضطهاد التاريخي لليهود والعقد النفسية؛ اما التفسير الرابع، فيستند الى السياسات الداخلية في اسرائيل، والتي تؤثر في سلوكها تجاه الجيران، وهو ما يبدو في تصارع القوى السياسية الذي يدفع بصانعي القرار الى الاستجابة.

ويرى المؤلف ان التفسيرات الاربعة سالفة الذكر لا تقدم، بالاجمال، تفسيراً كافياً، أو دقيقاً، للسلوك الاسرائيلي تجاه لبنان في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ تحديداً. ويقدم تفسيره الخاص من عدة مستويات. فهو يرى ضرورة أخذ طبيعة النظام الدولي في الاعتبار، والذي يتميز بغياب قوة عالمية تكون بمثابة «المحكم». ومن هنا تجد الدول ذاتها مضطرة الى حل مشكلات امنها بصفة فردية، وبتطبيق ذلك على الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط يزعم المؤلف ان سياسات دول المنطقة تتسم بطبيعة عنيفة، حيث تعاني من مشكلات الامن الجماعي، والفردي، ولا يعود طابع العنف الى اختلاف اللغات والاديان بين هذه الدول، وانما الى معضلة الامن في الاساس. وعلى حد زعمه انه اذا كان هناك احساس متزايد بمعضلة الامن بين شعوب المنطقة كافة، من عرب وايرانيين وصوماليين واثيوبيين واتراك واكراد وبربر وموارنة، الخ، فلا شك في انه يلقي بآثاره على المجتمع الاسرائيلي من الداخل !

وهذا ما دفعه الى القول ان مواجهة معضلات الامن في الشرق الاوسط تستدعي حلولاً عملية، أو براغماتية وعقلانية، تتحول الى رؤية استراتيجية ! وينقل المؤلف عن أحد الكتاب الاسرائيليين (دان هوروفيتش) قوله ان اسرائيل تفضل نموذج الدراسات الاستراتيجية حول الامن القومي عن سياسات معينة تجعل للدولة مدى أوسع للامن، تصير، بموجبه، أقل ادراكاً لاعتبارات الامن القومي، وتفوقها على قضايا أخرى مثل الاقتصاد والمكانة الدولية أو الايديولوجيا. وعلى هذا الاساس، فان معضلة الامن لدى اسرائيل هي الاساس في سلوكها تجاه العرب، وتتضمن الاختيار بين استجابة مسبقة مؤكدة، أو استجابة مصاحبة لموقف بعينه. وهنا لسنا في حاجة الى اثبات خطأ وخداع هذه الرؤية، التي تنظر الى الاقطار العربية في الوطن الواحد نظرة تجزيئية وتدخلها في محيط فسيفسائي يسمى الشرق الاوسط، يخفي من خلفه الاقرار بوجود شيء يدعى اسرائيل كـ «دولة» من دول المنطقة. ومن ناحية أخرى، لا يمكن القول ان مشكلات هذه الدول تعود، في الاساس، الى الامن والصراعات الاقليمية. فباستثناء الحرب العراقية ـ الايرانية لا نعرف حالات نشوب صراع مسلح بين تركيا وسوريا، أو تركيا والعراق، أو ايران وسوريا، الخ، فضلاً عن أن التوترات والنزاعات بين هذه الدول انما تعود، في الاساس، الى مخططات القوى الكبرى. ولا نبالغ اذا قلنا ان مشكلات الديمقراطية والتنمية والتبعية والعدل الاجتماعي والوحدة السياسية القومية هي ما تواجهه بالفعل وليس الاحساس الهستيري بالامن ومضاعفات غياب الامن، كما يزعم المؤلف.

ويحاول المؤلف، على الرغم من ذلك، اثبات صحة موقفه بأن المعطيات البراغماتية لمعضلة الامن هي

التي تتحكم في السلوك الاسرائيلي، من خلال الايحاء بأن الايديولوجيا العدوانية لم تكن تسيطر على قادة اسرائيل في سلوكهم سوى في حالة مناحيم بيغن وقراره بغزو لبنان؛ يدل على ذلك، من وجهة نظره، ان خلف بيغن (اسحق شامير) أو سلفه (اسحق رابين) قد تصرفا من منطق براغماتي.

ينتقل المؤلف الى احداث الغزو ويربط وجود م.ت.ف. في لبنان، من ناحية، وانطلاق الهجمات الفلسطينية ضد اسرائيل من الجنوب، من ناحية أخرى، بمعضلة الامن الاسرائيلي. جدير بالذكر، هنا، انه لم يحدد مفهوم وطبيعة «السلام» الذي تريده اسرائيل، وانما يقفز، مباشرة، الى القول أن المقاومة الفلسطينية مثلت حجر عثرة لـ «السلام» الاسرائيلي من زاويتين: فمن جانب، تتسم المنظمة، من حيث النشأة والطبيعة التركيبية، بالتطرف في سلوكها السياسي والعسكري؛ ومن جانب آخر، فقد بدا لبنان ضعيفاً الى درجة لم يستطع معها الحفاظ على سيادته والحؤول دون استخدام المنظمة اراضيه لشن هجمات على الجليل الاعلى. ويدعي المؤلف بأن جمال عبدالناصر استخدم المنظمة للضغط على اسرائيل بل ولابتزاز الانظمة العربية !

يتناول المؤلف، في الفصل الثالث، الحرب وتطوراتها، ثم ردود أفعال القوى السياسية في اسرائيل (الحكومة، المعارضة العمالية، الرأي العام، الجيش) والولايات المتحدة تجاه الغزو. ونظراً الى ان المعلومات حول هذه القضايا أضحت متاحة الآن، فسوف نعرض فقط لرؤية المؤسسة العسكرية الاسرائيلية «قوات الدفاع الاسرائيلي» بشأن الغزو. فعقب توقيع معاهدتي كامب ديفيد والصلح المصري ـ الاسرائيلي وخروج مصر من على ساحة المواجهة العسكرية، اعتبرت غالبية الاسرائيليين والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية ان الجهود يجب ان تركز على مواجهة سوريا وم.ت.ف. غير ان المؤسسة العسكرية احتفظت، بالاضافة الى ذلك، لأسبابها الخاصة، بفكرة المواجهة المسلحة. فقد نتج عن حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ احساس بالاحباط، بفعل الثمن الباهظ للحرب، وكذلك الشعور بأن حكومة غولده مائير بدأت الحرب بالطريق الخطأ، حيث كان كثير من الضباط يشعرون بأن وعد مائير بتوجيه ضربة وقائية سوف يغير مسار الحرب، وهو ما لم يحدث في الواقع. ومن ناحية أخرى، فان الاحساس بالاحباط قد نما في اطار المواجهة التي استمرت أكثر من عقد من الزمان مع م.ت.ف. في لبنان. ورأى المؤلف ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لم تتح للقوات الاسرائيلية فرصة كاملة للتعامل مع المنظمة بفعالية؛ وبدلاً من ذلك، كان يسمح لها فقط بالدخول في مواجهات محدودة قد تلحق بالمنظمة خسائر، ولكن دون نتائج شاملة. ومن امثلة ذلك عملية نهر الليطاني، في العام ١٩٧٨، والتي أدت الى تشويه سمعة الجيش الاسرائيلي. ومع ان ضوءاً أخضر قد أعطى له بملاحقة المنظمة في الاول من تموز (يوليو) ١٩٨١، الا ان ذلك توقف في ٢٤ تموز (يوليو) من العام عينه بقرار بيغن قبول ايقاف اطلاق النار تحت وهم الاقتناع بأن المنظمة كانت على وشك الانهيار.

هناك سبب آخر للاحباط في صفوف الضباط الاسرائيليين جاء من تنامي الاحساس بأن سوريا تشكّل مصدر التهديد الحقيقي، خاصة بعد تعويض اسلحتها عقب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتقوية قواتها المسلّحة، وتحديثها، بفضل المساعدة السوفياتية؛ على ان هذا الاحساس بالاحباط قد خمد بفعل الحسابات الاسرائيلية حول المواجهة مع سوريا، ومن أهمها عزلة سوريا المتزايدة، في ذلك الوقت، في الاوساط العربية، واعتبار الرئيس حافظ الاسد شخصية حذرة وبراغماتية لن تغامر بالدخول في حرب دون توافر مساندة كبيرة من قبل القوات العربية الاخرى؛ ولكن نشوب الحرب العراقية ـ الايرانية وعدم رغبة الاردن في تعريض أمنه للخطر جعل خيار الحرب، بالنسبة الى سوريا، أكثر صعوبة.

تعرّض المؤلف، بعد ذلك، الى اتفاق ١٧ أيار (مايو)، وحصار بيروت، وانسحاب المنظمة ورحيلها، وكذلك خطة القوات الغازية الاسرائيلية في اعادة الانتشار، بعد الانسحاب، في مواقع حصينة تكفل ضمان امن الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة. وحسب وجهة نظره، فان تمركز القوات الاسرائيلية على خطوط دفاع جديدة عند البقاع استند الى معايير معيّنة: فالمسألة لم تكن في تحديد خطوط جديدة، وانما في نوعية الخطوط التي يمكن، من طريقها، تقليل حجم الخسائر بعد اعادة الانتشار، والاموال اللازمة لبناء الخطوط الجديدة، وهل تكون

خطوطاً دائمة أو مؤقتة؟ وقد هدفت قوات اسرائيل من وراء اعادة الانتشار والتمركز في مواقع على جبل الباروك الى ضمان عدم التعرض للهجمات السورية والفلسطينية وتلك التي تأتي من قبل التنظيمات اللبنانية. غير ان العقبة الرئيسة، هنا، ان هناك حوالى ٩٠٠ ألف فلسطيني ولبناني يعيشون خلف الخطوط الاسرائيلية الجديدة، وان هؤلاء سوف يتحولون الى مصادر للمقاومة ضد الوجود الاسرائيلي؛ وهذا ما حدث، بالفعل، وشكل مصدر التهديد الرئيس لهذا الوجود وحيث لم تفلح خطة اعادة الانتشار في حل معضلة الامن الاسرائيلي، والتي كان من المتصور، في ذهن قادة العدو (بيغن وشامير وشارون)، انها سوف تحل بمجرد تدمير البنية الاساسية لـ م.ت.ف. وترحيلها عن لبنان، وتأمين الحدود الشمالية ضد الهجمات الفلسطينية واللبنانية. فعلى الرغم من الاستعدادات العسكرية الحصينة، والتي لم تقل عن تحصينات خط بار ـ ليف الشهير، الّا ان الذعر سرعان ما دب في قلوب الاسرائيليين ـ على حد قول المؤلف ـ عقب اقامة هذه التحصينات وتقوية جيش لبنان الجنوبي العميل لاسرائيل بأقل من شهرين فقط، عندما اندفعت سيارة ملغومة في اتجاه مقر القيادة الاسرائيلية، بالقرب من صور، لتنفجر وتقتل حوالى ستين شخصاً، منهم تسعة وعشرون من كبار ضباط العدو. وقد تعدى أثر الغزو قتل الضباط والجنود وتدمير مقر القيادة وتخريب التحصينات، الى كونه صار «بداية الانهيار» ـ على حد تعبيره ـ واهتزاز ثقة القوات الاسرائيلية في امكان البقاء هناك ـ أي في لبنان ـ فترة أطول.

ورصد يانيف الخسائر الاسرائيلية بين بداية الغزو في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ والاحتفال بمرور ثلاث سنوات على «عملية سلامة الجليل» وهو، عينه، تاريخ الانسحاب . فقد قتل ٦٤٥ اسرائيلياً؛ كما أصيب حوالى ٣٨٧٣؛ وارتفع عدد الارامل بين عائلات الضباط والجنود الى ٣٩٤؛ ووصلت تكاليف عملية الغزو الى خمسة مليارات دولار، بعد ان كان مقدراً لها ألّا تزيد على مليار ونصف المليار فقط. كان هذا هو محور الفصل الخامس الذي رصد فيه، أيضاً، عملية الانسحاب، ومراحله، ومواقف القوى السياسية داخل اسرائيل.

وفي الفصل السادس، الاخير، تناول المؤلف «المعضلة التي لم تحل» أي معضلة الامن الاسرائيلي، فذكر ان وزير الدفاع، رابين، ادرك ان مشكلة «الارهاب» الآتية من لبنان لم تحل، ولكن تمّ احتواؤها مؤقتاً، وان وعود رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، بايقاف الهجمات ضد اسرائيل اذا تمّ حل جيش لبنان الجنوبي، بقيادة انطوان لحد، قد تصبح حقيقية في حالة اقدام الاسرائيليين على ذلك، غير انه ادرك ان سوريا سوف تسمح، ان عاجلاً أم آجلاً، لـ «التنظيمات الارهابية» التابعة لها بشن حملات «تخريبية» ضد اسرائيل. وهكذا، فان المشكلة التي اجبرت اسرائيل على غزو لبنان لم تحل من وجهة النظر الاسرائيلية؛ وعاجلاً أم اجلاً، أيضاً، سوف تجد اسرائيل نفسها مواجهة بالاختيارات القديمة عينها: القيام بعمليات محدودة وضربات وقائية ومتوقعة (سوف تؤدي الى توترات أكثر على الحدود وداخل المجتمع الاسرائيلي).

غير ان المشكلة صارت أكثر عمقاً من الحالة المحفوفة بالخطر، والتي تهدد الامن في جنوب لبنان. فقد صرح رابين بأن المشكلة الرئيسة للامن الاسرائيلي تأتي من مواجهة على نطاق واسع مع القوات النظامية العربية، بغض النظر عن تهديد الجنوب اللبناني. فاسرائيل لا تزال تتوقع استمرار، ونمو، التهديد السوري، حتى في اطار انهاء الحرب مع مصر. ذلك ان ازدياد القوة العسكرية السورية يقلل من رغبة دمشق في الوصول الى حلول وسط. هذا فضلاً عن بقاء التهديد السياسي الذي تشكله القضية الفلسطينية، والذي لم تنجح عملية الغزو، وكذلك الحصار السوري للمنظمة في بيروت وطرابلس، في انهاء القضية سياسياً. وقد تنجح اسرائيل في ضمان أمنها، من خلال تعظيم مزايا الامن في الامد القصير، ولكنها لن تضمن ذلك على المدى الاطول. وبالاضافة الى ما ذكره المؤلف، الا انه تجاهل عودة الدور الفدائي والعمليات الفدائية التي تقودها فصائل المنظمة المختلفة، وفي مقدمها «فتح»، الى الجنوب اللبناني، وقيامها بدور رئيس في عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية وبالتنسيق مع التنظيم الشعبي الناصري في الجنوب، وهو ما يشكّل خطراً دائماً على اسرائيل، يجعلها تقوم باغارات مستمرة محاولة تدمير مواقع المقاومة الفلسطينية في الجنوب والبقاع.

أحمد ثابت

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

بحث في الخيارات والاحتمالات

لا تزال الحوارات والمناقشات بشأن الاعلان عن حكومة فلسطينية مؤقتة، أو حكومة في المنفى، تتفاعل وسط المزيد من التوقعات والتباينات، الامر الذي أدى الى الايحاء، غير مرة، بموعد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، ثم تأجيله. ولعله بات واضحاً من خلال الحركة السياسية الفلسطينية الداخلية، وتحركات القيادة الفلسطينية، عربياً ودولياً، ان م.ت.ف. تحاول كسب أقصى ما يمكن من الوقت بغية تأمين النجاح للخطوات التي ستقدم عليها بشأن الاعلان عن شكل من اشكال الاستقلال الوطني. لذا، فقد شهدت الساحة السياسية الفلسطينية، خلال الآونة الاخيرة، نشاطاً داخلياً مكثفاً، تجسّد في مباحثات تونس، ومن ثم مباحثات طرابلس، وذلك على هامش احتفالات الاول من أيلول (سبتمبر) الماضي.

في مباحثات تونس، تمكّنت القيادة الفلسطينية من رسم صورة الاحتمالات والخيارات المطروحة. اما في مباحثات طرابلس، فعلى الرغم من بذل الجهود، استجابة لمبادرة العقيد معمر القذافي، الهادفة الى التوصل الى صيغة تجمع الفصائل الفلسطينية كافة، بما فيها التي تتخذ من دمشق مقار لقياداتها، حول صيغة سياسية واحدة، الاّ ان تلك الجهود لم تحرز تقدماً بسبب ما جوبهت به من شروط تعجيزية، تقدم بها المنشقون عن «فتح» والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة.

أما على الصعيد الدولي، والعربي، فقد قام رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بجولة أوروبية شملت رومانيا وفرنسا وألمانيا، وكان أبرز ما فيها خطابه في ستراسبورغ في البرلمان الاوروبي؛ وعلى الصعيد العربي قام عرفات بجولة واسعة، ضمنها مصر.

ثلاثة خيارات

سبق للمجلس المركزي الفلسطيني ان أحال، في دورته الاخيرة في بغداد، موضوع دراسة تشكيل حكومة في المنفى الى لجنة سياسية ـ قانونية، شُكّلت من ممثلي منظمات المقاومة ومجموعة من المحامين والقانونيين الدوليين. واجتمعت اللجنة، بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٨، لمدة ثلاثة أيام، ناقشت خلالها الامكانات، والحيثيات، ومن ثم صاغت تقريراً أولياً تقدمت به الى اللجنة التنفيذية، حيث ناقشته بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٨، ومن ثم أحالته الى لجنة خاصة لاعادة صياغته (من مقابلة مع بسام أبو شريف، **الحوادث**، لندن، ٩/٩/١٩٨٨).

الى ذلك حفلت الاسابيع الثلاثة الاخيرة من أيلول (سبتمبر)، باطلاق العديد من التصريحات الفلسطينية، تناولت آفاق المرحلة الراهنة من النضال الوطني الفلسطيني والتكتيكات السياسية الواجب اتباعها. وفي هذا السياق، رأى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح، ان المناخ، الآن، مناسب، للبحث في القضية الفلسطينية، بعدما توقفت الحرب العراقية ـ الايرانية وقضايا أخرى، كقضية افغانستان، «ولم يبق من القضايا البارزة سوى القضية الفلسطينية... وان حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي أكثر ضرورة من القضايا الاخرى في سبيل الحل، ويجب حل القضية الفلسطينية لاعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، واقامة دولته، والوقت مناسب جداً هذه الايام» (من مقابلة مع الشيخ عبدالحميد السايح، **الرائد العربي**، عمّان، ٢٦/٩/١٩٨٨).

من جهة أخرى، طالب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، باتخاذ مبادرة سياسية سريعة وحاسمة، حول مستقبل المناطق المحتلة، معتبراً ان المنظمة لا تمتلك الكثير من الوقت، خاصة بعد قرار الاردن بالانفصال عن الضفة المحتلة، والمعطيات التي افرزتها

الانتفاضة، مشيراً، في الوقت عينه، الى ان فصائل م.ت.ف. لم تتفق، بعد، حول تشكيل حكومة فلسطينية (**البيان**، دبي، ٧/٩/١٩٨٨).

ومن خلال التحركات السياسية وما رافقها من تصريحات، بات معروفاً ان الخطوات المحتملة تشتمل على اعلان استقلال وطني، والمطالبة بقرار دولي يضع الاراضي المحتلة تحت الحماية المؤقتة لقوات الامم المتحدة، تمهيداً للانسحاب الاسرائيلي وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، «وهناك تقديرات أولية تشير الى احتمال اكتفاء المجلس الوطني الفلسطيني باعلان الاستقلال ومرتكزاته السياسية، على ان تحال مسألة تشكيل الحكومة المؤقتة، وتوقيت اعلانها، الى الهيئات القيادية الوسيطة (اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي)» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٨/٩/١٩٨٨).

وفي المقابل، رأت أوساط سياسية فلسطينية أخرى ان الساحة الفلسطينية تبدو، اليوم، ازاء «مهمة دعم وتطوير الانتفاضة، حتى تعطي ثمارها في احداث التعديل المطلوب في توازن القوى على الساحة الاقليمية بالتفاعل مع الاشقاء والحلفاء، وحتى يصبح ممكناً القول ان ' عربة الحل' بدأت تسير، بجدية، على سكة المؤتمر الدولي» (**الهدف**، نيقوسيا، ١١/٩/١٩٨٨). ورأت الاوساط تلك، ان التسرع في الاستثمار السياسي للانتفاضة، سيعطي عكس النتائج المرجوّة. وأكد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش: «اننا نرى ان آفاق تصعيد الانتفاضة ما زالت متوفرة، للوصول الى مرحلة العصيان المدني الجزئي، تمهيداً لمرحلة العصيان المدني الشامل». وتساءل حبش: «لماذا نضيع مثل هذه الفرصة، في الوقت الذي يكشف لنا هذا الكيان، يومياً، انه سيتعامل مع الانتفاضة، كأنها ستبقى فقط شهراً أو اثنين، وبعد ذلك ستنتهي» (من مقابلة مع د. جورج حبش، **الموقف العربي**، نيقوسيا، ٢٥/٩/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، رأت أوساط فلسطينية أخرى ان خطوة اعلان الحكومة «هي خطوة كبيرة، ومن المفترض ان تأتي في سياقها التاريخي، أي عشية حلول لحظة الاستقلال الوطني ودحر الاحتلال... وقد ترى القيادة الفلسطينية، في ضوء الدراسة المتأنية، ان اللحظة مناسبة للقرار، أو قد ترى ان صيغة م.ت.ف. الحالية ما زالت هي الانسب، وان كانت بحاجة الى تطوير واصلاح. لذلك، يجب عدم الاسراع في الدعوة لانعقاد الدورة الطارئة؛ يجب التأني والانتظار، ريثما يتاح للقيادة الفلسطينية فرصة الدراسة وسبر الآراء، واستمزاج الحكومات والدول، ومعرفة ما هو كامن في دهاليز السياسة العربية والدولية» (يحيى يخلف، **الهدف**، ١١/٩/١٩٨٨).

من جهة أخرى، وعلى صعيد الترتيبات بشأن الاعلان عن وثيقة الاستقلال الوطني، أوضح رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني، أنيس القاسم، ان الدولة الفلسطينية قائمة في ميثاق عصبة الامم، «الذي اعترف بنا (كأمة مستقلة). كما ان ميثاقي عصبة الامم والامم المتحدة اعترفا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني». وقال: «ان حقنا، كفلسطينيين، في السيادة على وطننا حق ثابت تاريخياً». وأشار الى «ان الدولة الفلسطينية سيكون لها حكومة تمثلها» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٣/٩/١٩٨٨).

وفي الاتجاه عينه، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، «ان الدولة الفلسطينية قادمة، والمسألة مسألة وقت، ومسألة استمرار الانتفاضة». وأوضح ان السياسيين يدرسون، الآن، الاجابة [عن] اسئلة تتعلق بشكل الاستقلال والحكومة، فهل يكون هناك اعلان حكومة من دون دولة ؟ أو هل هناك امكانية لاعلان استقلال دولة وتكليف اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القيام بمهام حكومة ؟». وأعلن الحسن ان القانونيين يعكفون، الآن، على دراسة كل الجوانب القانونية، « لاننا في مرحلة ينبغي ان تكون قراراتنا فيها متطابقة مع القانون الدولي، بسبب حاجتنا الى الشرعية الدولية». وأضاف: «عندما ينتهي السياسيون من بلورة مواقفهم يضع القانونيون ما يترتب على هذه المواقف من صياغة واعلان استقلال، أو قيام حكومة» (مقابلة مع خالد الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٢٦/٩/١٩٨٨).

وفي الاجمال، يمكن القول ان هنالك آراء فلسطينية متباينة؛ لكن الجميع حريصون على خلق المناخ الملائم لصوغ القرار السياسي المناسب، والذي يعكس رغبة الجميع في التوصل الى نتائج

تتلاءم وطبيعة المرحلة السياسية الراهنة. ويمكن ايجاز ما توصلت اليه المناقشات، والحوارات، الفلسطينية، قبل اجتماعات تونس، بالتالي: اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات نظام جمهوري ديمقراطي؛ المشاركة بوفد مستقل في مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة، وحضور كل اطراف الصراع في المنطقة اما على اساس قرارات الامم المتحدة كلها والمتصلة بالقضية الفلسطينية من قرار التقسيم الرقم ١٨١ وحتى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ أو على اساس القرارين الاخيرين اضافة الى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حق تقرير المصير؛ وضع الاراضي المحتلة تحت حماية الامم المتحدة، أو قوة أوروبية، خلال فترة انتقالية (محمود الزايد، **الافق**، نيقوسيا، ٢٢/٩/١٩٨٨).

مباحثات تونس

تباينت الاجتهادات الفلسطينية، في حوارات تونس، وفقاً لتباينات الخطوط السياسية التي توصلت اليها الفصائل المختلفة، والتي سبق ان اعلنتها قبل بدء المباحثات. فبالاضافة الى الخط الداعي الى ضرورة اعلان الاستقلال الوطني وتشكيل الحكومة، وبالسرعة الممكنة، برزت آراء اخرى تدعو الى التأني، والتريث، وكان ابرزها مداخلات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد انطلقت المداخلات تلك من «ان انجازات الانتفاضة تتطلب التمسك بها، والعمل على تعزيزها بانجازات اضافية، بما يسمح باجراء تعديل في موازين القوى يتيح المجال امام تسوية عادلة لأزمة الشرق الاوسط» (**الهدف**، ١٨/٩/١٩٨٨) وبذلك، فلم يثر اصحاب هذا الرأي موضوع الحكومة المؤقتة خياراً وحيداً، بل انهم دعوا الى تبني خيار آخر، هو «خيار دعوة الامم المتحدة للاشراف على المناطق المحتلة من وطننا منذ العام ١٩٦٧، اشرافاً مؤقتاً، هدفه تأمين الحماية لجماهير شعبنا، تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي» (من مقابلة مع جورج حبش، **الهدف**، ١١/٩/١٩٨٨). وفي المقابل، تمّ التوقف، في حوارات تونس، طويلاً عند بعض التصورات التي طرحها عرفات، والتي انطلقت من الخيارات المطروحة، ومنها العودة الى الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، والحكم الذاتي، ووضع المناطق المحتلة تحت اشراف جامعة الدول العربية، ووضع المناطق المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة، واعلان وثيقة استقلال، وحكومة مؤقتة. وأوضح عرفات ان معظم هذه الخيارات اما انها مرفوضة وطنياً، أو هي غير مكتملة، وبالتالي غير ممكنة التطبيق، مما يجعل الخيارات محصورة، عملياً، في اعلان الاستقلال والحكومة المؤقتة (**الحرية**، ١٨/٩/١٩٨٨). الى ذلك، يمكن القول، ان مباحثات تونس، توصلت الى الاتفاق على ضرورة تبني القضايا الرئيسة التالية: اعلان الاستقلال؛ اصدار وثيقة سياسية متقدمة تستوعب المتغيرات التي احدثتها الانتفاضة؛ اصدار قرار من المجلس الوطني الفلسطيني يحيل مسألة الحكومة المؤقتة الى اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، للبتّ بشأن ضرورة تشكيلها وتوقيت هذا التشكيل.

وفي سياق تحشيد اكبر قدر من التأييد العربي والعالمي، بدأ عرفات بجولات دبلوماسية واسعة هدفها الحصول على دعم دولي لفكرة انشاء دولة فلسطينية على اساس قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. ورأت أوساط دبلوماسية مطلعة ان مبادرة عرفات سيليها الاعلان عن حكومة مؤقتة، وان هدف المنظمة، الآن، هو استصدار قرار من مجلس الامن الدولي يسد الفراغ الذي خلقه اعلان الملك حسين، ويفتح، بالتالي، افقاً جديداً للمنظمة (راغدة درغام، **الحوادث**، ٩/٩/١٩٨٨).

وفي سياق الحرص على وحدة الموقف الفلسطيني، في تحركه الراهن، استجابت القيادة الفلسطينية لمبادرة العقيد معمر القذافي، القاضية بفتح حوار مباشر بين الفصائل الفلسطينية كافة، على هامش احتفالات الجماهيرية الليبية بثورة الفاتح (**السفير**، بيروت، ٧/٨/١٩٨٨). الّا ان المباحثات المباشرة لم تتم؛ اذ ان الفصائل التي تتخذ من دمشق مقراً لها اقترحت عقد اجتماع بينها وبين بعض الفصائل الاخرى، خاصة الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، وذلك لدراسة اقتراحات تقدم فيما بعد الى اللجنة المركزية لـ «فتح»، لدراستها؛ وفي ضوء ذلك، يعقد اجتماع موسع للفصائل الفلسطينية كافة. الّا ان هذا الاقتراح اعتبر تعجيزياً وتم صرف النظر عنه (**الشرق الاوسط**، ٢/٩/١٩٨٨).

وفي سياق العلاقات العربية ـ الفلسطينية،

أكد الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الاردني حسين، انهما ينتظران من م.ت.ف. ان تبلور موقفها من القضية الفلسطينية «التي اصبحت في يد اصحابها» حتى يقدما الدعم اليها (**السفير**، ١٩٨٨/٩/٥). وقد أجرى مبارك، بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١، مباحثات مع عرفات، وصفت بأنها «تفصيلية وهامة، وتناولت آخر تطورات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٨/٩/٢٢). وتأتي هذه المباحثات قبيل ساعات من الجولة الاوروبية التي يقوم بها مبارك، وتشمل بلغراد ولندن وباريس وبون، وكذلك قبل ايام من الاجتماع المزمع عقده بين الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، وكل من وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ووزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس. وقد أكد عرفات، قبيل لقائه مبارك، «ان الرئيس مبارك عوّدنا ان تكون القضية الفلسطينية من اول اهتماماته في جولاته [على] انحاء العالم، واننا، كمنظمة، نتفق مع الرئيس مبارك بأن لأوروبا دوراً هاماً وأساسياً، وانها يمكن ان تلعب دوراً ديناميكياً في عملية عقد المؤتمر الدولي». وبعد اللقاء، أوضح عرفات ان مباحثاته مع مبارك تناولت مسألة تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، وتفاعلاتها داخل القيادة الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية، اجتمعت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود في الاراضي المحتلة، في عمّان، يومي السبت والاحد، ١٧ و١٨/٩/١٩٨٨؛ وهو أول اجتماع تعقده اللجنة منذ قرار فك الارتباط. وتكمن اهمية هذا الموضوع في تأكيد الجانبين، الاردني والفلسطيني، على ضرورة التعاون في ما يخص الدعم المالي للاراضي المحتلة، على اعتبار ان اللجنة المشتركة هي قناة التعامل لدعم الصمود، كما صرّح بذلك وزير الخارجية رئيس الجانب الاردني في اللجنة، طاهر المصري.

نحو عقد المجلس الوطني الفلسطيني

قرر المجلس المركزي، في دورته الاخيرة، في بغداد، عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، والواقع انه سبق ان حددت تواريخ وأمكنة عدة لعقده، الاّ ان الموضوع أجل افساحاً في المجال لحركة الحوار الدائر، والهادف الى التوصل الى صيغة موحّدة وفاعلة. وفي هذا المجال، أكد الشيخ السايح ان المجلس الوطني في دورته غير العادية «تقرر» عقدها، «غير ان تحديد الزمان والمكان لم يجزم فيه بصورة نهائية حتى الآن؛ وكل ما نشر حدس وتخمين ويحتاج الى تحقيق بصورة قاطعة. وهذا التحقيق لم نتوصل اليه حتى الآن، بسبب وجود عوامل لا بد من بحثها ومناقشتها واستكمال المناقشة حولها. وبعد ان نتوصل الى الاجوبة التي تنتظرها يمكن تحديد الزمان والمكان» (مقابلة مع السايح، **مصدر سبق ذكره**). وفي السياق ذاته، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (أبو مازن)، ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني بوصفه اعلى سلطة في م.ت.ف. وأوضح عباس «ان هناك اتفاقاً فلسطينياً على ان يعقد المجلس الوطني في الوقت الذي تنتهي فيه المشاورات الفلسطينية لبلورة موقف يواجه الاحداث الجارية على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية، وتطورات الانتفاضة، وتصعيدها، والنتائج التي تترتب على ذلك» (من مقابلة مع محمود عباس، **الافق**، ١٩٨٨/٩/١٥). الى ذلك، أكد الامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، عبر مؤتمر صحافي في براغ، ١٩٨٨/٩/٢٩، بأن انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني سيكون في الجزائر في النصف الاول من شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨؛ كذلك أكد مستشار رئيس اللجنة التنفيذية، بسام أبو شريف ذلك، محدداً موعده بـ ١٩٨٨/١٠/١٤ في مدينة الجزائر (**اذاعة مونت كارلو**، الساعة السابعة صباحاً، ١٩٨٨/٩/٣٠). وعلى الرغم من تلك التأكيدات، فان ذلك يبقى مرهوناً بتطورات الاحداث ومجرياتها، وعرضة للتغير، وفقاً لقرار عقد المجلس دون تحديد موعد محدد ونهائي لعقده من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني.

س. ش.

قيود عربية على ممارسة القرار الفلسطيني

طرح الانسحاب الاردني من الموضوع الفلسطيني، عبر قرار الاردن فك روابطه، القانونية والادارية، مع الضفة الغربية، على القيادة السياسية الفلسطينية مسألة ممارسة القرار الفلسطيني على الارض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال، «وسمح قرار الاردن في التعجيل في وتيرة العملية السياسية؛ كذلك سمح لمنظمة التحرير بممارسة شرعية طالما أُنكرت عليها، تمثلت، خصوصاً، ولو في شكل رمزي، في توقيع رئيس لجنتها التنفيذية، ياسر عرفات، أول ' قرار تشريعي ' [١٩٨٨/٨/٢٣] يبقي فيه على الموظفين في الضفة الغربية، الذين صرفهم الاردن من وظائفهم، ويؤكد التزام المنظمة كامل المسؤولية تجاههم»، و«قرار الاردن يوكل الى منظمة التحرير مهمات صعبة، أولها كيفية تحمّل مسؤولية التوظيف السياسي للانتفاضة والانتقال من التظاهرات تحت الاحتلال الى دولة مستقلة عبر الدخول في الشرعية الدولية» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٩/٩).

والأراضي الفلسطينية التي أعلن الاردن فك ارتباطه معها كانت تُعد وديعة لديه، حسب قرارات جامعة الدول العربية، حيث نصّت مقررات اللجنة السياسية، التي أقرّها واعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٠، على «ان الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين، واستقلالها، وسلامة اقليمها، تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين، ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها، وان المملكة الاردنية الهاشمية تعلن ان ضم الجزء الفلسطيني اليها انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية، وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها، على ان يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين... وعلى ان تقبل في شأنه ما تقرره دول الجامعة الاخرى»؛ ولم ترفض الحكومة الاردنية هذا القرار (د. مهدي عبدالهادي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧١٥، ١٩٨٨/٩/٤، ص ٢٦). وكان الموقف العربي الجماعي حاسماً في قمة الجزائر (١٩٨٨/٦/٧)، حيث أكد وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، مؤكداً على قرارات قمة الرباط (١٩٧٤) وقرارات قمة فاس (١٩٨٢)؛ اضافة الى ذلك «اعترفت الارادة الدولية بأن الضفة الغربية ' أراض فلسطينية محتلة ' في أكثر من مناسبة، وخاصة على اثر [الانتفاضة] في القرارات ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨ لعام ١٩٨٨، الصادرة عن مجلس الامن الدولي... وعليه، فان ' الانفصال ' لم يترك أي ' فراغ ' ، بل هو تراجع وانسحاب السلطة الاردنية من ' حكم وادارة ' الضفة الغربية مباشرة، وبالواسطة أحياناً» (**المصدر نفسه**، ص ٢٦ ـ ٢٧)؛ وصار في الامكان، كما قال أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، «الاستفادة من هذا الوضع في الاعلان عن قيام دولة فلسطينية يتم من خلالها رعاية الشؤون في الضفة الغربية وقطاع غزة في مختلف المجالات... خاصة اننا خلقنا نوعاً من الاستقلال الذاتي من خلال الانتفاضة» (من مقابلة مع د. سري نسيبة، **الدستور**، لندن، العدد ٥٤٥، ١٩٨٨/٨/٨، ص ٢٠). فالقيادة الاردنية، باتخاذها قرار الانفصال عن الضفة الغربية، قررت «العودة الى داخل البيت الاردني... وطلبت، صراحة، من القيادة الفلسطينية، التنازل، والتراجع، عن حصتها في البيت الاردني، وانها تأمل في موافقتها، لأنها تراجعت، في المقابل، ومسبقاً، عن حصتها في البيت الفلسطيني بدون قيود أو شروط. وقد فعلت ذلك أمام تقدم الانتفاضة كحركة استقلال وطني لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق تراب فلسطين، ولغايات ابقاء الانتفاضة ضمن حدودها الجغرافية والسكانية وحصر مسؤولية مستقبلها الايجابي، أو السلبي، على حد سواء، بالقيادة الفلسطينية» (د. عبدالهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨).

وعلى ذلك، فان «التسوية السياسية التي يجرى الحديث الكثير عنها، هي معركة من نوع أكبر.

وسواء اتخذت هذه التسوية شكل المؤتمر الدولي، أو شكل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، فان كل هذه الاشكال ليست الّا عنواناً لمعركة تبدأ، وليست، أبداً، عنواناً لمعركة تنتهي... [و] التسوية، بالمفهوم الفلسطيني، لا تنبع من فراغ؛ انها تستند الى تاريخ طويل من العمل المسلح؛ كما تستند، حالياً، الى زخم الانتفاضة؛ وهي تستند الى الدعم العربي؛ كما تستند الى واقع التوافق الدولي القائم» (بلال الحسن، **الاهرام**، القاهرة، ١٨/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن **اليوم السابع**، بدون ذكر تاريخ النشر). ويرى احد فلسطينيي الاراضي المحتلة أولويات العمل الفلسطيني، في ضوء قرارات الاردن الأخيرة، على النحو التالي: «اولاً: تأمين المحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج خلف قيادتها الشرعية والوحيدة؛ ثانياً: مهادنة الانفصال السياسي الاردني كأمر واقع... والاتفاق على ' فترة انتقالية ' ليجرى خلالها نقل الصلاحيات الادارية والمالية والقانونية من الجانب الاردني الرسمي الى الجانب الفلسطيني الشعبي؛ ثالثاً: المباشرة، دون ابطاء، في ' فلسطنة ' المؤسسات والفعاليات في الاراضي المحتلة... دون أي تدخل مباشر لأي عاصمة عربية... وحصر التمويل عبر القنوات الفلسطينية، حرصاً على استمرار الوحدة الوطنية؛ رابعاً: عقد المجلس الوطني الفلسطيني، واصدار القرار التاريخي بالاعلان عن ' وثيقة الاستقلال ' لدولة فلسطين المحتلة، في حدودها حسب قرار التقسيم الصادر عن هيئة الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧؛ واعلان ' الرغبة والاستعداد ' للدخول في مفاوضات لانهاء الاحتلال؛ خامساً: تأليف حكومة وطنية انتقالية فلسطينية... على ان تضم الحكومة: (أ) أعضاء من الاراضي المحتلة؛ (ب) أعضاء من الجامعات الاوروبية والاميركية؛ (ج) قادة التنظيمات الفلسطينية في [م.ت.ف.]؛ سادساً: اعتماد برنامج سياسي للحكومة الوطنية الانتقالية وتوزيع ادواره على الفئات الثلاث بانسجام ودونما تداخل أو خلط» (د. عبدالهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨). وقد دعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى عقد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني لمناقشة الخيارات المطروحة أمام الشعب الفلسطيني بعد قرار الاردن؛ حيث سيناقش المجلس «خيارات... هي: انشاء حكومة فلسطينية مؤقتة، او حكومة منفى، او اعلان دولة فلسطينية على أساس قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ للعام ١٩٤٧، الذي يدعو الى انشاء دولتين، احداهما عربية والأخرى يهودية، في فلسطين، او حثّ الامم المتحدة، رسمياً، على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تحت حمايتها... [و] المجلس قد يقرر تبني واحد من الخيارات الثلاثة منفرداً، أو توليفه مع أي من الخيارين الآخرين»، حسب قول أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح (**السفير**، بيروت، ٢٤/٩/١٩٨٨)؛ وقررت م.ت.ف. «ان تكرّس كامل شهر أيلول (سبتمبر) لحوار فلسطيني شامل بشأن الموضوع المطروح على الساحة الفلسطينية، والماثل في امكانية تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة في المهجر... [و] القيادة الفلسطينية يهمّها كثيراً ان يكون القرار ناضجاً بعد ان يكون قد اتخذ موقفاً صحيحاً في الساحة الاقليمية عربياً، وعلى الصعيد الدولي، حيث يمكن ان يؤدي قيام الحكومة الفلسطينية الى اعلان دول عديدة، غرباً وشرقاً، اعترافها بها» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٤/٩/١٩٨٨).

تأنّ لاستكمال المشاورات

تقرر في اجتماع المجلس المركزي لـ م.ت.ف. تكليف اللجنة التنفيذية بعقد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني خلال شهر على أبعد حد. وكان المجلس المذكور عقد اجتماعه في بغداد، في أوائل شهر آب (اغسطس) ١٩٨٨، وبدا ان المجلس سيعقد اجتماعاته في أوائل شهر أيلول (سبتمبر)، الّا ان ذلك لم يحدث، حيث قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد): «ان ارجاء عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني يهدف الى استكمال مشاورات فلسطينية وعربية ودولية بشأن مساع لارساء الاساس لدولة فلسطينية في الفراغ الناجم عن فك الاردن لارتباطه مع الضفة الغربية المحتلة» (**القبس**، ١/٩/١٩٨٨).

ورأى بعض المصادر ان تأجيل عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني مرتبط بالحسم لصالح أي من الخيارات المطروحة أمام القيادة السياسية الفلسطينية. «واستناداً الى مسؤولين فلسطينيين،

فان رئيس م.ت.ف. ومساعديه المقرّبين والقيادة السرية للانتفاضة... يحبذون تشكيل حكومة مؤقتة تعترف باسرائيل بشكل غير واضح، وذلك من خلال الدعوة الى تعايش دولتين في فلسطين: احداهما تسمى اسرائيل، وتقوم ضمن حدود ١٩٦٧، والاخرى فلسطينية جديدة ضمن حدود الضفة الغربية وغزة، حيث يعيش ١,٥ مليون فلسطيني» (يوسف ابراهيم، **القبس**، ١٤/٩/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). وقال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مؤتمر صحافي، في ستراسبورغ (١٤/٨/١٩٨٨)، «ان المجلس الوطني الفلسطيني سيختار، في اجتماعه المقبل، بين بديلين؛ أولهما وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت حماية دولية بعد انسحاب اسرائيل من المنطقتين؛ والثاني اعلان دولة فلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي وتشكيل حكومة مؤقتة... [و] أشار في خطابه أمام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي الى انه، شخصياً، يميل الى البديل الثاني أكثر من الاول» (**القبس**، ١٥/٩/١٩٨٨)؛ وأعلن المستشار الاعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، «ان المنظمة على وشك اعلان قيام دولة فلسطينية، على أساس قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧... [و] انه سيتم، أيضاً، تشكيل واعلان حكومة مؤقتة تدير شؤون الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وفي سائر الأماكن التي يوجد بها فلسطينيون... [و] ان هذه الحكومة ستتكون من أعضاء في م.ت.ف. ومن القيادات الفلسطينية في الأرض المحتلة... [حيث] الشعب الفلسطيني موجود والارض الفلسطينية موجودة، ومن ثمّ، فان اعلان قيام دولة فلسطينية يعني استيفاء مقوّمات الدولة المستقلة» (**الاهرام**، ٢٩/٨/١٩٨٨). وأوضح عرفات «ان هذه الدولة ستكون جمهورية ديمقراطية تقوم على تعدد الاحزاب، وانها سوف تلتزم بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومن ثمّ، فلن تميّز بين مواطنيها على أساس اللون، أو الجنس، او العقيدة الدينية» (**المصدر نفسه**، ١٥/٩/١٩٨٨؛ **والسفير**، ١٤/٩/١٩٨٨). واعتبر عرفات ان الاعلان، من طرف واحد، عن قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتشكيل حكومة مؤقتة لادارتها، أكثر واقعية، لأن باستطاعة منظمة التحرير الفلسطينية ان تقوم به منفردة (جورج سوفيت، **القبس**، ٢١/٩/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **كريستيان ساينس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر)، وهو مستعد لاقامة سلام مع اسرائيل مقابل دولة فلسطينية (**القبس**، ٢/٩/١٩٨٨).

وربط البعض بين اعلان الدولة الفلسطينية ووجوب تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني؛ اذ ان مثل هذا الاعلان يتضمن الاعتراف باسرائيل. وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف: «ان منظمة التحرير مستعدة لبحث حدود دولة فلسطينية مستقلة مع اسرائيل والولايات المتحدة في مؤتمر دولي للسلام، لمناقشة أين حدود فلسطين المعترف بها [؟] وأين حدود اسرائيل المعترف بها [؟]» (**القبس**، ١٥/٨/١٩٨٨)؛ وألمح «الى ان منظمة التحرير قد تفضل ادخال تعديلات على ميثاقها السياسي... [و] ان احد الخيارات المحتملة هو وضع برنامج سياسي جديد لمنظمة التحرير يحل محل الميثاق الحالي... [فـ] هناك من يجادلون ضد اعلان الاستقلال الآن، قائلين انه يكفي اعلان المنظمة لبرنامج سياسي» (**المصدر نفسه**، ١/٩/١٩٨٨). في المقابل، قال المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. د. نبيل شعث: «ان المنظمة تبحث حالياً [في] الصيغة المثلى لقبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ضمن بقية القرارات، وان القرار ١٨١ ـ قرار التقسيم ـ هو مبرر لقيام الدولة على جزء من فلسطين، وليس معنى ذلك ان الشعب الفلسطيني يتخلى عن أحلامه... [وان] ميثاق المنظمة باق، ولا يلغيه البرنامج السياسي للحكومة المؤقتة؛ وأكد رفض الغاء الميثاق لكسب اعتراف البعض بالدولة الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٧/٨/١٩٨٨).

وكان عرفات أعلن «ان م.ت.ف. تعتزم اعلان حكومة مؤقتة في الاراضي المحتلة، وليس حكومة منفى... [فـ] حكومة المنفى لا تكون الّا للدول التي لها حكومات تحت الاحتلال، مثل فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية... [و] ان موقف المنظمة مختلف، واعلان حكومة مؤقتة هو اختيارها» (**السفير**، ١٠/٩/١٩٨٨).

ويلحظ التردد، عموماً، بين القيادات

الفلسطينية، سواء حول المسمّيات للوليد العتيد، او حول توصيفة. قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن: «هناك فروقات قانونية ذات أبعاد سياسية. الحكومة المؤقتة هي لمرحلة انتقالية على الارض... اما حكومة المنفى، فتقام عندما تتعذر اقامة الحكومة على الارض ويكون الوطن واقعاً تحت الاحتلال... عندما يكون الوطن محتلاً، تكون الحكومة في الخارج؛ اما الحكومة المؤقتة، فلها بعد زمني، والفرق ليس جوهرياً بين حكومة المنفى والحكومة المؤقتة» (من مقابلة مع خالد الحسن، **الوطن العربي**، باريس، العدد ٧٩ ـ ٦٠٥، ١٦/٩/١٩٨٨، ص ٢٣ و٢٦)؛ بينما قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف): «ان اعلان حكومة فلسطينية في المنفى، أو مؤقتة، لا يزال قيد الدرس، والحديث عنه سابق لأوانه» (**الشرق الاوسط**، ٩/٩/١٩٨٨)؛ حيث «ان عدداً من الخبراء الفلسطينيين يعكفون، منذ فترة، على اعداد الوثائق الدستورية لاعلان الدولة الفلسطينية... [و] حدود هذه الدولة ستعين وفقاً للشرعية الدولية، وهي ـ أي الدولة ـ قائمة بميثاق ' عصبة الامم ' التي اعترفت بنا كأمة مستقلة... [و] الدولة الفلسطينية ستمثلها حكومة»، حسب قول رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني، د. أنيس القاسم (**السفير**، ٥/٩/١٩٨٨).

ورأت مصادر مطلعة «ان تشكيل هذه الحكومة يطرح أسئلة لم يتم توفير الاجوبة [عنها]» (**الشرق الاوسط**، ٩/٩/١٩٨٨). ورأى احد المراقبين ان «أكثر القضايا الساخنة التي يدور حولها حوار، بل جدل ساخن هذه الايام، هي فكرة اعلان الدولة الفلسطينية، و/أو حكومة المنفى، او الحكومة المؤقتة الفلسطينية. وتتواكب عملية هذا الحوار والجدل العلنيين مع عملية الدراسة النظرية والعملية لكافة الابعاد وأفضل الصيغ... وقد بات من المؤكد ان حصيلة كل هذا الجدل والحوار والدراسات والمساعي الهادفة جس نبض القوى والدول ستكون جاهزة على طاولة البحث في متناول أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني... وغني عن الذكر ان مواقف الرأي العام الفلسطيني والعربي وقواه السياسية ازاء فكرة الدولة والحكومة الجديدتين قد اختلفت وتباينت ثم تمحورت بين قابل ورافض... ومن الواضح ان التوجه الجاد من قبل القوى الفلسطينية الفاعلة نحو اعلان الدولة المستقلة والحكومة المؤقتة يمثل واحداً من الانعطافات السياسية الحاسمة في المسيرة النضالية الفلسطينية» (د. أسعد عبدالرحمن، **القبس**، ١٠ ـ ١١/٩/١٩٨٨، ص ١٥)؛ حيث «ان الكثيرين من المنفتحين على فكرة اعلان الدولة/الحكومة الفلسطينية... يصرون، اصراراً خاصاً، على موضوع مركزي هو مسألة نضج الفكرة اولاً [على] الساحة الفلسطينية... [و] ضرورة ان يتواكب نضج فكرة الدولة/الحكومة الفلسطينية الجديدة، على الصعيد المحلي، مع نضجها على الصعيد العربي والدولي. وفي هذا السياق، لا بد من ان تتأكد القيادة الفلسطينية من نضج الفكرة عربياً، الى درجة قيام الأغلبية الساحقة للدول العربية بالاعتراف بالحكومة العتيدة؛ وكذلك الامر على الصعيد الدولي؛ اذ لا غنى عن تأمين وعود والتزامات تضمن اعتراف عدد محترم من الدول قبل الاقدام على خطوة الاعلان عن الدولة/الحكومة الفلسطينية... [اذ] من غير المعقول، أو الجائز، ان تأتي الحكومة، مع ولادتها، ممسوخة وبرصيد فلسطيني وعربي ودولي هزيل» (**المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٥). وكان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف، قال: «ان م.ت.ف. ستبلغ [الى] الفلسطينيين، بشجاعة، ان فكرة تشكيل حكومة فلسطينية... ليست ممكنة في الوقت الحالي، اذا وجدت ان الدول العربية تعارض هذه الفكرة» (**السفير**، ١٣/٨/١٩٨٨).

معارضة سوريا

يُنقل عن مثقف فلسطيني في مخيم برج البراجنة، في لبنان، قوله: «علينا قبل ان نسأل اسرائيل عما اذا كانت تعترف بمنظمة التحرير، ان نسأل أكثر من دولة عربية السؤال نفسه؛ فهناك من يريد ان يمارس الوصاية؛ وهناك من يريد استخدامنا؛ وهناك من يريد لنا ان نفشل، ودون ان ننكر، بطبيعة الحال، ان هناك دولاً عربية وضعت كل امكاناتها تحت تصرّفنا» (**القبس**، ١٧ ـ ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٤). وتواجه المساعي الفلسطينية «لتحقيق تقرير المصير عقبات لا تثيرها

الحركات الفلسطينية وحسب، وانما سوريا واسرائيل والولايات المتحدة... وتقول سوريا وليبيا، اللتان ترفضان، بقوة، السلام مع اسرائيل، ان الفلسطينيين غير مستقلين، وانما يمثلون جزءاً من اجماع عربي يندرج تحت سلطة الفيتو السورية، كما تراها دمشق» (يوسف ابراهيم، **مصدر سبق ذكره**)؛ ووصفت صحيفة «الثورة» السورية «فكرة طرح اقامة حكومة فلسطينية... بأنها محاولة لتجيير الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة... واظهار الوصاية عليها...» (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٨). وتربط سوريا أي خطوة فلسطينية في هذا المجال بتوفّر الاجماع الفلسطيني حسبما تراه، وهو ما يعني موافقة الفصائل الفلسطينية الموالية لها. فقد قال وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع: «نحن، في سوريا، حريصون على توحيد فصائل المقاومة الفلسطينية وتعزيز الوحدة الفلسطينية. ومن خلال هذا الحرص، نعتقد بأن أي خطوة، او مبادرة، يمكن ان تؤدي الى مزيد من الانقسام [على] الساحة الفلسطينية، أو ضرب الوحدة الوطنية، ستنعكس، سلباً، على الانتفاضة؛ وبالتالي نرى ان مثل هذه الخطوة، او المبادرات، محفوفة بالكثير من المزالق... وملء الفراغ [السياسي] يكون بموقف فلسطيني واحد، ومتماسك، وقوي، لا يقدم أي تنازلات لاسرائيل؛ ويكون بتضامن عربي لمواجهة التحدي الاسرائيلي واحداث وزن سياسي ومادي في المنطقة، و[على] الساحة الدولية، للضغط على اسرائيل؛ في حين... ان مفهوم البعض للتضامن العربي، كما نلمسه، يسير عكس هذا الاتجاه. واذا استمرت قيادة م.ت.ف. بالسير مع مفهوم هذا البعض للتضامن، فيجب الاّ نتوقع، أبداً، ان تستعيد أياً من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**الانوار**، بيروت، ١٩٨٨/٩/١١). وربط الشرع أي خطوة فلسطينية باقترابها او ابتعادها عن مواقف سوريا التي «لها مواقف معروفة ومعلنة من كل القضايا المطروحة [على] الساحة العربية؛ وكنا نعلن، دائماً، ان اقتراب، او ابتعاد، الآخرين [من] هذه المواقف يحدد طبيعة العلاقة بينهم وبين سوريا، [و] الواضح [على] الساحة الفلسطينية وجود آراء عديدة متباينة ومتناقضة ومتعارضة؛ وبالتالي نحن نعتقد بأن المشكلة الاساسية هي توحيد الساحة الفلسطينية» (من مقابلة مع فاروق الشرع، **الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/١٠). وربط احد المراقبين بين الموقف السوري وموقف اسرائيل، حيث قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «ان اقامة دولة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هي، في الأساس، فكرة مجنونة... وفي ضوء الرفض الاسرائيلي المتواصل لفكرة وجود الدولة الفلسطينية المستقلة، فان السياسيين اليمينيين الاسرائيليين يتفقون مع... الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي لا يزال لديه حلمه الكبير المتمثل في اقامة ' سوريا الكبرى ' ، بحيث تكون الضفة الغربية المحتلة جزءاً من هذه الدولة. ولهذا، فان المسؤولين السوريين يرون في دعوة منظمة التحرير لاقامة الدولة الفلسطينية بمثابة هزيمة سياسية. وكما قال وزير الدفاع السوري، العماد مصطفى طلاس، في حديث سابق مع هذه المجلة [دير شبيغل]، فان... العالم العربي يضم، الآن، احدى وعشرين دولة، وهذا العدد يكفي، ولسنا بحاجة الى عضو جديد، أو دولة جديدة، لكي تضاف الى هذا العدد» (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٣٠، ص ٨؛ نقلاً عن **دير شبيغل**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وقد حرّكت سوريا الفصائل الفلسطينية الموالية لها لتهدد منظمة التحرير الفلسطينية بأنها مستعدة لتشكيل منظمة تحرير بديلة؛ وهو التهديد القديم اياه. فقد قال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، أحمد جبريل: «انه سيشكل منظمة تحرير منافسة، اذا مضى السيد عرفات قدماً في خططه لاعلان حكومة فلسطينية... للضفة الغربية وقطاع غزة... [حيث] ان عرفات انتهك ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية من طريق ابداء استعداده الاعتراف باسرائيل في مقابل مشروع سياسي قريب من الحكم الذاتي، الذي تدعو اليه معاهدة كامب ديفيد... [و] اذا أعلن السيد عرفات دولة، فانه [جبريل] والمتشددين الآخرين المدعومين من سوريا سيدعون [الى] اجتماع آخر للمجلس الوطني الفلسطيني... [و] ان جبهته ستعلن التزامها بميثاق المنظمة، وستعلن انها منظمة التحرير الفلسطينية» (**القبس**، ١٩٨٨/٩/١)؛ كما أعلن، في دمشق، الناطق باسم المنشقين عن «فتح»، عبدالهادي النشاش، «ان الحركة تعد لعقد مؤتمر شعبي فلسطيني

تكون غايته انتخاب قيادة... للثورة الفلسطينية» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٨/٨/٣١).

ورأى بعض القادة الفلسطينيين «ان جميع الانظمة العربية سترحب بها [الدولة الفلسطينية] ما عدا سوريا» (من مقابلة مع خالد الحسن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥). وفي معرض تحدثه عن الأماكن العربية، التي يمكن ان تكون مقر للحكومة الفلسطينية المؤقتة، رفض عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، «ان يكون مكانها دمشق، لأن ذلك يعتبره سجناً للحكومة الفلسطينية المؤقتة، اذا قامت... وهاجم [ابو اياد] اذاعة دمشق، وقال انها تردد نفس الحجج لرفض قيام دولة فلسطينية كاذاعة اسرائيل، وهذا يؤسف له جداً» (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

دور مركزي لمصر

قال رئيس اتحاد المحامين العرب، احمد الخواجه: «نرجو ان تتفهم القيادة السياسية في الوطن العربي ان الفلسطينيين هم طليعة المناضلين في سبيل قضيتهم، وانه لا يجوز لحكومة عربية، مهما كان قدرها، ان تفرض وصاية... على منظمة التحرير الفلسطينية بدعوى انها قضية قومية؛ فجميع قضايانا القومية يكون دور الطليعة فيها لأكثر الاقطار التصاقاً بالقضية... [فـ] أهل مكة أدرى بشعابها... [و] الموقف العربي في غاية السوء» (من مقابلة مع احمد الخواجه، **الاهرام**، ١٩٨٨/٩/٢١، ص ٩).

وقد قالت مصادر فلسطينية «ان الدول العربية، التي تم التشاور معها، لم تبد معارضتها لتشكيل حكومة فلسطينية... لكنها لم تبد، في الوقت عينه، تأييداً له، وهي قالت ان الأمر يعود الى منظمة التحرير وحدها، وانها مستعدة لدعم أي قرار تتخذه» (**القبس**، ١٠ ـ ١٩٨٨/٩/١١). فقد قال رئيس الوفد العراقي الى مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز، وسام الزهاوي: «نحن ننتظر القرار الفلسطيني، ونؤيد ما سيقره الفلسطينيون؛ وهذا هو موقف العراق الدائم، أي مساندة المطالب الفلسطينية، وعدم التدخل في القرار الفلسطيني، ونأمل من الآخرين ألّا يتدخلوا في استقلالية القرار الفلسطيني» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/٩)؛ كما أكد رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، عند لقائه مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «تأييد دولة الامارات العربية لأي قرار تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية، وتراه يخدم الأهداف الرامية الى استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وتميز، في هذا المجال، الموقف المصري بالنشاط الذي لعبته مصر في دعم الموقف الفلسطيني؛ فقد ذكرت مصادر مطلعة في وزارة الخارجية المصرية «ان الرئيس حسني مبارك كلّف الدكتور عصمت عبدالمجيد، وزير الخارجية، تشكيل لجنة من خبراء الوزارة المتخصصين في الشؤون الفلسطينية... لاجراء دراسة كاملة حول أبعاد القرارات الاردنية بفك الارتباط مع الضفة... [للبحث] في امكانية الدور المصري خلال المرحلة المقبلة بالنسبة لمساعدة منظمة التحرير لسدّ الفراغ الاداري، والمالي، داخل الضفة، ومساعدة المواطنين والمؤسسات الفلسطينية، نظراً [الى] وجود علاقات بين مصر واسرائيل، وفي ضوء طلب المنظمة من مصر لمساعدتها في تحمّل تلك المسؤولية» (**القبس**، ١٩٨٨/٨/١٦). وقد أعلن المتحدث الرسمي باسم الوفد الفلسطيني، الذي زار القاهرة في ١٩٨٨/٨/١٥، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، «انه قبل التفكير في اعلان الحكومة الفلسطينية... يجب التفكير، اولاً، في البرنامج السياسي لهذه الحكومة، حتى يمكن تقديمها الى العالم بصورة مناسبة... [و] اننا، في هذا الاطار، نأتي الى مصر باعتبارها الشقيق الأكبر لنتشاور معها في الخطوات المطلوب اتخاذها... [حيث] نجد في نصح وخبرة اخواننا في مصر ما يساعدنا على توضيح الصورة أمام العالم» (**الاهرام**، ١٩٨٨/٨/١٦). وقال رئيس الوفد الفلسطيني الى القاهرة، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن): «انه تم التوصل مع الرئيس مبارك على ان تتقدم المنظمة، من خلال حكومتها المؤقتة، ببرنامج سياسي يكون مقبولاً دولياً، بحيث يتفهم العالم التوجهات العقلانية والمنطقية للمنظمة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/١٧)؛ وأكد وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي،

«ان مصر ستكون أول من يعترف بالخطوة التي سيعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه القادم... [و] الدبلوماسية المصرية مهتمة بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية الامة العربية الاولى... [و] الاتصالات المصرية مع القيادة الفلسطينية ستستمر، باعتبار ان الضلع المصري ـ الفلسطيني، هو ضلع أساسي في كيان السياسة العربية الراهنة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٩/٩)؛ ولذا ثمّن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الدور المصري، عند وصوله في زيارة الى القاهرة (١٩٨٨/٩/٢١)، معلناً «ان الرئيس مبارك عوّدنا ان تكون القضية الفلسطينية من أول اهتماماته، في جولاته... [على] أنحاء العالم، واننا، كمنظمة، نتفق مع الرئيس مبارك بأن لأوروبا دوراً هاماً وأساسياً، وانها يمكن ان تلعب دوراً ديناميكياً في عملية عقد المؤتمر الدولي بأسرع ما يمكن» (**الاهرام**، ١٩٨٨/٩/٢٢). وقد جاءت زيارة عرفات الى القاهرة قبل جولة على أوروبا بدأها الرئيس المصري في ١٩٨٨/٩/٢٣، حيث أطلع عرفات المسؤولين المصريين «على الخطوات السياسية القادمة والاحتمال الكبير في اعلان الدولة الفلسطينية، وتشكيل حكومة مؤقتة» (**القبس**، ١٩٨٨/٩/٢٣). وكان الرئيس المصري، مبارك، والملك الاردني حسين، أعربا، في مؤتمر صحافي مشترك، في الاسكندرية (١٩٨٨/٩/٤)، عن تأييدهما «اقتراح منظمة التحرير تأليف حكومة مؤقتة واقامة دولة مستقلة... [على] الأراضي المحتلة، وقد حضّا على تأليف حكومة معتدلة يمكن ان تلقى قبولاً عالمياً واسع النطاق، وخصوصاً لدى واشنطن» (**النهار**، ١٩٨٨/٩/٥)؛ وأعلنا «انهما ينتظران من منظمة التحرير الفلسطينية ان تبلور موقفها من القضية الفلسطينية التي اصبحت في يد أصحابها، حتى يقدما الدعم لها» (**السفير**، ١٩٨٨/٩/٥). واعتبر أحد المراقبين ان البيان الصادر عن اجتماع الملك حسين والرئيس مبارك «من أهم الوثائق التي كرّست عهد اليد الفلسطينية الحرة... فهو ينص على أن القضية أصبحت في يد أصحابها؛ وبذلك يتخطى القول القديم... والقاضي بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني... [وهي] محطة جديدة تعتبر فيها المنظمة صاحبة التصرف الفعلي، لا الحق الشرعي فقط، في تحريك القضية الفلسطينية» (**الحوادث**، لندن، العدد ١٦٦٣، ١٩٨٨/٩/١٦، ص ٧).

وتربط مصر بين شكل الكيان الفلسطيني، الذي ستعلن تبنّيه م.ت.ف. في اجتماع المجلس الوطني المقبل، وبين «برنامج سياسي يثبت للعالم أجمع أهلية المنظمة لتكون الممثل للشعب الفلسطيني؛ كما تشدد «على أهمية التنسيق الاردني ـ الفلسطيني في كل الخطوات... فالقبول الدولي بشكل الكيان الفلسطيني سيكون مرهوناً بالقبول الدولي للبرنامج السياسي او التوجهات السياسية الفلسطينية، التي ترى أهمية الاتفاق عليها قبل اعلان أي شكل تستقر عليه القيادة الفلسطينية... [و] سنقبل الشكل الذي تقرره القيادة الفلسطينية» (من مقابلة مع د. عصمت عبدالمجيد، **اكتوبر**، القاهرة، العدد ٦٢٠، ١٩٨٨/٩/١١، ص ١٥). وقال مدير ادارة الهيئات الدولية في وزارة الخارجية المصرية، السفير عمرو موسى، ان «من الملائم ان ننتظر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني... [حيث] لا نستطيع ان نعطي تحديداً، او تأييداً، لأي موقف، طالما الموقف نفسه رهن الانتظار. ولا بد ان نعطي براهين للعالم كله على اننا جادون على طريق اتخاذ موقف محدد، في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية والعربية، وبعد ذلك يبدأ دور الدبلوماسية التي ستعمل، بعد اتخاذ القرار الفلسطيني، على تأمين تأييد العالم كله، أو أغلب دوله، لهذا التحرك» (من مقابلة مع عمرو موسى، **الحوادث**، العدد ١٦٦٤، ١٩٨٨/٩/٢٣، ص ٢٩).

على جانب آخر، تسعى مصر لدى الادارة الاميركية الى ترتيب حوار أميركي ـ فلسطيني مباشر. وقد أبلغ السفير المصري لدى واشنطن، عبدالرؤوف الريدي، الى مساعد وزير الخارجية الاميركية، مايكل أرماكوست، «ان خطاب الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، [في]... البرلمان الاوروبي كان ايجابياً وبنّاء، وأكد... ان عرفات قد خطا خطوة كبيرة الى الامام»، وطلبت مصر من الحكومة الاميركية «تشجيع الموقف الفلسطيني، واعطاء فرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية للتحرك في اتجاه تحقيق السلام في الشرق الاوسط» (**الاهرام**، ١٩٨٨/٩/١٨). وفي هذا الصدد، صرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، «بأن

الجهود المصرية الرامية لترتيب حوار أميركي ـ فلسطيني سوف تستمر، وان منظمة التحرير طلبت من مصر دراسة الخطوات التي تعتزم المنظمة اعلانها قريباً» (**المصدر نفسه**، ١/٩/١٩٨٨). ونُقل عن مصادر موثوقة ان «المحادثات التي أجراها عرفات مع وزير الخارجية المصري، عصمت عبدالمجيد، تناولت الرؤية الفلسطينية التي سينقلها عبدالمجيد الى الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، لدى زيارته لواشنطن... وطلب عرفات من عبدالمجيد حثّ ريغان على الاستماع الى وجهة النظر الفلسطينية مباشرة، وان ينظر الى القضية الفلسطينية على انها قضية شعب سلبت حقوقه ولا يريد سوى تقرير مصيره» (**السفير**، ٢٤/٩/١٩٨٨).

لكن واشنطن، حسب تصريح وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ترى ان «اعلان دولة فلسطينية مستقلة، او انشاء حكومة في المنفى، سيكونان بمثابة عمل من جانب واحد... [وطالب] بترتيبات انتقالية في انتظار انعقاد المؤتمر الدولي، موضحاً انه خلال هذه الفترة الانتقالية يجب ان يتمكن الفلسطينيون من اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية التي تمس حياتهم؛ [كما] ان الاسرائيليين بحاجة الى وقت كي يتكيفوا مع وضع جديد يدير فيه الفلسطينيون... الضفة الغربية وغزة» (**الشرق الاوسط**، ١٨/٩/١٩٨٨). وقد قام السوفيات «بعملية جسّ نبض واسعة لفكرة التحرك الفلسطيني المقبل، عربياً وأوروبياً، وكذلك مع الولايات المتحدة واسرائيل... وقد استدعى الاجراء السوفياتي الجديد فتح الحوار مع منظمة التحرير باتجاهين: الطلب من ابو عمار طرح خطوط عريضة للحلول في تحركه الاعلامي... [و] صياغة جديدة للتحرك السوفياتي ـ الفلسطيني» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٦٦٤، ٢٣/٩/١٩٨٨، ص ٢٦).

وعلى الصعيد العربي ذاته، نُقل عن مسؤول فلسطيني، في مخيم مار الياس، في بيروت «ان دولة عربية في شمال افريقيا لعبت دوراً بارزاً في تجميد الاتجاه الخاص بالاعلان عن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة... [و] هذه الدولة لا تزال تبذل جهوداً لدى أكثر من عاصمة عربية معنية بهذه المسألة، لكي لا يكون الاعلان عن تشكيل تلك الحكومة مدخلاً الى حصول تطورات وصفت بأنها خطيرة جداً، ان على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية، أو على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ العربية» (**القبس**، ١٦/٩/١٩٨٨).

وفي ضوء التعقيدات العربية، والدولية، من مسألة الاعلان عن الدولة الفلسطينية وتشكيل حكومة مؤقتة لها، رأى احد المراقبين انه «سواء أعلن عن انشاء حكومة منفى، أم أعلن الاستقلال، فان تعقيدات المصالح المتناقضة في المنطقة سيجعل من هذا الاعلان ولادة قيصرية في غير أوانها، لا الحاضنة العربية قادرة على رعاية المولود، ولا الحاضنة الدولية مستعدة له؛ وهو ما يهدد هذا الاعلان بمصير حكومة عموم فلسطين... [فـ] الاعلان المبكر لقيام الدولة الفلسطينية سيقطع الطريق على ' اعتراف متبادل ' ، وسيجعل القرار الفلسطيني... خطوة في الهواء قد تقضي نهائياً على الآمال الموضوعية للحركة الفلسطينية» (مازن مصطفى، **مصدر سبق ذكره**).

ولذا، تردد ان منظمة التحرير الفلسطينية ستبدأ «تحركاً سياسياً جديداً على الصعيد العربي، يستهدف بحثاً [في] امكانية عقد قمة عربية تبارك اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وتتعهد التعامل مع الحكومة التي ستديرها. وقالت مصادر فلسطينية... ان هذا التحرك يأتي في أعقاب حسم موضوع قيام الدولة الفلسطينية في الحوار الدائر في تونس بين زعماء المنظمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء المنظمة» (**القبس**، ٢٢/٩/١٩٨٨).

أحمد شاهين

توزيع أدوار في الشرق الاوسط

كما ان الديبلوماسية امتداد للحرب بوسائل اخرى، على حد تعبير الجنرال كلاوزفيتش، فان وظيفة «التسخين والتبريد» التي تسبقها هي في تحديد عمقها الاستراتيجي ومدارها الاقليمي والدولي. واذا كانت النتائج المباشرة للحرب تغييراً في خارطة الجغرافيا والحدود السياسية على الارجح، فان نتائج «التسخين والتبريد» واحداث تغيير في خارطة التحالفات القديمة وعقد تحالفات جديدة ينبّه الى ضرورتها، في العادة، ما يتوهج من الاضواء الحمراء على الخارطة السياسية بفعل «التسخين» عينه.

ولا شك في ان «التسخين» على الجبهة الفلسطينية، خلال الشهر الماضي، قد ادى الى تسريع العمل في انجاز الكثير من التحركات، وبلور العديد من المواقف والمداخلات الدولية. وقد تجمّع عدد من الاحداث، شكّلت م.ت.ف. وتحركات رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، حجر الزاوية في بناء مثلث اضلاعه: اولاً، الاختراق الديبلوماسي الفلسطيني للبرلمان الاوروبي وما اشيع من نفض القارة القديمة الغبار عن مبادرتها التي اطلقتها في صيف العام ١٩٨٠؛ ثانياً، الدعوة الاميركية الى عقد مؤتمر ثلاثي لوزراء خارجية الولايات المتحدة واسرائيل ومصر، وما قد ينتج عنه من مواقف إنْ لجهة المراوحة، او لجهة التغيير باتجاه التنازل لمتطلبات المؤتمر الدولي؛ واخيراً، الموقف السوفياتي الجديد الداعي الى تأجيل الاعلان عن حكومة منفى فلسطينية، لما يمكن ان تلحقه من ضرر بامكانات عقد المؤتمر الدولي العتيد.

حسم التردد الاوروبي ؟

في شأن الاختراق الفلسطيني الجديد للبرلمان الاوروبي، افاد عدد من المراقبين السياسيين بأن زيارة رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، الى ستراسبورغ والقائه الخطاب من على منصته أمام الاعضاء الاشتراكيين، واجتماعه بوزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، اذابتا الجليد الذي جمّد التحرك الاوروبي وديناميته منذ قمة البندقية العام ١٩٨٠، وسرّعتا، أيضاً، في المزج فيما بينها عبر الحوارات برسم مبادرة اوروبية جديدة تغير من حالة الشلل التي اصيبت بها ذراع الادارة الاميركية، في أعقاب فشل مبادرة وزير الخارجية، جورج شولتس (**لوموند**، ١٥/٩/١٩٨٨).

ولا ريب في ان المفصل الاكثر افصاحاً عن نفسه، في هذا الشأن، هو الدور الاوروبي المحتمل في المرحلة المقبلة، كصياغة وسيطة بين غياب موقف عربي موحّد، وبين النزاع الاوروبي ـ الاميركي، أساساً، على المنطقة؛ اذ تسعى القارة القديمة الى انتزاع اعتراف باستقلالية مصالحها في مقابل الاصرار الاميركي على الانفراد بها.

ان الولايات المتحدة، في نظر اوروبا، تستطيع ان تتخذ الموقف السلبي الذي نشأ في المنطقة، وتستطيع ان تتحمّل نتائج مثل هذا الموقف لاعتبارات عدة، منها انها دولة كبرى قادرة على هضم الضربات والنكسات وحتى الهزائم، وعلى استيعابها، وبالتالي تسخيرها لمصلحتها؛ ومنها، أيضاً، انها بعيدة، جغرافياً، من مكان الصراع، وقادرة، بالتالي، على تقليص نسبة ما قد تتعرض له من مسالك وممارسات (**المصدر نفسه**، ١٩/٩/١٩٨٨). لكن نتائج مواقفها السلبية لا بد ان تنعكس، سلباً، على اوروبا الغربية، على الرغم من عدم ضلوع هذه الاخيرة في تلك المواقف، وربما عدم موافقتها عليها؛ وذلك عائد الى كونها في حلف استراتيجي واحد مع الولايات المتحدة، والى اعتقاد خصوم هذه بأن الحاق الاذى باوروبا يؤذي حليفها الاميركي، وإن غير مباشرة. وهذا الموقف ليس نظرياً على الاطلاق؛ فاوروبا هذه عانت كثيراً من خلافات الولايات المتحدة، وهي لا تزال تعاني اليوم (**الفايننشال تايمز**، ١٤/٩/١٩٨٨).

والواضح ان م.ت.ف. تنتظر من اوروبا دوراً أكثر فاعلية. وهذا الامر انعكس، بصورة جلية، في خطاب عرفات في ستراسبورغ، حيث تحدث، مطولاً، عن الروابط العربية ـ الاوروبية، وعن المصالح المشتركة، منوّهاً ببيان البندقية، لكنه لاحظ ترددا اوروبياً وعزوفاً عن استخدام الوزن الاوروبي وعن الميكانيكية التي اقترحها هذا البيان، سائلاً عن أسباب هذا التردد «في وقت نعيش مرحلة حاسمة... والدولة الفلسطينية مفتاح السلام والأمن والتنمية في المنطقة العربية التي تمثّل العمق الأمني والاقتصادي لاوروبا المقبلة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٤/٩/١٩٨٨).

وانطلاقاً من هذا الاقتناع، قالت مصادر ديبلوماسية مطلعة ان الاوروبيين يحاولون القيام بدور ما في الشرق الاوسط لازالة الشكوك عن قدرتها للعب مثل هذا الدور. وأكدت المصادر نفسها، ان فرنسا، التي ستترأس الدورة المقبلة لمجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة، في شهر كانون الاول (ديسمبر) المقبل، تنوي طرح مبادرة ديبلوماسية لدفع مساعي السلام في الشرق الاوسط، ومناقشتها خلال اجتماع وزراء خارجية المجموعة الاوروبية يومي ١٥ و١٦ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري في اثينا (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٠/٩/١٩٨٨).

وأضافت تلك المصادر، ان فرنسا نسّقت، بهذا الشأن، مع اليونان التي تترأس الدورة الحالية للسوق المشتركة، ومع اسبانيا التي ستتسلم رئاسة المجموعة بعد فرنسا، في حزيران (يونيو) المقبل. وأوضحت المصادر نفسها ان هذه المبادرة تدعو الى اجراء مشاورات بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، من أجل الاتفاق على مبادىء السلام في الشرق الاوسط التي ترى فرنسا، في مبادرتها هذه، انها يجب ان تتضمّن الاعتراف من قبل اسرائيل بمبدأ الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما تتضمن وجهة النظر الفرنسية، المنوي طرحها، ان تعلن م.ت.ف. رسمياً وعلناً، اعترافها بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن، وكذلك الاعتراف باسرائيل في اطار حدود دولية آمنة ومعترف بها رسمياً، بعد اعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه. وتدعو مبادرة باريس، كذلك، الى ان يتخذ مجلس الأمن، وبعد اجراء مشاورات مع اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، قراراً بوضع الاراضي العربية المحتلة تحت اشراف دولي، وتخويل الأمين العام للامم المتحدة، بيريز ديكويلار، اجراء اتصالاته مع الاطراف الدولية والشرق أوسطية للتحضير لعقد المؤتمر الدولي بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع في الشرق الاوسط، بما في ذلك م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وبخصوص مشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، وما اذا كانت فرنسا تؤيد مشاركتها بوفد مستقل أم ضمن وفد عربي، قالت المصادر ان هذا الامر يعود، بصفة رئيسة، الى الجانب العربي لتحديد نوعية المشاركة العربية في أي مؤتمر دولي للسلام. وتعتقد باريس بأنه لا يمكن احراز تقدم في أي مسعى للسلام في الشرق الاوسط الّا اذا وافقت عليه الولايات المتحدة؛ ومن هذا المنطلق، تريد فرنسا الوصول الى اجماع داخل مجلس الأمن حول أي تحرك ديبلوماسي، واستغلال النجاح الذي احرزته الامم المتحدة على صعيد بعض القضايا الاقليمية في بدء مسيرة المفاوضات السلمية بين أطراف النزاع في المنطقة (**المصدر نفسه**).

وبالطبع، لم يكن الحديث عن مبادرة فرنسية ليحتل مرتبة هامة، لولا النشاط الديبلوماسي الكثيف الذي قامت به دول القارة مجتمعة تجاه أطراف النزاع في الشرق الاوسط خلال الحقبة الماضية، بحيث رأى فيه مراقبون استعادة لدور اوروبا، أو ربما بحثاً عن حصتها في الحل الذي قد يأتي به وفاق العملاقين. واذا كان السوفيات والاميركيون انتهوا الى حلول لمختلف القضايا الاقليمية بعيداً من مشاركة اوروبية فعّالة، فالاخيرة لن ترضى بذلك في الشرق الاوسط؛ اذ تعتبر نفسها صاحبة مصلحة حيوية مباشرة، سواء لجهة التوسّع الاقتصادي في السوق المشتركة أم لجهة الأمن الاستراتيجي واتفاقيات نزع الصواريخ متوسطة، وبعيدة، المدى التي تملكها الآن مجموعة من دول المنطقة. وما يقوله المراقبون هو ان اوروبا نجحت، سياسياً، في طرق باب العملاقين، لاخذها في الاعتبار، على

أساس انعقاد المؤتمر الدولي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧ - ١٨/٩/١٩٨٨). وعلى هذا الاساس، مضى خالد الحسن الى القول: «كلهم [أي الاوروبيون] تحدثوا عن بيان البندقية، حتى وزير خارجية اليونان. وحتى رئيس البرلمان الاوروبي النائب البريطاني المحافظ هاري بلامب، أكد، عندما التقى «ابو عمار»، على بيان البندقية؛ لكن، الآن، اعتقد بأن هناك شيئاً جديداً تجرى دراسته في المجلس القادم للسوق الاوروبية، من أجل تطوير الموضوع بشكل أفضل. ولا شك في ان زيارة عرفات [الى ستراسبورغ] ساعدت كثيراً على ذلك» (**اليوم السابع**، باريس، ٢٦/٩/١٩٨٨).

وبالفعل، فقد هيأت زيارة عرفات الاوروبية الاخيرة الاجواء، مستفيدة من الاستحقاقات الاميركية، لتحرك اوروبي مستقل يمكن للشرق الاوسط، المتعب من زيارات المبعوثين الاميركيين، المراهنة عليه، كما قال خالد الحسن (**المصدر نفسه**). والدور الاوروبي الممكن، والمطلوب عربياً، وعلى أقل تعديل، هو معالجة الانتكاسة وتدارك حالة انحسار التأييد السياسي للمواقف العربية منذ بيان البندقية الشهير في صيف العام ١٩٨٠.

ورأى المراقبون ان خطاب «ابو عمار» قد أعطى لاوروبا أكثر بقليل مما اخذ منها وعاملها باسلوبها (التريث والتحدث عن الخطوط العريضة) مع الاعتراف بالدور الاوروبي الفعّال، وبالتالي أبقى الكرة في الجانب الاوروبي بالتعامل، جدياً، مع اسرائيل والولايات المتحدة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/٩/١٩٨٨).

في هذا الصدد، قال المراقبون المطلعون، ان بريطانيا اكتفت، حتى اللحظة، بالاستماع، فقط، للجانبين، الاردني والاسرائيلي: الاول، في اجتماع الملك الاردني حسين مع رئيسة الوزراء، مارغريت تاتشر، والذي تناول نتائج فك العلاقات الاردنية مع الضفة الغربية، حيث دعا الملك بريطانيا الى تأييد مواقف م.ت.ف. والثاني، هو زيارة شمعون بيرس للندن والتي تناولت نتائج الانتفاضة الفلسطينية واللقاء الثلاثي في نيويورك لوزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية (**الغارديان ويكلي**، ١٥/٩/١٩٨٨).

ولكن بين تعاظم الدور الفرنسي ورغبة الرئيس فرانسوا ميتران المساهمة في حل أزمة المنطقة، انطلاقاً من المبادرة المشتركة بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك، وبين الحذر البريطاني من التسرّع الاوروبي باتخاذ مواقف تستبق موقف العملاقين، رأى المراقبون ان اطرافاً اوروبية أخرى قادرة، ومؤهلة، على قول الحقائق التي تهمّ النزاع العربي - الاسرائيلي. وكما قالت مصادر ديبلوماسية، ان المقدرة التي تتمتع بها اسبانيا، التي تأتي في السلّم التراتبي بعد اليونان، على قول الحق تكمن في حيثيات العلاقة بالغة الحساسية القائمة بين واشنطن ومدريد. وأضافت المصادر نفسها، انه لوحظ، بمناسبة الاحتفال بذكرى القوات المسلّحة الاسبانية، ان طالب رئيس الوزراء، فيليب غونزاليس، الادارة الاميركية بتخفيض قواتها في اسبانيا، «كشرط ضروري لتجديد معاهدة الصداقة والدفاع والتعاون بين بلدينا» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣/١٠/١٩٨٨)، حيث ينتهي العمل بهذه الاتفاقية في أوائل العام المقبل. ولم يكتف رئيس الوزراء الاسباني بهذا الطلب الجريء، بل أعلن وبالصوت العال: «ان مدريد غير مستعدة للقيام بدور الشرطي لحماية مصالح الولايات المتحدة، ما لم تكن هذه المصالح مسخّرة لخدمة قضايا الأمن والعدالة في المنطقة المطلة على البحر المتوسط» (**المصدر نفسه**). وقالت المصادر نفسها، حين اعترفت مدريد بدولة اسرائيل، مراعاة منها لضرورة معيّنة داخل الاسرة الاوروبية المنتمية اليها حديثاً، انبرت اسبانيا الى الرفع من المستوى التمثيلي لبعثة م.ت.ف. لديها؛ كما أوفدت وزير خارجيتها فرانسيسكو فرناندير الى دمشق وعمّان (**المصدر نفسه**). كل هذه الحقائق، مجتمعة، تؤكد اهلية اسبانيا لزيادة تحرك اوروبي جديد.

عليه، يمكن القول، ان صدور بيان اوروبي جديد يضفي، على الاقل، شيئاً من الحيوية والحياة على بيان البندقية هو بمثابة انتصار فلسطيني وانجاز كبير في وقت فترت همم الغرب. ولكن على الرغم من ذلك، «ماذا باستطاعة اوروبا ان تفعل الآن ؟». سؤال وجيه ومشروع طرحه صحافي على رئيس اللجنة التنفيذية، عقب وصوله الى القاهرة، فأجاب: «ان المنظمة والرئيس مبارك يعتقدان ان لاوروبا دوراً مهماً وأساسياً؛ كما ان اوروبا

يمكن ان تلعب دوراً ديناميكياً في دفع عملية عقد المؤتمر الدولي بأسرع ما يمكن، او أخذ مبادرة في مجلس الأمن»، مشيراً، في هذا الصدد، الى المبادرة المصرية ـ الفرنسية في مجلس الأمن لدفع عملية السلام. وقال، بالنسبة الى عقد المؤتمر الدولي: «نحن حريصون على ان تقوم اوروبا بهذا الدور حتى نستطيع ان نتوصل الى سلام عادل يأخذ حقوق الشعب الفلسطيني في الاعتبار، وخاصة حقه في تقرير مصيره» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/٢٢).

من جهته، حرص الرئيس مبارك، في اثناء جولته الاوروبية الاخيرة، وعلى الرغم من المحادثات الاقتصادية التي شغلت جزءاً كبيراً من اهتماماته، على اشراك غير دولة اوروبية في عملية الاعداد والتحضير للمؤتمر الدولي، «فاذا كانت الحجج والذرائع ستلقى الاجوبة اللازمة عنها، وهذه مهمة لجنة التحضير للمؤتمر، فما هو الضرر من متابعة الاعداد لهذه اللجنة ؟»، كما قال مبارك لدى لقائه بالرئيس ميتران، في اثناء زيارته لفرنسا. وفي باريس، ايضاً، أبدى الرئس المصري تخوفه على مصر وعلى مستقبلها، لـ «ان مصر ليست مهددة من ثورة يقوم بها الجياع، بل مهددة من طريق مسدود تصل اليه عملية السلام في المنطقة» (**لوموند**، ١٩٨٨/٩/٢٨).

ولكن اذا ما افترضنا، جدلاً، ان اوروبا، بتشجيع من فرنسا واسبانيا، على استعداد للتشمير عن ساعدي الهمّة، فهل الظروف الحالية، والاميركية بكلام أكثر دقة، قابلة لاتاحة الفرصة لهكذا تحرك ؟ **وهل يستمر الاوروبيون في محاولاتهم التحرك** لتنفيس الاحتقان بين م.ت.ف. والولايات المتحدة ؟ وهل ينجحون في ذلك ؟

على الصعيد الاميركي، تجيب المصادر الديبلوماسية المطلعة بأن المسؤولين في واشنطن أبدوا قلة حماس لأي دور اوروبي في هذه المرحلة، لاعتبارات عدة، منها انهم يرغبون في ممارسة حد أدنى من الضغط على اسرائيل، ولا يريدون ان تقدم أي جهة على تصعيد ذلك الضغط، أقلّه في المدى القريب؛ ومنها، أيضاً، انهم يعرفون، تمام المعرفة، ان التحرك الاوروبي، وخصوصاً الفرنسي، قد يهدف الى تنقية الاجواء في المنطقة بقصد تأمين مصالحه. واستطردت المصادر الديبلوماسية المطلعة الى التأكيد ان أي تحرك اوروبي جديد سوف يتوقف على الآتي:

أولاً: التنسيق التام في أي تحرك بين اوروبا والولايات المتحدة؛ وهذا يعني، ضمناً، ان على كل المسؤولين الاوروبيين ان يحصلوا على ضوء أخضر، أو على تفويض، او على موافقة اميركية مسبقة، للتحرك الذي يعتزمون القيام به. وذلك غير ممكن، اذا لم يعرف الاميركيون حدود التحرك الذي سيجرى والمصالح التي ستؤمن؛ وأي غياب للتنسيق، وأي تغييب له، يجهض التحرك الاوروبي من بدايته.

ثانياً: المكاسب التي يمكن ان يؤمنها التحرك الاوروبي للمنظمة؛ فهي تحتاج الى وسيط مع الولايات المتحدة لاطلاق حوار ما؛ لكن الحوار المباشر معها توقف من زمان عند أمور معينة؛ وهذه الامور لا تستطيع اوروبا الغربية ان تؤمنها (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٨/٩/٢١).

لذلك كله، يُستبعد دور أوروبي أساسي في حلحلة الأزمة؛ فالحلحلة يلزمها حوار مباشر بين واشنطن والمنظمة؛ وأقصى ما تستطيعه اوروبا هو ترطيب الاجواء بينهما.

«الدوامة» الثلاثية

الضلع الثاني في مثلث «التسخين» على الجبهة الفلسطينية هو الاجتماع الثلاثي الذي عقد في نيويورك بين الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، ووزير خارجيته جورج شولتس، وبين نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ونظيره الاسرائيلي، شمعون بيرس.

في هذا اللقاء، اجمع ممثلو الدول الثلاث على ضرورة استمرار جهود السلام، بصرف النظر عن الانتخابات المقبلة في اسرائيل (الأول من تشرين الثاني ـ نوفمبر) وفي الولايات المتحدة (السادس من تشرين الثاني ـ نوفمبر). وأوضح ريغان ان ادارته ستستمر في هذه الجهود، وانه يتوقع استمرارها في حال فوز الجمهوريين، ولا يتوقع توقفها في حال فوز الديمقراطيين. وفي اللقاء، ايضاً، تحدث عبدالمجيد عن المتغيرات التي حصلت في المنطقة، وابرزها الانتفاضة الفلسطينية وقرار

الملك حسين والمواقف العملية التي تتخذها م.ت.ف. وأكد انه، في نهاية الامر، لا بد من تشجيع المنظمة واعطاء الفلسطينيين فرصة لكي يتكلّموا عن أنفسهم في أي مفاوضات مقبلة، وان تكون المنظمة التي اختارها هذا الشعب هي التي تتكلم نيابة عنه في المؤتمر الدولي، بعد ان تبلور موقفها من جهود السلام، وسوف يزداد تبلوراً بعد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. كما أبلغ عبدالمجيد الى الجانب الاميركي ما أكده عرفات في القاهرة، وما تلقاه وزير الخارجية المصرية من ردود فعل القادة الاوروبيين الذي اجتمع بهم الرئيس مبارك بعد زيارة عرفات؛ فدعا الى ضرورة العمل من أجل عقد المؤتمر الدولي واعطاء الفلسطينيين حقهم الشرعي في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم المستقلة (**الاهرام**، القاهرة، ٢٧/٩/١٩٨٨).

على الرغم من ذلك، فان السؤال الذي ردده غير مراقب: ما هو السر الحقيقي وراء دعوة الرئيس ريغان لوزيري الخارجية، المصري والاسرائيلي، للاجتماع به ؟ قدّر بعض هؤلاء المراقبين ان الاجتماع الذي اختيرت له مناسبة منطقية، هي انعقاد الدورة السنوية للجمعية العامة للامم المتحدة، حمل أكثر من جديد:

- جاء الاجتماع بناء على طلب الادارة الاميركية بشخص الرئيس ريغان نفسه، وهو يعتبر الاول من نوعه منذ توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد.
- أُظهر اللقاء وكأنه ردة فعل على المتغيرات في المنطقة، خصوصاً الخطوة الاردنية بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية، والتي بدّلت معطيات التسوية وفتحت الباب لدور فلسطيني طامح لاثبات قدرته على ايجاد حل نهائي لعقدة التمثيل الفلسطيني في أي مفاوضات للحل.
- استهدف اللقاء، في توقيته، التأثير في خيارات الاطراف المعنية بالتسوية الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي تجرى دراستها وبلورتها حالياً (**القبس**، الكويت، ٢٩/٩/١٩٨٨).

غير ان البعض رأى ان ريغان لم يشأ، بمحاولته هذه، الاّ سحب البساط من تحت اقدام الاتحاد السوفياتي والدول الاوروبية التي اتجهت الى دعم الانتفاضة الفلسطينية معنوياً، وتتجه الى دعم الحكومة الفلسطينية المؤقتة في حال نجاح تشكيلها سياسياً، وربما عسكرياً. واستطرد هؤلاء انفسهم بتأكيد ان واشنطن لاحظت ان موسكو بدأت تمارس سياسة أكثر واقعية تجاه المنطقة، وبدأت تشجّع الاتجاه الجديد المعتدل والواقعي في م.ت.ف. وهذا، وحده، كفيل باثارة القلق لدى الولايات المتحدة من احتمال فقدان سيطرتها على مجرى الامور في الشرق الاوسط (**الحوادث**، لندن، ٣٠/٩/١٩٨٨).

الفلسطينيون، في أي حال، لم يراهنوا على تبدّل في الموقف الاميركي، من منطلق تجاربهم المريرة مع الولايات المتحدة، على حد تعبير أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح، الذي رأى، بحق، ان «الادارة الاميركية، في ظل الانتخابات المقبلة، والتنافس بين الحزبين، غير قادرة على اتخاذ موقف مؤيد للعرب؛ اذ لا مفر أمام المرشحين للرئاسة الاميركية من ارضاء الصوت اليهودي، من خلال تقديم دعم لاسرائيل بلا حدود، والتنكّر للحقوق العربية. وسيكون دور الادارة الاميركية محاولة للالتفات حول الانتفاضة، والتأثير على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني». وهكذا، فان «الطرف الاميركي لا يستطيع ان يقدّم سوى النصائح، والطرف الاسرائيلي لا يستطيع ان يلتزم بشيء، خصوصاً في مزاد الانتخابات الاسرائيلية»؛ وعليه، «فان توقيت عقد الاجتماع غير مناسب؛ كما انه اجتماع مع أطراف لا تريد، ولا تستطيع، ان تقدم شيئاً» (**المصدر نفسه**).

غير انه من الضروري، هنا، التذكير بمحطة الاجتماع الثلاثي وما نتج عنها من مواقف. يأتي في مقدمها موقف الرئيس الاميركي، الذي طلب من اسرائيل ـ حسب الوزير المصري ـ معالجة المشكلة الفلسطينية وايجاد حل سياسي لها؛ كما تحدث، لأول مرة، عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، مشيراً الى ضرورة التوصل الى حل سياسي لهذه المشكلة، التي لم تعد مشكلة لاجئين، وانما ينبغي النظر الى معالجة جانبها السياسي (**الاهرام**، ٢٨/٩/١٩٨٨). وفي اللقاء ذاته، حرص الجانب المصري على توضيح موقف م.ت.ف. وموقف مصر من مفهوم قرار التقسيم الصادر من هيئة الامم المتحدة العام ١٩٤٧، وأشار، في هذا الصدد، الى ان القرار الرقم ١٨١ قد نص على وطن

لليهود وآخر للفلسطينيين؛ وان هذا القرار هو شهادة ميلاد اسرائيل التي استندت اليها لاعلان قيام الدولة؛ وان قبول قرار التقسيم معناه، بالضرورة، قبول الاعتراف بالكيان الآخر، أي الاعتراف باسرائيل كدولة والاعتراف الاسرائيلي بفلسطين كدولة ثانية (**المصدر نفسه**). بيد ان هذه الشروحات الضافية اصطدمت بجدار الرفض الاسرائيلي، حيث اعتبر بيرس ان هذا الاقتراح لا يمثل نقطة انطلاق، او بداية، تقبلها اسرائيل (**جيروزاليم بوست**، ١/١٠/١٩٨٨).

ولا ريب في ان اكثر المواقف تأثيراً في سريان مثل هذا الاقتراح هو الموقف الاسرائيلي، لسبب بسيط هو ان الموقف الاميركي الرافض لفكرة المؤتمر الدولي، بطبعاته المختلفة، ينطلق، اصلاً، من التبني الكامل للرؤيا الاسرائيلية للنتائج غير المباشرة، التي ظلت تتوخاها من الهزيمة العربية في حرب العام ١٩٦٧، وهي تحقيق صلح واعتراف عربيين باسرائيل، مشروطين بمفاوضات مباشرة؛ وهكذا القاع والسقف لاتفاقيتي كامب ديفيد؛ وهكذا مبادرة ريغان ايضاً، وما طرأ عليها من تحسينات شتى.

من هنا اصبحت آلية العمل الديبلوماسي رتيبة على النحو التالي: اميركا تضغط على الدول العربية بمواقف أساسها اسرائيلي، فتلجأ الدول العربية الى اوروبا كمعادل موضوعي يمكن ان يخفف من وطأة الضغط الاميركي، فيعاد تقسيم الادوار بين واشنطن وتل ـ ابيب، فتتولى الاخيرة اعادة تسوية موقف سياسي ايديولوجي في اوروبا لا يختلف، في جوهره، عن المواقف السابقة، في حين تتولى واشنطن ممارسة الابتزاز الأمني والاستراتيجي عبر آليات تحالف الاطلسي، والابتزاز الاقتصادي في الحرب التجارية داخل اسواق اوروبا نفسها وحول العالم، للقبول بالموقف الاسرائيلي الذي يعاد طرحه، من جديد، على الدول العربية، بعد فترة «تبريد» نسبية تنتج، في الأساس، عن انتظار اكتمال الدورة الديبلوماسية الثلاثية المذكورة.

ابطاء التحرك في «التسخين»

وفي الضلع الاخير من المثلث يأتي الموقف السوفياتي الجديد، الداعي الى تأجيل الاعلان عن حكومة منفى فلسطينية، لأنها ستؤدي الى تعطيل المؤتمر الدولي. واذا ما كانت موسكو تنطلق، في تأييدها للمؤتمر الدولي، من أرضية الاعتراف المتبادل لمصالح كل الاطراف، فان الاعلان المبكر لقيام الدولة الفلسطينية سيقطع الطريق على «اعتراف متبادل»، وسيجعل القرار الفلسطيني بقيام الدولة، او اعلان حكومة المنفى، خطوة في الهواء قد تقضي، نهائياً، على الآمال الموضوعية للحركة الفلسطينية، مضافاً الى هذا ما تعنيه الورقة الفلسطينية بالنسبة الى موسكو (**الغارديان ويكلي**، ١٨/٩/١٩٨٨).

في هذا السياق، رأى المراقبون ان السوفيات قاموا بعملية جسّ نبض واسعة لفكرة التحرك الفلسطيني المقبل، عربياً واوروبياً، وكذلك مع الولايات المتحدة واسرائيل، التي ذكرت اذاعتها العسكرية ان بيرس طلب من وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، تأجيل الخطوة الفلسطينية لأنها تعني غلق باب المفاوضات سلفاً (**الحوادث**، ٢٣/٩/١٩٨٨). وقد استدعى الاجراء السوفياتي الجديد فتح الحوار مع م.ت.ف. باتجاهين: الطلب من القيادة الفلسطينية طرح خطوط عريضة للحلول في تحركاتها الاعلامية من مؤتمر عدم الانحياز الى اوروبا وصولاً الى منبر الامم المتحدة. وفي الاطار نفسه، قال مصدر فلسطيني مطلع، ان نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، الذي زار العاصمة التونسية، عقد اجتماعات مطوّلة مع رئيس اللجنة التنفيذية، ركّز خلالها على الاهمية التي ينبغي ان توليها م.ت.ف. لبرنامجها السياسي في المرحلة الراهنة بما يؤدي الى دفع مسيرة السلام قدماً في المنطقة. وأوضح المصدر نفسه، ان المسؤول السوفياتي، الذي عهد اليه بالملف الفلسطيني في وزارة الخارجية السوفياتية، قام بزيارة لم تعلن لتونس، في شهر آب (اغسطس) الماضي؛ وان مسؤولاً آخر من وزارة الخارجية السوفياتية قدم، أيضاً، الى تونس للهدف عينه (**الشرق الاوسط**، ١٤/٩/١٩٨٨). أما الاتجاه الآخر لفتح الحوار مع المنظمة، الذي سيكون موضوع زيارة الوفد الفلسطيني الى موسكو، برئاسة محمود عباس (أبو مازن)، فهو البحث في صياغة جديدة للتحرك السوفياتي ـ الفلسطيني (**الحوادث**،

١٩٨٨/٩/٢٣).

ان أوجه التشابه بين التحركات السوفياتية هذه وبين الطروحات الاميركية القائمة الآن عديدة وهامة. فالافكار الاميركية تدور حول فلك الحلول المرحلية كمرحلة انتقالية الى هدف يتم تحديده تحت شعار التسوية لوضع الاراضي العربية المحتلة النهائي. والصيغة التي في بال الادارة الاميركية هي مزيج من المواقف القديمة الثابتة ومن مواقف جديدة، ابرزها الاستعداد لتقصير المرحلة الانتقالية وربطها، بصورة او بأخرى، مع بدء بحث الهدف النهائي. وحسب شولتس، فان «وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن ان يتحددا باعلان من جانب واحد. فاعلان دولة فلسطينية مستقلة، أو انشاء حكومة في المنفى، سيكونان بمثابة عمل من جانب واحد». وأضاف، في كلمة له ألقاها في كنيستاون، في ولاية مريلاند، في معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية، انه «لا الانتفاضة ولا فك الارتباط [الاردني] مع الضفة عدّلا الثوابت الاساسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي». وأكد ان «وجود اسرائيل وأمنها ورفاهيتها هي المبادىء الاولى لأي تسوية سلمية في المنطقة، والولايات المتحدة ستفعل كل شيء لضمانها» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧ ـ ١٨/٩/١٩٨٨).

من هنا، وهذا ما يراه أكثر من طرف مراقب، اعطت التحركات الاردنية واجتماعات نيويورك الثلاثية وجسّ النبض السوفياتي اشارة الانطلاق للمطروحين للمشاركة في المؤتمر الدولي، في سباق المسافات الطويلة، لتسجيل أكبر عدد من الاهداف وكسب الميداليات لتعليقها على صدورهم، في حال دخولهم قاعة المؤتمر الدولي.

ويبقى الانتظار لما ستصدره هذه الاطراف من بيانات حول المنطقة. والسؤال هو هل تكون هذه البيانات نتيجة لاتصالات الأطراف بعضها مع البعض الآخر؟ أم هي مقدمة لتلك الاتصالات؟ وهل تلعب تلك الاطراف دور الفارس الاسطوري الذي سيوقظ «أميرة السلام» النائمة في قصر مؤتمر السلام الدولي؟

د. نبيل حيدري

تصعيد المقاومة ضد الاحتلال

برزت ظواهر جديدة هامة في الحرب الشعبية التي تخوضها جماهير الارض المحتلة، في الفترة بين ١٦ آب (اغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، فيما بلغ القمع الاسرائيلي ابعاداً جديدة من الشدة. لقد أُطلقت حرية العمل ضد عملاء قوات الاحتلال والمتعاونين معها، من جهة، فيما دهم جنود العدو عشرات المدن والقرى وأباحوا اطلاق النار على قاذفي الحجارة الفلسطينيين. وتصاعدت عمليات المقاومة ضد الوجود الاسرائيلي في جنوب لبنان، فيما تبادل الفدائيون والطائرات الاسرائيلية الضربات. وشهدت المخيمات الفلسطينية في لبنان شحناً جديداً ينذر باندلاع القتال مع اطراف عدة.

السباق بين القمع والمواجهة

ظهر العجز الاسرائيلي عن قمع الانتفاضة الشعبية وانهاء مظاهرها، او استئصال جذورها، باتباع قوات الاحتلال لسلسلة من الاجراءات المتشددة في الآونة الاخيرة. وكان في مقدم هذه الاجراءات عمليات الدهم والاقتحام التي استهدفت عشرات المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. واذ كان ذلك أمراً يومياً، فانه قد اتسع، بحيث وقعت عمليات دهم عدة خلال يوم واحد، فاعتقل العشرات. ويذكر، على سبيل المثال، اقتحام رفح ومخيم الامعري ودير ابو ضعيف وزيتا في الثاني من أيلول (سبتمبر)، ثم الخليل والسموع وتل وفرعون وفقوعة والجلمة في اليوم التالي، وبعدها السموع وعرّابة ودير الغصون وتل والنصيرات في الرابع من الشهر (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١١/٩/١٩٨٨). وبلغ الامر بجيش الاحتلال حد اصدار بيان يهدد اهل غزة بأن «بيوتكم ستصبح انقاضاً كما هو الحال في بيروت» اذا لم يوقفوا الاعمال المناهضة للاحتلال (**السفير**، بيروت، ١/٩/١٩٨٨).

غير ان الحملة الكبرى حصلت في قلقيلية، التي حاصرها الجنود مدة ثلاثة أيام متتالية، دهموا خلالها المنازل وجمعوا ٨٠٠ فلسطيني في ملعب، وتم هدم اربعة منازل، فيما بلغ عدد المعتقلين ٢٠٠. وتلا ذلك اقتحام قرى محيطة عدة؛ اذ تم هدم ثلاثة منازل في العيسوية في الثامن من أيلول (سبتمبر)، ودهم كفرمالك في اليوم التالي. هذا، وتمثل الهدف من هذا الاسلوب في ارهاب المواطنين، خصوصاً محاولة تحطيم البنية التحتية للجان الشعبية والشبيبية التي تسيّر امور الناس وتواصل المقاومة. واتضح ذلك تماماً في الحملات الاسرائيلية التي أجريت في غزة في التاسع من الشهر، حيث تم اعتقال ٢٠٠ شخص؛ وصرّح الناطق العسكري انه تم تفكيك ٣٧ لجنة شبيبية، لها تنظيم تراتبي، ورئيس تمّ اعتقاله ايضاً (**المصدر نفسه**، ١٠/٩/١٩٨٨). كما أُصدر قرار باعتبار العضوية في اللجان الشبيبية جريمة تصل عقوبتها الى السجن مدة عشر سنوات (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٦/٨/١٩٨٨). غير ان قوات الاحتلال واجهت الفشل عموماً؛ اذ اضطرت الى العودة لاقتحام كفرمالك مجدداً في ١٢ الشهر، فيما واجهت بعض اعنف التظاهرات في قطاع غزة في ١١ ـ ١٤ الشهر.

وهكذا توالت أعمال الكرّ والفرّ، حيث جابه الجيش الاسرائيلي مقاومة متزايدة عند محاولة اقتحام القرى. فقد نجح المواطنون بصد القوات الاسرائيلية في مناسبات عدة، بعد معارك غير متكافئة دامت ساعات عدة احياناً، كما كان الحال في كفرالديك، في ١٦ آب (اغسطس)، وقرى الشيوخ وسعير وكفرالديك في ٢٥ منه، وكفرمالك، بعد يوم. وحصلت حالات مشابهة في كفرمالك في التاسع من أيلول (سبتمبر)، ومخيم الفوار بعد يوم، وكفرمالك، مجدداً، وعصيرة الجنوبية في ١٢ منه، وياسوف وكفرحارث بعد يومين. وكان المستوطنون الاسرائيليون لعبوا دوراً متزايداً في عمليات الدهم؛ اذ هاجموا كفرالديك في ١٧ آب (اغسطس)،

ومسحة والبريج في ٣٠ و٣١ منه. وقد اطلق افراد مستوطنة «براخا» النار على ثلاثة اولاد في عراق بورين في التاسع من أيلول (سبتمبر)، كما اقتحموا قديس وخربتي بني حارث في اليوم التالي، وذلك للمرة الرابعة خلال عشرة أيام (**فلسطين الثورة**، ١٨/٩/١٩٨٨). ونفذ جنود الاحتلال، الى جانب ذلك كله، عمليات اقتلاع الاشجار عقاباً، ومنها ١٥٠ شجرة زيتون في صردا في العاشر من أيلول (سبتمبر) و٢٥ اخرى في سنجل وترمسعيّا بعد أربعة أيام. كما أُصدر امر عسكري بهدم ١٥ منزلاً في جباليا وبيت حانون في ٢٥ آب (اغسطس)، وكان تم تدمير ثلاثة منازل قبل ذلك في مخيم الجلزون، في ١٦ الشهر (**السفير**، ٢٦/٨/١٩٨٨).

قام جيش الاحتلال، في سعيه الى ايجاد السبل لقمع الانتفاضة، باحياء وتوسيع سياسة الابعاد. فقد نقل اربعة معتقلين الى لبنان في ١٧ آب (اغسطس) ينتمون الى «فتح» (اثنان) والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة والجهاد الاسلامي، فيما قرر تطبيق الابعاد على ٢٥ آخرين في وقت لاحق (**النهار العربي والدولي**، بيروت، ٢٩/٨/١٩٨٨). وارتفع عدد المبعدين بذلك الى ٣٥، علماً بأن تنفيذ القرار التالي من شأنه رفع المجموع الى ٦٠، مما أثار احتجاج الادارة الاميركية (**السفير**، ١٨/٨/١٩٨٨). وقد رد حزب هتحياه اليميني الاسرائيلي بالاعلان ان جهاز «شين بيت» لديه قائمة باسماء ١٢٠٠ مواطن فلسطيني ينوي ابعادهم، وأيد الحزب ذلك (**المصدر نفسه**، ٢٩/٨/١٩٨٨). وقد تم ابعاد أربعة فلسطينيين اضافيين فعلاً في السابع من أيلول (سبتمبر)، بتهمة الانتماء الى «فتح»، علماً بأنهم من ضمن مجموعة قوامها ٥٠ فرداً اعتقلتهم البحرية الاسرائيلية وهم على متن سفينة تبحر من قبرص الى لبنان في شباط (فبراير) ١٩٨٧ (**المصدر نفسه**، ٨/٩/١٩٨٨). وترافقت عمليات الابعاد مع زيادة مطردة في عمليات الاعتقال، حيث اسفر دهم القرى عن سوق عشرات المواطنين الى السجون ضمن حملات جماعية. وعلى الرغم من اطلاق سراح ٧٥ منهم، من انصار ـ ٢، بمناسبة رأس السنة الجديدة العبرية في ١٣ أيلول (سبتمبر)، فان الزيادة فاقت ذلك باضعاف، حيث دخل مئة متظاهر السجن في الثالث من الشهر وحده. فقد أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في ٢٨ و٣٠ آب (اغسطس)، انه يوجد ٥٦٠٠ معتقل في السجون، منهم ٢٦٠٠ اعتقال اداري، فيما اكد المدعي العسكري أمنون ستراشنوف ان هناك ٢٤٧٠ معتقلاً اداريا (**فلسطين الثورة**، ٤/٩/١٩٨٨؛ **والسفير**، ٢٩ و٣١/٨/١٩٨٨). واقر رابين بأنه حتى بعد اعتقال ما مجموعه ١٨ ألف فلسطيني واصدار قرارات ابعاد بستين، فان ذلك لن يحل المشكلة.

ان الادراك بأن هذه الاساليب «التقليدية» لم تثمر قد دفع قادة العدو الى اطلاق المزيد من الحرية للجنود والمستوطنين باستخدم اسلحتهم النارية ضد المتظاهرين. فقد طالب رئيس الوزراء، اسحق شامير، بتطبيق قوانين جديدة ضد قاذفي الحجارة، معتبراً ان الحجارة هي ادوات فتّاكة مثل القنابل الحارقة والاسلحة النارية والعبوات، يجب التعامل معها بالرصاص القاتل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٩/١٩٨٨). وقام رابين، بالفعل، بتخويل ضباط الجيش بالايعاز الى جنودهم باطلاق العيارات البلاستيكية الجديد ضد قاذفي الحجارة (**السفير**، ١٣/٩/١٩٨٨). غير ان اصوات اسرائيلية ارتفعت لتدحض قيمة كل ذلك عملياً، ومنها تصريح الجنرال المتقاعد رحبعام زئيفي الذي طالب «بنقل» العرب جماعياً الى خارج فلسطين المحتلة (**غارديان**، ٩/٩/١٩٨٨). وبانتظار ايجاد التدابير الناجعة، استغلت الشركات الخاصة الاسرائيلية الوضع تجارياً، عبر تقديم الدورات التدريبية الى السائقين على كيفية مواجهة المتظاهرين و«القوات الضاربة» الفلسطينية. وتوزّعت التدريبات بين عدم فقدان السيطرة على المقود عند التعرض للقذف، وبين اطلاق النار من النوافذ في اثناء السير، فيما طوّرت احدى الشركات زجاجاً واقياً للحجارة من الخارج، لكنه يتيح اطلاق النار من الداخل دون التعرض للتحطم (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/٩/١٩٨٨).

كانت النتيجة الحتمية للقرارات الاسرائيلية، ولاشتداد نفسية القمع، اراقة المزيد من الدماء الفلسطينية. واظهر احصاء يومي سقوط ٢١ شهيداً بين ١٦ آب (أغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر) بمختلف الاسباب، علماً بأن خمسة منهم قد

لقوا مصرعهم داخل السجون الاسرائيلية. فقد استشهد معتقلان في سجن انصار ـ ٣، وجُرح آخرون بتاريخ ١٦ آب (اغسطس)، بينما قضى آخران في ظروف غامضة في سجن المسكوبية (القدس) وغزة في ١٧ و٢٤ الشهر (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٨/٢٨). وقد ادعى العدو بأن الاخيرين انتحرا، علماً بأنهما تعرضا للضرب المبرح (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٨/٨/٢٦). وارتفع بذلك مجموع الضحايا الى ٣٣٢ على الاقل حتى ١٥ أيلول (سبتمبر)، بينهم ٢٤٣ بفعل الرصاص (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٩/٢٣). وترافق مع ذلك تصاعد عدد الجرحى، تصاعداً غير اعتيادي، حيث كان يصل معدلهم عشرة الى عشرين يومياً، في احيان عديدة. بل وسقط ٤٧٥ جريحاً في قطاع غزة وحده خلال اسبوعين فقط، بين ٥ و١٩ آب (اغسطس).

تميّز الطرف الفلسطيني، في المقابل، بمثابرة واضحة على مقاومة الاحتلال، بل وتصعيداً مضاداً على الرغم من اجراءات القمع، مما اثبت فشلها. وقد انعكست الروح المعنوية الفلسطينية بقيام افراد «القوات الضاربة» بعروض عسكرية علنية عدّة، منها في سلفيت في ١٦ آب (اغسطس)، وحلبة في ١٩ الشهر، ومسحة في ٢٣ منه. غير ان الدليل الاوضح على اشتداد المقاومة، وعلى تماسك البنية التحتية للانتفاضة، كان عودة اعمال قذف القنابل الحارقة «مولوتوف» ومهاجمة السيارات والمراكز الاسرائيلية الى الازدياد، على الرغم من السياسة الاسرائيلية باباحة اطلاق النار على الفاعلين. وهكذا، فقد شهدت الاراضي المحتلة ٦٠ حالة القاء مولوتوف، بين ١٦ آب (اغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر)، علاوة على عشر حالات حرق سيارات وباصات وشاحنات، و٣٦ عملية تحطيم، او اعطاب، سيارات عسكرية ومدنية تابعة للمستوطنين. ولا تشمل تلك الارقام أعمال التعرض الى العملاء والمتعاونين مع سلطة الاحتلال. كما هاجمت القوات الضاربة المباني والمراكز التابعة لسلطة الاحتلال، والمنشآت الاقتصادية. فقد تعرض مصرف «لئومي» لمحاولة حرق في نابلس، فيما هوجم معسكر في بيت عور التحتا، في ١٦ و١٧ آب (اغسطس)، وتم حرق نقطة مراقبة في نابلس، في ٢٤ الشهر، ومركز المخابرات في قلقيلية بعد يومين، فيما تعرض مكتب ضريبة الدخل في الخليل للقذف بقنبلة حارقة في اليوم ذاته. وتكررت الهجمات المماثلة ضد نقطة مراقبة ومجمع دوائر حكومية في العين والخليل على التوالي، في ٢٧ الشهر. وتعرض مقر الجيش في جباليا ومبنى الادارة المدنية في غزة للهجوم ايضاً، في ٨ و١٥ أيلول (سبتمبر). كما اصابت الهجمات المرافق الاقتصادية، ومنها معمل طوب في قلقيلية في ٣١ الشهر، وأحراج مستعمرة غلبواع على دفعتين، في ٢٠ منه (حين تم حرق ١٥٠ دونماً) و٢٥ منه.

أُصدرت احصاءات عدة تشير الى حجم المقاومة الشعبية للاحتلال؛ حيث أوضح الجيش الاسرائيلي انه تعرض لألف حادثة قذف قنابل مولوتوف وستة آلاف حادثة قذف حجارة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/٩/١). غير ان وكالة الانباء الاسرائيلية ذكرت ان مجموع الحوادث هو ١٣٧٥٠، منها ٥٩٠٠ حالة رشق حجارة و٦٤٦٣ تظاهرة، و١٠٠٤ حالات القاء قنابل حارقة، عدا ٢٥٢ حريقاً (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٨/١٤). ونفّذت القوات الضاربة، أيضاً، ٢٩ هجوماً على افراد العدو بالسكاكين والقضبان الحديدية، عدا سبع حالات اطلاق نار و٥٧ حالة زرع عبوات. وقد تواصلت العمليات العسكرية التقليدية ايضاً، خلال الآونة الاخيرة، بداية بانفجار شحنة ناسفة في حيفا جرحت ٢٥ اسرائيلياً (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٨/٢٨). وعثرت الشرطة الاسرائيلية على عبوة في مبنى، في تل ـ ابيب، في ٢٤ الشهر، تم ابطالها. وقد صرحت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة بأن رجالها نفذوا عملية ضد موقع اسرائيلي عند مفرق عسقلان ـ غزة، أدّت الى عطب دبابة وسيارة جيب واصابة خمسة جنود في السابع من أيلول (سبتمبر)، علماً بأن اسرائيل لم تؤكد النبأ (**السفير**، ١٩٨٨/٩/١٠).

مقابل كل ما سبق، فان المفاجأة الجديدة التي أطلقتها القيادة الموحّدة للانتفاضة وقواتها الضاربة تمثّلت في قرار الاقتصاص من عملاء قوات الاحتلال والمتعاونين معها، بمن فيهم افراد الهيئات البلدية المعيّنين وموظفي الادارة المدنية ورؤساء «روابط القرى». وتأكد حدوث ٢٥ هجوماً على هؤلاء خلال الفترة من ٢٢ آب (اغسطس) الى الثاني من أيلول (سبتمبر) فحسب (**فلسطين الثورة**،

١١/٩/١٩٨٨)؛ علماً بأن الاحصاء اليومي اظهر ان ما مجموعه ٤٧ هجوماً قد تم بالفعل بين ١٦ آب (اغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر). وتوزّعت العمليات بين الاغتيال الفعلي وبين مهاجمة منازل وسيارات المستهدفين، او ممتلكاتهم التجارية. وشملت العمليات الاخيرة، أي ضرب المحال التجارية والمشاغل، خمس حالات، بينما استهدفت الهجمات رؤساء واعضاء البلديات المعيّنين في ثماني مناسبات، ورؤساء روابط القرى في مناسبتين، بينما قتل سمسار اراضي في يافا، في التاسع من أيلول (سبتمبر) (مسؤول اوقاف يافا) وفي نابلس في ١٤ الشهر. وقد بلغ مجموع عدد العملاء القتلى عشرة، عدا الجرحى والمتعاونين «العاديين» الذي تعرضوا للضرب والهجوم بقنابل مولوتوف وعددهم ٢٧. وقد شهدت أيام معينة ذروة في النشاط المضاد للمتعاونين، مثل ٢٥ آب (اغسطس) بخمس حالات، واليوم التالي سبع، وأربع هجمات في ٢٨ الشهر، وخمس في العاشر من أيلول (سبتمبر)، وست في ١٤ منه، على سبيل المثال.

كذلك عجز العدو عن حماية عملائه وعن اقناع الموظفين الفلسطينيين بعدم الاستقالة. اذ استقال ثلاثة من مكتب الهويات في جنين، في ٣٠ آب (اغسطس)، وستة من بلدية يطا التي شهدت، وحدها، تسع هجمات على المتعاونين، في العاشر من أيلول (سبتمبر). وقد تعرض الجنود الاسرائيليون والمستوطنون للاصابة ايضاً. فقد عُثر على جثة مستوطن مقتول قرب البيره، في ١٨ آب (اغسطس)، قضى في ظروف غامضة، وجرح أربعة جنود خلال مصادمات عنيفة في قطاع غزة، بعد اسبوع من ذلك، فيما اصيب مستوطن في الاول من أيلول (سبتمبر). وقد أصاب مستوطن مسلّح جنديين اسرائيليين في اليوم ذاته، عندما اطلق النار على شاب فلسطيني قرب تكواع، فأخطأه واصاب نقطة عسكرية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٩/١٩٨٨). وأكد الجيش الاسرائيلي، في الوقت عينه، ان ما مجموعه ٣٠٠ مدني قد تعرضوا للاصابة منذ بدء الانتفاضة، علماً بأن وكالة الانباء الاسرائيلية أوضحت ان ٦٠٩ جنود جرحوا ـ منهم ٤٥٦ في الضفة و١٥٣ في القطاع ـ اضافة الى ٢٨٢ جريحاً مدنياً (**الحرية**، ١٤/٨/١٩٨٨).

اما النزيف المالي الدائم لاسرائيل، فعبّر عنه طلب وزارة الدفاع بالحصول على ٢٦٣ مليون شيكل جديد (١٦٠ مليون دولار) للتعويض عن نفقات الانتفاضة الاضافية منذ البداية وحتى نهاية العام ١٩٨٨، لكي يضاف الى النفقة حتى الآن والبالغة ٢٥١ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ٣/٩/١٩٨٨). غير ان وزارة المالية عرضت مبلغ ١٨٠ مليون شيكل فحسب، كحل وسط، منها مئة مليون للعام الحالي و٨٠ مليون ضمن ميزانية العام ١٩٨٩/١٩٩٠، وذلك بعد الاتفاق على تقاسم المصاريف (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٨). وبلغت القيمة بالدولار ١١٠ ملايين دولار. وقد أوضح المسؤولون الاسرائيليون غير الحكوميين خسائر القطاع الخاص، مثلاً رئيس نقابة مقاولي البناء، مردخاي يونا، الذي وصف ما يحدث بـ «الكارثة»؛ اذ بلغت خسائر القطاع ٢٠٠ مليون دولار خلال تسعة شهور (**فلسطين الثورة**، ٤/٩/١٩٨٨)؛ ثم أكدت صحيفة «هآرتس» ان خسائر المصارف تبلغ ١٦ مليون دولار شهرياً، أي ثمانية بالمئة من أعمال القطاع المصرفي (**المصدر نفسه**، ٤/٩/١٩٨٨). هذا، وظهرت الكلفة السياسية ـ المعنوية لقمع الانتفاضة بمؤشر صغير، هو بلوغ عدد أفراد الاحتياط الذين تم سجنهم، بسبب رفضهم الخدمة في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، الى ٤١ (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٣/٩/١٩٨٨).

جنوب لبنان

حافظت المخيمات الفلسطينية في لبنان على هدوئها خلال الآونة الاخيرة. غير ان التوقعات والاحتمالات لا تزال تشير الى امكان عودة القتال. وتمثّلت احدى الجبهات المحتملة بمخيمات صور، حيث اتهمت الفصائل الفلسطينية حركة «أمل»، في الثامن من أيلول (سبتمبر)، بغلق الطرق الى المخيمات ودهم المنازل واعتقال المواطنين (**السفير**، ٩/٩/١٩٨٨). وكانت «أمل» اعلنت، سابقاً، عن اعتقال أربعة أشخاص يقومون بتهريب الاسلحة الى البرج الشمالي، ومنها مدافع رشاشة «دوشكا» ومدافع هاون ٦٠ ملم وبنادق آلية وغيرها (**المصدر نفسه**، ٢٦/٨/١٩٨٨). لكن بقي الحال بين

التوتر والانفراج؛ اذ أفرجت الحركة عن ٢٥ معتقلاً فلسطينياً مقابل اطلاق أربعة جنوبيين في ١٤ أيلول (سبتمبر). أما الجبهة الثانية، فهي صيدا، حيث أكدت المصادر اللبنانية قيام الجيش السوري بنقل المقاتلين والاسلحة الى المنطقة لصالح المنشقين عن م.ت.ف. والفئات المتحالفة معهم (**النهار العربي والدولي**، ٢٩/٨/١٩٨٨). ولعل الاشتباكات المحدودة التي وقعت بين رجال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبين أفراد «جبهة الانقاذ...» في برج البراجنة، خلال الاول والثامن من أيلول (سبتمبر)، هي مؤشر عام على الاتجاه السوري. ولوحظ، في هذه الاثناء، عدم تقدم أعمال اعادة التعمير في مخيمات بيروت، على الرغم من اتفاق الفصائل الفلسطينية على تسريع ذلك، خلال اجتماع في مخيم مار الياس، في ١٨ آب (اغسطس) (**الهدف**، نيقوسيا، ١١/٩/١٩٨٨).

اما الاحتمال الآخر الوارد، فهو العدوان الاسرائيلي على منطقة صيدا. وقد أغارت طائرتان مروحيتان على عين الحلوة في ٢٥ آب (اغسطس)، حيث اطلقت عشرة صواريخ على حاجز أمني شمال المخيم وعلى مكتب خال لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني (**السفير**، ٢٦/٨/١٩٨٨). وتبع ذلك قصف من زوارق بحرية، ادت جميعاً الى هدم أربعة منازل وجرح ثمانية أشخاص، وهذه هي الغارة الثالثة عشر منذ بداية السنة، استشهد خلالها ٦٥ مواطناً وجرح ٩٣ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/٨/١٩٨٨). وحلقت الطائرات الاسرائيلية، مراراً وتكراراً، فوق منطقة صيدا؛ وقامت بغارات وهمية في الثاني من أيلول (سبتمبر) بتصعيد واضح، فيما اطلقت الزوارق النار على قوارب صيد قبالة صور، تخوفاً من العمليات البحرية الفدائية. وبالفعل، نفذ مقاتلو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملية ضد مستعمرة «افيفيم» ليلة ٢١ آب (اغسطس)، في ذكرى حرق مسجد الاقصى، انتهت باستشهاد الفدائيين الثلاثة بعد معركة دامت ساعات عدة (**الهدف**، ٢٨/٨/١٩٨٨). ثم قامت مجموعة تابعة لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني بمحاولة ضد مستوطنة اشكول في ٣٠ الشهر؛ وقد اصطدمت بكمائن القوات الاسرائيلية والعميلة لها، فوقع فدائيان في الاسر، وعاد ثلاثة الى قواعدهم، علماً بأن الجبهة اتهمت العدو باغتيال احد الاسيرين لاحقاً (**السفير**، ٣١/٨/١٩٨٨ و٢ و٧/٩/١٩٨٨). وشملت العمليات الفدائية، ايضاً، قصف مستعمرتي المنارة وكريات شمونا بالصواريخ، في ٤ و١٣ أيلول (سبتمبر)، علاوة على عمليات المقاومة ضد الجيش الاسرائيلي وجيش لحد العميل في «حزام الامن»، التي بلغت ١١٤ عملية، منها ٤٥ عملية هجوم وكمين ومواجهة، و٤٦ عملية زرع عبوات وألغام، و٢٣ عملية قصف. وقد أدى ذلك الى جرح عشرة جنود اسرائيليين وقتل خمسة وجرح ١٦ من العملاء، مقابل استشهاد تسعة مقاومين وجرح واحد وأسر ثمانية.

د. يزيد صايغ

خطة اسرائيلية لاضعاف الانتفاضة

هامش مرونة لحركة «حماس»

يعتبر التحرك السياسي والتنظيمي للحركة الاسلامية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ازداد بدرجة ملحوظة منذ النصف الثاني من شهر آب (اغسطس) الماضي، وعلى امتداد شهر أيلول (سبتمبر)، من أبرز التطورات التي شهدتها المنطقتان طيلة هذه الفترة، ان لم يكن الأبرز على الاطلاق. فهي المرة الاولى التي يظهر فيها نشاط ملحوظ للحركة الاسلامية يترك تأثيراً ملموساً في الاوضاع في المناطق المحتلة، منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية فيها.

وأظهر هذا النشاط اختلافات وصدامات علنية بين القائمين به وبين المؤيدين لفصائل م.ت.ف. استدعى تدخل أوساط عليا فيها في محاولة لوضع حد للنتائج السلبية المترتبة على استمرار هذه الاختلافات، واعادة اللحمة الى صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، وبضمنها الحركة الاسلامية. في هذا الوقت، تابعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تنفيذ سياستها القمعية في الضفة والقطاع. وكانت الخطوة الابرز، على هذا الصعيد، قرار وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، السماح لجنود الجيش باستخدام الرصاص البلاستيكي ضد المتظاهرين، مما أدى الى رفع أعداد الجرحى بينهم بشكل كبير فاق نسبته في فترات سابقة. الى ذلك، تابعت السلطات الاردنية تنفيذ اجراءاتها الخاصة بتطبيق بعض جوانب سياستها، المتعلقة بقرار قطع علاقات الاردن، الادارية والقانونية، مع الضفة الغربية؛ في الوقت الذي قامت سلطات الاحتلال باجراءات ادارية أخرى، استهدفت تقييد حركة المواطنين في المناطق المحتلة ككل.

عودة «الاخوان»

بعد ان كان دورهم ثانوياً، في المراحل المبكرة للانتفاضة، استعاد الاخوان المسلمون موقعهم كمجموعة مهيمنة وسط التيارات الاسلامية، في المناطق المحتلة. فمنذ شباط (فبراير) الماضي، أدرك الاخوان المسلمون ما حققته منظمة الجهاد الاسلامي من دعم بعد الدور الذي قامت به ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فقرروا القيام بدور مماثل؛ فأنشأوا فرعاً لهم أطلقوا عليه اسم حركة المقاومة الاسلامية التي سرعان ما عززت أوضاعها في قطاع غزة واتخذت من كلمة «حماس» (الاحرف الاولى لكلمات «حركة المقاومة الاسلامية») اسماً رمزياً لها، في الوقت الذي شددت سلطات الاحتلال من ضغوطاتها وملاحقتها لمؤيدي وأعضاء حركة الجهاد الاسلامي. وفي آب (اغسطس) الماضي، أخذت البيانات، التي تحمل توقيع «حماس»، تظهر بصورة متزايدة في الضفة الغربية (داوود كتّاب، «الاخوان المسلمون وسط الصراع»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٣٣، ٩/٩/١٩٨٨، ص ٧).

ومنذ شهور يجرى في الخفاء تنافس على النفوذ بين حركة المقاومة الاسلامية وبين التيار الرئيس في م.ت.ف. وقد أخذت تظهر، من وقت الى آخر، تصريحات علنية تؤكد مثل هذا التنافس. غير ان اليد الطولى ظلت يد القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (أندرو وايتلي، «حماس؛ الجهاد هو الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية»، **القبس**، الكويت، نقلاً عن **فايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

يعود الظهور العلني للاختلاف بين الطرفين الى الهجمة السياسية التي تشنها، منذ فترة، م.ت.ف. على غير صعيد. فالمنظمة والقيادة الوطنية الموحدة اقتربتا، في طروحاتهما الاخيرة، من قبول فكرة تقسيم فلسطين، فيما عارضت الحركة الاسلامية، التي لقيت تشجيعاً ضمنياً من اسرائيل في قطاع غزة، في السبعينات، كثقل مضاد لـ م.ت.ف.

هذه الطروحات، وأية «محاولة لترجمة الانتفاضة الى مكاسب سياسية أقل من تدمير اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

أخذت الاختلافات تظهر، بقوة، في أيلول (سبتمبر) الماضي، في وقائع شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديداً في أعقاب دعوة «حماس» المواطنين، في المنطقتين، الى تنفيذ اضراب عام في موعد مغاير للموعد الذي حددته القيادة الوطنية الموحدة. ورداً على ذلك، أصدرت القيادة الموحّدة بيانها الرقم ٢٥ (١٩٨٨/٩/٧) وتضمّن ادانة واضحة لتوجهات «حماس». ووصف البيان دعوة «حماس» الى الاضراب بأنها خطوة «تخدم العدو»، وتساعد على شق صفوف الفلسطينيين، ودان، كذلك، أتباع «حماس» لمحاولتهم تنظيم اضراب تجاري كوسيلة لفرض سلطتهم على السكان من خلال التهديد باستخدام القوة (جويل غرينبرغ وجوشوا بريليانت، «البيان الاخير يوقع انشقاقاً بين قيادة الانتفاضة»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٩/٧). وأدت هذه المحاولات، وهي الأولى التي تقوم بها «حماس» بصورة منفردة بعيداً من معقلها في قطاع غزة، الى انفجار بعض الصدامات بين مؤيديها ومؤيدي م.ت.ف. عموماً. فهوجمت المحال التجارية التي بقيت مفتوحة، وألقى عليها اتباع «حماس» قنابل حارقة، مما نتج عنه اضرار كبيرة في ممتلكات عدد من المواطنين، فيما اعتبرته القيادة الموحدة «مساعدة عظيمة للعدو... وضربة قوية للانتفاضة». فمن جهة، ساهم موقف «حماس»، هذا، في اضعاف الجبهة التي تقف وراء الانتفاضة، ومن جهة أخرى، قدم ذريعة الى الاسرائيليين الذين يخوضون حملة انتخابية مريرة، لتأكيد «حماقة التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين» (وايتلي، **مصدر سبق ذكره**).

على الرغم من ذلك، جاءت انتقادات القيادة الموحدة لـ «حماس» مصبوغة بالاسف أكثر من الغضب، تاركة الباب مفتوحاً للمصالحة معها (**المصدر نفسه**)؛ فأكد البيان الرقم ٢٥ ان القيادة الموحدة تمد أيديها الى «حماس» لتنضم اليها، وتعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية (غرينبرغ وبريليانت، **مصدر سبق ذكره**). فأي موقف اختارت «حماس» ؟

في مواجهة هذه التطورات، وفي ظلها، أعلنت «حماس» برنامج عملها في ميثاق يقع في عشر صفحات تناول مختلف القضايا، بما في ذلك أهداف «حماس» وعلاقاتها بـ م.ت.ف. وحتى دور المرأة في الاسلام؛ وكذلك الفن الاسلامي (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). وحدد الميثاق، الصادر في ١٩٨٨/٨/١٨، هوية «حماس» بأنها «فرع من التيار الرئيس للاخوان المسلمين، الذي انشىء في مصر خلال سنوات العشرينات» (وايتلي، **مصدر سبق ذكره**). وطبقاً للميثاق، اعتبرت «حماس» نفسها، وللمرة الاولى، جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**)، وهي تهدف الى تدمير دولة اسرائيل، واستبدالها بمجتمع اسلامي نموذجي. لذلك، عارض ميثاق «حماس»، بشدة، أية محاولة من قبل م.ت.ف. لاقامة حكومة مؤقتة، او حتى المشاركة في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، فـ «الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية هو الجهاد، وكل البدائل والمؤامرات والمقترحات [ما هي الاّ] مضيعة للوقت» (وايتلي، **مصدر سبق ذكره**). وجاء في ميثاق «حماس»: «ان فلسطين هي الأمانة التي يتوجب على المسلمين المحافظة عليها؛ فلا حق لحاكم عربي، أو اسلامي، او لتنظيم فلسطيني، في التنازل عن أي جزء من أرض الاسلام» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**)؛ وان أي تخل «عن جزء من فلسطين هو كالتخلي عن جانب من الدين؛ فالخطة الصهيونية لا تعرف حدوداً، فبعد فلسطين تنظر الصهيونية الى بسط نفوذها من النيل الى الفرات، كما تشهد بذلك بروتوكولات حكماء صهيون» (يهودا ليطاني، «المقاومة الاسلامية تنشر ظلالاً واسعة في المناطق»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٩/٨).

من جهة أخرى، وعلى الرغم من انتقاداتها لـ م.ت.ف. تحدثت «حماس» بلهجة ايجابية تجاه المنظمة والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً؛ «فهم آباؤنا واخوتنا وأقاربنا وأصدقاؤنا. نعاني معهم؛ وسندعمهم اذا تابعوا الهجوم، نقتسم معهم الارض نفسها؛ والمصائب عينها؛ والمصير عينه؛ ولنا الاعداء أنفسهم». ولكن هذه اللهجة المرضية اختلفت تجاه بعض فصائل الحركة الوطنية. فقد استثنت وثيقة «حماس» من هذا الموقف أي مجموعة لها روابط او علاقات مع «الشرق الشيوعي أو الغرب

الصليبي»؛ كذلك حدّدت موقفها من تنظيم الجهاد الاسلامي بوصفه جزءاً من الجهاد الذي نظم سنة ١٩٣٦، لكن أتباعها «فشلوا في تنظيم أي عمل ضد اسرائيل بين ١٩٦٨ وحتى [وقتنا] الحاضر»؛ وهو «لم يضع أهدافاً للصراع [معها] الآن». الى ذلك، تعرض ميثاق «حماس» الى الوضع العربي، فدعا دول الطوق، المحيطة بفلسطين، الى فتح حدودها أمام المسلمين «الذين يرغبون في مساندة الفلسطينيين»، لكنها لم تحدد أي مسلمين هؤلاء الذين ينتظرون السماح لهم بمقاتلة اسرائيل. وأعربت «حماس»، في ميثاقها، عن تأييد المسلمين لحقوق الانسان، وأبدت تسامحها حيال العقائد الدينية الأخرى؛ ومع ذلك، هاجمت اليهود واليهودية «والصليبيين» وتحدثت قليلاً عن مسيحيي فلسطين.

في تقويمهم العام لميثاق «حماس»، أبدى مراقبون شعورهم بأنه شكّل خطوة هامّة الى أمام، متوقعين اقتراب «حماس»، في نهاية الأمر، من ادراك الحقائق الموضوعية بصورة أفضل وتعديل سياساتها. غير ان مثل هذا الأمر لن يحدث الّا عندما تتأكد «حماس» انه لا يوجد مقاتلين من جميع أنحاء العالم ينتظرون المجيء الى فلسطين والموت من أجلها (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

الى ذلك، يمكن الاشارة الى الاستنتاجات التالية حول تشكيل «حماس» وحول استهدافاتها المباشرة:

- ان تشكيل «حماس»، في السنة الاخيرة، جاء تعبيراً عن رغبة التيارات الدينية الأصولية في لملمة صفوفها وتأطير وتنظيم أتباعها، بعد ان اعلنت المناطق المحتلة بكاملها ولاءها لـ م.ت.ف. وحيث لا تعترف «الاوساط الفلسطينية لحماس بأكثر من خمسة بالمئة من النفوذ بين السكان» في المناطق المحتلة (**وكالة الصحافة الفرنسية**، القدس، ١٩/٩/١٩٨٨). حتى ان قادة التيارات الاصولية أنفسهم يعترفون بضعف نفوذهم في الضفة الغربية (**المصدر نفسه**).
- ان طرح ميثاق «حماس» يمثّل الخطوة الثانية في عملية توحيد التيارات الأصولية، خشية ابتلاعها، أو دفعها نحو الصفوف الخلفية.
- وجاءت تصريحات أدلى بها الزعيم الروحي للحركة، الشيخ أحمد ياسين، لتمثل الحلقة الثالثة في السياق عينه. فقد بثت محطة التلفزة الاسرائيلية، في نشرتها الاخبارية، مساء ١٠/٩/١٩٨٨، مقابلة مع الشيخ ياسين تناولت مواقف حماس من م.ت.ف. والقيادة الموحدة وقضايا أخرى، اعترف خلالها بأن حركته «تقوم بنشاطات خارجة عن وحدة الصف الوطني في المناطق المحتلة، وعن توجيهات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة» (**الاتحاد**، حيفا، ١٢/٩/١٩٨٨). «وزعم الشيخ ياسين ان التوجهات الاسلامية هي التي كانت المبادرة الى الانتفاضة... أما القوى الوطنية، فقد انضمت [اليها] وشاركت [فيها]». وكرر زعيم «حماس» رفضه لفكرة اعلان حكومة فلسطينية، أو مؤقتة، في المنفى؛ واعتبرها «خطوة قبل أوانها»؛ وأبدى استعداد الجهات الاسلامية للتفاوض مع اسرائيل «حين تعلن موقفها من حقوق الشعب الفلسطيني»، ولكن اسرائيل لم تعلن ذلك بعد؛ وعلى العكس فهي تمارس رفضاً يومياً لهذه الحقوق تعكسه المواقف الارهابية اليومية ضد أبناء الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

الى جانب هذه الخطوة، وفي مجال الافساح في المجال لـ «حماس» لعرض برامجها وسياساتها، اعتمد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، والحكومة الاسرائيلية خطة تقضي بالسماح للحركات الدينية والاسلامية، بتوسيع مجالات تحركها وتأييدها في صفوف المواطنين العرب، على أمل ان يكون ذلك على حساب نفوذ وتأييد القوى الفلسطينية المؤيدة لـ م.ت.ف.؛ فضلاً عن رغبة الحكومة الاسرائيلية بتعزيز دور ونفوذ الاطراف المؤيدة للاردن، في الضفة الغربية (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٢٧٨ (١٣٥٣)، ١٨ - ٢٤/٩/١٩٨٨، ص ٧). وتعتقد السلطات الاسرائيلية بأن مثل هذا التوجه «هو أفضل طريقة لمحاربة نفوذ م.ت.ف.» (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**). وتثير المواقف الاسرائيلية، هذه، وأخرى غيرها، الشكوك لدى الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، حيال مواقف «حماس». ففي «الوقت الذي تعتقل [أجهزة الأمن الاسرائيلية] اعداداً كبيرة من شخصيات غير هامّة، نسبياً، كمقدمة لابعادهم، فان الحصانة التي يتمتع بها الشيخ ياسين، حتى

الآن، وهو [الذي] أمضى سنوات عدة في السجن بعد العثور على مخزن للاسلحة في بيته، مثيرة للشك فعلاً». وذكر دبلوماسي غربي انه «ربما يكون قد تمّ نفخ قدر كبير من الهواء الساخن في ' حماس '، لكن البالون، اذا ما استمر في الانتفاخ، فان عدداً كبيراً من الشبان سيأخذونه على انه شيء حقيقي، وينضمون اليه» (وايتلي، **مصدر سبق ذكره**). «عند ذلك سوف يستيقظ الاسرائيليون، متأخرين، على حقيقة انهم خلقوا مارداً» (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**). «فعلى المدى المباشر والقريب ربما أفادت اسرائيل من الخلافات بين الحركتين [م.ت.ف. و ' حماس ']؛ أما على المدى البعيد، فان نشاط الحركة الاسلامية يلقي ظلالاً من الشك على الآمال المعقودة على تعايش عربي ـ اسرائيلي مشترك في المناطق [المحتلة]» (**المصدر نفسه**). من زاوية أخرى، أُجريت، مؤخراً، محاولات فلسطينية لازالة الاختلاف بين القيادة الموحدة و«حماس». وكشفت مصادر فلسطينية ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، تولّى هذا الأمر بنفسه، فاجتمع، سراً، في أيلول (سبتمبر) الماضي، بممثلين لـ «حماس» من الضفة الغربية؛ ودعا زعماء بارزين، من غزة، الى الاجتماع به في الكويت، لكن السلطات الاسرائيلية، التي اكتشفت الأمر، حالت دون سفر الوفد الاسلامي ومنعته من مغادرة القطاع (**النهار**، بيروت، ٣٠/٩/١٩٨٨).

رصاص رابين البلاستيكي

سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلي لجيشها، مؤخراً، باستخدام أعيرة بلاستيكية ضد المتظاهرين الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وطبقاً لمصدر اسرائيلي يعتبر هذا النوع من الطلقات غير مميت اذا اطلق من مسافة تزيد على ٧٠ متراً، وخطراً اذا ما استخدم من مسافات قريبة. وقد تمّ تسليح غالبية الجنود الاسرائيليين المتواجدين في الضفة والقطاع بأنواع من هذه الطلقات. واتخذ هذا التوجه مساره العملي، بعد تغيير أجراه رابين في طبيعة الأوامر التي كانت تحول دون الجنود واطلاق الرصاص البلاستيكي على المتظاهرين، حيث اقتصر ذلك، في الشهور السابقة، على الضباط وحدهم (**جيروزاليم بوست**، ٢٠/٩/١٩٨٨). وكان وزير الدفاع، اسحق رابين، أعلن أمام الحكومة الاسرائيلية، في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧/٨/١٩٨٨، ان ٢١٠ فلسطينيين قتلوا برصاص الجيش الاسرائيلي، واصيب بجروح ٥٦٠٠ آخرون، منذ بداية الانتفاضة. وأعرب رابين عن أمله في ان يؤدي استخدام الاعيرة البلاستيكية الى حل جزء من مشكلة التظاهرات (**المصدر نفسه**، ١٥/٨/١٩٨٨). وكشف رابين، صراحة، ان الغرض من السماح للجنود باطلاق العيارات البلاستيكية، بحرية، حتى في الظروف التي لا يتعرضون فيها لأي خطر، هو الرغبة في زيادة عدد الجرحى بين «أولئك الذين يقومون بدور في النشاطات العنيفة» وليس قتلهم. وصرح رابين، في مؤتمر صحافي عقد في مركز القيادة العسكرية في بيت إيل: «انني لست متضايقاً لزيادة عدد الجرحى بين الناس؛ فطالما جرحوا فذلك نتيجة تورطهم العميق في [أعمال] التنظيم، والقيام بدور فعّال في أعمال العنف... فالمشاغبون يعانون من عدد أكبر من الضحايا بين صفوفهم. وهذا هو هدفنا بالضبط... ولا يشير عدد الضحايا الى تصاعد الأحداث... انه، على العكس من ذلك، يقدم مثلاً على تحسّن قابلية الجنود في تنفيذ مهمتهم، والتعامل بفعالية مع المشاغبين؛ وهكذا تكون لنا اليد الطولى». وأوضح رابين انه «جرى تطوير الطلقات البلاستيكية كعامل إضافي، غير مميت، ضد أعمال الشغب، ولضرب رماة الحجارة ومنظمي الشغب ومن يقف وراءهم» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٩/١٩٨٨). وصرح رابين: «نحن مصممون على اتباع كل ما هو ممكن قانوناً لتقليل أعمال العنف بدرجة كبيرة». وطبقاً لرابين، «شهدت المناطق المحتلة هدوءاً، بدرجة ما، بسبب سياسة الشدة التي انتهجها الجيش. فقد تقلّص عدد الزجاجات الحارقة بنسبة خمسة بالمئة؛ ويعود ذلك الى السماح [للجيش] باطلاق النار على قاذفي هذه الزجاجات» (**المصدر نفسه**). من الجدير ذكره، في هذا الصدد، انه سبق لرئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان نوّه، بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨٨، الى ضرورة «التعامل مع الحجر كما لو كان زجاجة حارقة». وصرح بأنه «عندما يكون هناك خطر على حياة الأفراد ينبغي الدفاع عن النفس». وأعرب عن أمله في أن يتوصل الجيش الاسرائيلي الى الاستنتاجات «السليمة»، لأنه «ينبغي التقدم خطوة أخرى بالنسبة الى الحجارة»،

وقصد بذلك اطلاق الرصاص على قاذفيها (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٦/ ٥٤، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٣١/٨/١٩٨٨). وهو ما قام رابين باستخدامه، مؤخراً، كسياسة «جديدة»، وأمر بتنفيذه، بقساوة، خلال أحداث شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، في أعقاب خطوته السابقة بشن حملة مكثفة ضد اللجان الشعبية في الضفة والقطاع.

الاردن يتابع خطته

بعد اصدار الملك حسين قراره الاخير بفك روابط الاردن، الادارية والقانونية، مع الضفة الغربية، باشرت الحكومة الاردنية بتنفيذ سلسلة اجراءات عملية في الضفة الغربية استهدفت الموظفين الذين يتقاضون منها رواتب شهرية، وطلاب الجامعات، والبعثات الطالبية الجامعية في الاردن. فقد قررت الحكومة الاردنية تجميد رواتب موظفي الاوقاف ودائرة قاضي القضاة (المحاكم الشرعية)، في الضفة الغربية، بناء على طلب المستشار القانوني لرئاسة الوزراء، الذي أوضح انه لا يجوز، بعد فك الارتباط بين الضفتين، صرف رواتب لهؤلاء الموظفين من خزينة الدولة الاردنية، لأنهم ليسوا اردنيين. وامر بتجميد رواتبهم الى ان تجد الجهات المختصة فتوى قانونية تسمح باعادة صرفها. الى ذلك، لم يتخذ أي قرار بشأن صرف رواتب من خزينة دائرة الاوقاف لمعلمي المدارس الخاصة التابعة للدائرة. وقد صرفت وزارة التربية رواتب هؤلاء الموظفين حتى ١٦ آب (اغسطس) ١٩٨٨ (**القدس**، القدس، ٣/٩/١٩٨٨). وفي وقت لاحق من شهر أيلول (سبتمبر)، بدأ تنفيذ اجراءات الاحالة على التقاعد بالنسبة الى موظفي وزارة الاوقاف والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية، ممن أكملوا خدمة عشرين سنة، او تجاوزوا سن الستين منذ سنوات طويلة، وكان يجرى تمديد خدماتهم. كما تمت الاحالة الى الاستيداع للموظفين الذين لم ينهوا خدمة العشرين سنة؛ وتقرر انهاء خدمات بقية الموظفين حديثي التعيين. وفهم ان الحكومة الاردنية تعتزم تكليف الموظفين الذين ترغب في استمرارهم في وظائفهم بتوقيع عقود سنوية بصفة شخصية كمخرج قانوني، حيث يقضي نظام الخدمة المدنية بأن يكون الموظف أردني الجنسية، وقد سقطت الجنسية الاردنية عن الموظفين الذين كانوا تابعين للاردن في الضفة الغربية من دون استثناء (**المصدر نفسه**، ١٣/٩/١٩٨٨).

من جهة أخرى، تقرر تحديد عدد الطلاب، من الضفة الغربية، الراغبين في الالتحاق بالجامعات في الاردن، بحيث لا يتجاوز عدد المقبولين منهم، في هذه الجامعات، نسبة خمسة بالمئة. وتماثل هذه النسبة، ما هو مخصص للطلاب الآخرين من الدول العربية. يذكر ان نسبة طلاب الضفة، في الجامعات الاردنية، بلغت في السابق ما بين ٢٥ و٣٠ بالمئة. الى ذلك، تقرر حرمان الطلبة من الاستفادة من البعثات التي تقدمها دول الكتلة الشرقية والعراق الى الطلبة الاردنيين، بسبب سقوط الجنسية الاردنية عنهم؛ وتقرر، أيضاً، حرمان طلاب الضفة من المقاعد التي كانت مخصصة لعدد منهم بموجب المكرمة الملكية (**المصدر نفسه**، ٣/٩/١٩٨٨).

من زاوية أخرى، قرّر الحاكم العسكري الاسرائيلي لمنطقة حلحول، في الضفة الغربية، شاكي إيرز، ان يواصل منع أهالي المنطقة من تسويق العنب الذي يجمعونه، خلال الموسم الحالي، من كرومهم، الى الاردن أو اسرائيل، «طالما استمروا في رشق قوات الاحتلال بالحجارة». وأكد إيرز انه «عندما تتوقف التظاهرات، سوف يسمح [لهم] بتسويق العنب». يذكر ان ٤٠ بالمئة من أراضي بلدة حلحول، البالغة مساحتها ٣٦ ألف دونم، هي أراض مزروعة باشجار الكروم. وقد بلغ منتوجها من العنب، هذا العام، ٤٠ ألف طن (**الاتحاد**، ١٣/٩/١٩٨٨).

في خطوة مقابلة، وان لم تكن مباشرة، قررت شخصيات عامة، في الضفة الغربية، انشاء مجلس أعلى لشؤون الزراعة. وجاء هذا القرار في أعقاب الاجراءات الاردنية الاخيرة بفك الارتباط مع الاردن، وما نتج عنها. وتنظر سلطات الاحتلال الى هذا القرار بكثير من الحذر، باعتباره يحمل مخاطر على سياستها في المناطق المحتلة. وأشارت جهات أمنية اسرائيلية، صراحة، الى نيّتها مقاومة هذا التوجه، برفض تقديم أي عون الى المجلس المقرّر انشاؤه، وذلك تمشياً مع السياسة الامنية الرامية الى عدم تمكين م.ت.ف. من ملء الفراغ الناشىء في الضفة الغربية بعد القرارات الاردنية

(**الملف**، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٥/٨/١٩٨٨).

في هذا الوقت، تابعت السلطات الاردنية تنفيذ اجراءاتها المتعلقة بخروج، ودخول، المواطنين، من المناطق المحتلة واليها، عبر الجسور للعمل أو الدراسة. وأوضحت مصادر أردنية انه «تنفيذاً لتعليمات أصدرها، بهذا الخصوص، رئيس الوزراء الاردني، بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٨، قامت دائرة التفتيش والمتابعة، التابعة لوزارة الداخلية الاردنية، باجراءاتها المعتادة تسهيلاً لمهمة القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتمكينهم من اتمام المهام التي قدموا من أجلها». وصرح مدير الدائرة بأن التعليمات الجديدة، المزمع تطبيقها، تقضي بمنح القادمين من الضفة وغزة بطاقات خضراء تحدد فيها مدة زيارتهم بثلاثين يوماً من قبل مفارز أمن الجسور. أما حملة البطاقات الصفراء، فسوف يمنحون مدة تقل شهرين عن المدة المحددة في تصاريح عودتهم الصادرة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي. وأشار الى ان علاقات دائرة التفتيش والمتابعة بجوازات السفر تبدأ في حالة انتهاء المدة القانونية المحددة لصلاحية الجواز لمن اقتضت التعليمات حصولهم على جواز سفر جديد مؤقت، بدلاً من الجواز القديم (**القدس**، ١/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن **وكالة الانباء الاردنية - بترا**، عمّان، ٣٠/٩/١٩٨٨).

في الاطار عينه، لوحظ ان سلطات الاحتلال بدأت بفرض شروط على المتقدمين الى الحصول على تصاريح بمغادرة الضفة الغربية عبر نهر الاردن. أهم هذه الشروط توقيع تعهّد بعدم العودة الى الضفة قبل انقضاء ثلاث سنوات على مغادرتهم. وتستغل سلطات الاحتلال وأجهزته الأمنية هذه المسألة لممارسة ضغوط على الراغبين في الحصول على التصاريح وابتزازهم واذلالهم، حيث تعمد الى المماطلة، واطالة الفترة ما بين تقديم طلباتهم وحصولهم على التصاريح (**الاتحاد**، ١٤/٩/١٩٨٨).

ر.م.

خطاب ياسر عرفات امام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان من دواعي سروري ان اتلقّى، وان البّي دعوتكم الى هذا اللقاء، على أمل أن يؤدي ذلك الى مزيد من التفاهم المشترك حول قضية شعب فلسطين، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، الذي تمثل قضية فلسطين جوهره ومحوره. ونحن، كبشر، نحتاج الى المعرفة الصادقة، التي تدخل القلب والضمير، لتتخذ من تفاعل الوجدان، مع العقل، قدرة اتخاذ الموقف الصحيح، والقرار الصحيح، والفعل الصحيح.

اني اريد مخاطبة ضمائركم وعقولكم، لاني على قناعة تامة بأن أفضل سلاح يستعمل، في مجال قضية فلسطين، هو سلاح الصدق الذي يخاطب العقل، ولكنه، في ذات الوقت، يتفاعل مع الوجدان.

اني، كذلك، اعطي اهمية خاصة للحديث والحوار معكم، لأنكم برلمانيون تمثلون الشعب، المصدر الطبيعي للسلطات، الذي منحكم ثقته، وبالتالي اعطاكم صلاحية تحويل الكلمة الى قانون.

لذلك، فانني لا انظر الى البرلمان كسياسي فقط، أو كممثل لشعبه فقط، وانما ارى فيه ضميراً، أو عقلاً، ومسؤولية خاصة. ان الذي يشرّع القوانين لا يمكن ان ينفصل عن العدالة؛ فالعدالة توأم القانون، وهي، أيضاً، توأم السلام؛ اذ لا سلام دون عدالة؛ ولا يوجد استقرار دائم دون سلام حقيقي.

ولمّا كنت على قناعة بأن النقاط التي أشرت اليها، هي قواعد انسانية، وبالتالي عالمية، فاسمحوا لي ان اقول: ان دلالة الصدق في الانتماء الى الديمقراطية والحرية والاستقلال الوطني والسلام والعدالة هو الايمان بحق الغير في ذلك كله، لان احتكار ذلك لشعب، أو لمجموعة شعوب، هو نقيض لكل هذه المعاني، لأنه يصبح نوعاً من الانانية الشرسة، التي تخفي في ذاتها دكتاتورية مقنّعة؛ فالديمقراطية، والحرية، والاستقلال الوطني وحقوق الانسان والسلام والعدالة هي لكل بني البشر؛ وهذا هو المسار الذي أكّده تاريخ البشرية.

ومن الطبيعي ان يشمل حديثنا قضية الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسلام والاستقرار، والتي يقترب، اليوم، عمرها النضالي من قرن كامل، في تلك المنطقة الاستراتيجية الحساسة من العالم، والتي تتداخل مع اوروبا، وحيث أصبح أحد اطراف الصراع، وهو اسرائيل، قوة نووية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

ان الحركة الاشتراكية الاوروبية بذلت، مع غيرها في العالم الغربي، جهداً خاصاً لأقامة دولة اسرائيل. ولم يكن يخطر على بال احد ان تكون محصلة السياسة الدولية حل مشكلة ضحايا النازية على حساب الشعب الفلسطيني، حيث أصبح شعبنا ضحية للضحية ولحلفائها، دون وطن، ودون هوية وانتماء، ودون ابسط الحقوق الانسانية، حيث شرد ٨٥ بالمئة منه في بقاع الارض، ورزح ١٥ بالمئة منه تحت الاحتلال البغيض. وأظنكم أيها السيدات والسادة توافقونني اذا وصفت هذه الحالة بانها عذاب كبير لشعبنا؛ وهو أصعب أنواع الاضطهاد الذي يتعرض له شعب في عصرنا الحديث.

من هذا المنطلق، اعتقد بأنكم تتحملون، الآن، مع غيركم في العالم الغربي، المسؤولية الاخلاقية، والمعنوية، والسياسية، للعمل على اعادة الحقوق الوطنية الى هذا الشعب، خاصة وان شعب فلسطين لم يعتد على أحد، ولم يمارس، في كل تاريخه، أي تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو العقيدة، أو الدين، بل أعطى العالم اديانه السماوية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والاسلام.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

ان القانون الدولي هو القانون الملزم للجميع. كما ان وصول الحقيقة الى الرأي العام الدولي والعالمي هو أكبر سلاح يواجه الدول والكتل الدولية اذا انحرفت سياساتها واهدافها عن السلام والعدالة. ولا ريب في انه لا يجوز لأحد ان يتجاوز القانون الدولي، والشرعية الدولية، كمنهج ومرجع لحل المشاكل الدولية، بما فيها قضية فلسطين.

اننا ندرك جميعاً ان قيام الدولة الاسرائيلية كان محصلة لموقف دولي، ولقرار دولي محوره الدول العظمى في عصر ما بعد الحربين، الاولى والثانية. وأشير، في هذا السياق، الى ما قاله السيد آبا ايبن، وزير الخارجية الاسرائيلية الاسبق، من ان الشرعية الدولية، ممثلة بقرار التقسيم الرقم ١٨١، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، هي شهادة الميلاد الوحيدة لدولة اسرائيل. كما ان اسرائيل، عندما وقّعت بروتوكول لوزان، التزمت بتنفيذ هذا القرار، كشرط لقبولها عضواً في الامم المتحدة. ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي نالت عضويتها في الامم المتحدة مقابل شرط محدد؛ بل انها الدولة الوحيدة التي صاغت الشرعية الدولية اسس علاقاتها مع الدولة العربية في فلسطين.

واعتقد بأنكم متفقون معي ان سبب استمرار النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي يعود الى التنكر لهذه القرارات الدولية، وانعدام الجدية في العمل من اجل الوصول الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

وفي هذه الآونة، نشهد بداية التوجه نحو الوفاق الدولي لتوطيد السلام العالمي، بنزع السلاح لصالح التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي، وحل النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية.

وهنا تظهر الفرصة أمامنا لتوفر الظروف الدولية، للوصول الى تسوية سياسية عادلة لقضية شعب فلسطين.

لقد استندت قرارات القمم العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة في قمتي فاس والجزائر، على الشرعية والقرارات الدولية، والتي وافق عليها مجلسنا الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة، واقرّها في الدورة الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر.

السيد الرئيس،

السادة الاعضاء،

أعلم بأن لديكم العديد من التساؤلات الهامة، خاصة مع ذلك الصعود التاريخي للشعب الفلسطيني، من خلال انتفاضته الجماهيرية، نحو تحقيق انهاء الاحتلال وانتزاع الاستقلال، وأقرر، بادىء ذي بدء، انها تساؤلات مشروعة، ومن حقكم ان تحصلوا على اجابات واضحة ومحددة عنها من جانبنا، تتناول الاطار العام لتفكيرنا وحركتنا، دون أن نتعرض، بحكم الضرورة، الى التفاصيل، وخاصة الدقيقة منها، ذلك ان القرار بشأنها يظل من اختصاص المجلس الوطني الفلسطيني؛ فهو برلماننا المعبّر عن جميع الاتجاهات والقوى الفكرية والسياسية لشعبنا، سواء أكان تحت الاحتلال، أو في الشتات. ونحن فخورون بهذا البرلمان، وموقعه التشريعي في الشعب الفلسطيني، والمناقشات والممارسات الديمقراطية تحت سقفه.

ولعلّي لا اتجاوز الحقيقة عندما أقول اننا حركة تحرر وطني، استطاعت ان توائم بين متطلبات العمل الثوري وبين الالتزام بقواعد الديمقراطية والاحتكام لها من خلال برلمان، له كامل الصلاحيات التشريعية، ومراقبة جميع السلطات التنفيذية دون استثناء. وهو يجتمع بصورة دورية ومنتظمة. ولعل ذلك راجع الى طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية. فهي ثورة من اجل التحرر والسلام، ولكن بمهام دولة؛ فهي، بجانب ممارسة كل وسائل النضال المشروع ضد الاحتلال، أخذت على عاتقها، منذ البداية وفقاً لقوانين شرّعها المجلس الوطني، وأجهزة متعددة للصناعة والزراعة والصحة والتعليم والعمل، والتكافل الاجتماعي، الخ، رعاية شؤون الوطن والمواطن تحت الاحتلال وخارجه، في جميع مناحي حياته، ضمن ظروف الاحتلال، وواقع الشتات لشعبنا.

وأرجو أن تتفهمونا كما نحن على حقيقتنا، لا عبر الصور التي ترسمها لنا اسرائيل، أو الادارة الاميركية، اللتان يربط فيما بينهما تحالف استراتيجي، أحد أهدافه اسقاط وجود الشعب الفلسطيني من التاريخ، والواقع الراهن، والمستقبل، وشطب منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الطرف الاساسي في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

انه ليسرنا جميعاً ان نرى الوفاق الدولي المنتظر انتهاء لمرحلة طويلة من الحرب الباردة، والحروب بالوكالة، حيث أقرّت الدولتان الاعظم أهمية حل النزاعات الاقليمية كافة بالطرق السلمية، لاقرار السلام الشامل للجميع. ولكن من المؤلم ان نلمس ان السياسة الاميركية، وجزءاً من المجتمع الدولي معها، لا تسارع الى حل أي نزاع اقليمي، الّا اذا كان ساخناً، قابلاً للتفجير.

لقد انتظر شعب فلسطين، سنوات طويلة، عدالة المجتمع الدولي. ولكن، للأسف، فقد حدث النسيان لشعب فلسطين ولقضيته، ووضعت قضيتنا، أكثر من مرة، خارج دائرة الاهتمام، تحت مختلف الحجج والاعذار والتفاسير. لذلك، فانه كان طبيعياً ان يعود شعب فلسطين الى النضال، العام ١٩٦٥. ولم يكن أمام شعبنا في الاراضي المحتلة، وخارجها، الّا ان يتابع نضاله، ويواجه مصيره، ويدفع ثمناً غالياً خلال هذه المواجهات، والاعتداءات، التي فرضت عليه، سواء في حصار بيروت، أو مذابح صبرا وشاتيلا والبرج، والغارات الجوية والبحرية، والاعتداءات الجارية الآن في الجنوب اللبناني ضد القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية، أو ما يحدث ضد أطفالنا ونسائنا وجماهيرنا داخل الارض المحتلة، التي تخوض، الآن، معركة شرسة.

لقد كانت الانتفاضة تعبيراً عن عمق وعي شعبنا، واصراره على مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المتاحة له، ممارساً بذلك حقه القانوني الذي أقرّه ميثاق وقرارات الامم المتحدة، وأخيراً، ما يحدث اليوم، حيث يواجه شعبنا سياسة القبضة الحديدية وآلة الحرب الاسرائيلية، بالحجر، والطفل، والفتى، معيداً الى الذاكرة الصورة الجديدة لداوود الفلسطيني هذه المرة، أمام جوليات المدجج بأحدث وسائل الحرب والدمار.

لقد كنّا نأمل في أن يكون في صورة الأطفال، وهم يحملون الحجارة في مواجهة المصفحات والرصاص والغازات الخانقة، ما يوقظ ضمائر المحتلين الاسرائيليين، ويفتح عقولهم على المستقبل، ليدركوا ان الاعتراف بالشعب الفلسطيني، وبحقه في تقرير المصير والاستقلال، هو الطريق الوحيد للسلام، بعيداً من المذابح والقتل اليومي الذي يتعرض له أطفالنا ونساؤنا وشعبنا كل يوم، ولمصلحة التفكير بمستقبل يقوم على السلام والعدالة للجميع، ومن اجل الجميع.

ولكن [اسحق] شامير، الذي يرفض استعمال العقل، يصرّ على استعمال عضلاته، وعلى سحق «الحشرات» الفلسطينية ـ على حد تعبيره، ويتمسك بضرورة ضم الاراضي المحتلة، ويصدر الاوامر باطلاق الرصاص من الجنود والمستوطنين المسلحين على شعبنا واطفالنا. وشريكه في الحكم، [شمعون] بيرس، لا يزال يتحدث تارة عن الخيار الاردني، وأخرى عن قيادة بديلة، في الوقت الذي يقوم [اسحق] رابين بالمزايدة على شامير في ممارسة سياسة القبضة الحديدية. والاخطر من ذلك ما يتعالى من اصوات من الليكود بالطرد الجماعي للفلسطينيين الى الاردن بالقوة، وأصوات آخرين بطرد كل الفلسطينيين من كل فلسطين الى الخارج. ويتابع [اريئيل] شارون الاعلان عن مخططه لاحتلال الاردن وجعلها الوطن البديل، بعد ترحيل الفلسطينيين اليها.

من هنا تتضح المواقف السياسية والممارسات اللاانسانية التي لا يمكن للعقل ان يتصور حدوثها. فكيف بالمجتمع الانساني في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعصر الوفاق الدولي، وعصر نزع السلاح، وعصر تسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية، وعصر الثورة التكنولوجية في عالم الاقتصاد، وما تحمله الى مجتمع القرن الحادي والعشرين من تحديات، لا [يتمكن] من حلها بالتعاون الكامل بين جميع الامم، مستهلكين ومنتجين ؟

ان شعب الانتفاضة وثورة اطفال الحجارة يواجهان، الآن، سياسة القبضة الحديدية والتصعيد فيها، بما في ذلك استخدام القذائف البلاستيكية والمطاطية، ويواجهان الرصاص الحي والغازات الخانقة، بما فيها المحرمة دولياً، وكذلك حرق الناس احياء، بل ودفنهم احياء، واجهاض النساء، وتكسير العظام، وقتل الاسرى، وتعذيب المعتقلين حتى الموت في كثير من الحالات، وحتى قتل الاطفال، ونسف البيوت، والعقوبات الجماعية، والمعتقلات الوحشية الجماعية، والاعتقال الجماعي الاداري، والابعاد، والاعتداء على المقدسات الاسلامية والمسيحية، وسلسلة الممارسات التي تجاوزت مبادىء نورمبرغ.

وعندما شعرت سلطات الاحتلال بتأثير ممارساتها هذه على الرأي العام العالمي، وخاصة الرأي العام الغربي، وعلى الاخص الرأي العام الاميركي،

وحتى على الرأي العام اليهودي، قامت، وبناء على نصيحة من السيد [هنري] كيسنجر، بقتل الفلسطينيين، ولكن بعيداً من اعين الكاميرات، وبمنع وسائل الاعلام التلفزيونية من تصوير ما يجرى، لمنع وصوله الى العالم، لتضيف الى سياسة القبضة الحديدية عملية تحويل اسرائيل الى الوجه الآخر لجنوب افريقيا؛ وكشفت بذلك الصورة الحقيقية لاسرائيل، مسيئة ليس الى الفلسطينيين فحسب، ولكن الى اليهودية، والى كل الديمقراطيين والتقدميين الاسرائيليين، الذين يرفضون هذه الاساليب والممارسات والجرائم.

وهنا يثار سؤال عن دوافع هذه السياسة المتعارضة مع تيار التاريخ؟ انها، قطعاً، ليست عدم الاحساس بالجرائم التي تمارسها هذه القيادات الاسرائيلية، ولكنه، قطعاً، الخوف من السلام، مراهنة منها على ان تعميق روح الكراهية والحقد بين الاسرائيليين والفلسطينيين، من خلال مواقفها السياسية المتعنتة والسلبية، وممارساتها العدوانية، سيدفع بالشعب الفلسطيني الى حالة اليأس من تحقيق السلام القائم على العدل؛ وفي الوقت عينه، سيدفع المواطنين العاديين الاسرائيليين الى مزيد من التقوقع، والانغلاق، والانحياز الى الفاشية والعنصرية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

انني أعلن، هنا، ان جماهير انتفاضة الشعب الفلسطيني الذي أمثله، متمسكة بالسلام القائم على العدل، بقدر ما تتضح ارادتنا بحقنا في الدفاع عن انفسنا وحقوقنا ومقاومة الاحتلال.

اننا نحترم التزاماتنا الدولية، ونحترم الشرعية الدولية، ونرى، في الوقت عينه، ان السلام القائم على العدل لا يتحقق بالالتزام بنصف ما نصّت عليه الشرعية الدولية، واهمال، أو نكران، النصف الآخر.

لذلك، فانه لا بد وان نشاهد، ونلمس، احترام اسرائيل والادارة الاميركية للقرارات الدولية، بما فيها الالتزام الخاص بالشعب الفلسطيني، وبحقه في تقرير مصيره، وقيام دولته التي نصت عليها الشرعية الدولية والقرارات الدولية، التي هي الركيزة الاساسية لانعقاد المؤتمر الدولي. وانني، كذلك، أعلن، من هنا، ان العديد من القضايا المختلف عليها، أو الموضوعة كشروط مسبقة من حيث التفصيل، لا بد ان يكون بعضها نتيجة لنجاح مفاوضات المؤتمر الدولي، وبعضها الآخر مدرجاً في جدول اعمال المفاوضات، التي ستجرى في المؤتمر الدولي الفعال، تحت رعاية الامم المتحدة، والذي تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وجميع اطراف الصراع في المنطقة، بما فيها اسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ويمكن، من خلال هذا المؤتمر الدولي، والمفاوضات التي تجرى في اطاره، مناقشة، ووضع، كل ترتيبات ضمانات السلام الدولية بين جميع دول المنطقة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة.

ان اسرائيل لم تحدد، أبداً، الاساس المرجعي لحل النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ونحن نسأل: هل هو ميثاق الامم المتحدة ؟ أم قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ؟ أم الاعلان الاميركي لحقوق الانسان ؟ أم الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؟ أم بيان فانس ـ غروميكو لعام ١٩٧٧ ؟ أم الحق الطبيعي للشعوب ؟ أم الشرعية الدولية بكل ما تعنيه هذه الشرعية من دلالات بالنسبة الى قيام دولة اسرائيل ؟

أما بالنسبة الينا، فان العديد منكم يتساءل عن موقفنا من القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، انطلاقاً من موافقتنا على الشرعية الدولية. فنحن نوافق على ميثاق وقرارات هيئة الامم المتحدة جميعها، بما فيها ٢٤٢ و ٣٣٨. فالشرعية الدولية كلّ لا يتجزأ، ولا يمكن لاحد اختيار ما يروق له منها، فيوافق عليه، ويرفض ما لا يروق له. كيف تقبل اميركا واسرائيل شهادة الميلاد الوحيدة لدولة اسرائيل، وهي القرار ١٨١، الذي أشار الى دولتين في فلسطين، وترفضان، على سبيل المثال، القرار ١٩٤، الذي ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، أو التعويض عليهم ؟ وكيف يطلب منا الموافقة على القرار ٢٤٢، ويطلب منا تناسي بقية القرارات الدولية الاخرى، والتي آخرها في مجلس الامن ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨، وكذلك قرارات ٢٥٢ و٤٤٦ و٤٦٥، وفي الامم المتحدة ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧، خاصة وان القرار ٢٤٢ كان بين اسرائيل وبعض الدول العربية ولم يتطرق الى قضية فلسطين أو حقوق شعب فلسطين، وانما تحدث عن مشكلة اللاجئين وايجاد الحل لها. وحتى هذه فسّرها البيان الاميركي ـ الاسرائيلي (فانس ـ ديان)، سنة ١٩٧٧، بأنها تعني اللاجئين اليهود واللاجئين العرب.

لذلك، فاننا نعلن موافقتنا على ان يكون اساس انعقاد المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة،

وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وجميع اطراف الصراع بالمنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، احد الخيارين التاليين:

(أ) جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، بما فيها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

(ب) القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقة في تقرير المصير.

دعوني أسوق لكم مثالاً آخر على فساد منهج تجزئة الشرعية الدولية، والذي يؤدي، في النهاية، الى نتائج شاذة تعصف بالشرعية الدولية ذاتها. هذا المثال يتصل بالسيد جورج شولتس، وزير خارجية الولايات المتحدة، وما سمي بمبادراته للتسوية السلمية في الشرق الاوسط ، في آخر زيارة له للمنطقة ـ وكانت الرابعة. وقف في القاهرة ليقول: انه اكتشف ان الصراع في فلسطين يدور بين شعبين على الارض ذاتها، وان الحل هو في الاعتراف لكل شعب منهما بحقوقه. وقد رأينا في ذلك موقفاً ايجابياً لأول مرة من قبل واشنطن، من حيث اعترافها بالشعب الفلسطيني وحقوقه. ولكن السيد شولتس ما لبث، في نهاية كلمته، ان عاد الى منهج تجزئة الشرعية الدولية، وذلك عندما ترجم الحقوق الاسرائيلية الى دولة مستقلة وحكومة وشعب؛ أما عندما ترجم الحقوق الفلسطينية، فقد أسقط الدولة الفلسطينية والحكومة والشعب، وتحدث، فقط، عن مجرد كيان يلحق بالمملكة الاردنية، وسكان فلسطينيين يذوبون في الشعب الاردني.

وفي هذا الاطار، ومن اجل اشاعة مناخ من حسن النوايا، نحو الوصول الى سلام عادل، فاننا تجاوبنا، وما زلنا، بكل الايجابية، مع الاقتراحات التي دعت الى انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، ووضعها تحت ادارة الامم المتحدة أو قوات اوروبية تحت اشراف دولي لفترة انتقالية محددة. كما يمكن ان تبقى القوات الدولية بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، للمدة التي يقررها مجلس الامن ضماناً لأمن الجميع.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

جميعنا يعلم بالاجراءات الاردنية الاخيرة بالنسبة الى الضفة الغربية. لقد تقبّل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية هذه الاجراءات، وقرر تحمّل المسؤوليات المترتبة عليها، بما في ذلك المجال السياسي، بغض النظر عن التوقيت والكيفية اللتين جرت فيهما، ودون التنسيق والتشاور معنا، وبغض النظر عن الصعوبات التي وجدنا أنفسنا نواجهها. فلقد انهت الاجراءات الاردنية الجدل الاوروبي، والاميركي، والاسرائيلي، حول التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي. ولم يعد هناك من يستطيع الادعاء بأن أحداً ما يشارك منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وخصوصاً بعد انتهاء الخيار الاردني، وسقوط خيار الحكم الذاتي، حيث لم يبق الاّ الخيار الصحيح والواقعي، والذي لا بديل منه، وهو الخيار الفلسطيني، ومحوره الدولة الفلسطينية المستقلة.

كذلك، فان الاجراءات الاردنية قد ساهمت في تشكيل مرحلة سياسية جديدة، تفاعلت مع ما انضجته الانتفاضة ومجمل النضال الفلسطيني على الساحة الدولية، والرأي العام العالمي، والمجتمع الاسرائيلي، والتفاعل الهام في التجمعات اليهودية في اميركا واوروبا، والتي رفضت هذا التشويه الذي تحدثه السلطات الاسرائيلية في معتقداتها اليهودية، التي ترفض العدوان والظلم والقهر.

لقد شكّل المجلس المركزي لجنة قانونية سياسية لدراسة كل ما يتصل بهذه الامور والمستجدات. عندما تنتهي هذه الدراسات قريباً، سترفع الى المجلس الوطني الفلسطيني لاتخاذ قراراته، باعتباره أعلى سلطة ديمقراطية تشريعية للشعب الفلسطيني.

ان كل من يؤمن فعلاً بالسلام القائم على العدل، وبحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي استقلالها الوطني، اصابته الدهشة من ردود الفعل الاسرائيلية، الغاضبة جداً، تجاه ما يترتب على الاجراءات الاردنية من توجهات لاعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني، وانشاء حكومة مؤقتة للدولة الفلسطينية المقبلة، أو وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت وصاية ورعاية الامم المتحدة.

انني اذكّر القيادة الاسرائيلية بما قاله السيد ناحوم غولدمان، الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي، في وصف السياسة الاميركية التي خططها هنري كيسنجر للمنطقة: «لا فائدة من تجنّب ما يستحيل تجنّبه، لأنه مقبل حتماً، مهما تأجّل بتأجيل التعامل معه». وأضيف ان التأجيل يعني مزيداً

من الضحايا والاجواء التي تسببها السياسة العدوانية وارهاب الدولة المنظم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

ان شعب فلسطين لا يحارب من أجل الحرب، بل هو، كبقية شعوب العالم المحبة للسلام والحرية والديمقراطية والاستقلال الوطني، مارس، عبر التاريخ، ويصبو الى ان يمارس، في المستقبل القريب، دوره في تأمين السلام والتقدم لنفسه ولشعوب العالم اجمع، ويسهم - كما أسهم في الماضي - في بناء الحضارة الانسانية في المستقبل.

ولقد أكدنا، دوماً، من موقعنا كحركة تحرير وطنية، استخدمت السلاح ضد قمع الاحتلال وارهابه غير المشروع، ادانتنا الواضحة والشاملة للارهاب، بمختلف صوره وأشكاله ومصادره، سواء أكان أرهاب افراد، أو جماعات، أو دول.

لقد ظل شعبنا، بقياداته وكوادره ومواطنيه، هدفاً للارهاب الاسرائيلي المنظم من طريق الدولة، سواء بطريق مباشر، أو بطريق غير مباشر من خلال المستوطنين المسلحين بجانب قوات الجيش، جهاراً عياناً. ومع ذلك أصدرنا اعلان القاهرة في العام ١٩٨٥ ضد الارهاب، وذلك في اطار القانون الدولي وميثاق وقرارات الامم المتحدة. كل هذا في حين ظلت اسرائيل سائرة في غيّها، دون اية قيود، في ممارسة الارهاب بكل اشكاله، بما فيه ارهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني وقياداته في الداخل، وفي كل مكان من العالم الخارجي. وقد بلغ هذا الارهاب قمّته بقصف مقري في حمام الشط، في تونس، واغتيال نائبي الاخ «أبو جهاد» في بيته، في تونس، وامام جميع افراد عائلته؛ وأبو جهاد واحد من أبرز رموز القيادة الفلسطينية. كما قامت اسرائيل بعمليات القرصنة ضد السفن المدنية في اعالي البحار والمياه الدولية، واغتيال القيادات والكوادر في قبرص، واثينا، وغيرهما.

نحن، هنا، نكرر التزامنا ببيان القاهرة الذي صدر سنة ١٩٨٥ وبحضور الرئيس [حسني] مبارك؛ وكذلك التزامنا بقرار الامم المتحدة بهذا الخصوص الرقم ١٥٩ /٤٢، الصادر سنة ١٩٨٧. كما نؤكد التمسك بحقنا في مقاومة الاحتلال الى ان يتم الانسحاب من اراضينا المحتلة، وبتحقيق الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني في دولته المستقلة، وحتى يستطيع اطفالنا ان يعيشوا بسلام وحرية فوق أرضهم الحرة، كبقية اطفال العالم. وهنا اريد ان اقول: اننا نعمل من اجل بناء دولة فلسطينية مستقلة على الارض المحررة من الاحتلال الاسرائيلي، ذات نظام جمهوري ديمقراطي متعدد الاحزاب، وتلتزم بشرعة حقوق الانسان، لا تمييز بين مواطنيها بسبب اللون، أو العرق، أو الدين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

أود ان اختم حديثي اليكم واشير الى النظرة الفلسطينية الى اوروبا، وزناً ودوراً، في الحاضر والمستقبل.

ان اوروبا كانت، ولا تزال، بحكم العلاقات التاريخية والموقع الجغرافي والمصالح المشتركة وعملية التأثر والتأثير الحضاري المتبادلة دون انقطاع، وعوامل الجغرافيا السياسية والامنية، مرتبطة، ارتباطاً قويا، بالشرق الاوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة. وقد كان هذا واضحاً في كل الازمات والتطورات والاحداث التي جرت في منطقة الشرق الاوسط، قديماً وحديثاً، وكان ابرزها، مؤخراً، الحرب العراقية - الايرانية، التي بدأت تضع اوزارها بعد قبول ايران بالقرار ٥٩٨ ووقف اطلاق النار، وبداية المفاوضات بين الطرفين وصولاً الى السلام الشامل بينهما وفي منطقة الخليج، وتأثير ذلك على منطقة الشرق الاوسط، وانتقال الثقل، الآن، ليتركز على القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، خاصة بعد ان نجح العراق في الصمود دفاعاً عن اراضيه وعن البوابة الشرقية للامة العربية، وما سيمثله ذلك من عهد جديد للسلام والخير في المنطقة، وتأثيره على شعوبها ودولها، والدور الدولي الجديد الفاعل في ذلك، وعلاقة اوروبا المباشرة بكل هذه التطورات والاحداث.

وقد حاولت كل من أوروبا والبلاد العربية، خلال جميع المراحل، اجراء حوار مشترك حول المصالح المشتركة الحيوية، عرف باسم الحوار العربي - الاوروبي. بيد ان كل هذه المحاولات ضاعت سدى بسبب الصراع العربي - الاسرائيلي. صحيح ان اوروبا قد رفعت صوتها عالياً من خلال ما عرف باسم «اعلان البندقية»، الذي اصدر في الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٨٠، بانه قد ان الآوان لايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية، بحيث يتمكن الشعب

الفلسطيني، وهو مدرك لوجوده كشعب، من ممارسة حقه في تقرير المصير بشكل كامل، من خلال ميكانيكية سلام متحركة في اطار التسوية السلمية الشاملة، وقد كان هذا، وما زال، موضوع امتنان وتقدير شعبنا؛ الا اننا لاحظنا، بعد ذلك، تردد اوروبا بين التقدم تارة والتراجع تارة أخرى، وعزوفها عن استخدام وزنها ومصداقيتها في المبادرة بوضع الميكانيكية التي اقترحتها بنفسها في اعلان البندقية، من أجل التسوية السلمية الشاملة.

واسمحوا لنا، هنا، ان نسأل: لماذا هذا التردد عن ممارسة هذه المسؤولية، التي تتجاوب مع مصالح اوروبا وقيمها ؟ والى متى يستمر هذا التردد، في وقت بات حديد الصراع ساخناً للطرق، من ناحية، وصار التكامل الاقتصادي بين اوروبا ذات السوق المشترك القائم وبين السوق العربي، وربما الشرق أوسطي، قيد التكوين والتنفيذ، بامتداداته الافريقية، والاسيوية، من ناحية أخرى ؟

اننا نعيش مرحلة حاسمة، والدولة الفلسطينية مفتاح السلام والامن والتنمية في المنطقة العربية، التي تمثل العمق الامني والاقتصادي لاوروبا المقبلة. نعم، الحرية والسلام قادمان عن يقين. فهل تقنع اوروبا بموقف المتفرج أم تتقدم الى ساحة الفعل والمشاركة ؟

السؤال من شعبنا وامتنا، والجواب لا تملكه الاّ اوروبا، بكل قواها واتجاهاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية، التي حققت سوقها المشترك، وتتقدم نحو وحدتها واستعادة وزنها وفاعليتها السياسية في عالم الغد، الذي يطرق ابوابنا جميعاً.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

السلام من ارض الرسالات، أرض الانتفاضة والحرية والاستقلال؛ وتحية شعبنا الى جميع شعوب العالم؛ وبحكم تكويننا الحضاري نتمناه لانفسنا، ونطلبه للصديق، ولا نبخل به على العدو، علّه يهتدي الى سواء السبيل؛ ومفتاح السلام هو احقاق حقوق شعبنا.

سيادة الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

في ختام كلمتي، اكرر شكري لدعوتكم، وأرحّب، باسم شعبي، بمواقف البرلمان الاوروبية الرافضة لسياسة القبضة الحديدية الاسرائيلية، والحصار الاقتصادي على تصدير المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية، وما يترتب عليها من تجميد توقيع البروتوكولات الاقتصادية بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل.

وآمل، ويأمل شعبي، في ان يسود موقف البرلمان الاوروبي الايجابي، بما يؤدي الى تطوير موقف حكومات مجموعة السوق الاوروبية المشتركة في القرار والفعل، وبما يؤدي الى فتح صفحة السلام القائم على العدل في فلسطين ـ أرض السلام والانبياء والرسالات.

ستراسبورغ، ١٣/٩/١٩٨٨

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٨/١٩٨٨ الى ١٥/٩/١٩٨٨

١٦/٨/١٩٨٨

• تحدى المواطنون في قطاع غزة المحتل حظر التجول المفروض منذ الاحد الماضي وواصلوا خوض المواجهات الدامية مع قوات الاحتلال الاسرائيلي. وانضم شهيدان جديدان الى قافلة الشهداء، هما نسيم عابد (٢٤ سنة)، من مخيم المغازي، وبدر نبيل مصطفى (١٨ سنة)، من بيت حنينا. واستشهد شهيدان آخران في معتقل انصار ـ ٣. في غضون ذلك، تواصلت الاشتباكات مع قوات العدو في المناطق الاخرى، أيضاً، وسقط عدد كبير من الجرحى، فيما تعرض آخرون للاعتقال (**الدستور**، عمّان، ١٧/٨/١٩٨٨).

• طالبت م.ت.ف. مجلس الامن الدولي بعقد اجتماع للبحث في الاوضاع في قطاع غزة المحتل، وتحميل المجتمع الدولي مسؤولياته في حماية السكان العرب في القطاع. وبدأ رئيس المجلس المشاورات لعقد الاجتماع قبل نهاية الاسبوع (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٧/٨/١٩٨٨).

• رفض رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، اقتراحاً عرض في جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، مفاده ان يعلم الحكومة بأن الجيش الاسرائيلي، لوحده، لا يكفي للتغلب على الانتفاضة. وقال شومرون ان هذا ليس من مهام الجيش الاسرائيلي، بل ان مهامه تختصر في تقديم تقويماته وتنفيذ قرارات المحفل السياسي. وأشار رئيس الاركان الى ان هناك هبوطاً في الصدامات، وفي القاء الزجاجات الحارقة وغلق الطرق في المناطق المحتلة، وان مستوى العنف قد هبط، تقريباً، في المجالات كافة (**هآرتس**، ١٧/٨/١٩٨٨).

• في تصريح خاص، قال رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، ان اللجنة السياسية والقانونية التي شكلتها القيادة الفلسطينية لا تزال تدرس الخطوات المقبلة لمنظمة التحرير، في اعقاب الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاردنية، مؤخراً، بفك الارتباط مع الضفة الغربية. وذكر القدومي ان هناك اتصالات مكثفة تجرى مع القوى الشقيقة، والصديقة، لاستطلاع آرائها حول الخطوات والخيارات المطروحة، بهدف تكوين صورة واضحة. وستجتمع القيادة الفلسطينية، في وقت قريب، لدراسة نتائج الاتصالات، واتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة (**وفا**، تونس، ١٦/٨/١٩٨٨).

• ينوي الاردن توزيع جوازات سفر على الفلسطينيين، سكان الضفة الغربية الذين سحبت جنسيتهم الاردنية، لمدة سنتين فقط. هذا ما قاله مصدر اردني رسمي. واضاف المصدر انه تقرر، في المحادثات التي أُجريت، مؤخراً، في عمان، بين م.ت.ف. والاردن، توزيع المهام، بحيث تصبح م.ت.ف. من الآن فصاعداً، مسؤولة عن سكان الضفة الغربية، بينما الاردن يعالج، لوحده، شؤون الاردنيين من اصل فلسطيني (**هآرتس**، ١٧/٨/١٩٨٨).

• عقب لقائه بالوفد الفلسطيني الذي يرأسه عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، اعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، مساندته للقضية الفلسطينية، وقال ان مصر تنسق مع الفلسطينيين والاردن والعرب الآخرين. وأعلن عباس، من ناحيته، انه قد تم التوصل مع الرئيس مبارك الى اتفاق يقضي بأن تتقدم م.ت.ف. من خلال حكومتها المؤقتة، ببرنامج سياسي يكون مقبولاً دولياً (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/٨/١٩٨٨).

• توجه القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، الى الملك الاردني حسين وطلب منه الاعلان عمّا اذا كان يشكل جزءاً من مسار السلام. واضاف بيرس: «ينبغي على حسين ان يقرر اذا كان راغباً في السلام أم لا ؟ وهو، بهذا، لا يصنع جميلاً مع احد». وأكد بيرس ان نهر الاردن سوف يكون الخط الاحمر، ولن نسمح لأي جيش

غريب بتجاوزه. وقال: «ان للجيش الاسرائيلي القوة الكافية لتمكيننا وتمكين حكومة اسرائيل وسياسييها من اجراء مفاوضات سلمية والتوصل الى سلام» (**هآرتس**، ١٧/٨/١٩٨٨).

١٧/٨/١٩٨٨

• نفّذ المواطنون في الارض المحتلة اضراباً شاملاً، بمناسبة «يوم القدس» الذي حدده برنامج القيادة الوطنية للانتفاضة. وعمّت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي المدن والقرى والمخيمات. وفي غضون ذلك، ابعدت السلطات الاسرائيلية أربعة شبان الى جنوب لبنان، كانوا، قبل ذلك، محتجزين في سجن غزة المركزي، بينما أُصدرت احكام جديدة تقضي بابعاد ٢٥ آخرين. وفي مواجهات اليوم، استشهدت طفلة، وأصيب ١٢ مواطناً بجروح (**الدستور**، ١٨/٨/١٩٨٨).

• تقوم وزارة الدفاع الاسرائيلية بفحص السبل القضائية لتعديل انظمة تمكّن من اعتبار اللجان الشعبية المحلية خارجة على القانون، بهدف هدم البنية التحتية المحلية التي اقامها قادة الانتفاضة في الضفة الغربية. وعلم ان قادة المناطق الاسرائيليين، في الجنوب والوسط، قد وقّعوا على ٢٥ أمر طرد ضد نشطاء مركزيين في هذه اللجان. وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان للجيش الاسرائيلي هدفين في سياسته، اليوم، في المناطق المحتلة: تخفيف مستوى العنف بأشكاله كافة، من خلال اتباع كل الوسائل، وفي الاساس ضد راشقي الزجاجات الحارقة؛ والعمل ضد اللجان المحلية (**دافار**، ١٨/٨/١٩٨٨).

• امتنعت قوات الجيش الاسرائيلي التي تعمل في المناطق المحتلة، في الشهور الاخيرة، عن ادخال دوريات عادية الى القرى الكائنة في عمق المناطق المحتلة وتلك القرى البعيدة من خطوط المواصلات الاساسية. وبهذا الشكل قلّص الجيش الاسرائيلي نقاط الاحتكاك بينه وبين السكان المحليين بثمن فقدان السيطرة الكاملة على ما يجرى في تلك القرى. وعلم ان اساس الانشطة يتركز في ضمان الحركة على الشوارع الاساسية، وفي مواجهة الاعمال المناهضة للاحتلال في مخيمات اللاجئين وفي المدن الاساسية القريبة من المفارق الاساسية (**هآرتس**، ١٨/٨/١٩٨٨).

• قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير: «ينبغي على م.ت.ف. ان تختار، اليوم، ما اذا كانت سوف تتمسك بـ ' الارهاب ' وتبقى موحدة، او اختيار السبيل السياسي وتدفع ثمناً له انقسامها». وعلى حد قوله: «ان م.ت.ف. مطالبة بملء الفراغ الذي تركه الاردن، ليس بهدف محاربة اسرائيل، بل من اجل اجراء مفاوضات مع اسرائيل. والسؤال هو، هل تكون م.ت.ف. مستعدة للدخول في مسار سياسي تحت تهديد الانقسام ؟» (**دافار**، ١٨/٨/١٩٨٨).

• لم تتلق م.ت.ف. خلال الاتصالات المكثفة التي اجرتها لاستطلاع آراء الدول الغربية، تعهدات رسمية، من أية دولة، بالاعتراف بحكومة فلسطينية مؤقتة، او في المنفى، او بالتعامل مع الدولة الفلسطينية المستقلة، في حال اتخاذ المجلس الوطني الفلسطيني قرارات بتشكيلها، خلال دورته المقبلة الطارئة (**القبس**، الكويت، ١٨/٨/١٩٨٨).

• اقرّ القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لأول مرة، بأمر لقائه بالملك الاردني حسين في الماضي. فقد قال بيرس، في اجتماع عقده حزب العمل في اشكلون: «لقد اجتمعت مع الملك الحسن الثاني ومع الرئيس المصري السابق، انور السادات، وكذلك مع الملك الاردني حسين». وأضاف انه تأكد لديه، في هذه اللقاءات، انطباع بأن هناك رغبة صادقة في السلام في الجانب العربي، وانه «لا يمكن ان ننظر الى كل عربي على انه عدو» (**دافار**، ١٨/٨/١٩٨٨).

١٨/٨/١٩٨٨

• عمّت التظاهرات مختلف انحاء الارض المحتلة، احتجاجاً على ابعاد أربعة مواطنين، والاعلان عن اسماء ٢٥ آخرين موضوعين على قائمة الابعاد. وشاركت مئات النساء في اعتصام في مكاتب اللجنة الدولية للصليب الاحمر، في بيت لحم، احتجاجاً على هذه الاجراءات. في غضون ذلك، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال واصيب العشرات بجروح (**الدستور**، ١٩/٨/١٩٨٨).

• وفقاً لقرار وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، اصبحت «اللجان الشعبية» العاملة في المناطق المحتلة خارجة على القانون. لقد اتخذ القرار، قبل بضعة أيام، بعد ان قام المستشارون القضائيون، في جهاز الامن، بصوغ القاعدة القانونية له. وهذا القرار يعني ان كل شخص تستمر عضويته في اللجان

الشعبية، وكل شخص يقدم المساعدة اليها، تنتظره محاكمة وسجن، وسقف العقاب عشر سنوات سجن. كذلك سوف يسجن، لمدة عشر سنوات، من يشارك في اجتماعات هذه اللجان، او يحمل منشورات صادرة عنها. وعلم ان خطوة وزير الدفاع جاءت في اطار سلسلة اجراءات مخططة، لكي يعاقب المئات، وربما الآلاف، من اعضاء هذه اللجان في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي وزارة الدفاع، أُقر ان هذه اللجان هي المسؤولة عن استمرار تمأسس الانتفاضة، والوزارة متمسكة برأيها للعمل، عبر كل السبل القانونية، لكي لا تجذّر نشاطها. وقد علم ان بعض الشخصيات الشعبية في الضفة الغربية، وبينهم عدد من النشطاء في تلك اللجان، قد رد على هذا القرار بقوله: «لقد قامت السلطات باعتبار كل سكان المناطق المحتلة خارجين على القانون» (**هآرتس ودافار**، ١٩/٨/١٩٨٨).

• ندّدت منظمة العفو الدولية بالوحشية الاسرائيلية في معاملة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، منذ بداية الانتفاضة. وأوردت المنظمة، في تقرير لها، ان الجنود الاسرائيليين اعتدوا بالضرب على آلاف الفلسطينيين. وجاء في التقرير ان الضرب افضى الى الموت في ثمان حالات (**الشرق الاوسط**، ١٩/٨/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اثناء لقائه مع وفد الجباية اليهودية الموحدة: «سوف نعارض، ونمنع، عبر اشد الوسائل، كل محاولة لاقامة حدّوتة الحكومة الفلسطينية او الاعلان عن دولة فلسطينية في المنطقة التي تخضع لسيطرتنا. ليس لهذه الخطوة من جانب واحد أي قاعدة قانونية». وأضاف شامير انه يعتقد بأنه يوجد في اسرائيل اجماع على ان ثمة بين البحر المتوسط والصحراء مكاناً لدولتين، فقط: دولة يهودية، عاصمتها كانت، وسوف تكون، القدس، ودولة عربية شرق نهر الاردن (**دافار**، ١٩/٨/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لخريجي دورة الكلية العسكرية للقيادة والاركان: «من المحتمل ان نقف عند ابواب فترة مختلفة لم نشاهد مثيلاً لها، خلال السنوات العشر الماضية، باتجاه احتمالات السلام، او تفاقم خطر الحرب والارهاب وأعمال العنف». وعلى حد قوله، ينبغي على الجيش الاسرائيلي ان يستعد ويأخذ في الاعتبار انه خلال سنة، او سنتين، «سوف نجد انفسنا في واقع أمني وسياسي لم نعرفه في السنوات الثماني الماضية». و«سوف نضطر الى الاستمرار ومحاربة الارهاب بكل صوره، من أجل المحافظة على حدودنا الشمالية، كذلك مواجهة امواج العنف في المناطق المحتلة، ونكون يقظين، جداً، تجاه سوريا التي هي أكثر دولة معادية لاسرائيل» (**دافار**، ١٨/٨/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لاعضاء وفد الجباية اليهودية الموحدة في الولايات المتحدة، انه مقتنع بأن الملك حسين «محتاج الى السلام، على الاقل كما نحن بحاجة اليه؛ وسوف نصل الى ذلك اليوم ونلتقي مع الملك». وأضاف بيرس «ان تكلفة الحرب غالية جداً؛ وكذلك السلام انجازه مُكلف؛ لكن من الافضل ان ندفع ثمن السلام بدلاً من دفع ثمن الحرب» (**دافار**، ١٩/٨/١٩٨٨).

• أعرب الرئيس المصري، حسني مبارك، عن اقتناعه بأن اسرائيل ستقبل حكم لجنتي التحكيم بشأن مشكلة طابا، وقال: «انني على ثقة بأنه طالما التزمت اسرائيل، فهي تنفذ تعهداتها» (**الاهرام**، ١٩/٨/١٩٨٨). وأعلن وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان مصر لن تقبل بضم الضفة الغربية الى اسرائيل، لأنها أرض فلسطينية وستظل كذلك (**المصدر نفسه**).

• حذّر الرئيس الاميركي الاسبق، جيرالد فورد، من انفجار الصراع المسلح، مجدداً، في الشرق الاوسط، اذا لم تتابع الادارة الاميركية الجديدة، برئاسة جورج بوش او مايكل دوكاكيس، العمل على ايجاد تسوية شاملة للقضية الفلسطينية (**القبس**، ١٩/٨/١٩٨٨).

١٩٨٨/٨/١٩

• عاد الى تونس، قادماً من لوساكا، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعد مشاركته في أعمال مؤتمر حزب الاستقلال الوطني، في زامبيا (**الدستور**، ٢٠/٨/١٩٨٨). وقد ترأس عرفات، فور عودته، اجتماعاً للقيادة الفلسطينية ضم أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح»، لدراسة الخطوات التي اتخذت لعقد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، والجوانب المتعلقة باعلان الاستقلال الفلسطيني وحكومة المنفى، ونتائج الاتصالات العربية والعالمية التي أُجريت

بهذا الصدد (**الشرق الاوسط**، ٢٠/٨/١٩٨٨).

• صرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بأن عودة مصر الى الصف العربي ونهاية حرب الخليج، التي كانت تشغل العراق، قضيا على زمن انفراد النظام السوري بالثورة الفلسطينية وانهيا الوقت الذي كان يكيل الضربات لها. وقال عرفات، في حديث لمجلة تصدر في باريس، ان الحملة التي تشنها أجهزة اعلام النظام السوري ضد فكرة قيام حكومة فلسطينية في المنفى تهدف الى تغطية الصفقات المعقودة بين سوريا والولايات المتحدة في لبنان (**الاهرام**، ٢٠/٨/١٩٨٨).

• تواصلت المواجهات بين مواطني الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلي واصيب العشرات برصاص قوات الاحتلال خلال المواجهات التي بلغت ذروتها عقب خروج المصلين من المساجد، بعد اداء صلاة الجمعة. واعلنت سلطات الاحتلال حظراً على اللجان الشعبية، في خطوة تمهّد الطريق، كما يبدو، لمزيد من اوامر الابعاد (**الدستور**، ٢٠/٨/١٩٨٨).

• رأت وكالة «نوفوستي» السوفياتية الرسمية ان انشاء حكومة فلسطينية في المنفى هو الخطوة الاكثر الحاحاً التي يمكن ان يخطوها الفلسطينيون في الوقت الحاضر. وتنبأت الوكالة بأن «حكومة كهذه قد تصبح اكثر فاعلية لتحقيق خطط التسوية» في الشرق الاوسط (**النهار**، بيروت، ٢٠/٨/١٩٨٨).

٢٠/٨/١٩٨٨

• اجتمعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، لتحديد موعد الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني وجدول أعمالها. وفي غضون ذلك، اعلن وزير الخارجية الجزائرية، احمد طالب الابراهيمي، ان بلاده وافقت على انعقاد الدورة في العاصمة الجزائرية (**السفير**، بيروت، ٢١/٨/١٩٨٨).

• ساد في الارض المحتلة جو من الغليان، فيما صعّد العدو اجراءاته القمعية للحد من الانتفاضة المتصاعدة. وقد شنّت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة وشددت حصارها على عدد من المناطق، حيث تمّ اعتقال قرابة ٣٠٠ مواطن. ودارت معارك مواجهة بين المواطنين وقوات الاحتلال، فاصيب عشرات من المواطنين بجروح، في حين تمكّنت المجموعات الضاربة من تحطيم وتدمير ما لا يقل عن ٣٠ سيارة اسرائيلية. وانفجرت قنبلة موقوته قرب مقهى مكتظ، في حيفا، فادت الى اصابة ٢٥ شخصاً بجروح. في غضون ذلك، استشهد مسعود حسن عبدالله (٢٢ سنة)، من قرية طمّون (**الدستور**، ٢١/٨/١٩٨٨).

• طلبت وزارة الدفاع الاسرائيلية من وزارة المالية الاسرائيلية، تحويل مبلغ ٢٦٣ مليون شيكل جديد، فوراً، تعويضاً عن نفقات الانتفاضة. اجراء الحساب الذي قام به الجيش الاسرائيلي يشمل النفقات الجارية، ابتداء من شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، وكذلك لمدة خمسة عشر شهراً. ومعنى هذا ان الجيش الاسرائيلي يطالب المالية بتغطية هذه النفقات عن شهور الانتفاضة الثمانية، زيادة على شهور الفترة المقبلة، حتى نهاية السنة المالية الحالية (**عل همشمار**، ٢١/٨/١٩٨٨).

• توجهت حركة «حداش» الى لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية والى لجنة المتابعة للقطاع العربي باقتراح للبحث في امكان اعلان اضراب عام، على خلفية تدهور الاوضاع في المناطق المحتلة. وقد تقرر، في جلسة ادارة حركة «حداش»، التي عقدت في حيفا، توجيه الدعوة الى كل منظمات السلام في العالم للمبادرة بأنشطة فعّالة، لالغاء أوامر الطرد وضد سياسة الحكومة الاسرائيلية في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ٢١/٨/١٩٨٨).

• اقترح سكرتير عام حزب مبام، اليعيزر غرانوت، على أعضاء لجنة مقتلعي كفربرعم الطلب من الاحزاب الاسرائيلية، كافة، التعهد، خطياً، قبل موعد اجراء انتخابات الكنيست الثاني عشر، بتأييد اقتراح يكفل حل مشكلة المقتلعين (**عل همشمار**، ٢١/٨/١٩٨٨).

• تمكن ثلاثة معتقلين فلسطينيين من الفرار من سجن عتليت، قرب حيفا، الّا ان القوات الاسرائيلية استطاعت اعادة اعتقال واحد منهم (**الشرق الاوسط**، ٢١/٨/١٩٨٨).

• استطاع حوالى اربعة آلاف شخص الهرب من خدمة الاحتياط في الجيش الاسرائيلي والحرس المدني، نتيجة لعدم التنسيق في خدمة وحدات الاحتياط. وقال قائد جبهة الشمال، العقيد موطي دابير، الذي أخلى منصبه في هذه الايام، ان تحرير رجال الاحتياط من الخدمة قلّص، حقاً، حجم القوات في الجبهة،

لكنه حوّلها الى وحدات أكثر تأهيلاً ونجاعة في حالات الطوارىء (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٢١).

• تمشياً مع قرار الحكومة الاردنية فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية المحتلة، اصدر رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، تعليمات تسمح بمنح فلسطينيي الضفة جوازات سفر اردنية لمدة سنتين على ان تلغى بطاقات العائلة. وقد نصت التعليمات على اعتبار كل مقيم في الضفة الغربية، قبل ١٩٨٨/٧/٣١، مواطناً فلسطينياً وليس اردنياً (**الدستور**، ١٩٨٨/٨/٢١).

• قال وزير الاعلام الاردني، د. هاني الخصاونة، ان الاجراءات الاردنية الاخيرة استهدفت قطع الشك باليقين، وان تستأثر م.ت.ف. بسائر الشأن الفلسطيني، وان لا تبدو هذه الاجراءات كأنها قد تضر بالمصالح اليومية لابناء الشعب الفلسطيني الموجودين تحت الاحتلال الاسرائيلي، في الضفة الغربية (**الاهرام**، ١٩٨٨/٨/٢١).

• التقى الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، في اثناء زيارته للقاهرة، مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية، هاني الحسن، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال. وتمّت، خلال اللقاء، مناقشة ابعاد القضية الفلسطينية وتطورات الاحداث بعد قرار الملك حسين بشأن الضفة الغربية (**الاهرام**، ١٩٨٨/٨/٢١). وقد اعلن الحسن ان م.ت.ف. تبحث، مع مصر والعراق والمملكة العربية السعودية، في سبل تفادي «فيتو» أميركي محتمل، في مجلس الامن الدولي، ضد اعتراف الامم المتحدة بحكومة فلسطينية (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٨/٨/٢١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لنشطاء الليكود: «ان اتفاقيتي كامب ديفيد لا تلزماننا بالانسحاب ولو ميليمتر واحد من ارض ـ اسرائيل». وأضاف شامير: «ان الاتفاقيتين تلزماننا بأمر واحد، هو اجراء مفاوضات حول المناطق المحتلة. لكن في ' ارض ـ اسرائيل ' لا مكان للمناورات، ولن ترسم خطوط جديدة على الخارطة» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٢١).

١٩٨٨/٨/٢١

• التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، مع رئيس الحزب الاشتراكي الايطالي، بتينو كراكسي، في اجتماع مطوّل، وبحث معه في آخر التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨٨/٨/٢٢).

• علم ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سوف يزور القاهرة، خلال الايام القليلة المقبلة، لاجراء محادثات مع المسؤولين المصريين. وسيبحث عرفات مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في اقتراح اختيار القاهرة مقراً لحكومة فلسطينية في المنفى. وكان عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (ابو مازن)، بحث في هذا الاقتراح مع المسؤولين في القاهرة، قبل اسبوعين. وسيزور عرفات البرلمان الاوروبي، في ستراسبورغ، في الشهر المقبل، حيث سيلقي خطاباً حول آخر تطورات الوضع في منطقة الشرق الاوسط (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٢٢).

• تحول يوم الذكرى العشرين لاحراق الصهيونيين للمسجد الاقصى الى يوم مصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد استشهد مواطنان واصيب خمسة آخرون بالرصاص وسط نابلس، فيما عمّت المصادمات مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما. وفي الوقت عينه، شهدت المناطق الشمالية من فلسطين المحتلة، لليوم الثاني على التوالي، مسيرات شعبية احتجاجاً على الممارسات القمعية الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٨٨/٨/٢٢).

• تحوّلت جلسة الحكومة الاسرائيلية الاسبوعية الى ساحة لهجوم الليكود ضد سياسة اسحق رابين الامنية. وقد طالب وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، بملاءمة القوانين المرعية في المناطق المحتلة مع الاحتياجات الامنية. كذلك دعا الوزير موشي ارنس الى الاستيلاء على منازل على طول طرق المواصلات التي من داخلها أُجريت محاولات الحاق الضرر بقوات الجيش الاسرائيلي. وقد دافع رابين عن سياسته بقوله: «حتى الآن، تم القاء القبض على ٣٠٠ من نشطاء اللجان الشعبية، ورئيس الاركان دان شومرون حذّر من انه اذا لم يعمل الجيش الاسرائيلي وفقاً للقانون، فسوف يتحول بسرعة الى جيش عصابات» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٢).

• تستعد وزارة الزراعة الاسرائيلية والادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمواجهة امكان ان يأمر الملك الاردني حسين بايقاف

الصادرات الزراعية من الضفة والقطاع وغلق جسور الاردن امام المحصول الزراعي. وقد حذر وزير الزراعة الاسرائيلي، اريه نحمكين، المزارعين العرب في تلك المناطق من ترك شبكات التصدير القائمة والوقوع في اغراءات أوساط معادية، وهدد باتخاذ اجراءات مضادة، وبالحؤول دون تصدير المحاصيل الزراعية الى الاردن والى السوق الاوروبية المشتركة (**هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية، ان «الاعلان عن قيام دولة فلسطينية مستقلة، في كل اراضي اسرائيل، هو اعلان حرب وليس اعلان استقلال». وأضاف: «لا يوجد نقص في الزعماء الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وليس هناك نقص في الآراء وفي شخصيات موزونة لتمثيل الفلسطينيين. والمشكلة هي كيفية تحريرهم من تهديد ' الارهاب والقتل ' » (**هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٨٨).

• اصدر الصليب الاحمر الدولي، خلال يومين، في نهاية الاسبوع الماضي، بياني تنديد ضد اسرائيل. فقد دعا رئيس الصليب الاحمر الدولي، يوم الجمعة الماضي، سفير اسرائيل في جنيف الى مبنى مؤسسة الصليب الاحمر الدولي، وسلّمه احتجاجاً وتنديداً ازاء اعمال الطرد الاخيرة من المناطق المحتلة. وقبل ذلك بيوم فقط، دعا الرئيس السفير الاسرائيلي وقدم اليه احتجاجاً على ظروف الاعتقال في معتقل كتسيعوت، وشكاوى اخرى بشأن مس حقوق الانسان في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٨٨).

• خلال لقائهما في اسلام اباد، بحث وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، مع نظيره الاميركي، جورج شولتس، في التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط، بعد بدء سريان وقف اطلاق النار بين العراق وايران. واستعرض الوزيران تطورات القضية الفلسطينية، في ضوء نتائج المحادثات المصرية ـ الفلسطينية والاردنية ـ الفلسطينية التي تمّت مؤخراً (**الاهرام**، ٢٢/٨/١٩٨٨).

٢٢/٨/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى بغداد، بعد اختتام اللجنة الاجتماعات التي عقدتها برئاسته واستمرت مدة يومين. وصرح عرفات، لدى وصوله بغداد، بأن وقف اطلاق النار، في الحرب الايرانية ـ العراقية، هو بداية عهد جديد للسلام على البوابة الشرقية للامة العربية، وبشير خير للشعب الفلسطيني وقضيته (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٨/١٩٨٨).

• لليوم الثاني على التوالي، ساد في الارض المحتلة اضراب عام شامل. وتواصلت المصادمات الضارية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المناطق، فنجم عن ذلك استشهاد احمد محمد حسن الشرنوبي (٢٢ سنة)، واصابة العشرات بجروح. واصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بيانها الرابع والعشرين، فحددت فيه الفعاليات التي يجب القيام بها ضد قوات الاحتلال، ابتداء من غد حتى الاسبوع الاول من أيلول (سبتمبر) المقبل (**الدستور**، ٢٣/٨/١٩٨٨).

• في معرض تعقيبه على نتائج الاجتماعات الاخيرة للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. قال عضو اللجنة محمود عباس (ابو مازن)، ان موعد انعقاد الجلسة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني لم يتحدد، بعد، وذلك بانتظار الانتهاء من الاستماع لتقارير اللجان المختصة بمناقشة الاوضاع والخطوات المستقبلية (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٨/١٩٨٨).

• وصل الى فيينا عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، من اجل اجراء محادثات سياسية مع رئيس مجلس النواب الاتحادي ووزيري الخارجية والداخلية النمساويين. وصرح خلف، في فيينا، بأن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تقوم ببحث في جميع المقترحات والمعلومات حول مسألة اعلان حكومة فلسطينية مؤقتة (**القبس**، ٢٣/٨/١٩٨٨).

• قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، من المحتمل ان مشروعي ليس هو افضل الحلول، لكن لم يقم احد ويقترح خطة اخرى. ان الموافقة على مشروعي سوف «تؤدي الى وضع حد لامكانية اقامة دولة فلسطينية، وهي التي من المحتمل ان تحظى، بسرعة، باعتراف دول العالم». وعلى حد قول شارون، فقد أرسله رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، للتحدث مع وزراء المعراخ في هذا الموضوع، وقال له «اذا كان المعراخ مستعداً لـ ' مشروع الون ' الاساسي، فان شامير سوف يوافق عليه». وقد قام شارون باستضافة مجموعة من الصحافيين في جولة على المناطق المحتلة، واقترح

ان يضم الى دولة اسرائيل في اطار مشروعه، ما يسميه «مشروع الون الموسع» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٢٣). وقال شامير، في لقائه مع الصحافيين: «سوف نضطر الى اجراء مفاوضات مع الاردن في نهاية المطاف؛ فمعه لنا حدود طويلة ومشتركة، ومن الاهمية بمكان ان تكون لنا معه معاهدة سلام شكلية. آمل ان نلتقي بالملك حسين ووزرائه على طاولة المفاوضات» (**المصدر نفسه**).

١٩٨٨/٨/٢٣

• اصدر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بناء على قرار اتخذته اللجنة في ١٩٨٨/٨/٢١، قراراً يعلن مسؤولية المنظمة ازاء مواطني الضفة الغربية، بعد اعلان الملك حسين قطع العلاقات، القانونية والادارية، مع الضفة. وفي قراره، اكد عرفات استمرار القوانين والانظمة المعمول بها، ما لم تعدّل، او تلغ، من قبل السلطات التشريعية الفلسطينية. ودعا القرار الموظفين العاملين في المؤسسات العامة الى الاستمرار في اداء واجبهم على ان تتحمل م.ت.ف. كامل المسؤولية ازاءهم (**وفا**، ١٩٨٨/٨/٢٣).

• استشهد مواطن فلسطيني واصيب عشرات بجروح في الصدامات والمواجهات التي وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، في انحاء متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبقي نظام منع التجول سارياً على عدد من المخيمات الفلسطينية (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٢٤).

• أفاد قائد سلاح البحرية الاسرائيلية، اللواء ابراهام بن ـ شوشان، في احتفال «يوم السلاح»، انه، منذ بداية هذا العام، منع سلاح البحرية خمس محاولات للقيام بعمليات فدائية ضد سفنه. وهذه المحاولات تحتوي على محاولتي وضع الغام بحرية، ومحاولتي قيام بعمليات انتحارية عبر زوارق فدائية باتجاه سفينة «دبور» الاسرائيلية، ومحاولة تسلل واحدة في ابحار مباشر. وأضاف بن ـ شوشان، ان سلاح البحرية مستمر في الحؤول دون محاولات الفدائيين الرامية الى ادخال وسائل قتالية وفدائيين الى لبنان، وانه، خلال السنوات الثلاث الماضية، تم القضاء على ٥٨ فدائياً، في اشتباكات مع سلاح البحرية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٤).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الوزير اريئيل شارون يغرز سكيناً في ظهر موقف الليكود التقليدي، جراء نشره لمشروعه السياسي الاخير. وعلى حد قول رابين، ان هذا المشروع يقوّض مفهوم الليكود الذي اساسه «أرض ـ اسرائيل الكاملة». وأضاف رابين، في مؤتمر صحافي عقده في الشمال، انه في اللحظة التي يفرّق شارون بين الاهمية الامنية لبعض المناطق في الضفة الغربية، فيعتقد بأن هناك مناطق هامة ومناطق اكثر أهمية، فانه، بهذا، يقوم بعرض مشروع الون الذي أساسه ضم قليل جداً لمناطق عربية مكتظة بالسكان، فهو يصل بالتحديد الى مشروع المعراخ. وأشار رابين الى انه لا يوافق على مشروع شارون، لانه يؤيد القيام بمسار ضم من جانب واحد، ولهذا ليس هناك احتمال للتوصل الى سلام (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٤).

• أكد وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في تصريحات صحافية، ان مصر لن تتخذ أية اجراءات تجاه قطاع غزة، الى ان يعود القطاع الى الفلسطينيين، اصحابه الشرعيين. وقال عبدالمجيد ان مصر حريصة على التنسيق الاردني ـ الفلسطيني الذي بدونه يصعب، جداً، تصور حل للقضية الفلسطينية (**الاهرام**، ١٩٨٨/٨/٢٤).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، لمندوب اسرائيل السياسي في واشنطن، د. عوديد عيرن، الذي يشغل منصب القائم بأعمال سفير اسرائيل: «اذا لم تغير اسرائيل اسلوب تعاطيها في موضوع الطرد، فسوف يتسبب الامر باضرار في علاقاتنا المتبادلة، لأننا وصلنا الى نقطة اصبح فيها عدد كبير من الاميركيين لا يفهمون ما تفعله اسرائيل». وكان وايتهيد دعا عيرن الى ان يعبّر، بحضوره، عن الاحتجاج على اوامر الطرد الاخيرة. وفي القدس، قالت مصادر سياسية انها لا تذكر صيغة تنديد اشد من هذه الصيغة من جانب الادارة الاميركية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٤).

١٩٨٨/٨/٢٤

• عمّ الاضراب الشامل المناطق المحتلة، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وفي غضون ذلك، تواصلت الصدامات الدامية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، فسقط ثلاثة شهداء، كما تواصل، من ناحية اخرى، فرض حظر التجول على عدد من المخيمات (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٨/٢٥). وقد

رفرف علم فلسطين في المدن والقرى والمخيمات، واقيمت المتاريس الحجرية على الشوارع وفي الازقة، واشعلت اطارات السيارات، وتعرضت سيارات الاحتلال الاسرائيلي للرشق بالحجارة والزجاجات الحارقة. وكثفت القوات الاسرائيلية تواجد قواتها الراجلة والمحمولة عند المفارق، وداخل المدن، وعند مداخل القرى والمخيمات (**الدستور**، ٢٥/٨/١٩٨٨).

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلي حملة اعتقالات جديدة ضد المواطنين العرب السوريين، في قرية مجدل شمس، في الجولان المحتل. وشملت الاعتقالات مدير مدرسة رفض رفع العلم الاسرائيلي على مدرسته، خلال احد الاحتفالات الرسمية الاسرائيلية (**البعث**، دمشق، ٢٥/٨/١٩٨٨).

• قال منسق الانشطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، ان «هدف م.ت.ف. التسبب في خلق فوضى. م.ت.ف. تحاول خداعنا؛ مرة تقوم بتهديد عرب المناطق [المحتلة]، ومرة تحاول، قدر المستطاع، اسداء الجميل اليهم. ولن نسمح لاموال من مصادر معادية ان تدخل اسرائيل، ولن نمكن الاوساط المعادية من ان تنمو في المنطقة» (**القبس**، ٢٥/٨/١٩٨٨).

• اعلن محامي فيصل الحسيني، افيغدور فلدمان، عن نيته استئناف قرار نائب رئيس المحكمة المركزية في القدس، الذي لن يسمح للحسيني بموجبه بالاطلاع على المواد السرية ضده، الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية (**معاريف**، ٢٥/٨/١٩٨٨).

• أوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، انه منع، يوم الجمعة الماضي، من مغادرة مطار دمشق، حين كان متوجهاً في طريقه الى تونس لحضور اجتماعات اللجنة. وقال عبدربه ان المنع دام لمدة يومين؛ وحين سمح له بالمغادرة قيل له ان السبب يعود الى خلل اداري. وتمنّى عبدربه اقامة علاقات طيبة وحوار طبيعي بين م.ت.ف. وسوريا (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٨/١٩٨٨).

• دعا حزب التجمع المصري المعارض الشعب المصري الى التعبير عن رفضه لاتفاقيتي كامب ديفيد. وطالبت صحيفة الحزب، «الاهالي»، بايقاف اشكال التطبيع كافة بين مصر واسرائيل، وطرد السفير الاسرائيلي من القاهرة، وسحب السفير المصري من تل ـ ابيب (**البعث**، ٢٥/٨/١٩٨٨).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الانتقاد الاميركي لسياسة الطرد التي تنتهجها اسرائيل. وقال لسفير الولايات المتحدة في اسرائيل، توماس بيكرينغ، ان الاعتبارات الامنية هي التي توجه اسرائيل نحو تنفيذ طرد بعض المحرّضين، بين الحين والآخر، وان لا نيّة لديه لتغيير هذه السياسة (**معاريف**، ٢٥/٨/١٩٨٨). على صعيد آخر، قال سفير اسرائيل في الولايات المتحدة، موشي اراد: «في موضوع الطرد، قال الاميركيون وجهة نظرهم. وما قيل ليس صيغة جديدة. ويبدو لي ان الموقف الاميركي تأثر من العدد الكبير، نسبياً، للمبعدين. ولا أرى، شخصياً، بهذا تدخلاً في شؤوننا الداخلية. فهذا جزء من الحوار السياسي الدائر بيننا وبين الاميركيين... والافضل ان نكشف خلافات الرأي ونراها في مجمل علاقاتنا الودية المتبادلة» (**المصدر نفسه**).

١٩٨٨/٨/٢٥

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى عدن، آتياً من بغداد، بعد زيارة للعراق استغرقت أربعة أيام. وقال عرفات انه سيبحث مع المسؤولين في اليمن الجنوبية في الوضع في الاراضي المحتلة، بعد قرار الملك فك العلاقة القانونية، والادارية، مع الضفة الغربية (**النهار**، ٢٦/٨/١٩٨٨).

• استمر الاضراب الشامل فعمّ مناطق الارض المحتلة كافة، وذلك «تكريماً لشهداء الانتفاضة خلف القضبان». وتواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال، في أكثر من مكان، فسقط شهيد واصيب مئة مواطن بجراح، فيما تم حرق ٢٥ سيارة اسرائيلية. واستمر حظر التجول مفروضاً على عدد من المناطق، حيث قدر ان عدد سكانها يبلغ ٢٠٠ ألف (**الدستور**، ٢٦/٨/١٩٨٨).

• قررت قيادة م.ت.ف. تغيير اسم الضفة الغربية، التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧، وسيطلق عليها، من الآن فصاعداً، اسم الضفة الفلسطينية (**الاتحاد**، ٢٦/٨/١٩٨٨).

• يحاول زعماء الانتفاضة في المناطق المحتلة وكذلك اللجان الشعبية المخوّلة بالعمل على استمرار وتمأسُس الانتفاضة، نقل الانشطة الى ساعات المساء والليل. وفي الفترة الاخيرة، سجّلت أكثر وأكثر احداث خلال الليل، خصوصاً في الضفة الغربية. فسكان

المدن والقرى ومخيمات اللاجئين يستغلون ساعات الليل المتأخرة ويقومون بوضع الحواجز عند مخارج مناطقهم وعلى الشوارع الرئيسة، في ارجاء الضفة الغربية. ومن بين اهداف هذا العمل عرقلة الخروج الى العمل في اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٢٥).

• وقع اشتباك بين مقاتلين فلسطينيين، من مخيم الرشيدية، جنوب لبنان، كان يقلّهم زورق مطاطي، وبين سفينة حربية اسرائيلية اعترضت الزورق قبالة سواحل صور. واستمر تبادل اطلاق النار لمدة ١٥ دقيقة، دون ان يسفر الاشتباك عن وقوع ضحايا (**الاهرام**، ١٩٨٨/٨/٢٦).

• قصفت الطائرات العمودية التابعة للجيش الاسرائيلي قاعدة للفدائيين جنوب مدينة صيدا في جنوب لبنان. والهدف الذي قصف موجود في منطقة مخيم عين الحلوة، جنوب شرق صيدا، وكان يستخدم قاعدة انطلاق للفدائيين للقيام بعمليات ضد اسرائيل، وهو عبارة عن بناية من طابقين استخدم مقر قيادة فلسطينية تابعة لـ «القطاع الغربي» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٢٦).

• قررت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية القيام بتظاهرة جماهيرية في قرية الطيبة، في المثلث. ومن المحتمل ان يشارك في هذه التظاهرة آلاف الاشخاص، احتجاجاً على سياسة هدم البيوت والتمييز في ميزانيات المجالس المحلية وسياسة الاحتلال والطرد من المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٢٦).

• سوف يطلب عضو الكنيست ابا ايبن، الذي سوف يقوم بجولة على عدد من دول اوروبا الغربية بتكليف من وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، من زعماء تلك الدول حث م.ت.ف. على توضيح مواقفها تجاه اسرائيل. وقال ايبن، في مقابلة صحافية، انه سوف ينقل رسالة، بشكل غير مباشر، الى م.ت.ف. مؤداها، اذا اعترفت المنظمة بدولة اسرائيل، سوف يكون حزب العمل مستعداً للبدء معها بمحادثات سلام. وأضاف ايبن انه يعتقد بأن اوامر طرد الفلسطينيين لن تضيف شيئاً الى أمن اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٢٦).

• قال المسؤول عن العلاقات التجارية في الادارة الاميركية، ان الولايات المتحدة سوف تعيد النظر بالاتفاقيات التجارية المريحة التي تقيمها مع ست دول، بينها اسرائيل، في اطار «مشروع الافضليات العامة» للدول النامية، لأن اسرائيل لا تتقيد بقوانين الاتحادات المهنية الدولية وتقوم بمس حقوق العمال. وعلم ان الشكوى حول معاملة اسرائيل للفلسطينيين في المناطق المحتلة قد قدمت من قبل اللجنة الاميركية ـ العربية ضد التمييز في شهر حزيران (يونيو) الماضي. وقد اتهم اعضاء اللجنة اسرائيل بخرق قوانين الاتحادات المهنية للدفاع عن العمال تجاه ما يقارب مئة ألف فلسطيني يصلون، يومياً، للعمل في اسرائيل من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٢٦).

١٩٨٨/٨/٢٦

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان المنظمة لم تتلق فلساً واحداً من الدول العربية، في اطار المساعدة المالية التي اقرّتها قمة الجزائر، في حزيران (يونيو) الماضي، من أجل دعم الانتفاضة في الارض المحتلة. وحثّ عرفات، في كلمة ألقاها في اثناء تفقده للمقاتلين الفلسطينيين في معسكر لهم في عدن، القادة العرب على الوفاء بالتزاماتهم. وحول قرار الملك حسين فك الارتباط مع الضفة الغربية، أكد عرفات ان م.ت.ف. «ستتحمّل مسؤولياتها وتساعد الـ ٢٣ ألف موظف فلسطيني في الضفة (**السفير**، ١٩٨٨/٨/٢٧).

• استشهد مواطنان آخران، في حين صعّدت الانتفاضة الوطنية هجماتها ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي وعملائه، وواصلت خوض المجابهات العنيفة في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد دفعت قوات الاحتلال بحشود لم يسبق لها مثيل الى مناطق القدس والخليل ونابلس وغزة، ووضعت الحواجز عند مداخل المدن والقرى والمخيمات، في محاولة محمومة لمنع المواطنين من احياء ذكرى «ثورة البراق». وتحدى المواطنون حشود العدو، فاندفعوا في تظاهرات عارمة، بينما استخدمت القوات الاسرائيلية الرصاص والغازات السامة. وقد اصيب ما يزيد على ثلاثين مواطناً بجراح، بينما حطمت القوات الضاربة ١٢ سيارة اسرائيلية (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٢٧).

• أعلن رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، د. نبيل شعث، في تصريح صحافي، ان المنظمة تبحث، حالياً، في الصيغة المثلى لقبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ضمن بقية

القرارات، وان القرار ١٨١ ـ قرار التقسيم ـ هو مبرر لقيام الدولة على جزء من فلسطين، وليس معنى ذلك ان الشعب الفلسطيني يتخلى عن احلامه (**الاهرام**، ٢٧/٨/١٩٨٨).

• طلبت الحكومة الاسرائيلية من سفرائها في دول اوروبا الغربية استطلاع مواقف هذه الدول من اعلان حكومة في المنفى من جانب م.ت.ف. وتريد اسرائيل ان تعرف ما اذا كانت الدول او المجموعة الاوروبية ستعترف بحكومة كهذه، ام لا (**السفير**، ٢٧/٨/١٩٨٨).

٢٧/٨/١٩٨٨

• بحث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الامين العام للامم المتحدة، خافير بيريز ديكويلار، في الوضع الفلسطيني على اكثر من صعيد ومستوى، في ضوء التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية، وذلك خلال اجتماعهما في المقر الاوروبي للامم المتحدة، في جنيف. كما بحث الجانبان في خطورة تصاعد الممارسات الفاشية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. وحثّ عرفات المؤسسات الدولية على الاسراع في اتخاذ الوسائل الكفيلة بردع اسرائيل، وتقديم الضمانات الدولية لحماية ابناء الشعب الفلسطيني، وتوفير الدعم اللازم لهم. واطلع عرفات الامين العام على الخطوات التي اتخذتها م.ت.ف. لمواجهة خطوة الملك حسين بفك الارتباط مع الضفة الغربية. وتناول البحث مواضيع أخرى (**وفا**، ٢٨/٨/١٩٨٨).

• كشفت مصادر عربية وثيقة الاطلاع عن ابعاد خطة اسرائيلية لاغتيال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجزائر، قبيل انعقاد الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد اعدت الخطة بمعرفة رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، ووزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون. اما الجهة التي سيسند اليها تنفيذ هذه الخطة، فهي جهاز الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية (**الاتحاد**، ٢٨/٨/١٩٨٨).

• استشهد مواطن، وسقط عشرات آخرون جرحى، بينهم مئة من مخيم البريج في قطاع غزة وحده، وذلك خلال المجابهات التي دارت فشملت معظم انحاء الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. واصدرت قيادة الانتفاضة اوامرها بمهاجمة العملاء المتعاونين مع سلطات الاحتلال، وان تشن «لجان صدمة» هجمات على من يرفضون الاستجابة لنداءات الاستقالة من وظائفهم في الادارة العسكرية الاسرائيلية ولم يضعوا حداً لتعاونهم مع العدو ولم يعلنوا توبتهم، بعد. وشنت القوات الضاربة ٤٤ هجوماً بالزجاجات الحارقة، وتمكنت من تحطيم ١٦ سيارة اسرائيلية (**الدستور**، ٢٨/٨/١٩٨٨).

• استمر صراع اذرع الامن الاسرائيلية ضد الاتحادات المهنية في المناطق المحتلة. ففي نهاية الاسبوع، أُصدر أمر غلق لمدة سنتين لمقر الاتحادات النقابية في الضفة الغربية، الموالي لـ «فتح». وفي القدس الشرقية، اغلق مقر الاتحادات المهنية لمدة سنة (**عل همشمار**، ٢٨/٨/١٩٨٨).

• عبّرت وزارة الخارجية الاسرائيلية عن استيائها من قرار مجلس الامن الدولي الذي ندد باسرائيل، بسبب اعمال طرد الفلسطينيين الاخيرة من المناطق المحتلة. وادعى الناطق بلسان وزارة الخارجية، د. الون ليئل، بأن «مجلس الامن اتبع نهجاً احادي الجانب؛ فقد تجاهل المجلس احتياجات اسرائيل الامنية ومسؤولياتها عن أمن سكان المناطق المحتلة» (**عل همشمار**، ٢٨/٨/١٩٨٨).

• وصف الملك حسين قراره بفك ارتباط الاردن بالضفة الغربية بأنه «كان بمثابة مدخل كبير في مسار القضية الفلسطينية ومنح نضال الشعب الفلسطيني دفعة معنوية ملموسة، وجعل من اهداف الانتفاضة... اهدافاً واضحة ذات مغزى يتفق مع حقوق الانسان ومبادىء الامم المتحدة». ورأى حسين، في خطاب القاه بمناسبة تخريج دورة عسكرية جديدة، ان الاردن طرف رئيس في النزاع العربي ـ الاسرائيلي وفي مسيرة السلام، وتعهد عدم التخلي عن دعم الشعب الفلسطيني (**الدستور**، ٢٨/٨/١٩٨٨).

• سجلت، خلال هذا الشهر، قمة جديدة في عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي. هذه المعطيات قدمها رئيس دائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون. وعلى حد قوله، سمح بالخروج من الاتحاد السوفياتي لـ ١٢٧٧ فرداً؛ غير ان غالبيتهم الحاسمة تساقطت في فيينا، وقد وصل اسرائيل ٤٦ فرداً، فقط (**هآرتس**، ٢٨/٨/١٩٨٨).

٢٨/٨/١٩٨٨

• كانت مدينة قلقيلية ومخيم النصيرات، في

قطاع غزة، أكثر المناطق دموية في المواجهات التي تواصلت بضراوة بالغة، في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وابقت سلطات الاحتلال حظر التجول مفروضاً في نابلس وبني نعيم ومخيمات عسكر وبلاطة وبيت عين الماء وطولكرم والنصيرات. ودهمت قوة اسرائيلية مكتب اتحاد الجمعيات الخيرية ومكتب وكالة الحياة الصحافية في القدس المحتلة، وأصدر قراران باغلاقهما. وقد اصيب عشرات المواطنين بجراح، في حين اعدمت الانتفاضة احد المتعاونين مع الاحتلال (**الدستور**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

• هاجم بعض وزراء الليكود، في جلسة الحكومة، وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بادعاء ان سياسته «المتزنة» التي ينتهجها تجاه المتظاهرين العرب في المناطق المحتلة تستغل بشكل سيء من قبل القائمين على الانتفاضة، وتفشل الجهود الرامية الى تهدئة الخواطر. وقال وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، ان الوضع الامني يشتد خطورة. وحقيقة ان الزجاجات الحارقة قد ألقيت في كفار سابا، على بعد ثلاث دقائق من قلقيلية، ينبغي ان تقلق الاوساط الامنية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

• وصف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الظرف الحالي بأنه أفضل الظروف لاعلان حكومة فلسطينية مؤقتة. وذكر ان حكومة كهذه سوف تعلن في أيلول (سبتمبر) المقبل (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٢٩). ووصف عضو اللجنة، هاني الحسن، قرار الملك حسين بفك الارتباط مع الضفة الغربية، بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح. وقال ان هذه الخطوة انهت التداخل السياسي بين الاردن وم.ت.ف. في الموضوع الفلسطيني وازالت آخر عقبة امام اعتراف العالم بتمثيل المنظمة لشعبها (**الدستور**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

• قرر رئيس هيئة الانتخابات في حزب العمل الاسرائيلي، الوزير عيزر وايزمان، ربط نفسه بأنشطة الحزب في القطاع العربي، لكي يوقف الانجراف في تأييد الحزب هناك. وقد أجريت، أمس، مشاورات في هيئة انتخابات حزب العمل ازاء الصوت العربي (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

• اصدر رئيس مجلس الامن الدولي، وهو مندوب الصين، بياناً دعا الى ايقاف جرائم ابعاد المواطنين الفلسطينيين من وطنهم وضمان عودة من تم ابعادهم. وعبّر رئيس المجلس عن موقف الاعضاء الذين يشعرون بالقلق الشديد ازاء ما آل اليه الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من قتل وابعاد (**وفا**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

• علّق مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون الاعلام، آفي بزنر، على بيان بسام ابو شريف ازء اعتراف م.ت.ف. بحدود العام ١٩٦٧، والاستعداد للاعتراف باسرائيل برعاية مؤتمر دولي، قائلاً: «هذا كلام غير جدي. كل يوم نسمع تصريحاً مختلفاً من جانب م.ت.ف. لا قيمة للكلام عندهم. ابو شريف هذا هو ابو شريف نفسه الذي ادعى بأن شامير توجه الى عرفات، عبر وسيط روماني، وطلب منه ادارة المناطق [المحتلة]. وقبل اسبوع، قال ابو شريف ان م.ت.ف. تعترف باسرائيل في حدود العام ١٩٤٧» (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

• أفاد منسّق أنشطة مجلس الامن والسلام الاسرائيلي بأنه حتى الآن قد انضم الى المجلس ٣٤ ضابط احتياط برتبة لواء، و٨٦ ضابط احتياط برتبة عميد، و١١٥ ضابط احتياط برتبة مقدم. وقد بلغت التبرعات التي جمعها المجلس مئة ألف شيكل، وسوف تنفق في توزيع اوراق مواقف جديدة. وقال اللواء (احتياط) شلومو غازيت، في الشهر القادم سوف يقوم المجلس بعرض ثلاث سيناريوهات سياسية ممكنة، هي استمرار الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، وتسوية اقليمية وتسوية مع الاردن، ودولة فلسطينية، من خلال المخاطر الامنية في كل سيناريو (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

١٩٨٨/٨/٢٩

• تسلّم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة جوابية من القيادة الصينية، تتعلق بتطورات الاوضاع السياسية الراهنة في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٩٨٨/٨/٣٠).

• أفادت صحيفة «واشنطن بوست»، نقلاً عن مراسلها في جنيف، بأن رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، يحاول تمرير قرار جديد في مجلس الامن الدولي، يدعو الى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ويعتقد عرفات بأن اتخاذ مثل هذا القرار سوف يسهل على م.ت.ف. الاعتراف باسرائيل دون الخشية من ردود فعل المتطرفين في المعسكر الفلسطيني (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٣٠).

• سقط شهيد آخر واصيب ٤٩ مواطناً بجراح، فيما تواصلت الصدامات والمجابهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة. وقد تركزت الصدامات، بصفة خاصة، في مخيمات البريج وجباليا والنصيرات وبيت حانون وقلنديا والعين ومدن رام الله ونابلس وطولكرم وجنين. وتمكن المواطنون من اصابة خمسة جنود بجروح وتدمير وحرق ١٣ سيارة وحافلة اسرائيلية، مستخدمين الزجاجات الحارقة والهراوات والحجارة. وقد اعتقلت سلطات الاحتلال اعداداً من المواطنين في اماكن عدة، وقررت هدم ١٥ منزلاً في مخيم جباليا، ووضعت اجراءات تعرقل التحاق الطلبة الفلسطينيين بجامعاتهم في الخارج. واستمر فرض حظر التجول على عدد من المناطق (**القبس**، ٣٠/٨/١٩٨٨).

• أعلنت الادارة الاميركية عن قرارها بشأن التنازل عن استمرار الصراع ضد وجود مكتب م.ت.ف. في نيويورك، على الرغم من وجود قانون في الكونغرس يأمر بغلق هذا المكتب. وقد قرأت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، فيليس اوكلي، على الصحافيين قراراً يفصّل «مصالح الولايات المتحدة» التي استوجبت التنازل (**معاريف**، ٣٠/٨/١٩٨٨).

• اجتمع سفير مصر في الولايات المتحدة، عبدالرؤوف الريدي، مع ثلاثة من مساعدي وزير الخارجية الاميركية، وبحث معهم في السبل الكفيلة بايقاف عمليات طرد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة وايجاد حل عادل يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ٣٠/٨/١٩٨٨).

• يمر برنامج الليكود الانتخابي في مراحل الاكتمال. ووفقاً للاقتراح الذي بُلور في لجنة البرنامج برئاسة عضو الكنيست الياهو بن ـ اليسار، سوف يؤكد البرنامج، بشكل بارز أكثر، التزامات الليكود تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف يقرّر عقاباً أشد قسوة في المناطق المحتلة من أجل تهدئة الاوضاع، وسوف تتجدد عمليات الاستيطان وتوسيع المستوطنات القائمة بزخم أكبر. ووفقاً لمسودة البرنامج السياسي، يقر الليكود بأن «لدولة اسرائيل الحق والمطالبة في السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة». وسوف يطرح هذا الطلب ويعمل من أجل تجسيده (**هآرتس**، ٣٠/٨/١٩٨٨).

• فشلت اليونان في اقناع دول المجموعة الاوروبية بالموافقة على عقد اجتماع بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ووزراء خارجية هذه الدول. وقد انقسمت مواقف هذه الدول، منها من رحّبت بعقد الاجتماع ومنها من رفضت (**القبس**، ٣٠/٨/١٩٨٨).

٣٠/٨/١٩٨٨

• وصل الى العاصمة الليبية رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وعدد من الزعماء الفلسطينيين للمشاركة في احتفالات الذكرى التاسعة عشرة لثورة الفاتح من أيلول (سبتمبر). ومن المتوقع ان يبذل المسؤولون الليبيون جهودهم للتقريب بين عرفات والقادة الفلسطينيين المعارضين له، الموجودين، أيضاً، في طرابلس، للمناسبة ذاتها. وقد وصل مع عرفات كل من الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة. وممثل الحزب الشيوعي الفلسطيني في اللجنة التنفيذية، سليمان النجاب. وقد ذكر عرفات ان الزيارة ستساهم في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس راسخة (**النهار**، ٣١/٨/١٩٨٨).

• كشفت صحيفة «الشعب» المصرية المعارضة تفاصيل جديدة عن الخطة الاسرائيلية لاغتيال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، قبيل المجلس الوطني الفلسطيني. وذكرت الصحيفة ان أربعة مواطنين عرب يحملون الجنسية اللبنانية قد أوكل اليهم تنفيذ الجريمة، وانهم زاروا اسرائيل خلال الشهر الماضي اكثر من ثلاث مرات، حيث عقدت لقاءات مباشرة بينهم وبين الوزير الاسرائيلي اريئيل شارون. وقد تسلم هؤلاء مبلغاً قدره مليون دولار (**الاتحاد**، ٣١/٨/١٩٨٨).

• نفّذ المواطنون الفلسطينيون اضراباً عاماً، في انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، تأييداً للمناضلين الفلسطينيين الذين يجرى ابعادهم من وطنهم. وخرج المواطنون في تظاهرات، واشتبكوا مع قوات الاحتلال الاسرائيلي. واصيب اربع مواطنين بجروح في نابلس؛ كما اصيب ٤٧ بجروح خلال المصادمات التي وقعت في رفح وخان يونس والخليل ورام الله ومخيمات جباليا والنصيرات وقلنديا وبيتين. واصيب ضابط وخمسة جنود اسرائيليون بجروح، ودمّر المواطنون ثلاث سيارات جيب عسكرية وخمس

حافلات تابعة للمستوطنين (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٣١).

• القي القبض على فدائيين من جبهة النضال الشعبي كانا في طريقهما للقيام بعملية مساومة عبر احتجاز رهائن داخل مستوطنات اصبع الجليل. وقد تم القاء القبض عليهما على أيدي جنود جيش لبنان الجنوبي، بعد اشتباك قصير وقع شمال دان. وقد تمكن فدائي ثالث من الهرب، كما جرح جنديان من جنود جيش لبنان الجنوبي (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٣١).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «يمكن التحدث مع زعماء عرب من المناطق المحتلة، في مجالات معينة فقط، ذات علاقة بالحياة اليومية؛ بينما في الموضوع السياسي الاساسي، فان م.ت.ف. ليست الجهة المؤهلة للتوصل الى ترتيبات سلام، ودون الاردن لا يمكن اجراء مفاوضات». ولدى تطرقه الى الشخصيات التي يمكن التحدث معها حول الشؤون الحياتية قال رابين، ان حقيقة وجود بعضها رهن الاعتقال الاداري لا تنفي كونه جزءاً من الزعامة المحلية، كل ذلك شرط ايقاف أعمال العنف تماماً (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٣١).

• قال مجلس السلام والامن الاسرائيلي، في الوثيقة التي نشرها، ان البقاء في المناطق المحتلة يضر، بشكل متزايد، بقوة الجيش الاسرائيلي وقدراته، وفي نواياه، وفي موارده، وانشغاله في اهداف مركزية. ومجلس السلام والامن الذي يضم ضباطاً كباراً في قوات الاحتياط يتماثلون مع المواقف السياسية لليسار الاسرائيلي، يقر بأن المناطق المحتلة تتسبب بأضرار تزيد على الفائدة الامنية لتلك المناطق (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٣١).

• ساهم حوالى ٣٠٠ شخص، بشكل جزئي، في مسيرة واجتماع حركة «يكفي للاحتلال» في القدس. وخلال حملهم الشعارات ولبسهم الملابس السوداء ساروا من الملعب الروسي القريب من المعتقل والمحكمة باتجاه بيت رئيس اسرائيل؛ وهناك عقدوا اجتماعاً. وقد كتب على الشعارات «١٤٩٢ ـ طرد اسبانيا؛ ١٩٨٨ ـ طرد رابين» (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٣١).

• دعت صحيفة «برافدا» الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوفياتي الفلسطينيين الى تحويل المكاسب التي احرزوها، خلال انتفاضتهم، المندلعة منذ تسعة شهور، الى نصر سياسي، مؤكدة ان «اسرائيل خسرت أطول معركة لها ضد الفلسطينيين». وتوقعت «برافدا»، التي شجبت اجراءات اسرائيل ضد الانتفاضة، ان تشهد المنطقة العربية، بعد وقف الحرب الايرانية ـ العراقية، اصطفافاً جديداً للقوى يفتح للانتفاضة آفاقاً جديدة. وشددت على ان القرارات التي ستتخذ في الدورة المرتقبة للمجلس الوطني الفلسطيني «ستكون أكثر القرارات أهمية منذ تأسيس م.ت.ف. قبل ربع قرن» (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٨/٣١).

• تجري أوساط مقربة من م.ت.ف. اتصالات مع الادارة الامريكية، بهدف فحص استعداد الولايات المتحدة للاعتراف بحكومة منفى فلسطينية مقابل اعتراف المنظمة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وقالت مصادر فلسطينية لصحيفة «معاريف»، انهم، في م.ت.ف. يعتقدون بأنه اذا اعترفت الولايات المتحدة بحكومة المنفى، التي ستعلن على انها حكومة مؤقتة، سوف يزول العائق أمام الموافقة على قراري ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يعترفان باسرائيل؛ ولكنها لم تأت على ذكر حق الفلسطينيين في تقرير المصير. والمصادر ذاتها قالت انه، في وزارة الخارجية الامريكية، تجرى اعادة النظر في السياسة الامريكية تجاه حقوق الفلسطينيين، في أعقاب خطوات الملك الاردني حسين (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/٣١).

• قال مستشار وزير الخارجية الاسرائيلية، نمرود نوفيك، ان الاتحاد السوفياتي ابلغ الى اسرائيل انه يعتزم طرح مبادرة جديدة لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، خلال الاسابيع المقبلة (**السفير**، ١٩٨٨/٨/٣١).

١٩٨٨/٨/٣١

• شهد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والوفد الفلسطيني المرافق له، حفل تخريج دفعة من الضباط الليبيين. وقد أُجري الحفل برعاية العقيد معمر القذافي، واشرف عرفات على توزيع الجوائز على المتفوقين. وكان عرفات والوفد المرافق له وصلا الى طرابلس الغرب، للمشاركة في احتفالات ثورة الفاتح من أيلول (سبتمبر) في الجماهيرية (**وفا**، ١٩٨٨/٩/١). وفي تهنئته للقذافي بالعيد، أعرب عرفات عن تقديره العميق لمواقف الدعم المبدئية والأخوية الشجاعة التي تقفها ليبيا، قيادة وشعباً، الى جانب الشعب

الفلسطيني (**المصدر نفسه**). ويبدو ان القذافي يتدخل، شخصياً، لعقد اجتماع موسّع يضم الفصائل الفلسطينية كافة؛ كما يبدو ان المساعي الليبية، بهذا الصدد، وصلت الى طريق مسدود (**الشرق الاوسط**، ١/٩/١٩٨٨).

• لليوم الثاني ساد في الارض المحتلة اضراب شامل، احتجاجاً على قيام الاسرائيليين بحرق ثلاثة عمال فلسطينيين من أبناء قطاع غزة. وسقط شهيدان جديدان في دير غسانة ورفح، واصيب عشرات الموطنين في المجابهات التي وقعت، في مختلف انحاء الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد شرعت قوات الاحتلال في موجة جديدة من الاعمال الارهابية الوحشية والعقاب الجماعي، لمواجهة تصاعد الانتفاضة في قطاع غزة (**الدستور**، ١/٩/١٩٨٨). وقد جرح في المجابهات ستة حراس سجون اسرائيليين وجنديان وضابط (**القبس**، ١/٩/١٩٨٨).

• توصلت وزارتا الدفاع والمالية الاسرائيليتان الى تفاهم تدفع بموجبه وزارة المالية الى وزارة الدفاع مبلغ ١٨٠ مليون شيكل جديد كتعويض عن النفقات الاضافية التي تحمّلها جهاز الامن، في مواجهة الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت وزارة الدفاع طالبت بمبلغ ٢٣٦ مليون شيكل (**عل همشمار**، ١/٩/١٩٨٨).

• يفيد المسافرون الفلسطينيون العائدون من الاردن بأن هناك خشية في الاوساط الاقتصادية الاردنية المسؤولة من سحب ودائع سكان المناطق المحتلة المودعة في المصارف الاردنية (**عل همشمار**، ١/٩/١٩٨٨).

• ذكر بيان رسمي صدر عن البرلمان الاوروبي ان زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لمقر البرلمان في ستراسبورغ، تمّت بدعوة من رئيس الكتلة الاشتراكية في هذا البرلمان، رودي هرندت. وذكر البيان، أيضاً، ان الزيارة تمّت من أجل خلق توازن مع الدعوة الموجهة الى وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، لزيارة البرلمان، في نهاية هذا الشهر (**عل همشمار**، ١/٩/١٩٨٨).

• أعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، ان الجهود المصرية لترتيب حوار اميركي ـ فلسطيني سوف تستمر. وقال عباس ان المنظمة طلبت من مصر دراسة الخطوات التي تعتزم م.ت.ف. اعلانها قريباً. وأبلغ عباس الى الصحافة ان الدول العربية، جميعها، باستثناء سوريا، ابلغت الى م.ت.ف. موافقتها على أي قرار تتخذه بشأن اعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني وقيام الحكومة المؤقتة. وأكد عباس ان الاردن لم يتخل عن دوره السياسي في الشرق الاوسط، وهو لا يزال، مع مصر وسوريا ولبنان، شركاء في المؤتمر الدولي (**الاهرام**، ١/٩/١٩٨٨).

• افتتح المؤتمر الدولي الخامس للمنظمات غير الحكومية بشأن القضية الفلسطينية، في جنيف، في قصر الامم المتحدة، وتميز بمشاركة عالمية واسعة، حيث تحضره وفود أكثر من مئة دولة و٢٥٠ تنظيماً. وتلقى المؤتمر رسالة تحية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ومن الامين العام للامم المتحدة، خافير بيريز ديكويلار. والقى رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، كلمة في جلسة الافتتاح (**الاتحاد**، ١/٩/١٩٨٨).

• قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، في واشنطن، ان مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، لا تزال قادرة على تشكيل الاساس المشترك لبدء مسار السلام. لكن من أجل ان يصبح بالامكان تجسيد هذه المبادرة يجب ان تسبقها مرحلة مفاوضات بين اسرائيل ووفد من الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف تامير ان المفاوضات حول الوضع النهائي للمناطق المحتلة، سوف تجرى بين اسرائيل وبين وفد اردني ـ فلسطيني مشترك (**عل همشمار**، ١/٩/١٩٨٨).

• وصف عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، قرار الحكومة الاميركية بعدم استئناف حكم المحكمة الفيدرالية، بحظر غلق مكتب م.ت.ف. في الامم المتحدة، بأنه مؤشر ايجابي جيد، يحمل طابعاً ايجابياً تجاه القضية الفلسطينية. وحث حوراني الولايات المتحدة على اتخاذ مزيد من القرارات الايجابية. وأشار الى انه كلما اتخذت الحكومة الاميركية مؤشرات أكثر ايجابية شجعت م.ت.ف. على اتخاذ قرارات أكثر واقعية (**الاهرام**، ١/٩/١٩٨٨).

١٩٨٨/٩/١

• صرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث لوكالة «رويتر» في ليبيا، بأنه مستعد لاقامة سلام مع اسرائيل، في مقابل اقامة دولة فلسطينية. وقال عرفات ان المجلس الوطني الفلسطيني

سيجتمع لمناقشة مسألة اقامة حكومة فلسطينية، في الفترة بين نهاية أيلول (سبتمبر) وبداية تشرين الأول (اكتوبر)، مشيراً الى ان أي اعلان لحكومة لن يتم في الوقت الحاضر؛ اذ ان الأمر لا يزال في طور المناقشة. ولم يحدد عرفات مكان انعقاد المجلس؛ كما انه امتنع عن الاجابة عن سؤال يتعلق بموقف الجماعات الفلسطينية المعارضة له (**النهار**، ٢/٩/١٩٨٨).

• تواصلت المواجهات والمصادمات الدامية بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلي؛ واصيب ١٨ مواطناً بجروح وتعرض ٧٠ للاعتقال. واحرق المواطنون سيارتين عسكريتين وحطموا، أو احرقوا، ايضاً، ١٩ سيارة للمستوطنين اليهود. وشبّ حريق في معامل تكرير النفط في مدينة حيفا، فأدى الى احتراق ثلاث سيارات (**القبس**، ٢/٩/١٩٨٨).

• اعلن الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي، في القيادة الجنوبية، انه يوجد في معتقل كتسيعوت ٢٧٥٠ معتقلاً من الفلسطينيين، منهم ٢٤٣٨ معتقلاً ادارياً (**معاريف**، ٢/٩/١٩٨٨).

• قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، انه لا يقترح اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. لأنه، حالياً، «ليس لاسرائيل جامع مشترك مع هذه المنظمة». غير ان تامير عاد وأكد للصحافيين الاسرائيليين موقفه بأن كل فلسطيني يأتي لاجراء محادثات مع اسرائيل، سوف يضطر، قبل ذلك، الى الحصول على اقرار من م.ت.ف. وهذا الامر معروف للزعماء الاسرائيليين منذ أيام مناحيم بيغن. وقال تامير، ايضاً: «اذا رغبنا، ام لم نرغب، فان م.ت.ف. هي الحركة القومية للفلسطينيين، ولا بديل منها» (**معاريف**، ٢/٩/١٩٨٨). على صعيد آخر، دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وزارة الخارجية الاسرائيلية الى اتخاذ اجراءات ضد تامير، اذا ما اتضح انه، حقاً، قال الكلام الذي نشر باسمه. وفي حديث لصحيفة «معاريف»، قال رئيس الحكومة: «أقوال تامير لا تتلاءم مع موقف اسرائيل وتتعارض مع سياسة الحكومة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**). وساد في وزارة الخارجية الاسرائيلية ارباك وحيرة في أعقاب تصريحات تامير. وقالت أوساط في الوزارة: «من المحتمل ان أقوال تامير لم تقتبس بشكل دقيق، ومن الصعب الاعتقاد بأنه قال ما نسب اليه». وقال الناطق بلسان الوزارة: «لا يوجد أي تغيير في مواقف اسرائيل تجاه م.ت.ف. موقفنا كان، وسوف يبقى، انه طالما م.ت.ف. لم تعترف باسرائيل، ولم تقبل بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وتكف عن ' الارهاب '، فسوف نستمر بالنظر اليها على انها منظمة ' ارهابية ' لا يمكن اجراء مفاوضات معها» (**هآرتس**، ٢/٩/١٩٨٨).

• هبط احتياط اسرائيل من العملة الصعبة في آب (اغسطس) بمقدار ربع مليار دولار، وهو أكبر هبوط منذ سنة. وأشارت أوساط في «بنك اسرائيل»، وفي وزارة المالية الاسرائيلية، الى ان الهبوط في الاحتياط جاء، في الاساس، من دفع ديون متزايدة من جانب الحكومة ومن توقعات الجمهور بهبوط جديد في قيمة الشيكل. وهذا الوضع خلق شراء متزايداً للعملة الصعبة من جانب القطاع الخاص (**يديعوت احرونوت**، ٢/٩/١٩٨٨).

• أعلن رئيس ادارة الاعلام في وزارة الخارجية السوفياتية، غينادي غيراسيموف، ان لقاء العمل الذي تم بين ممثلي وزارتي الخارجية السوفياتية والاسرائيلية قد تمّ بناء على طلب الجانب الاسرائيلي وضمن اطر الاتصالات التي يجريها الاتحاد السوفياتي مع الاطراف المعنية، بهدف تحريك فكرة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط وتوضيح الموقف السوفياتي بهذا الشأن. وأكد غيراسيموف ان الاتحاد السوفياتي دان سياسة التنكيل التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد سكان الاراضي العربية المحتلة المدنيين. وقال انه أجري، في اللقاء الذي تم في باريس، تفادي قضية تطبيع العلاقات مع اسرائيل. وقد أكد الاتحاد السوفياتي «ان التطورات في هذه القضية محتملة في سياق التسوية في الشرق الاوسط، وبشرط ان يبدأ المؤتمر الدولي أعماله» (**الاتحاد**، ٢/٩/١٩٨٨).

• عقدت، في موسكو، جولة من المشاورات بين النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية، يولي فورنتسوف، ووكيل وزارة الخارجية الاميركية، مايكل ارماكوست. وأوضح المتحدث باسم الخارجية السوفياتية، غينادي غيراسيموف، ان هدف المشاورات هو البحث في المشكلات الاقليمية، على نطاق واسع، مع التركيز على تسوية حالات النزاع القائمة في جنوب افريقيا، وبين العراق وايران، وفي الشرق الاوسط. وأفاد ناطق باسم السفارة الاميركية، في موسكو، بأن المحادثات دارت، على مدى أربع ساعات، حول سبل تطبيق اتفاق جنيف، بشأن افغانستان (**السفير**، ٢/٩/١٩٨٨).

١٩٨٨/٩/٢

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بوخارست، مع الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو. وحضر الاجتماع، عن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة، عبدالله حوراني، والقائم بأعمال سفارة فلسطين في العاصمة الرومانية، د. نمر اسماعيل؛ وعن الجانب الروماني، عضو الهيئة التنفيذية السياسية للحزب القومي الروماني رئيس مجلس الدولة للدفاع، دان كوما. وقد أُجري، خلال الاجتماع، تبادل وجهات النظر حول التطورات السياسية في المنطقة العربية (**وفا**، ٢/٩/١٩٨٨).

• وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة قواتها في حالة تأهب، كما هو الحال في كل يوم جمعة، لمنع التظاهرات العنيفة اثر الخروج من المساجد. واتخذت قوات الاحتلال مواقع لها قرب أماكن العبادة، مشددة الحصار والرقابة على المصلين. وعلى الرغم من ذلك، تواصلت المواجهات في انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقعت اشتباكات في أماكن عدة، وحطم المتظاهرون سيارات اسرائيلية، فيما اصيب عدد منهم بجراح واعتقل آخرون (**القبس**، ٣/٩/١٩٨٨).

• قال رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يشارك، الآن، مع لجنة خبراء، في وضع مشروع وثيقة اعلان استقلال فلسطين، انه لم يعد هناك مكان لكلمة «لعم»، ولا بد من وضع برنامج سياسي واضح، قبل عقد المجلس؛ ولا بد، أيضاً، من الاعلان عن قيام دولة فلسطينية مستقلة، لأنها ضرورة وطنية وقانونية (**الشرق الاوسط**، ٣/٩/١٩٨٨).

• واصل الملك الاردني حسين زيارته لمصر، وعقد جلسة محادثات ثالثة مع الرئيس حسني مبارك، في الاسكندرية. وقد تركزت المحادثات على تطورات القضية الفلسطينية، في ضوء قرار الاردن فك العلاقة القانونية، والادارية، مع الضفة الغربية المحتلة؛ كما تركزت على المشاورات والاتصالات الجارية بهذا الشأن، وعلى مفاوضات السلام بين العراق وايران، والعلاقات الثنائية بين مصر والاردن (**النهار**، ٣/٩/١٩٨٨).

١٩٨٨/٩/٣

• خصص المواطنون الفلسطينيون في الارض المحتلة أنشطة اليوم، في سياق انتفاضتهم المستمرة، لتعزيز اللجان الشعبية على طريق اقامة سلطة الشعب، وواصلوا خوض المواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المدن والقرى والمخيمات، في الضفة الغربية وقطاع غزة. ودارت أعنف المصادمات في مخيمي الشاطىء وجباليا، في الوقت الذي اعلنت سلطات الاحتلال عن تغييرات في ادارتين عسكريتين في الضفة، وشكلت وحدتين عسكريتين جديدتين. وقد جرح عشرات المواطنين، وتعرّض مئة منهم للاعتقال، فيما جرح عدد من الجنود، ودمرت، او احرقت، سيارات اسرائيلية عدة (**الدستور**، ٤/٩/١٩٨٨).

• تبحث شرطة مدينة طبريا عن مجهولين قاموا بضرب شابين عربيين يعملان في مطعم في المدينة بسلسلة حديدية وبعصي. وقد اصيب الشابان اصابات بليغة، نقلا على اثرها الى مستشفى «بوريا» (**يديعوت احرونوت**، ٤/٩/١٩٨٨).

• قرر الاردن تجميد رواتب موظفي الوقف الاسلامي في القدس، وفي الضفة الغربية. وقالت مصادر فلسطينية ان حوالى ٣٠٠ الى ٤٠٠ موظف سوف يتضررون من ايقاف دفع رواتبهم، بمن فيهم موظفو المحكمة الشرعية الاسلامية والمعلمون في المدارس الاسلامية ورجال الدين (**يديعوت احرونوت**، ٤/٩/١٩٨٨).

• وقعت في مخيم برج البراجنة، في بيروت، اشتباكات بين المنشقّين عن «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولم يصمد اتفاق لوقف النار تمّ التوصل اليه. وقد أكد مسؤول في الجبهة الشعبية ان المنشقين هم الذين بادروا بالاعتداء، تحت ستار القوة الامنية (**الدستور**، ٤/٩/١٩٨٨).

• التقى حوالى ثلاثين اسرائيلياً، بينهم عضو الكنيست محمد ميعاري، في جنيف، مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الحسن. وعقد اللقاء في إطار المؤتمر الدولي للبحث في المشكلة الفلسطينية الذي نظمته الأمم المتحدة، بمشاركة المنظمات غير الحكومية (**عل همشمار**، ٤/٩/١٩٨٨).

• ابلغ الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، الى م.ت.ف. استعداد تونس لاستضافة دورة المجلس الوطني الفلسطيني المزمع عقدها قريباً والحكومة الفلسطينية المزمع الاعلان عنها. في غضون ذلك،

عقد امناء الفصائل الفلسطينية المتواجدون في طرابلس الغرب، باستثناء «فتح»، اجتماعاً مطولاً للبحث في امكان تحقيق وحدة وطنية فلسطينية وبلورة موقف موحّد تجاه المستجدات. وقد تم الاجتماع بحضور الرئيس الليبي معمر القذافي، صاحب المبادرة للدعوة الى الاجتماع. ولم تكن الاجواء متفائلة حول امكان عقد مصالحة بين الفصائل المتواجدة في دمشق وم.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ٤/٩/١٩٨٨).

• ادعى مكتب وزير الخارجية الاسرائيلية، في القدس، بأن «ابراهام تامير، قال في واشنطن ان م.ت.ف. تعتبر في أعين الفلسطينيين حركة تحرير قومية. وان الاقتباسات الاخرى كافة، على حد قوله، غير صحيحة». وقد نفى المكتب الاقتباسات التي وردت في الصحافة والتي ذكرت ان تامير قال، ان م.ت.ف. هي حركة تحرر قومية بالنسبة الى الفلسطينيين، وان على اسرائيل ان تجري مفاوضات معها، من اجل التوصل الى السلام (**عل همشمار**، ٤/٩/١٩٨٨).

• التقى مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، مع المسؤول عن السفارة السوفياتية في الامم المتحدة، فالنتين لوجينسكي. وفي الحديث الذي استغرق ساعة ونصف الساعة، في اجواء ودية وصريحة، تبادل الاثنان الآراء حول الوضع السياسي في الشرق الاوسط. فقد قام تامير بعرض المواقف الراهنة في اسرائيل ازاء مسار السلام، بينما قال لوجينسكي: «يجب العمل من اجل التغلب على خلافات الرأي، من خلال استغلال اجواء الانفتاح السائدة اليوم في العالم» (**دافار**، ٤/٩/١٩٨٨).

٤/٩/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى بغداد، بعد زيارة قام بها لكل من ليبيا ورومانيا. وقال مصدر فلسطيني ان عرفات سيستعرض مع مستشاريه نتائج الاتصالات التي تجريها م.ت.ف. لكسب تأييد واسع للحكومة المؤقتة (**القبس**، ٥/٩/١٩٨٨). وكان عرفات التقى، في بوخارست، مع الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، الذي حث على طرح مبادرات سلام وأعمال جديدة تسهم في تسوية القضايا من طريق المفاوضات مع اسرائيل (**السفير**، ٥/٩/١٩٨٨).

• في اليوم المحدد لاقامة الصلاة على ارواح الشهداء، قدمت رفح شهيداً جديداً، واصيب ٢٦ آخرون بجروح في اماكن مختلفة من الارض المحتلة، خلال المجابهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وتمكنت القوات الضاربة التابعة للانتفاضة من حرق، او تحطيم، ما لا يقل عن ٤٠ سيارة وحافلة لقوات الاحتلال وللمستوطنين (**الدستور**، ٥/٩/١٩٨٨).

• قررت شرطة القدس محاكمة نائب مفتي القدس، الشيخ جميل الرفاعي، متهمة اياه بالمساهمة في الاحداث التي وقعت قبل شهرين، خلال محاولة موظفي وزارة الاديان الاسرائيلية اختراق ممر تحت «طريق الآلام». فقد دعا المفتي، عبر مكبر الصوت، المسلمين للحؤول دون القيام بهذه المهمة. وخلال ذلك جمّدت وزارة الاديان، بشكل غير رسمي، استمرار العمل في النفق تحت حائط المبكى. هذا بعد ان عبّرت اوساط أمنية وشرطة القدس عن معارضتها لاستمرار أعمال الحفر بين «طريق الآلام» والنفق، في الوقت الحالي (**هآرتس**، ٥/٩/١٩٨٨).

• اصدرت قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي اوامر السماح باطلاق النار على مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقد سمحت الأوامر للعسكريين باستخدام سلاحهم الخاص بهم واطلاق النار، اذا تعرضوا للخطر. وسمحت للمستوطنين اليهود المدنيين باستخدام السلاح من أجل الدفاع عن النفس وحظر عليهم استخدامه من اجل الهجوم، او العقاب، او المطاردة (**هآرتس**، ٥/٩/١٩٨٨). وأكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة الحكومة الاسبوعية، انه لا ينوي، في هذه المرحلة، المبادرة لاحداث تغييرات في الانظمة تمكن جنود الجيش الاسرائيلي والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية من فتح النيران على راشقي الحجارة. وأضاف شامير: «لو رغبت بتغيير الاوامر الحالية ازاء البدء باطلاق النيران لكنت تشاورت مع وزير الدفاع، وطرحت الامر على الطاقم الوزاري المصغر للحصول على موافقته، ولكن، بالتأكيد، ليس على الحكومة» (**المصدر نفسه**).

• وصل الى نيقوسيا، عاصمة قبرص، وفد فلسطيني برئاسة رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، للمشاركة في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز. واجتمع القدومي، فور وصوله، مع وزير الخارجية القبرصية؛ كما عقد اجتماعات اخرى مع غيره من المسؤولين القبارصة الكبار (**وفا**، ٥/٩/١٩٨٨).

• وصل امين سر الدولة رئيس مكتب الدولة المجري، ايمري ميكلوس، الى اسرائيل، في زيارة تستغرق أربعة أيام، هي الاولى التي تقوم بها شخصية من احدى الدول الاوروبية الشرقية، على هذا المستوى، باستثناء رومانيا، لاسرائيل منذ العام ١٩٦٧. ويزور ميكلوس اسرائيل تلبية لدعوة من وزير الاديان، زفولون هامر؛ وسيجري محادثات مع رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، ومع القائم بأعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس، ومع الحاخامين الكبيرين، وممثلي الطوائف، الاسلامية والمسيحية (**النهار**، ٥/٩/١٩٨٨).

• بعد اختتام المحادثات بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك، في الاسكندرية، أبلغ الملك الاردني حسين الى الصحافيين: «نحن في انتظار بلورة موقف م.ت.ف. حتى نقدم الدعم لها». اما الرئيس مبارك، فقال، في المناسبة ذاتها: «اننا نتبادل الآراء بصفة دائمة، بانتظار ما سيتم في المرحلة القادمة، بعد ان تولت م.ت.ف. امرها بيدها» (**الدستور**، ٥/٩/١٩٨٨).

١٩٨٨/٩/٥

• فيما يستعد مواطنو الارض المحتلة لتنفيذ برنامج نضالي للايام المقبلة، ستحدده القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في نداء مرتقب، تواصلت المصادمات والمواجهات في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة مع قوات الاحتلال. وكان أعنف الاشتباكات، وأشدها ضراوة، وقع في بلدات سيلة الحارثية وجلبون وكفر جمّال ونابلس وفي مدينتي القدس ورام الله، حيث شنت سلطات الاحتلال حملات دهم وحشية واعتقالات. وقد جرح أربعة مواطنين برصاص الاسرائيليين، فيما اصيب تسعة جنود اسرائيليين بجراح (**الدستور**، ٦/٩/١٩٨٨). وقد دهمت قوات الاحتلال مقر صحيفة «الفجر»، في القدس، واعتقلت رئيس تحريرها، حنا سنيوره، وقررت حبسة وذلك بعد ٢٤ ساعة من اعتقال مدير التحرير وحبسه دون محاكمة، لمدة ستة شهور. وتعتزم السلطات محاكمة نائب مفتي القدس ونائب رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، بتهمة التحريض على أعمال العنف، في مدينة القدس (**الاهرام**، ٦/٩/١٩٨٨).

• اوضح مصدر مسؤول في الاتجاه الاسلامي، في الارض المحتلة، ان جميع فئات الشعب الفلسطيني، بما فيها الاسلاميون، تقف، بكل صلابة، مع م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان الاسلاميين الفلسطينيين يحملون راية الجهاد، جنباً الى جنب، مع القوى الوطنية المقاتلة، حتى تتحقق اهداف الشعب في العودة وتقرير المصير وتحرير الارض واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ودحض المصدر ما عمدت اليه بعض الجهات المغرضة اللامسؤولة، مدعية بانتمائها الى الاتجاه، من نشر للاكاذيب والمغالطات التي تسيء لنضال الشعب الفلسطيني ووحدته الوطنية. وأكد المصدر ان القيادة الشرعية لـ م.ت.ف. تتحمل المسؤولية التاريخية في قيادة الشعب نحو تحقيق اهدافه المشروعة (**وفا**، ٦/٩/١٩٨٨).

• دخلت وحدة من الشرطة الاسرائيلية مكوّنة من عشرات الافراد والضباط، تابعة للوحدة التي شكلت مؤخراً باسم «وحدة التحرك السريع»، الى منطقة السوق القديم في مدينة عكا، في حملة استفزازية مقصودة ضد سكانها العرب. ووجهت الوحدة الاهانات الى المارة ونظمت ضبوط مخالفات تعسفية ضد اصحاب المقاهي والمحال التجارية والمارة (**الاتحاد**، ٦/٩/١٩٨٨).

• تستعد قوات الجيش الاسرائيلي وشرطة اسرائيل واذرع الامن الاسرائيلية لمواجهة احتمالات تزايد العمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية خلال الأيام والاسابيع المقبلة. فوفقاً للتقويمات، في ضوء المبادرات السياسية في م.ت.ف. وتمهيداً لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، من المتوقع ان يقوم رجال منظمات الرفض بمحاولات تنفيذ عمليات من اجل جذب انتباه العالم العربي اليهم (**دافار**، ٦/٩/١٩٨٨).

• اتخذت هيئة اركان الجيش الاسرائيلي قراراً بالاسراع في عملية توزيع اقنعة غاز واستعدادات دفاعية لمواجهة صواريخ أرض ـ أرض التي تحمل رؤوساً كيماوية. وكشف رئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، عن انه، في ضوء تقويم المخاطر التي سوف تواجه السكان في الجبهة الداخلية، في حال نشوب حرب مع سوريا، ينوي الجيش الاسرائيلي زيادة البيانات والمعلومات حول كيفية اخذ الحيطة، تجاه هجوم صاروخي وحرب كيماوية (**دافار**، ٦/٩/١٩٨٨).

• تقوم الحركة الاسلامية في اسرائيل

والحركة التقدمية للسلام بتنسيق المواقف فيما بينهما على خلفية انتخابات الكنيست المقبلة. وقال مصدر موثوق في الحركة الاسلامية، ان العمل يتزايد في صفوف زعماء الحركة الاسلامية نحو تأييد الحركة التقدمية في انتخابات الكنيست ودعمها. وقال المصدر نفسه ان هناك شبه قرار داخل الحركة يقضي بعدم تأييد الاحزاب الصهيونية وقائمة «حداش». وفي رد على سؤال، قال المصدر، أيضاً، ان لدى زعماء الحركة الاسلامية تحفظاً تجاه الحزب الديمقراطي العربي، برئاسة عضو الكنيست، عبدالوهاب دراوشة (**دافار**، ١٩٨٨/٩/٦).

• نشر في الجيش الاسرائيلي نبأ شبكة التهرب التي تضم عسكريين ومدنيين وتؤمن اعفاءات من الخدمة العسكرية لجنود في الخدمة واستدعاءات تجنيد، مقابل رشاوى ومبالغ كبيرة من المال. ووفقاً للاتهام، تهرب من الخدمة حوالى ستين شخصاً. ويوجد، الآن، ١٦ شخصاً من أعضاء الشبكة رهن الاعتقال في مؤسسات مدنية وعسكرية. ومن المتوقع القيام باعتقالات اخرى تطول الذين استفادوا من تلك الخدمات واطباء مدنيين (**دافار**، ١٩٨٨/٩/٦).

• وعدت مصر وفد م.ت.ف. الذي زارها في الايام الاخيرة الماضية بأن مصر سوف تحول دون قيام اسرائيل بعملية عسكرية، أو سياسية، ضد حكومة المنفى الفلسطينية. وأفادت مجلة «كل العرب» بأن مستشار الرئيس المصري، د. اسامة الباز، وعد بهذا الامر عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، الذي ترأس الوفد (**دافار**، ١٩٨٨/٩/٦).

١٩٨٨/٩/٦

• فيما تواصلت الاشتباكات والمواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في غير مكان من الارض المحتلة، عاثت قوات الاحتلال، ارهاباً وتدميراً، في مدينة قلقيلية، في حملة حاقدة، بدأت عند الفجر، بهدف اعتقال اعضاء اللجان الشعبية. واعلنت السلطات المدنية قلقيلية «منطقة عسكرية مغلقة» وفرضت حظر التجول عليها، ثم فتشت جميع بيوتها ودمّرت وأتلفت عشرات المنازل والبيارات. وقد وصفت عملية الدهم، هذه، بأنها الاكبر، منذ بداية الانتفاضة، حيث تم اعتقال عشرات المواطنين، حسب المصدر الاسرائيلي، ومئات، حسب المصدر الفلسطيني. وأجريت عمليات دهم واسعة في منطقة القدس، أيضاً، حيث اعتقل العشرات (**الدستور**، ١٩٨٨/٩/٧).

• أجرى رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، الموجود في نيقوسيا للمشاركة في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز، اتصالات عدة، وعقد عدداً من الاجتماعات الهامة. فقد اجتمع مع الرئيس القبرصي، جورج فاسيليو؛ كما اجتمع مع عدد من وزراء الخارجية الضيوف، ومع السفير السوفياتي في قبرص. في غضون ذلك، اختيرت م.ت.ف. عضواً في مكتب رئاسة المؤتمر، عن حركات التحرر (**وفا**، ١٩٨٨/٩/٦).

• دافع زعيم المجموعة الاشتراكية، في البرلمان الاوروبي، رودي ارنت، عن دعوة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى القاء كلمة في البرلمان، في ستراسبورغ، بين ١٣ و١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨. وقال ان عرفات يمكنه ان يشرح لاعضاء البرلمان موقفه من النزاع في الشرق الاوسط، وان المناقشة ربما ساهمت في البحث عن حل سلمي وعادل (**النهار**، ١٩٨٨/٩/٧).

• بدأت مجموعة رجال فصيل «ابو الزعيم» المنشق عن «فتح»، التي تؤيد الحل السلمي بواسطة الاردن، بالقيام بنشاطات داخل المناطق المحتلة. وتشمل هذه النشاطات توزيع المواد الغذائية والاموال على العائلات المتضررة. وقد بدأت نشاطها في الخليل ونابلس وغزة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٩/٧).

• قال الوزير الاسرائيلي، موشي ارنس، في رده على اسئلة الجنود الدروز المكلفين بالمحافظة على الهدوء في مخيم جباليا للاجئين في شمال غزة: «ان ما يجرى في المناطق [المحتلة] سوف يؤثر في الانتخابات، وليس هناك اسرائيلي غير مكشوف لهذه الاحداث» (**معاريف**، ١٩٨٨/٩/٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اجتماع افتتاح الليكود لحملته الانتخابية، محذراً: «اذا نجح المعراخ في الانتخابات، فسوف يؤدي الامر الى ذهاب اسرائيل الى مؤتمر دولي، يعيدها الى حدود العام ١٩٦٧، ويضطرها الى الاعتراف بـ م.ت.ف. وبهذا سوف تشق الطريق لدولة فلسطينية في الضفة الغربية، بقيادة... م.ت.ف.». وفي مقابل هذا، كما قال شامير، أيضاً، «اذا نجح الليكود، فهذا يعني القضاء على حلم الدولة الفلسطينية وطيّ فكرة المؤتمر

الدولي والتوضيح التام لكل المشاغبين انهم لن يستطيعوا، أبداً، التوصل الى انسحاب اسرائيلي من أي جزء في ارض ـ اسرائيل» (**معاريف**، ٧/٩/١٩٨٨).

• اكد الملك الاردني حسين ان تحقيق السلام في المنطقة لا يكون الاّ بانعقاد مؤتمر سلام دولي، تحضره جميع الاطراف، بما في ذلك م.ت.ف. والاعضاء الدائمون في مجلس الامن الدولي. وقال الملك، في مقابلة صحافية، ان الاردن ليس فلسطين، وان الدولة المستقلة ستقوم على الارض المحتلة. وأضاف ان الاردن لن يتخلى عن التزامه بالمشاركة في عملية السلام، ولن يتخلى عن دعم ومساندة الشعب الفلسطيني الى ان يبلغ غاياته الوطنية (**الدستور**، ٧/٩/١٩٨٨).

• وجه مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، الى اسرائيل، الليلة الماضية، انتقادات شديدة اللهجة بسبب اجراءاتها القمعية التي تنتهجها ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وفي كلمة القاها مورفي أمام أعضاء منظمة يهودية اميركية، أعرب عن اعتقاد حكومته بأن اللجوء الى استخدام القوة والعنف وسياسة الابعاد وغلق المؤسسات الفلسطينية لن تؤدي الى حل للمشاكل القائمة (**البعث**، ٧/٩/١٩٨٨).

١٩٨٨/٩/٧

• بينما تتوجه الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة للدخول في شهرها العاشر، الذي يبدأ اليوم، تواصلت المواجهات والاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في غير مكان. وفي قلقيلية، واصلت قوات الاحتلال حملتها العسكرية للتنكيل بأهالي المدينة واعتقال المئات من ابنائها. وقدم مخيم رفح شهيداً جديداً. واندلعت الاشتباكات في مخيمي النصيرات وجباليا واحياء مدينة غزة وفي الخليل وقرى مناطق رام الله ونابلس وطولكرم. واستشهد طفل في مخيم قدوره (**الدستور**، ٨/٩/١٩٨٨). واصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بيانها الرقم ٢٥، فدعت فيه الى الاعتصام في القنصليات الاوروبية، في القدس، بمناسبة اللقاء المرتقب بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والمجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي. وطالبت القيادة، في بيانها هذا، دورة المجلس الوطني الفلسطيني الطارئة المقبلة بالخروج بقرارات هامة، ودعت الى توفير الاشراف الدولي، من قبل الامم المتحدة، على الارض المحتلة، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي وعقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات، بمشاركة م.ت.ف. بوفد مستقل ومتكافىء. وحث البيان على التضامن مع عرفات وجهوده لكسب التأييد الاوروبي للفلسطينيين (نص البيان في **وفا**، ٧/٩/١٩٨٨).

• اقتحمت قوات الجيش الاسرائيلي بعض مراكز التعليم والتأهيل المهني في مدينة طولكرم، بتهمة قيام هذه المراكز باعطاء دروس تكميلية للطلاب، على غرار ما حصل في رابطة «اصدقاء جامعة النجاح» في نابلس، التي اغلقت يوم الاثنين الماضي. وقد نشرت رابطة حقوق المواطن في اسرائيل بياناً شديد اللهجة ضد سياسة قوات الأمن الاسرائيلية التي تمنع التدريس في المناطق المحتلة، في اطار «التعليم الشعبي» (**هآرتس**، ٨/٩/١٩٨٨).

• شبّ حريق بمئات الدونمات المزروعة التابعة لكيبوتسات في الجليل الشرقي. وقد استمر الحريق طوال ساعات اليوم في المنطقة، حتى ان بعض الحرائق امتد وهدد بالحاق الضرر بالمباني والممتلكات في كيبوتس غوتن. وقد قدرت الاضرار بمئات آلاف الشيكلات الجديدة (**دافار**، ٨/٩/١٩٨٨).

• طرحت ادارة السجون الاسرائيلية فكرة ترحيل المعتقلين الامنيين وفق ارادتهم الى خارج المناطق المحتلة. الحديث يدور حول خطة قدمت الى وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، من جانب رافي سويسا. وقد طلب من ضباط كبار في جهاز السجون القيام، فوراً، بمراجعة اسماء المعتقلين، الذين قدموا في الماضي طلبات مغادرة بارادتهم (**دافار**، ٨/٩/١٩٨٨).

• دعا عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، م.ت.ف. الى اتخاذ مبادرة سياسية سريعة وحاسمة، في شأن مستقبل الاراضي المحتلة، مشدداً على ان الفلسطينيين لا يملكون الكثير من الوقت. وشدد خلف، في مقابلة صحفية نشرت في دبي، على ان «الوضع يتطلب اتخاذ مبادرة حاسمة، بالنظر لاستمرار الانتفاضة الفلسطينية ولقرار الاردن قطع علاقاته مع الضفة الغربية». وأضاف خلف ان التنظيمات الفلسطينية لم تتوصل، بعد، الى اتفاق حول تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى؛ لكنه اكد انه برز اتفاق حول ضرورة قيام م.ت.ف. بمبادرة سياسية (**الاتحاد**، ٨/٩/١٩٨٨).

• وقّع مئات السكان في مدينة صفد على عريضة تعبّر عن معارضتهم للمبادرة التي تدعو الى سن قانون بلدي ضد امكانية سكن مواطنين عرب وابناء اقليات أخرى في المدينة. وقد جاءت العريضة في أعقاب الانباء عن نوايا أوساط مختلفة في المدينة، بينها نشطاء احزاب اليمين الاسرائيلي، للعمل على ايقاف سكن المواطنين العرب والدروز في صفد (**دافار**، ١٩٨٨/٩/٨).

• أثارت مبادرة الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في ما يتعلق باستغلال وجود وزيري خارجيتي اسرائيل ومصر في نيويورك، بمناسبة افتتاح الجمعية العمومية للامم المتحدة دورتها العادية وعقد لقاء في ١٩٨٨/٩/٢٦، بين شمعون بيرس وعصمت عبدالمجيد، برئاسة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ردود فعل غاضبة في الليكود وفي معسكر اليمين الاسرائيلي كله. وقد رد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، على فكرة اللقاء بقوله: «لا يجوز ان ننسى اننا، الآن، في عشية انتخابات». ووصف نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية، دافيد ليفي، المبادرة بقوله: «ان مثل هذا اللقاء غير قادر على السير قدماً بأي مسار، وبشكل خاص عندما يأتي قبل شهر، فقط، من دعوة الشعب للحسم بشأن طريق دولة اسرائيل السياسي» (**دافار**، ١٩٨٨/٩/٨).

• تحدث الرئيس القبرصي، جورج فاسيليو، في جلسة افتتاح مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في نيقوسيا، فحيا، في كلمته، انتفاضة الشعب الفلسطيني، في الارض المحتلة، وقال: «اننا نطمح الى ان تكون الانتفاضة قد اقنعت كل انسان بأن المشكلة لا يمكن حلها بالقهر، وبانتهاك الحريات الانسانية». وذكر فاسيليو ان الحل، في الشرق الاوسط، هو الذي يمر عبر ضمان أمن جميع دول المنطقة؛ مؤكداً ان هذا يتحقق من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف، بما في ذلك م.ت.ف. (**وفا**، ١٩٨٨/٩/٧).

١٩٨٨/٩/٨

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بمناسبة دخول الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة شهرها العاشر، رسالة خاصة الى الشعب العربي الفلسطيني، حيا فيها جهود الانتفاضة، وبطولاتها، وتضحياتها؛ وأكد على حتمية النصر (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٩/٩).

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى ابو ظبي واجتمع مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وأُجري استعراض الوضع في المنطقة، فجدد الشيخ زايد تأييد دولة الامارات لأي قرار تتخذه م.ت.ف. وترى انه يخدم الاهداف الرامية الى استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في وطنه. وأعرب عرفات وزايد عن أملهما في ان تتوصل المفاوضات الايرانية ـ العراقية الجارية في جنيف الى حلول، فتساعد على اجتياز العقبات وتثبت وقف اطلاق النار وقيام سلام دائم على اسس تضمن مصالح الدولتين (**وفا**، ١٩٨٨/٩/٨). وقد غادر عرفات ابو ظبي مساء (**السفير**، ١٩٨٨/٩/٩).

• تميز اليوم، وهو الاول من الشهر العاشر للانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة، باضراب شامل ومواجهات ضارية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وكان أعنف المواجهات ما وقع في بلدة سيلة الحارثية، حيث استشهد مواطن واصيب آخر بطلقين ناريين. واصيب سبعة آخرون برصاص قوات الاحتلال في مخيم الشاطىء في قطاع غزة. كما اصيب مواطنان في مدينة نابلس وآخر في مخيم العين. وشهدت مدينة عكا اضراباً شاملاً، فتعطلت الخدمات تنفيذاً لقرار اجتماع جماهيري اصدره ممثلو الفعاليات العربية، في المدينة، احتجاجاً على اعتداءات الشرطة على العرب. في غضون ذلك، شددت قوات الاحتلال حملتها ضد قلقيلية المحاصرة. وتسربت من داخل الحصار شكاوى المواطنين من التنكيل اللاحق بهم (**الدستور**، ١٩٨٨/٩/٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في اجتماع انتخابي في رمات غان: «بألم شديد، أنا ضد ارض ـ اسرائيل الكاملة. فالاعتقاد بحق الشعب اليهودي في هذه الارض اصبح، في الواقع الراهن، غير عملي». وأضاف رابين: «ولهذا يجب الخروج، على مراحل، من المناطق المكتظة بالسكان العرب والبقاء في تلك المناطق ذات العلاقة بأمن اسرائيل وتقليص سيطرتنا على ١,٥ مليون عربي فلسطيني، الى ادنى حد يكون مرتبطاً باطار ترتيبات أمنية». وعلى حد قوله، اذا ضمت المناطق المحتلة، ينبغي على اسرائيل الاخذ باحد الخيارين: دولة عنصرية تسيطر على مواطنين من الدرجة الثانية، أو دولة ثنائية القومية، ٣٥ بالمئة من مواطنيها عرب سوف يكون لهم حق الاقتراع

في انتخابات الكنيست ويتحولوا الى بيضة قبان معادية للصهيونية (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٨).

• وقعت حادثة خطيرة، أمس، في مستشفى الشفاء في غزة، عندما دخل ضابط اسرائيلي برتبة عقيد الى المستشفى، مع قوة من حرس الحدود الاسرائيلي، وحاول اعتقال اطفال قاموا برشق الحجارة. وأفادت المصادر بأنه خلال دخول القوة حاول طبيبان اعتراضها، غير ان الجنود دفعوهما جانباً، وقاموا باطلاق النيران في الهواء، وبأعمال التفتيش داخل المستشفى، واخرجوا ولدين متهمين برشق الحجارة (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٨).

• شجب القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، فكرة إقامة مجلس أعلى مدني لمنطقة القدس لديه صلاحيات في موضوع التخطيط، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والبناء، والاسكان، ويضم، أيضاً، مناطق معاليه ادوميم وجفعات زئيف القريبة من العاصمة والموجودة خارج الخط الاخضر (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٨).

• على هامش مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا، اجتمع رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، مع وزراء خارجية كل من الجزائر ويوغسلافيا وكوبا والهند وبنغلادش والسنغال وزامبيا وزيمبابوي. وقد القى القدومي كلمة فلسطين في جلسة المؤتمر الصباحية، فحيا الدولة المضيفة قبرص، وعرض تطورات ومستجدات الوضع الفلسطيني، وحث المؤتمر على العمل كي تواصل دول عدم الانحياز دعمها لقضية الشعب الفلسطيني وكفاحه (**وفا**، ٨/٩/١٩٨٨). وفي لقاء مع مراسلي الصحافة، قال القدومي انه لا توجد وساطات، حالياً، بين سوريا والمنظمة، وانه لا جديد في العلاقات مع سوريا (**السفير**، ٩/٩/١٩٨٨).

• اوضحت مصادر في واشنطن ان وزراء خارجية الولايات المتحدة واسرائيل ومصر سيحاولون، في لقائهم، في نيويورك، اتخاذ اجراءات، تمهيداً للتوصل الى تسوية مرحلية، على شكل حكم ذاتي للمناطق المحتلة، لكي لا يتوقف زخم مسار السلام الى ما بعد الانتخابات في اسرائيل وفي الولايات المتحدة. وبعد الانتخابات، يمكن تجديد الجهود لضم الملك حسين الى المسار (**دافار**، ٩/٩/١٩٨٨).

• اعتبر المراقبون السياسيون ما تضمنته كلمة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، في المؤتمر العالمي لمنظمة «بناي بريث» الصهيونية، في مدينة بلتيمور الاميركية، يوم الاثنين الماضي، مؤشراً آخر جديداً على ان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، غير المباشر والمستمر منذ زمن، قد قطع شوطاً هاماً، خلال الاسابيع القليلة الماضية، وان تطورات المستقبل القريب قد تؤدي الى انتقاله الى مرحلة الحوار المباشر، وهو امر يتوقف على من يبدأ، اولاً، الاستجابة لمطالب وشروط الآخر (**الشرق الاوسط**، ٩/٩/١٩٨٨).

١٩٨٨/٩/٩

• صرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بأن المنظمة لن تشكل حكومة في المنفى، بل حكومة مؤقتة، لأن حكومة المنفى لا تجوز الاّ للدول التي لديها حكومات تحت الاحتلال. واضاف عرفات، في تصريحات نشرت في ابو ظبي، ان هناك عدداً من الخيارات سيناقشها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الطارئة، أوائل الشهر المقبل، لتحديد ما يتفق عليه منها. وقال عرفات ان الحوار مع الفصائل الفلسطينية المقيمة في سوريا سيستأنف خلال الشهر الحالي، في كل من تونس وليبيا، لعودتها الى المجلس الوطني (**الاهرام**، ١٠/٩/١٩٨٨).

• فيما تواصلت الاشتباكات في انحاء الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال، شنّت القوات الاسرائيلية حملة عسكرية هستيرية، في قطاع غزة وبلدة كفرمالك في منطقة رام الله، واعتقلت، في نطاق هذه الحملة، وفي نطاق الحرب التي اعلنتها ضد اللجان الشعبية، مئات المواطنين. وذكر بعض المصادر ان عدد المعتقلين بلغ الـ ٤٠٠. وقد اصيب، في الاشتباكات المتعددة، اكثر من ١٢ مواطناً. ودمرت القوات الضاربة التابعة للانتفاضة اكثر من ٢٠ آلية اسرائيلية، في مناطق نابلس وبيت لحم وجنين والخليل ورام الله (**الدستور**، ١٠/٩/١٩٨٨).

• صرح وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، بأنه سيلبي الدعوة التي وجهها اليه الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، لعقد اجتماع بينه وبين وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، بحضور وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في ٢٦ أيلول (سبتمبر) الحالي، خلال انعقاد دورة الجمعية

العامة للامم المتحدة. وقال د. عبدالمجيد ان هناك محاولة اميركية لدفع عملية السلام التي بدأها شولتس؛ كما ان الرئيس الاميركي يظهر اهتماماً بقضية السلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٠/٩/١٩٨٨).

• واصل المؤتمر التاسع لوزراء خارجية دول عدم الانحياز اعماله في نيقوسيا، لليوم الثامن. وقد اشادت كلمات الوفود بالانتفاضة الفلسطينية، وطالب المتكلمون بالعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي، وبتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بقيادة م.ت.ف. في غضون ذلك، تابع رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، اللقاءات التي يعقدها مع الوفود المشاركة في المؤتمر. وبعد ان التقى القدومي، أمس، مع كل من نائب وزير الخارجية السوفياتية وممثل السوق الاوروبية المشتركة، التقى، اليوم، مع نائب وزير خارجية النمسا (**وفا**، ٩/٩/١٩٨٨).

١٠/٩/١٩٨٨

• جرح تسعة جنود اسرائيليين في هجمات بالقنابل الحارقة شنتها القوات الضاربة التابعة للانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة، الليلة الماضية. وفيما تواصلت المجابهات الضارية في مختلف انحاء الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، صعّدت قوات الاحتلال عمليات التنكيل والدهم والبطش. وقد اصيب ثلاثة أطفال (بين ٥ و٨ سنوات) في مخيم الامعري، قرب رام الله، وعشرات المصابين في مناطق عدة. ودهمت قوة اسرائيلية قرية جبع واقتحمت منازل البلدة واعتقلت عشرات المواطنين واشعلت النار في خمس سيارات. وتواصلت اجراءات قطع الماء والكهرباء، وحظر التجول المفروض على عدد من القرى والمدن والمخيمات (**الدستور**، ١١/٩/١٩٨٨).

• أفاد قائد المنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي، في لقائه مع المراسلين العسكريين، بأن اذرع الامن الاسرائيلية اعتقلت، في الاسابيع الاخيرة، حوالى ٢٠٠ شخص من سكان قطاع غزة، بتهمة العضوية في ٣٧ لجنة شعبية. والمعتقلون ينتمون الى «فتح»، وقد ترأسهم فلسطيني كان معتقلاً في السابق. وأضاف اللواء مردخاي: «في هذه المرحلة، تحاول اذرع الامن الكشف عن لجان شعبية اخرى» (**عل همشمار**، ١١/٩/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في لقائه مع عشرات الكُتاب والفنانين والممثلين: «علينا ان نركز جهودنا، في الاساس، على البدء بمسار السلام؛ واذا اتضح، في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ان ذلك لم يحدث، فسوف تستمر الانتفاضة ويقوم في العالم العربي ائتلاف حربي». وأضاف بيرس ان اليمين المتطرف في اسرائيل لم يعد اليمين الذي عرفناه في العام ١٩٨١ والعام ١٩٨٤. فلقد اصبح اليمين المؤمن بالترحيل، او بالضم، ابتداء من شامير وحتى كهانا (**دافار**، ١١/٩/١٩٨٨).

• اعترف اسرائيليان، لأول مرة، باشتراكهما في اغتيال الكونت فولك برنادوت، اول وسيط للامم المتحدة في فلسطين، العام ١٩٤٨، وبأنهما كانا عضوين قياديين في منظمة شتيرن الارهابية التي كان يقودها رئيس وزراء اسرائيل الحالي، اسحق شامير. وقال الاسرائيليان، يوشع ساتيلر وميتسولام ماركوفر، للتلفزيون الاسرائيلي، انهما خططا لعملية اغتيال الوسيط السويدي ونفذاها، في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، مع شخصين آخرين كوّنوا فرقة الاغتيال. وفي تعقيبه على هذه الاعترافات، قال مدير مكتب رئيس الوزراء ان شامير «ينظر الى أمام ولن يعلق بأي شيء». وذكرت «رويتر» ان شامير يتجنب مناقشة ماضيه الارهابي في عصابة شتيرن، وان موضوع برنادوت يمكن ان يكون مثيراً للحرج له، في غمار معركة الانتخابات العامة التي تجرى في الأول من تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٨٨ (**الاهرام**، ١١/٩/١٩٨٨).

• اختتم المؤتمر التاسع لوزراء خارجية دول عدم الانحياز اعماله، في نيقوسيا، باعتماد اعلان تمهيدي من ست صفحات يوضح مواقف حركة عدم الانحياز ومواضيع الساعة الدولية. وقد تبنى المؤتمر الوثيقة التي تقدم بها وفد م.ت.ف. حول ضرورة انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية مستقلة (**الاتحاد**، ١٠/٩/١٩٨٨). وقرر المؤتمر عقد قمة عدم الانحياز المقبلة في يوغسلافيا (**وفا**، ١١/٩/١٩٨٨).

• من المتوقع ان يتوجه رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، الى الاتحاد السوفياتي، في غضون الايام المقبلة على رأس وفد فلسطيني هام. ويتم هذا في اطار الاتصالات

المكثفة بين الاتحاد السوفياتي وم.ت.ف. عشية انعقاد الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني (**الاتحاد**، ١١/٩/١٩٨٨).

• كرر رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، في مقابلة صحفية، وصف قرار الاردن بفك علاقاته القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية بأنه يشكل دعماً للانتفاضة الوطنية في الاراضي المحتلة؛ وقال ان نتائجه ظهرت منذ اليوم الاول لاتخاذه؛ فقد ازعج كلاً من الولايات المتحدة واسرائيل، واكد الرفاعي ان القرار وضع القضية الفلسطينية في مسارها السليم. وأشار الى ان الذي دفع الملك حسين الى اتخاذ القرار كان، في المقام الاول، التجاوب مع رغبة م.ت.ف. والتوجه العربي العام. كما أشار الى ان الاجراءات الاردنية وضعت حداً نهائياً لما تسميه اسرائيل «الخيار الاردني»، وان الخيار الوحيد المتاح لها هو التحدث مع م.ت.ف. اذا ارادت ان تتوصل الى تسوية (**الدستور**، ١١/٩/١٩٨٨).

• بعث القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، برسالة جوابية الى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، يوافق فيها على الاشتراك في اللقاء الثلاثي لوزراء الخارجية في نيويورك. وقال بيرس، في رسالته الجوابية: «في هذا اللقاء، سوف نستطيع فحص جهودنا والى أي مدى بلغ تأثير الاحداث الاخيرة في المنطقة وفي العالم. وسوف يكون باستطاعة هذا اللقاء ان يضمن وجود خيار حقيقي لتجديد مسار السلام، بعد انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة وانتخابات الكنيست في اسرائيل» (**دافار**، ١١/٩/١٩٨٨).

• قال رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، آبا ايبن، في لقائه مع الصحافيين، في روما، ان اللقاء بين الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، وبين وزيري خارجيتي مصر واسرائيل يشير الى ان الولايات المتحدة تعارض استمرار الوضع الراهن وتؤيد السير، قدماً، بالحوار بين اسرائيل والفلسطينيين. وأضاف ايبن ان اقامة دولة فلسطينية صغيرة بين اسرائيل والاردن هو الحل المنطقي جداً (**عل همشمار**، ١١/٩/١٩٨٨).

١١/٩/١٩٨٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، بحضور رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي (أبو اللطف)، وزير خارجية موزامبيق، باسواك مانيال، وتسلم منه رسالة شفوية من الرئيس الموزامبيقي، شينسانو، تتعلق بالتطورات الجارية في الشرق الاوسط وتضامن موزامبيق مع الشعب الفلسطيني وم.ت.ف. وحمّل عرفات الوزير الضيف رسالة جوابية ضمنها شكره وتقديره لمواقف موزامبيق (**وفا**، ١١/٩/١٩٨٨).

• انضم شهيد جديد، من بلدة نوبا، قرب الخليل، الى شهداء الانتفاضة الوطنية، فيما تمّت تصفية عميلين، في غزة ونابلس، كما طعن طبيب بسكين والقي حامض الاسيد على وجهي طبيبين آخرين يشتبه بتعاونهما مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية. وجرح تسعة فلسطينيين في صدامات متعددة وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال، بينهم خمسة تحت سن العشرين. وقد عززت السلطات مواقع قواتها على الطرق الرئيسة، عشية عيد رأس السنة العبرية، فيما تواصلت حملات الدهم والاعتقالات (**الدستور**، ١٢/٩/١٩٨٨).

• عقد مسؤولون فلسطينيون ولبنانيون اجتماعاً في مدينة صيدا، جنوب لبنان، للبحث في سبل منع استئناف الاشتباكات بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، في صور. ودعا ممثلون عن «أمل» والمنظمات الفلسطينية والاحزاب الوطنية اللبنانية، في بيان اصدروه، اثر الاجتماع، الى الافراج عن المحتجزين لدى الطرفين وعودة المهجرين وضمان حرية التنقل لجميع اللبنانيين والفلسطينيين (**القبس**، ١٢/٩/١٩٨٨).

١٢/٩/١٩٨٨

• استشهد مواطن واصيب ثمانية آخرون بجراح خلال المواجهات العنيفة التي دارت في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وتواصلت المواجهات الليلية، التي اتخذت طابعاً شمولياً، فامتدت الى معظم انحاء الارض المحتلة، وتميزت بالهجمات السريعة والخاطفة التي تشنها القوات الضاربة التابعة للانتفاضة ضد القوات الاسرائيلية. واحرقت عصابات المستوطنين ما يزيد على ثلاثة آلاف شجرة زيتون ولوز، في قرية الزاوية قرب نابلس. وأعلنت ست عشرة قرية فلسطينية مناطق محررة، ورفرف في سمائها علم فلسطين وصورة ياسر عرفات، واقيمت الحواجز والمتاريس عند مداخلها. وتم

تحطيم زجاج ١٥ سيارة للمستوطنين؛ كما حطّم عدد آخر من السيارات العسكرية (**وفا**، ١٢/٩/١٩٨٨).

• شنت القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية سلسلة عمليات ناجحة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي وميليشياتها في منطقة الشريط الحدودي المحتل، في جنوب لبنان، وأوقعت في صفوفها عدداً من الاصابات، ودمرت احدى الآليات. وقد شملت العمليات منطقة جزين. في غضون ذلك، واصل الطيران الاسرائيلي طلعاته في اجواء صيدا والمخيمات الفلسطينية، فاطلقت القوات المشتركة، باتجاهه، نيران المضادات الارضية (**وفا**، ١٢/٩/١٩٨٨).

• صرحت مصادر فلسطينية بأن م.ت.ف. تبدو على وشك اعلان دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها ستعرض، فقط، اعترافاً ضمنياً باسرائيل، للحفاظ على وحدة فصائل المقاومة الفلسطينية (**القبس**، ١٣/٩/١٩٨٨).

١٣/٩/١٩٨٨

• بدأ رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، زيارته التاريخية المرتقبة لستراسبورغ، حيث سيلقي كلمة الى اعضاء الكتلة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي، يتوقع ان يطلق خلالها مبادرة تعايش وسلام مع اسرائيل. وشهدت ستراسبورغ تظاهرات نظمها اليهود ضد الزيارة، فيما نظمت مجموعة اخرى تظاهرة مضادة، تأييداً لعرفات والقضية الفلسطينية. وفي باريس، اعلن، رسمياً، ان وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، سوف يلتقي عرفات؛ ورأى الناطق باسم الخارجية ان الاجتماع بينهما من شأنه ان يخدم قضية السلام في الشرق الاوسط (**القبس**، ١٤/٩/١٩٨٨). وقد اعلن عرفات، في كلمته الى البرلمانيين، ان تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة هو امر حتمي، وقال: «اننا نعمل على اقامة دولة فلسطينية مستقلة على الاراضي المحررة من الاحتلال الاسرائيلي، وسيكون لهذه الدولة نظام جمهوري ديمقراطي متعدد الاحزاب، وستلتزم ميثاق حقوق الانسان، ولن تميز بين مواطن وآخر على أساس الدين او اللون او العرق». وأشار عرفات الى استعداده للاعتراف باسرائيل، في مقابل حق الفلسطينيين في تقرير المصير، مؤكداً ان شعب الانتفاضة ملتزم بالسلام القائم على العدل. وأوضح عرفات ان المنظمة توافق على احد خيارين، كأساس لعقد المؤتمر الدولي: كل قرارات الامم المتحدة المتصلة بالقضية الفلسطينية بما فيها قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨؛ او القراران المذكوران، اضافة الى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حق تقرير المصير (**النهار**، ١٤/٩/١٩٨٨).

• لليوم الثالث على التوالي، تابعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاتها، برئاسة ياسر عرفات، في تونس. وناقشت اللجنة وسائل وسبل تصعيد الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة وبحثت في الاوضاع والمستجدات على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية (**وفا**، ١٤/٩/١٩٨٨).

• تواصلت المواجهات، في مختلف انحاء الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، فيما تواصلت، أيضاً، حملات الدهم والاعتقال التي تشنها قوات الاحتلال، فشملت دير بلوط وعارورة وعبلّين. وتميزت الانشطة الاخيرة بالمواجهات والمعارك الليلية التي يخوضها الشبان الملثمون والقوات الضاربة التابعة للانتفاضة، ضد المحتلين. وقد جرح تسعة مواطنين واعتقل عشرات (**الدستور**، ١٤/٩/١٩٨٨).

• جرت، في الصباح، مواجهات عنيفة بين القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية وميليشيات انطوان لحد، عند موقع جبل صافي، في جنوب لبنان. واستخدمت مختلف انواع الاسلحة. وقصفت القوات المشتركة موقعاً للميليشيات، في سجدة، واصابت ثلاثة من عناصره، على الأقل؛ كما قصفت موقعاً آخر في المنطقة (**وفا**، ١٣/٩/١٩٨٨).

• قدم وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، تقريراً، في جلسة الحكومة الاسبوعية، حول عمليات جنود وحدة غولاني التابعة للجيش الاسرائيلي في «حزام الامن» في جنوب لبنان، التي تم، من خلالها، القاء القبض على أربعة فدائيين. كذلك قام رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، باستعراض العملية الواسعة التي نفذها الجيش الاسرائيلي، في الاسبوع الماضي، في بلدة قلقيلية، وأشار الى انه يوجد في ايدي الجيش الاسرائيلي ١٨٠ معتقلاً من قلقيلية، تم اعتقال معظمهم وفقاً لمعلومات مسبقة من اذرع الامن الاسرائيلية. وأكد شومرون، ان «ليس هناك سياسة جديدة، بل عملية القصد منها القاء القبض على المبادرين بالاضطرابات وخرق النظام العام» (**هآرتس**، ١٤/٩/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين،

في مقابلة مع اذاعة الجيش الاسرائيلي، بمناسبة عيد رأس السنة العبرية: «في نهاية تسعة شهور من أعمال الفوضى وخرق النظام منذ نشوب الانتفاضة، بامكاننا تسجيل انجازات هامة عدة من ناحية انشطة الجيش الاسرائيلي وقوات الامن في المناطق المحتلة. لكن يجب ان يكون واضحاً للجميع، ان حل المشكلة لا يمكن انجازه بواسطة القوة العسكرية فقط، بل عبر السبيل السياسي» (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٨).

• التقى آبي نتان برئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في تونس. وهذه هي المرة الثانية التي يلتقي بها نتان بعرفات. فقد كان اللقاء الاول في بيروت خلال محاصرة الجيش الاسرائيلي لها. وفي لقاء تونس، اقترح نتان على عرفات الاعلان عن وقف الاعمال العدائية بين اسرائيل وم.ت.ف. من اجل خلق اجواء مريحة للمفاوضات مع اسرائيل. وايقاف الاعمال العدائية - على حد قول نتان - يستوجب ايقاف الانتفاضة في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٤/٩/١٩٨٨).

• تلقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات رسالة شفوية هامة من القيادة الصينية، تضمنت موقف الصين المبدئي الثابت المساند لكفاح الشعب الفلسطيني، بقيادة م.ت.ف. في كافة الميادين وعلى مختلف الصعد. الرسالة نقلها الى عرفات القائم بأعمال سفارة الصين الشعبية في تونس، عندما التقى ممثل م.ت.ف. فيها (**وفا**، ١٣/٩/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلات رأس السنة العبرية في اذاعة صوت اسرائيل واذاعة الجيش الاسرائيلي، انه «في اطار مبادرة السلام الاسرائيلية، التي سوف ترى النور بعد انتخابات الكنيست، يجب على الحكومة التفاوض، في آن، مع دول عربية مجاورة، مصر والاردن، ومع ممثلي عرب ارض - اسرائيل الذين لا يعتبرون من انصار م.ت.ف.». وأكد رئيس الحكومة انه لا يوجد حل عسكري للصراع. واضاف: «انني مقتنع بأننا نقترب من السلام» (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٨).

• ذكر مصدر فلسطيني مطلع، في تونس، ان نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، يزور تونس، منذ بضعة أيام، ويناقش مع م.ت.ف. الخيارات السياسية التي تواجه الفلسطينيين (**الاتحاد**، ١٤/٩/١٩٨٨).

• غادر كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والقائم بأعمال وزير الخارجية، شمعون بيرس، اسرائيل في زيارة قصيرة تستغرق يومين. فتوجه شامير الى هنغاريا، وبيرس الى بريطانيا. زيارة شامير التي وصفت بزيارة عمل، هي الاولى لرئيس حكومة اسرائيلية لهنغاريا منذ قطعت بودابست علاقاتها مع اسرائيل، في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفي القدس يعلقون أهمية كبرى على هذه الزيارة ويرون فيها بداية تحول في علاقات دول اوروبا الشرقية تجاه اسرائيل. أما بيرس، فقد قام بزيارته لبريطانيا بناء على دعوة رئيسة حكومة بريطانيا، مارغريت تاتشر، للتباحث في العلاقات البريطانية - الاسرائيلية (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٨).

١٤/٩/١٩٨٨

• في المؤتمر الصحافي الذي عقده، في البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ، اطلق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة سلام، وقال انه مستعد للاجتماع مع أي مسؤول اسرائيلي، في الامم المتحدة، في محاولة لحل النزاع العربي - الاسرائيلي، وأرسل عرفات برسالة تهنئة، بالعبرية، الى الشعب اليهودي، بمناسبة رأس السنة العبرية الجديدة، وتمنى ان يكون العام الجديد عام سلام للجميع (**القبس**، ١٥/٩/١٩٨٨).

• فيما تواصلت الاشتباكات بين المواطنين، في الارض المحتلة، وقوات الاحتلال الاسرائيلي، كثفت المجموعات الضاربة التابعة للانتفاضة الوطنية عملياتها ضد هذه القوات والمستوطنين اليهود، رداً على حملات الارهاب التي تشنها سلطات الاحتلال ضد المدن والقرى والمخيمات، بهدف القضاء على اللجان الشعبية. وقد سقط ١٥ جريحاً من المواطنين، بينما دمرت ١٦ سيارة اسرائيلية واصيب مستوطنان بجروح، وجرّد جندي اسرائيلي من سلاحه، وصفّي أحد العملاء. في غضون ذلك، واصلت قوات الاحتلال اجراءاتها القمعية وابقت حظر التجول مفروضاً على العديد من احياء المدن والقرى والمخيمات، واغلقت عدداً من مساجد غزة، وهدمت منزلين في الخليل (**الدستور**، ١٥/٩/١٩٨٨).

• نفى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في اجتماع انتخابي عقده المعراخ في القدس، وجود امكانية لياسر عرفات وم.ت.ف. لأن يكونا شريكين

في مفاوضات مع اسرائيل. وأضاف رابين ان «م.ت.ف. غير مؤهلة لرفع القفاز الذي رماه الملك، حتى ولا بالكلام. وم.ت.ف. ليست طرفاً في المفاوضات». وأضاف: «ان دولة اسرائيل، دون القدس الموحدة، هي جسم بلا روح» (**معاريف**، ١٥/٩/١٩٨٨).

• قال وزير القضاء الاسرائيلي، ابراهام شرير، في لقائه مع الصحافيين في حيفا: «انني انظر بخطورة الى أعمال آبي نتان. وسوف تحقق الشرطة في القضية. وفي حال اتضاح ان لقاءه مع ياسر عرفات قد حصل، حقاً، فيجب تقديمة الى القضاء والحكم عليه بأقصى عقوبة». وأضاف شرير ان «لقاء آبي نتان مع زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، هو بمثابة الحاق الضرر بجهود اسرائيل السياسية، وهو، كذلك، بمثابة غرز سكين في ظهر الامة» (**عل همشمار**، ١٥/٩/١٩٨٨).

• التقت رئيسة حكومة بريطانيا، مارغريت تاتشر، مع وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الذي يقوم بزيارة خاصة للندن، تستغرق أياماً عدة، قبل توجهه الى الولايات المتحدة للقاء الرئيس الاميركي رونالد ريغان والاجتماع، بحضور وزير الخارجية، جورج شولتس، مع نظيره المصري، د. عصمت عبدالمجيد. وقد ناقشت تاتشر مع بيرس التغيرات الجديدة التي طرأت على الوضع في الشرق الاوسط. وقد طلب بيرس ان تقوم بريطانيا بالضغط على عدد من الدول الاوروبية كي لا تعترف بحكومة فلسطينية في المنفى (**الشرق الاوسط**، ١٥/٩/١٩٨٨). ويعتقد كل من بيرس وتاتشر بأن احتمال استمرار الخيار الاردني ـ الفلسطيني في الشرق الاوسط لم ينته، وان «اتفاق لندن» لا يزال قائماً. وقد قالت تاتشر لبيرس ان بريطانيا لن تفكر في امكان الاعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى. وأضافت ان هذه الخطوة، اذا تمت، سوف تكون «خطأ فظيعاً من جانب م.ت.ف. لأن الغرب لن ينظر اليها بجدية». كذلك عبّرت عن خيبة أملها ازاء مضمون خطاب زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات في البرلمان الاوروبي (**هآرتس**، ١٥/٩/١٩٨٨).

١٥/٩/١٩٨٨

• اجرى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في برلين، محادثات مع الزعيم الالماني الديمقراطي، ايريك هونيكر، واتفق واياه على ان الظروف مواتية لحل الصراعات الاقليمية، بما في ذلك الصراع في منطقة الشرق الاوسط. ووصف الجانبان عقد مؤتمر سلام، تحت اشراف الامم المتحدة، بأنه وسيلة ملائمة لايجاد تسوية لصراع الشرق الاوسط. وكان عرفات وصل الى برلين في زيارة لم يعلن عنها من قبل (**الدستور**، ١٦/٩/١٩٨٨). على صعيد آخر، ذكرت مصادر دبلوماسية غربية ان وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة يبحثون، حالياً، في احتمالات عقد لقاء مع عرفات (**القبس**، ١٦/٩/١٩٨٨).

• أعلنت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في الارض المحتلة، اليوم، «يوماً لتصفية الحساب مع المتعاملين مع العدو لتطهير الجبهة الداخلية منهم». في غضون ذلك، استمرت المجابهات بين المواطنين وقوات الاحتلال، بينما استمرت، أيضاً، حملات الدهم والاعتقالات التي تشنها هذه القوات. وقد تواصلت المواجهات خلال الليلة الفائتة والنهار. وقدمت غزة شهيداً جديداً واصيب ٤٠ مواطناً بجراح (**الدستور**، ١٦/٩/١٩٨٨).

• برأت محكمة الصلح في القدس، رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، المعتقل ادارياً، من تهمة التماثل مع منظمة «ارهابية»؛ وكان الحسيني اتهم بتنظيم معرض، قبل عامين، في فندق «اورينت هاوس» في القدس الشرقية، عرضت فيه بيانات وصور تؤيد م.ت.ف. وعلى حد قول النيابة العامة، كانت المعروضات تحتوي على تأييد وتضامن مع م.ت.ف. وقد اقرت القاضية، مريم ناؤور، بأن النيابة العامة لم تنجح في اثبات ان المتهم كان من بين منظمي المعرض (**معاريف**، ١٦/٩/١٩٨٨).

• اقلقت المبادرة التي بلورتها اليونان، بشأن التوصل الى اعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى من جانب دول السوق الاوروبية المشترك، وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الذي عاد الى اسرائيل من زيارة سريعة للندن. وأعرب بيرس، في لندن، عن قلقه ازاء ما وصفه بوهن المعسكر الاوروبي تجاه ياسر عرفات وم.ت.ف. ففي لندن، افلح بيرس في الحصول على تأييد رئيسة حكومة بريطانيا، مارغريت تاتشر، ضد الاعتراف بدولة فلسطينية، لكنه، مع هذا، يخشى من ان تأثير اليونان واسبانيا، داخل السوق الاوروبية، يحتمل ان يضعف هذا التأييد (**معاريف**، ١٦/٩/١٩٨٨).

• وصل عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

محمود عباس (ابو مازن)، الى عمان، ليرأس الجانب الفلسطيني في اجتماعات اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الاهل في الاراضي المحتلة. وصرح عباس بأن زيارته تأتي في اطار التعاون المشترك لمتابعة أعمال ونشاطات اللجنة (**الدستور**، ١٦/٩/١٩٨٨).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال زيارته لبودابست، مبادرة هنغارية للتوسط بين اسرائيل وم.ت.ف. وكان رئيس هنغاريا، كرولي غروس، وشخصيات اخرى في قيادة الدولة، طرحوا، خلال المحادثات السياسية مع شامير، اقتراحات لاجراء اتصالات مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. وقد عبر المسؤولون الهنغاريون عن تأييدهم لعرفات ولمنظمته، وحاولوا اقناع شامير بأنه حقاً قد حصل اعتدال في مفهوم عرفات السياسي، المستعد، من حيث المبدأ، للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود. وقد رفض شامير، رفضاً قاطعاً، الاقتراحات كافة (**حدشوت**، ١٦/٩/١٩٨٨). وقد أوضح نائب وزير خارجية هنغاريا، لاسلو كوباتش، في المقابلات عبر وسائط الاعلام المرئية والمسموعة في هنغاريا، ان موضوع اقامة علاقات دبلوماسية بين هنغاريا واسرائيل لم يطرح، عملياً، على جدول الاعمال، خلال زيارة شامير لهنغاريا. وأضاف انه من المحتمل ان تحدث تطورات في المستقبل تؤدي الى طرح الموضوع على جدول الاعمال (**معاريف**، ١٦/٩/١٩٨٨).

• صعّدت اسرائيل انتقاداتها لوزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، لاجتماعه مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. ووصف متحدث باسم رئيس حكومة اسرائيل دوما بأنه «ساذج»، وقال «ان الاجتماع سيشجع الارهاب». وكان عرفات اجتمع مع دوما، في البرلمان الاوروبي، في ستراسبورغ، أمس، على الرغم من الاحتجاجات الاسرائيلية التي سبقت هذا الاجتماع. وقال دوما، بعد الاجتماع، انه حثّ عرفات على الاعتراف باسرائيل (**الشرق الاوسط**، ١٦/٩/١٩٨٨).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

• اشقر، احمد؛ «مليون ومئتا ألف يهودي هاجروا من اسرائيل»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٤٩، ١٤/٩/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• جبور، سمير؛ «الهجرة المضادة (النزوح) من اسرائيل؛ بيانات احصائية وانعكاسات ديمغرافية [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٥٨٧ ـ ٦٠٣.

• سوفير، أرنون؛ «الشيطان الديمغرافي؛ نهاية الحلم الصهيوني ؟»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٥٨٠ ـ ٥٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٣/٨/١٩٨٨.

• المصري، حسن؛ «جذور ومسببات الظاهرة العدوانية في الشخصية اليهودية الاسرائيلية ضد العرب»، **الباحث العربي** (بيروت)، العدد ١٥، نيسان ـ حزيران (ابريل ـ يونيو) ١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٤٣.

• Roumani, Maurice M.; "The Sephardi Factor in Israel Politics", *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 3, Summer 1988, pp. 423 - 435.

○ الاحزاب والتكتلات

• ابو المجد، جمال؛ «هل يكون ' تامير ' كبش فداء على ابواب الانتخابات ؟» **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٩٢٦، ١١/٩/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• «خطة هتحياه ضد الانتفاضة...»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٦١٩ ـ ٦٢١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٩/٧/١٩٨٨.

• عبدالرحمن، أسعد؛ «القوى السياسية الفاعلة في اسرائيل وتوجهاتها نحو ' السلام ' »، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٠٤ ـ ٢١٦.

• محمد، نعمان؛ «الانتخابات الاسرائيلية القادمة؛ تنامي اهمية ووزن الصوت العربي»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٧٦، ٤/٩/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• ناصر، عبلة؛ «حزب العمل بعد القرارات الاخيرة؛ من ' الخيار الاردني ـ الفلسطيني ' الى ' الخيار الفلسطيني ـ الاردني ' »، **الحرية**، العدد ٢٧٥، ٢٨/٨/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• همزراحي، يورام؛ «[ابناء البلد]؛ يسمونهم ' مسببي المشكلات ' »، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٦١٧ ـ ٦١٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٢/٧/١٩٨٨.

• Kidron, Peretz; "Labour - Thrown into Disarray", *Middle East International*, No. 332, 26/8/1988, pp. 5 - 7.

○ الاستيطان والمستوطنات

• كسليف، ران؛ «المستوطنون؛ المواد المتفجرة الخفية»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٦١٣ ـ ٦١٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٥/٧/١٩٨٨.

○ الاقتصاد

• ربيع، محمد عبدالعزيز؛ «المعونات الخارجية والاقتصاد الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦،

أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٥٧.

○ تراجم

• Bookmiller, Robert J.; "Rabbi Meir Kahane; His Messianic View and the State of the Jews", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* Vol. XI, No. 4, Summer 1988, pp. 21 - 37.

○ الشؤون العسكرية

• سويد، ياسين؛ «تطور نظرية الأمن الاسرائيلية عبر اربعين عاماً»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٨٣ ـ ٢٠٣.

• صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ صفقات متعددة مع واشنطن [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٤ ـ ٨٦.

• هويدي، أمين؛ «فجوات في الأمن الاسرائيلي حتى العام ٢٠٠٠»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٦٧ ـ ١٨٢.

• Kaplan, Kenneth; "IDF Training to Survive Chemical Weapon Attacks", *The Jerusalem Post,* 27/8/1988, p. 5.

•ـــ ـــ ; "Two Pilots Killed in Crash", *The Jerusalem Post,* 27/8/1988, p. 5.

• Mandelbaum, Michael; "Israel's Security Dilemma", *ORBIS,* Vol. 32, No. 3, Summer 1988, pp. 355 - 368.

○ العلاقات الخارجية

• درغام، راغدة؛ «برنامج بوش وثيقة خارقة للغاية في دعم اسرائيل»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٦٠، ٢٦/٨/١٩٨٨، ص ٣٣.

• الصواف، محمد؛ «توقف حرب الخليج يربك اسرائيل [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٥، العدد ٥/٥٣، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤١٨ ـ ٤٢٦.

• فلاحة، محمود؛ «اليونان والكيان الصهيوني»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٤٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• محمود، أمين عبدالله؛ «العلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣»، **أبحاث اليرموك** (اربد ـ الاردن)، السنة ٤، العدد ٢، ١٩٨٨، ص ١٧٩ ـ ٢٠٠.

الصهيونية

• برقاوي، أحمد؛ «الفكر العربي المعاصر؛ محاولات في تعريف الصهيونية»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٩١ ـ ١٩٦.

• سارة، فايز؛ «الندوة الفكرية الثالثة حول عنصرية الصهيونية [تقرير]»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٠.

• عبدالدائم، عبدالله؛ «موقف الصهيونية، كفكرة وحركة، من القومية العربية»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٧ ـ ٢٨.

• عبدالعزيز، هشام؛ «النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني (١٩٤١ ـ ١٩٤٦)»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٨ ـ ٨٣.

العالم العربي

• «انتخابات الرئاسة اللبنانية؛ شروط ' الصفقة ' الكاملة كما عرضها الاسد على مورفي»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٨، العدد ٢٢٥، ٢٩/٨/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣.

• الحسن، خالد؛ «بؤر التوتر والنزاع في النظام العربي»، **الباحث العربي**، العدد ١٦، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٣ ـ ٧٠.

• زهرة، السيد؛ «ندوة الحوار العربي ـ السوفياتي، عمان، ١٦ ـ ١٨ آذار (مارس) ١٩٨٨»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٦٩ ـ ١٧٨.

• صفوة، نجدة فتحي؛ «الشؤون العربية في الوثائق البريطانية؛ موقف بريطانيا من تأسيس الجامعة العربية»، **الباحث العربي**، العدد ١٦، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١١٢ ـ ١٢٠.

• Mylroie, Laurie; "War and Peace in the Middle East", *ORBIS,* Vol. 32, No. 3, Summer 1988, pp. 339 - 354.

فلسطين

○ الاجتماع

• رضوان، ماجدة محمد؛ «الطفل الفلسطيني هو المثال الوحيد في العالم الذي يواجه الصدام مع السلطة وهو في بطن أمه؛ الحلقة الاولى»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٤، العدد ٢٠٨، ١٩٨٨/٨/٢٣، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• ـــ ، ـــ ؛ «الطفل الفلسطيني في ظل الاحتلال نموذج للمعاناة الشاملة؛ بسبب سوء التغذية ارتفاع نسبة وفيات الاطفال العرب؛ الحلقة الثانية»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٩، ١٩٨٨/٨/٣٠، ص ٢٤ ـ ٢٦.

• سعادة، عمر؛ «البنية السكانية للفلسطينيين والتشكل السكاني اليهودي في فلسطين»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٤٧ ـ ٦٧.

• "Department of State's Country Report on Human Rights Practices for 1987; The Occupied Territories [Document]", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4 (68). Summer 1988, pp. 105 - 115.

○ الاحزاب والتكتلات

• Shadid, Mohammed and Rick Seltzer; "Trends in Palestinian Nationalism; Moderate, Radical, and Religious Alternatives", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* Vol. XI, No. 4, Summer 1988, pp. 54 - 69.

• Shadid, Mohammed K.; "The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza", *Third World Quarterly,* Vol. 10, No. 2, April 1988, pp. 658 - 682.

○ الإعلام

• المبيّض، احمد؛ «الرقابة على الاعلام في الارض المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٣٣.

• Bar - Natan, Ya'acov; "Censorship; How Does it Work in Israel", *Israel Scene,* Vol. 9, No. 8, August 1988, pp. 10 - 15.

○ الاقتصاد

• صبيح، عمران؛ «الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمالة في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٤، خريف ١٩٨٨، ص ١٥ ـ ٣٣.

• عبدالكريم، ابراهيم؛ «التنمية والتبعية في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٢١ ـ ١٣٨.

• الفيومي، سليمان؛ «الوطن العربي بحاجة الى ثورة مائية، (١١)»، **الافق (نيقوسيا)**، السنة ٨، العدد ٢٠٩، ١٩٨٨/٩/١، ص ٢٨ ـ ٣١.

• ـــ ، ـــ ؛ «اسرائيل تسرق المياه العربية، (٢)»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١٠، ١٩٨٨/٩/٨، ص ٢٨ ـ ٣٠.

• ـــ ، ـــ ؛ «اسرائيل تدمر الاقتصاد الزراعي في الضفة والقطاع، (٣) حرمان الفلسطينيين من مياههم»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٣١١، ١٩٨٨/٩/١٥، ص ٣٠ ـ ٣٣.

○ التعليم

• Johnson, Penny; "Palestinian Universities under Occupation, February - May 1988, [Report]", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 116 - 122.

• Simon, Avi; "Education and Employment in the Territories", *The Israel Economist,* Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. 8 - 10.

○ الثقافة

• «الاغنية الثورية تشارك الحجر في ضرب العدو، فأصبحت تطبع سراً وتسمع علناً»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٦٠٧، ١٩٨٨/٨/١٦، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• «ندوة الوحدة حول المقاومة الثقافية في الارض المحتلة»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٤٠ ـ ١٥١.

الفلسطينيون

○ الاسرى والمبعدون والمعتقلون

• «ارادة الشعب أقوى من سياسة الاقتلاع»،

الهدف، السنة ١٩، العدد ٩٢٥، ١٩٨٨/٩/٤، ص ١٦ ـ ١٨.

• عادي، خليل؛ «مجلس الامن يندد وانتقادات سوفياتية واميركية واوروبية [لسياسة الابعاد]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٥، ١٩٨٨/٩/٤، ص ١٤ ـ ١٥.

• كيوان، ماهر؛ «بعد مجزرة معقتل انصار ـ ٣؛ القنبلة الموقوتة في وجه الاحتلال»، **الحرية**، العدد ٢٧٥، ١٩٨٨/٨/٢٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• «المبعدون؛ من الانتفاضة الى الخيمة»، **المجلة**، العدد ٤٤٥، ١٩٨٨/٨/١٧، ص ١٧ ـ ١٩.

• «[مقتطفات] من بيان للمهددين بالابعاد من سجن جنيد»، **الحرية**، العدد ٢٧٧، ١٩٨٨/٩/١١، ص ١٤.

• Punamaki, Raija - Leena; "Experiences of Torture, Means of Coping, and Level of Symptoms among Palestinian Political Prisoners", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 81 - 96.

○ الاضرابات والتظاهرات

• ابراش، ابراهيم؛ «انتفاضة فلسطين المحتلة؛ مؤشرات ودلائل»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٦٩ ـ ١٧٧.

• ابو عزالدين، حليم؛ «هذه الانتفاضة الفلسطينية المباركة»، **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، السنة ١٠، العدد ١١٧/١١٨، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤ ـ ٦.

• ابو النمل، حسين؛ «الاقتصاد السياسي للانتفاضة؛ المقدمات والآثار الاقتصادية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٥، ١٩٨٨/٩/٤، ص ٢٣ ـ ٢٧.

• الاشهب، نعيم؛ «الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة»، **قضايا السلم والاشتراكية** (براغ)، العدد السابع، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٠٠ ـ ١١٠.

• البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة تحرق رودس وكامب ديفيد»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٤٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٤.

• بيلي، اسحق؛ «الخطوة الاولى اقامة جيوب»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٣/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٤٥ ـ ٤٤٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/٧/١٨.

• تسور، يعقوب؛ «ديماغوجية على هامش الانتفاضة»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٣/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٨٨/٧/١٩.

• جبور، سمير؛ «الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة؛ الدلالات والانعكاسات إزاء المجتمع الاسرائيلي»، **شؤون عربية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٢ ـ ١٠١.

• «حرب رابين على اللجان [الشعبية] حرب على الشعب والانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٥، ١٩٨٨/٨/٢٩، ص ١٨.

• الحوت، بيان نويهض؛ «أسطورة الحجر الكنعاني؛ من داوود وجليات الى جيل الانتفاضة»، **تاريخ العرب والعالم**، السنة ١٠، العدد ١١٧/١١٨، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٣٥.

• سوداح، سعادة؛ «عض اصابع بين لجان الشبيبة وسلطة الاحتلال»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧١٦، ١٩٨٨/٩/١١، ص ١٠ ـ ١١.

• سويدي، محمود؛ «اثر الانتفاضة في الكيان الصهيوني»، **تاريخ العرب والعالم**، السنة ١٠، العدد ١١٧/١١٨، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٥١.

• السيد، يونس؛ «المؤسسة العسكرية الصهيونية تحت مطرقة الانتفاضة»، **بلسم** (نيقوسيا)، العدد ١٥٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٨ ـ ٧٦.

• شاهين، احمد؛ «الانتفاضة؛ عودة الى جذور الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٣/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٣٩١ ـ ٤٠٩.

• شيف، زئيف؛ «انتصار الانتفاضة»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٣/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٣٨ ـ ٤٤٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/١٢.

• ـــ ، ـــ ؛ «هدوء مؤقت فقط»، **نشرة**

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٦١٠ ـ ٦١١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٢٧.

• عادي، خليل؛ «الانتفاضة تتصاعد وتوقع خسائر كبيرة في صفوف وممتلكات العدو في الاسبوع الاول من شهرها التاسع»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٣، ١٩٨٨/٨/٢١، ص ٨ ـ ١١.

• عبدالحميد، مهنّد؛ «جنون الاحتلال الدامي في مواجهة سلطة الشعب على الارض»، **الحرية**، العدد ٢٧٦، ١٩٨٨/٩/٤، ص ٦ ـ ٩.

• عبدالرحمن، أسعد؛ «ضوء الانتفاضة في ظلمة السماء العربية»، **تاريخ العرب والعالم**، السنة ١٠، العدد ١١٨/١١٧، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٣٩؛ نقلاً عن **السفير**، ١٩٨٨/٢/١١.

• عبدالهادي، مهدي؛ «اسرائيل امام الخيار الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٦، ١٩٨٨/٩/١١، ص ٢٠ ـ ٢١.

• غوتيسولو، اخوان؛ «يوميات فلسطينية؛ شهادة أديب اسباني عن الانتفاضة»، **الافق**، السنة ٥، العدد ٢٢٦، ١٩٨٨/٩/٥، ص ٨ ـ ١٠.

• فدهتسور، رؤوفين؛ «الانتفاضة؛ خطأ في تعريف العدو»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٦٠٨ ـ ٦١٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/١٤.

• «قتل الاجنة؛ (٦) كشف بأسماء الفلسطينيات المجهضات، من ١٩٨٨/٧/١ ـ ١٩٨٨/٧/٣١»، **بلسم**، العدد ١٥٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٧٧ ـ ٧٨.

• كتّاب، داوود؛ «سر نجاح القيادة الموحّدة للانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٦، ١٩٨٨/٩/٥، ص ٢٤.

• «اللجان الشعبية للانتفاضة؛ كيف نشأت وكيف تطورت»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٤، خريف ١٩٨٨، ص ٢١٦ ـ ٢٢١.

• «لماذا تنجح الانتفاضة ؟ استمرارها سر نجاحها وسياسة القمع الاسرائيلية توحّد الشعب في التصدي والمقاومة»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢١١، ١٩٨٨/٩/١٣، ص ٢٨ ـ ٣١.

• «لنحطم الانتفاضة الآن؛ خطة هتحياه ضد الانتفاضة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٦١٩ ـ ٦٢١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٧/٢٩.

• «لهم المجد كلّه والخلود؛ (٦) شهداء الانتفاضة الشعبية المباركة في فلسطين، منذ الاول من تموز (يوليو) وحتى نهاية الشهر ذاته»، **بلسم**، العدد ١٥٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٧٨ ـ ٧٩.

• المجذوب، محمد؛ «الانتفاضة وحق الشعب المضطهد في المقاومة»، **تاريخ العرب والعالم**، السنة ١٠، العدد ١١٨/١١٧، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢٣.

• محمد، نعمان؛ «سلطات الاحتلال؛ الحرب على آلاف اللجان الشعبية»، **الحرية**، العدد ٢٧٥، ١٩٨٨/٨/٢٨، ص ٦ ـ ٧.

• المدهون، ربعي؛ «محاولة [اسرائيلية] مستحيلة لتدمير دويلات الاحياء»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١٠، ١٩٨٨/٩/٨، ص ١٨ ـ ٢٠.

• ي. ص.؛ «الارض المحتلة؛ زمام المبادرة التكتيكية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١١٩ ـ ١٢٤.

• Bar - On, Mordechai; "Israeli Reactions to the Palestinian Uprising", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 46, 65.

• Cohen, Mark P.; "American Jewish Response to the Palestinian Uprising [Report]", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 97 - 104.

• Frisch, Petrer; "Playwright in Palestine", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VII, No. 4, August 1988, p. 20.

• Katz, Eliyahu; "Intifada Boosts the Right", *The Jerusalem Post,* 27/8/1988, p. 5.

• Kaufman, Edy; "The Intifada and the Peace Camp in Israel; A Critical Introspective", *Journal of Palestine Studies,* No. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 66 - 96.

• Khalidi, Rashid; "The PLO and the Uprising", *Middle East Report,* Vol. 18, No. 5 (154), September - October 1988, pp. 21 - 23.

• Kuttab, Daoud; "Gaza Ablaze Again", *Middle East International,* No. 332, 26/8/1988, pp. 7 - 8.

• ـــــ ; "The Palestinian Uprising; The Second Phase, Self - Sufficiency", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 36 - 45.

• Kuttab, Daoud; "The Strengths of the Intifada's Unified Command", *Middle East International,* No. 333, 9/9/1988, pp. 17 - 18.

• Kuttab, Jonathan; "The Children's Revolt", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 26 - 35.

• Lesch, Ann M.; "Uprising for Palestine; Editorial Commentary", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* Vol. XI, No. 4, Summer 1988, pp. 3 - 20.

• McGeary, Johanna; "Rebellion with a Cause", *Time,* Vol. 132, No. 7, 15/8/1988, p. 14.

• Paul, James; "Points of Stress; Israel and the Intifadah", *Middle East Report,* Vol. 18, No. 5 (154), September - October 1988, pp. 13 - 16, 48.

• Rapoport, Louis; "Eye Witness in Gaza", *Commentary,* Vol. 86, No. 2, August 1988, pp. 51 - 54.

• Spiro, Gideon; "The Israeli Soldiers Who Say 'There is a Limit'", *Middle East International,* No. 333, 9/9/1988, pp. 18 - 20.

• Stork, Joe; "The Significance of Stones; Notes from the Seventh Month", *Middle East Report,* Vol. 18, No. 5 (154), September - October 1988, pp. 4 - 11.

• Tommer, Yehonthan; "Intifada against the Land", *Israel Scene,* Vol. 9, No. 8, August 1988, pp. 4 - 5.

• Yorke, Valerie; "Domestic Politics and Prospects for an Arab - Israeli Peace", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 3 - 25.

○ بيانات وتصريحات

• الخيري، بشير؛ «[مقتطفات من كلمته في اللجنة الفرعية لحماية الاقليات ومحاربة التمييز العنصري، في جنيف]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٦، ١١/٩/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• صباح، ميشيل (البطريرك)؛ «[حرية وطننا منقوصة، وشعبنا يعاني من التمييز العنصري والحرب النفسية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٥، ٤/٩/١٩٨٨، ص ٧.

• القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ «[نص البيان الذي وجهته الى الجنود الاسرائيليين باللغة العبرية وكذلك بالعربية]»، **الحرية**، العدد ٢٧٦، ٤/٩/١٩٨٨، ص ٨.

• ـــــ ؛ «[نص النداء الرقم ٢٤؛ نداء شهداء الانتفاضة خلف القضبان، بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٥، ٤/٩/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• ـــــ ؛ «[نص النداء الرقم ٢٥؛ نداء شهداء المجازر، بتاريخ ٧/٩/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٧٧، ١١/٩/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

• «[مقتطفات] من بيان للمهددين بالابعاد من سجن جنيد»، **الحرية**، العدد ٢٧٧، ١١/٩/١٩٨٨، ص ١٤.

• ناجي، طلال (الامين العام المساعد للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة)؛ «القوى الوطنية المتمسكة بالارض والميثاق هي منظمة التحرير»، **الى الأمام** (دمشق)، العدد ١٠٥٥، ٩/٩/١٩٨٨، ص ١٣ ـ ١٨.

○ فلسطين

• داوس، فاروق؛ «فلسطينيو ١٩٤٨؛ الهيكلية التنظيمية وتبلور الهوية القومية»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٤، خريف ١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٥٠.

• سوفير، أرنون؛ «الشيطان الديمغرافي؛ نهاية الحلم الصهيوني ؟»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٨، ص ٥٨٠ ـ ٥٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٣/٨/١٩٨٨.

• شاهين، أحمد؛ «فلسطينيو الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨؛ الخيارات الصعبة»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٢ ـ

١٢٥.

• Abu - Amr, Ziad; "Notes on Palestinian Political Leadership", *Middle East Report*, Vol. 18, No. 5 (154), September - October 1988, pp. 23 - 25.

• Salter, Julia; "Palestinians in Israel; (3) How They View the Intifada", *Middle East International*, No. 333, 9/9/1988, pp. 20 - 21.

○ لبنان

• حلمي، عمر؛ «مخيمات بيروت بين التعمير والتهجير»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٦، ١١/٩/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• عودة، املاسيت؛ «المخيمات [في لبنان] تنتظر الاستحقاق الدستوري»، **الأفق**، السنة ٨، العدد ٢١٠، ٨/٩/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

القضية الفلسطينية

• ابو ذياب، أحمد؛ «مناورة الملك حسين الاستراتيجية»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٤، خريف ١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٦٣.

• ابو نضال، نزيه؛ «المرتكزات المادية لفكر التسوية»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٧ ـ ١٧.

• الاحمد، جلال؛ «الفلسطينيون على عتبة الاستحقاق المصيري بعد قرار الملك حسين وظروف التفاهم الدولي»، **الأفق**، السنة ٨، العدد ٢١٠، ٨/٩/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• الايوبي، الهيثم؛ «الرد العربي في الصراع مع اسرائيل»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٩ ـ ٨١.

• البشيتي، جواد؛ «ما قبل اعلان الجمهورية الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٦، ١١/٩/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ١٩.

• الجرباوي، علي؛ «الصراع بين ' جمهورية فلسطين الاولى ' وجمهورية اسرائيل الثانية»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٩ ـ ٥٤.

• الحسيني، محمد الصواف؛ «الاجراءات الاردنية؛ الدوافع والخيارات [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥/٥٣، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤١٠ ـ ٤١٨.

• حيدري، نبيل؛ «الاردن ومعضلته الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ١٣.

• ر. م.؛ «هدم اسرائيلي وبناء فلسطيني [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٣١ ـ ١٣٦.

• «رؤية أميركية لسلام عربي ـ اسرائيلي؛ ملخص لتقرير حلقة دراسية بمعهد بروكنغز الاميركي، شباط (فبراير) ١٩٨٨»، **المنتدى** (عمّان)، السنة ٣، العدد ٣٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥ ـ ٨، ٣١.

• س. ش.؛ «التقاط ' الكرة الاردنية ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٧ ـ ١٠٢.

• سارة، فايز؛ «الاتجاهات السياسية العربية وقضية فلسطين»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٤٦.

• سويد، ياسين؛ «نضال الشعب الفلسطيني من خلال ثوراته في عهد الانتداب، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨»، **تاريخ العرب والعالم**، السنة ١٠، العدد ١١٧/١١٨، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٨٨، ص ٧ ـ ١٧.

• شاهين، أحمد؛ « فك الارتباط ' الاردني؛ الدوافع والتحديات [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٣ ـ ١١٢.

• شعيبي، عماد فوزي؛ «أحاديث في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ العمق المفهومي للحرب والسلام»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٩٧ ـ ١٠٨.

• صادق، عوني؛ «الثورة المغدورة وقيادة الحاج أمين الحسيني»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٦٨ ـ ٨١.

• صالح، حسن عبدالقادر؛ «حرب المياه بين العرب واسرائيل»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٥ ـ ٦٨.

• صراص، سمير؛ «ردود الفعل الاسرائيلية على وثيقة بسام ابو شريف [تقرير]»، **نشرة مؤسسة**

الدراسات الفلسطينية، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٥٧٥ ـ ٥٧٥.

• عايد، خالد؛ «الجديد ـ القديم في المواقف الاسرائيلية من الاجراءات الاردنية الاخيرة [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٦٠٤ ـ ٦٠٨.

• العبدالله، هاني؛ «مأزق ' الخيار الفلسطيني ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٢٥ ـ ١٣٠.

• عبدالهادي، مهدي؛ «الانفصال الاردني؛ اسبابه وآثاره»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٥، ١٩٨٨/٩/٤، ص ٢٣ ـ ٢٨.

• العسلي، بسام؛ «الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى؛ قراءة جديدة»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٢٦ ـ ١٤٦.

• علوش، ناجي؛ «أربعون عاماً من الاحتلال، أربعون عاماً من النضال»، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢٥.

• «فلسطين في برامج الاحزاب الاميركية؛ من التغييب الكامل الى الحضور الصريح»، **المجلة**، العدد ٤٤٥، ١٩٨٨/٨/١٧، ص ٢٠ ـ ٢١.

• كركوني، مصطفى؛ «الموقف الاوروبي؛ لا بديل عن حق تقرير المصير والاستقلال الوطني للفلسطينيين»، **الباحث العربي**، العدد ١٥، نيسان / حزيران (ابريل / يونيو) ١٩٨٨، ص ١١١ ـ ١١٧.

• الكيلاني، هيثم؛ «الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى في الاستراتيجية العربية»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٤٧ ـ ١٦٦.

• م.م.ح.؛ «وثيقة ابو شريف؛ تعليقات وتطورات [اسرائيلية]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٣/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٢٧ ـ ٤٣٢.

• المدهون، ربعي؛ «الانتخابات البلدية، ماضياً وحاضراً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٤ ـ ٢٢.

• ـــ ، ـــ ؛ «بيرس يعود الى غزة اولاً [تقرير]»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٤، خريف ١٩٨٨، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٨.

• مصطفى، مازن؛ «منظمة التحرير تؤجل كل القرارات حتى المجلس الوطني»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٠، ١٩٨٨/٨/٢٦، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• «من الاغتصاب الى الانفصال؛ حول قرار ملك الاردن بفك الارتباطات القانونية والادارية بالضفة الغربية»، **النشرة**، السنة ٤، العدد ١١٢، ١٩٨٨/٩/٥، ص ١٨ ـ ٢٢.

• «[مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية يدين الممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة؛ المؤتمر يدعو الى تسريع عقد المؤتمر الدولي]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٦، ١٩٨٨/٩/١١، ص ١٦.

• ن. ح.؛ «مثّلت الأزمة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١١٨.

• «[نص بيان اتحاد المرأة العالمي للسلام والحرية بشأن القضية الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٤، ١٩٨٨/٨/٢٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• «نص بيان مجلس الامن [الدولي بشأن اجراءات سلطات الاحتلال في الارض المحتلة]»، **الحرية**، العدد ٢٧٦، ١٩٨٨/٩/٤، ص ٣٥.

• «[نص] تعليمات رئيس الوزراء الاردني بشأن العلاقة مع الارض المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٤٢ ـ ١٤٤؛ نقلاً عن **الدستور** (عمّان)، ١٩٨٨/٨/٢١.

• نمر، سليمان؛ «الحوار الاردني ـ الفلسطيني؛ التفهّم والتفاهم»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٦٠٠، ١٩٨٨/٨/٢٠، ص ١٩ ـ ٢٢.

• «وثيقة الاستقلال الفلسطيني تعيد خلط الاوراق الاسرائيلية»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٤، ١٩٨٨/٨/٢٢، ص ١٦.

• يخلف، يحيى؛ «هل هناك ضرورة لتشكيل حكومة المنفى ؟»، **الهدف**، السنة ٩٧، العدد ٩٢٦، ١٩٨٨/٩/١١، ص ٢١ ـ ٢٣.

• يفيموف، ي.؛ «ماذا بعد قرار الملك حسين ؟»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٥، ١٩٨٨/٨/٢٢.

• Chipaux, Francoise; "Hussein Break Worries Jordan's Palestinians", *The Guardian Weekly,* Vol. 139, No. 8, 21/8/1988, p. 13.

• Curtiss, Richard H.; "The PLO Goes Nuclear with Abu Sharif Article", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VII, No. 4, August 1988, pp. 10 - 12.

• Dallal, Shaw; "The Options Now Open to Israel", *Middle East International,* No. 332, 26/8/1988, pp. 20 - 21.

• Frenkel, Erwin; "Without Hussein", *The Jerusalem Post,* 20/8/1988, p. 5.

• "King Hussein Redraws the Map", *The Middle East,* No. 167, September 1988, pp. 5 - 7.

• Lalor, Paul; "The Internal Debate in Jordan", *Middle East International,* No. 332, 26/8/1988, pp. 19 - 20.

• Litani, Yehuda and Yoram Kessel; "The Sharon Plan", *The Jerusalem Post,* 20/8/1988, p. 8.

• Mandelbaum, Michael; "Israel's Security Dilemma", *ORBIS,* Vol. 32, No. 3, Summer 1988, pp. 355 - 368.

• Smolowe, Jill; "Goodbye to All That; Hussein's Gambit Confounds Friend and Foe", *Time,* Vol. 132, No. 7, 15/8/1988, pp. 12 - 13.

• Tessler, Mark A.; "Thinking about Territorial Compromise in Israel", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* Vol. XI, No. 4, Summer 1988, pp. 38 - 53.

• Wisse, Ruth R.; "Israel & the Intellectuals; A Failure of Nerve?", *Commentary,* Vol. 85, No. 6, June 1988, pp. 19 - 25.

• Yorke, Valerie; "Domestic Politics and Prospects for an Arab - Israeli Peace", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 3 - 25.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات وخطب

• «[مصدر اعلامي مسؤول] ينفي ما نسبه ' هالتر ' الى الاخ عرفات»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٦، ١١/٩/١٩٨٨، ص ٧.

▷ **الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**

• «[مقتطفات من رسالة الامانة العامة للاتحاد الى اتحادي المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا]»، **الصخرة**، السنة ٤، ١٦/٨/١٩٨٨، ص ٩.

▷ **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**

• «[حبش: اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لا يعني الاعتراف بالكيان الصهيوني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٣، ٢١/٨/١٩٨٨، ص ٢٥.

▷ **عرفات، ياسر (أبو عمار)**

• «قرار رئيسي فلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٣٧.

• «[مقتطفات من وقائع مؤتمره الصحافي، بشأن الاجراءات الاردنية بفك العلاقات مع الضفة الغربية، الكويت، ٨/٨/١٩٨٨]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٧، ١٦/٨/١٩٨٨، ص ٢ ـ ٣.

• «[نص خطابه الى حزب الاستقلال الزامبي، الذي عقد في لوساكا، بتاريخ ١٨ ـ ٢٣/٨/١٩٨٨]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٨، ٢٣/٨/١٩٨٨، ص ٢ ـ ٤.

• «[نص رسالته الى قادة الدول الاسلامية بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لجريمة حرق المسجد الاقصى المبارك]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٨، ٢٣/٨/١٩٨٨، ص ٥.

○ العلاقات الخارجية

• «ابو اياد زار النمسا وباحث وزيري الخارجية والداخلية؛ النمسا: الاعتراف بحكومة فلسطين امر منطقي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٤، ٢٨/٨/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• «ابو اللطف زار كوبنهاغن رسمياً»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٦، ١١/٩/١٩٨٨، ص ٧.

• عبدالحق، بدر؛ «فك الارتباط ومباحثات الوفد الفلسطيني في عمان؛ مصادر اردنية: التباعد من اجل التقارب»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٤، ٢٢/٨/١٩٨٨، ص ١٩.

• «المنظمة شاركت في احياء الذكرى ٤٢ لالقاء القنبلة الذريـة على هيروشيما»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٧، ١٦/٨/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• «وفـد منـظمة التحرير في القاهرة؛ استعداد مصري لاحتضان التحرك الفلسطيني القادم»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٤، ٢٢/٨/١٩٨٨، ص ١٨.

المقابلات

• أبـو رحمة، فايز؛ «رفض [مورفي] الاجتماع [مـع الوفـد الفلسطيني] تم بالتنسيق مع شولتس»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٠، ٢٦/٨/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• ـــ ، ـــ ؛ «المنظمة على موقفها والضغط يغير موقف أمـيركا»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٦٠١، ٢٧/٨/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• ابـو شريف، بسام؛ «ضغط الفيلة آت للشرق الاوسـط»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٢، ٩/٩/١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• حرب، اسامة الغزالي؛ «حلم الدولة الفلسطينية يدغدغ مشاعر عرب ١٩٤٨؛ التحدي الحقيقي للدولة الصهيـونيـة... ثورة الحجـارة»، **المنابر** (نيقوسيا)، السنة ٣، العدد ٢٩، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٥.

• الحسن، هاني؛ «اقتربنا من الاردن لابتعاده من الضفـة الغـربيـة»، **الحـوادث**، العـدد ١٦٦١، ٢/٩/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣٠.

• ـــ ، ـــ ؛ «نضع الخطط لتطوير الانتفاضة ونسعى الى توفير الشرعية الفلسطينية لدولتنا»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٥، ٢٩/٨/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• زغـبي، جيمس؛ «مـا حققنـاه أقلق اللوبي الصهيـوني»، **المجلة**، العدد ٤٤٥، ١٧/٨/١٩٨٨، ص ٢١.

• سعيـد، ادوارد؛ «القضيـة الفلسـطينيـة في انتخـابات الرئاسة الاميركية»، **المجلة**، العدد ٤٤٥، ١٧/٨/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• شعث، نبيـل؛ «لقاء اميركي ـ فلسطيني عال في العام المقبل»، **المجلة**، العدد ٤٤٧، ٣١/٨/١٩٨٨، ص ١١.

• ـــ ، ـــ ؛ «لم نجد ضرورة لتخلي المنظمة عن موقفهـا [من الاجتمـاع بمورفي]»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٠، ٢٦/٨/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• عباس، محمود (أبو مازن)؛ «لا قرار فلسطينياً بحكـومـة منفى حتى الآن»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١١، ١٥/٩/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• عبـده، لؤي وجمـال زفـوت وسمير صبيحات (مبعـدون من الارض المحتلة)؛ «**اللجـان الشعبيـة** التعبير الجلي عن سلطة الشعب»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٣، ٢١/٨/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٨.

• عرفـات، ياسر (أبـو عمـار)؛ «نحن شركـاء والقـرار الاردني يعـاملنـا كأجـراء»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٤، ٢٢/٨/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١١.

• غوشة، سمير؛ «انتفاضة شعبنا فرضت واقعاً فلسطينياً وعربياً ودولياً جديداً»، **نضال الشعب**، العدد ٥٠٢، ١٣/٨/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٧؛ نقـلاً عن **الثوري** (عدن)، بدون ذكر تاريخ النشر.

• فرح، بولس؛ «الحـركـة العمالية الفلسطينية بنت الواقع الصعب»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١١، ١٥/٩/١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٣.

• موريهون، لويس منيديس؛ «الانتفاضة تسطر صفحات مجيدة في تاريخ الانسانية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٥، ٤/٩/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• موريس، جورج؛ «امـيركـا ركّبت بـ ' وثيقة بسـام ابـو شريـف ' »، **المـجـلة**، العـدد ٤٤٦، ٢٤/٨/١٩٨٨، ص ١١.

• Segal, Jerome; "A New Palestinian Strategy", *Newsweek*, Vol. CXII, No. 11, 12/9/1988, p. 56.

اليهود في العالم

• Cohen, Mark P.; "American Jewish Response to the Palestinian Uprising [Report]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 97 - 104.

• Kedourie, Elie; "Who is a Jew", *Commentary,* Vol. 85, No. 6, June 1988, pp. 25 - 30.

• Muller, Jerry Z.; "Communism, Anti - Semitism & the Jews", *Commentary,* Vol. 86, No. 2, August 1988, pp. 28 - 39.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• اوبريان، لي؛ المنظمات اليهودية الاميركية ونشاطاتها في دعم اسرائيل (مترجم)، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

• جرّار، حسني أدهم؛ الحاج أمين الحسيني، رائد جهاد وبطل قضية، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٧ ـ ٩٠ (مراجعة سميح شبيب).

• حساسيان، مناديل؛ الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٤، خريف ١٩٨٨، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٧.

• الخالدي، وليد؛ قبل الشتات، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

• سبيغل، ستيفن؛ الصراع العربي ـ الاسرائيلي من ترومان الى ريغان، **الباحث العربي**، العدد ١٥، نيسان ـ حزيران (ابريل ـ يونيو) ١٩٨٨، ص ١١٩ ـ ١٦٣ (مراجعة سعيد فاضل).

• سعيد، عبدالمنعم؛ العرب ودول الجوار الجغرافي، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٥٩ ـ ١٦٣ (مراجعة بهجت قرني).

• سلمان، رضى؛ اسرائيل ١٩٨٥؛ احداث ومواقف، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٣٣.

• سليمان، محمد؛ الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني، **نضال الشعب**، العدد ٥٠٣، ١٩٨٨/٥/٢٧، ص ٣٢ ـ ٣٥ (مراجعة سعيد مأمون).

• سيغف، توم؛ الاسرائيليون الاوائل ١٩٤٩ (مترجم)، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

• فرنكل، شلومو وشمشون بيخلر؛ طواغيت المال والحكم في اسرائيل، **الى الامام**، العدد ١٠٥٣، ١٩٨٨/٨/٢٦، ص ٦٤.

• الكيان الصهيوني العام ٢٠٠٠، **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٢٠٩ ـ ٢١٦ (مراجعة ميشيل كيلو).

• Bergison, David G.; *The Secret Army* **الفكر الديمقراطي**، العدد ٤، خريف ١٩٨٨، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢ (مراجعة غسان مكحل).

• Cohen, Esther R.; *Human Rights in the Israeli - Occupied Territories, 1967 - 1982,* ***M.E.S.A. Bulletin,*** Vol. 22, No. 1, July 1988, pp. 71 - 72 (Reviewed by Cheryl A. Rubenberg).

• Cohen, Michael J.; *The Origins and Evolution of the Arab - Zionist Conflict,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 3, Summer 1988, pp. 503 - 504 (Reviewed by Kenneth W. Stein).

• Cohen, Saul; *The Geopolitics of Israel Question,* ***ORBIS,*** Vol. 32, No. 3, Summer 1988, p. 468.

• Day, Arthur R.; *East Bank / West Bank; The Prospect for Peace"* **المنتدى**، السنة ٣، العدد ٣٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧، (مراجعة فهد الفانك).

• Elazar, Daniel J.; *Israel; Building a New Society,* ***M.E.S.A. Bulletin,*** Vol. 22, No. 1, July 1988, pp. 73 - 75 (Reviewed by Ian S. Lustick).

• Evron, Yair; *War and Intervention in Lebanon; The Israeli - Syrian Deterrence Dialogue,* ***Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 3, Summer 1988, pp. 504 - 505 (Reviewed by Antony T. Sullivan).

• Harkabi, Yehoshafat; *Israel's Fateful Decisions,* ***The Middle East,*** No. 167, September 1988, pp. 43 - 44 (Reviewed by Andrew Album).

• Khalidi, Walid (Ed.); *From Haven to Conquest; Readings in Zionism and the Palestine Problem Until 1948,* ***Journal of Palestine***

Studies, Vol. XVII, No. 4 (68), Summer 1988, pp. 123 - 125 (Reviewed by Ann M. Lesch).

• Mergui, Raphael and Philippe Simonnot; *Israel's Ayatollahs; Meir Kahane and the Far Right in Israel, **The Middle East,*** No. 167, September 1988, p. 48 (Reviewed by Adel Darwish).

• Morris, Benny; *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949*

المنتدى، السنة ٣، العدد ٣٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٧ ـ ٢٨ (مراجعة عايدة خوكاز).

• Posner, Steve; *Israel Undercover; Secret Warfare and Hidden Diplomacy in the Middle East*

المجلة، العدد ٤٤٧، ١٩٨٨/٨/٣١، ص ٣٤.

• Satloff, Robert (Ed.); *Strategy and Defense in the Eastern Mediterranean; An American - Israeli Dialogue*

شؤون فلسطينية ، العـدد ١٨٦، أيـلول (سبتمبـر) ١٩٨٨، ص ٩١ ـ ٩٦ (مراجعة جهاد عودة).

• Vital, David; *Zionism; The Crucial Phase, **The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 3, Summer 1988, pp. 494 - 495 (Reviewed by Frank W. Brecher).

الكتب

• اونست، جيفري؛ **واشنطن تخرج من الظل: السيـاسـة الامـيركيـة تجاه مصر، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦** (مترجم)، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٧، ٣٢٣ صفحة.

• حجـازي، عرفات؛ **الانتفاضة من وجهة نظر صهيونية**، عمّان: دار الصباح للصحافة والنشر، ١٩٨٨.

• الحـوت، بيـان نويهض؛ **الشيـخ المجـاهـد عزالدين القسّـام في تاريـخ فلسـطين**، بيروت: دار الاستقلال، ١٩٨٧، ٩٤ صفحة.

• Ben - Meir, Yehuda; *National Security Decisionmaking; The Israel Case",* Boulder: Westview Press and the Jaffee Center for Strategic Studies, 1987, 156 Pages.

• Deiber, Terry; *Presidents, Public Opinion, and Power; The Nixon, Carter and Reagan Years,* New York: Foreign Policy Association, 1988, 72 Pages.

• Gresh, Alain and Dominique Vidal; *1947 La Memoire du Siecle; Palestine 47, Un Partage Avorté,* Brussels: Editions Complexe, 1987, 256 Pages.

• Joudah, Ahmad Hasan; *Revolt in Palestine in the Eighteenth Century; The Era of Shaykh Zahir al - Umar,* Princeton: Kingston Press, 1987, 163 Pages.

• Merari, Ariel and Shlomi Elad; *The International Dimension of Palestinian Terrorism,* Boulder: Westview Press and the Jaffee Center for Strategic Studies, 1987, 147 Pages.

• Shamir, Shimon (Ed.); *The Jews of Egypt; A Mediterranean Society in Modern Times,* Boulder, and London: Westview Press, 1987, XXI + 303 Pages.

• Sheffer, Gabriel (Ed.); *Dynamics of Dependence; U.S. - Israeli Relations,* Boulder: Westview Press and the Hebrew University of Jerusalem, 1987, 210 Pages.

• Smith, Charles D.; *Palestine and the Arab - Israeli Conflict,* New York: St. Martin's Press, 1988, 308 Pages.

• Spiegel, Steven; et. al.; *The Soviet - American Competition in the Middle East,* Lexington, M.A.: D.C. Heath, 1988, 392 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 187 , October 1988

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠
دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى